



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة عباس لغرور - خنشلة

Abbes Laghrou University - Khenchela-

Faculty of Economic Sciences,
Commercial and Management Sciences
Department of Economic Sciences

كلية العلوم الاقتصادية
والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع :

التدقيق الاجتماعي في المؤسسات الاقتصادية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة
-دراسة حالة مجمع صيدال -

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة

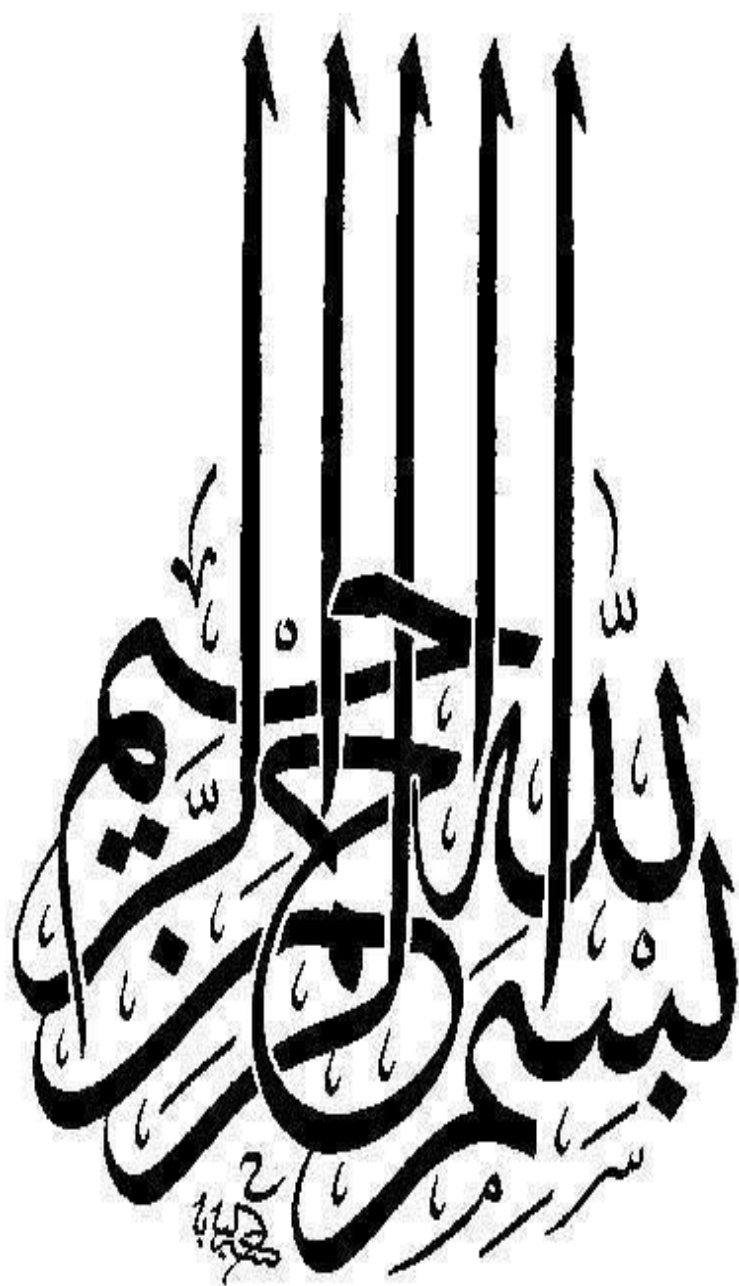
إشراف الدكتورة:
بن عباس شامية

إعداد الطالب:
لعور أكرم

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
ليليا بن منصور	أستاذ التعليم العالي	جامعة خنشلة	رئيسا
شامية بن عباس	استاذة محاضرة -أ-	جامعة خنشلة	مشرفا و مقرا
صباح بلقيدوم	أستاذ التعليم العالي	جامعة خنشلة	مناقشا
عبد الجليل جباري	أستاذ محاضر أ	جامعة خنشلة	مناقشا
الشريف بوفاس	أستاذ التعليم العالي	جامعة سوق أهراس	مناقشا
ابراهيم تومي	استاذ محاضر -أ-	جامعة بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2020-2021



{ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا

نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ (285) لَا

يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا

أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا

لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ

{ (286)

الآية 285-286 سورة البقرة

الاهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون»

صدق الله العظيم

الصلاة و السلام على سيد البشرية محمد و على آله و صحبه أجمعين

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب، إلى من كَلَّت أنامله ليقدّم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم أبي العزيز

إلى من أَرْضَعَنِي الحب والحنان، إلى رمز الحب وبلسم الشفاء، إلى القلب الناصع أُمِّي الحبيبة

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس الصافية إلى رياحين حياتي جدتي رحمها الله، إلى من حبهم يجري

في عروقي و يلهج بذكراهم فؤادي إلى إخوتي أنيس وطارق وخالد

إلى الذين بذلوا كل جهدٍ وعطاء لكي أصل إلى هذه اللحظة أستاذتي الكرام، لا سيما أستاذتي ومنيرة

دربي الأستاذة "شامية بن عباس"

إلى أصدقائي وليد دخوش، أسامة لعور، صابر لعور، هشام بدغيو، عبد الحق زاهري، داود قليل،

ابو بكر ناصري، أحمد مساعديّة، ومن لم يتسنّى لي ذكرهم...

إلى زميلاتي هالة عبدلي، حياة مامن، امينة شحاطي، ليلية بوروبة، مريم مسعودان، طواهري زهرة

الآن تفتح الأشعة وترفع المرساة لتنتطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه

الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات، ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم و أحبوني زملائي

زميلاتي .

شكر والعرفان

يعود الشكر الأول إلى الله عز و جل الذي انعم علينا بنعمة العقل، وسرح خطايا ورسم لي طريق النور، ووفقني في إتقان هذا العمل المتواضع.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة "شامية بن عباس" على ما قدمته لي من إرشادات و توجيهات قيمة، كانت لي وجهة في إنجاز هذه الأطروحة

كما نتقدم بجزيل الشكر لأعضاء اللجنة لقبولهم مناقشة هذه الأطروحة

كما نتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتنا من بداية مشوارنا الدراسي الى نهايته ، وشكر خاص

لكافة عمال الطاقم الاداري بكلية العلوم الاقتصادية بجامعة عباس لغرور

كما لا ننسى شكر لعمال مجمع صيدال

و أخيرا لا يفوتنا تقديم شكرنا الى من ساعدنا من قريب او بعيد في إنجاز هذه الأطروحة

الملخص:

هدفت الدراسة الي توضيح اسهامات آلية التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، باعتباره الآلية الحديثة المستخدمة في تقييم ومراقبة أدائها، حيث يعمل على تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الأخلاقي، البعد القانوني والبعد الاقتصادي)، من خلال فحص وتدقيق مختلف البيانات والوثائق والقوائم المالية الاجتماعية، ومدى ممارسة وظائف المؤسسة ضمن متطلبات المسؤولية الاجتماعية، والذي سينجر عنه دعم أبعاد التنمية المستدامة بالمؤسسة من الزيادة في الطاقة الانتاجية، وتوفير المناخ الملائم للعمال، وخلق فرص عمل ودعم القضايا الاجتماعية والاستغلال العقلاني والرشد للموارد البيئية، بما يضمن تلبية حاجيات الاجيال المستقبلية، وكل ذلك يتم عن طريق الحصول على التكنولوجيا الحديثة.

ولتحقيق أهداف الدراسة قمنا بتصميم استبيان لجمع المعلومات من عينة الدراسة المكونة من (275) موظف بالمجمع الصناعي صيدال، وفي ضوء ذلك تم تحليل البيانات والمعلومات المتحصل إليها واختبار الفرضيات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS 23)، كما تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية لتحقيق أهداف الدراسة منها: المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، اختبار t، معامل الارتباط بيرسون والانحدار المتعدد.

توصلت الدراسة النتائج التالية تبني وتثمين فلسفة التدقيق الاجتماعي ومتطلباته في المجمع يساهم في تحديد طبيعة الأنشطة الاجتماعية ومدى أهميتها للمجتمع وأطرافه المتعددة، كما توصلت أيضا الى وجود علاقة ارتباط وتأثير قوية ذات دلالة إحصائية بين آلية التدقيق الاجتماعي وأبعاد التنمية المستدامة في ظل تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية بالمجمع صيدال.

كما أوصت الدراسة بأهمية تطبيق المؤسسات الاقتصادية الجزائرية آلية التدقيق الاجتماعي من اجل تحسين أدائها الاجتماعي وتوجيه أهدافها نحو متطلبات التنمية المستدامة من جهة، ومن جهة أخرى أن تعكس رغبات وحاجات المجتمع بشرط أن تتماشى فلسفة المؤسسة مع اتجاه المسؤولية الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الاجتماعي، أبعاد المسؤولية الاجتماعية، أداء المؤسسة الاقتصادية، أبعاد التنمية المستدامة.

Summary :

The study aims to clarify the contribution of the social audit mechanism of the economic institution to achieving sustainable development, as the modern mechanism used to evaluate and monitor the performance of the economic institution, in which it activates the dimensions of social responsibility (the charitable dimension, the ethical dimension, the legal dimension and the economic dimension) , By examining and scrutinizing various social data, documents and financial statements, and how well the organization's functions are being exercised within the requirements of social responsibility, He will be able to support the institution's sustainable development dimensions of increasing productive capacity, providing a favorable climate for workers, creating jobs, supporting social issues, and rational and rational exploitation of environmental resources, ensuring that future generations are met by access to modern technology.

To achieve the objectives of the study, we have designed a questionnaire form to collect information from the sample of the component study (275) Industrial Complex employees and Framework Pharmacy, in the light of which the data and information obtained were analyzed and the hypotheses tested using the (SPSS 23) statistical package, and statistical methods were used to achieve the objectives of the study: Arithmetic averages, standard deviation, t-test, Pearson correlation coefficient, and multi-slope.

the most important findings of the study is that the adoption and the value of the philosophy of social scrutiny and its requirements in the complex contribute to determining the nature of social activities and their importance to society and its various parties. The study also found a statistically significant correlation and impact between the social auditing mechanism and the dimensions of sustainable development with the activation of the social responsibility dimensions of the pool Saidal.

The study also recommended that Algerian economic institutions apply the social auditing mechanism to improve their social performance and to direct their objectives toward the requirements of sustainable development, on the one hand, and on the other, to reflect the wishes and needs of society, provided that the organization's philosophy is in line with the trend of social responsibility.

Key words: Social Audit, Social responsibility Dimensions, Economic Enterprise Performance, Sustainable Development Dimensions.

Résumé:

Notre étude a consisté à démontrer la contribution du mécanisme de l'audit social de l'entreprise économique pour la réalisation du développement durable car c'est un mécanisme moderne utilisé dans l'élaboration et le contrôle de la performance de l'entreprise économique. Ainsi, il active les dimensions des responsabilités sociales (dimension caritative, dimension morale, dimension juridique et dimension économique) , cela, en examinant et en vérifiant diverses données, documents et états financiers et sociaux et l'étendu de l'exercice des fonctions de l'entreprise dans le cadre des exigences des responsabilités sociales, ce qui l'amènerai d'une part à soutenir les dimensions du développement durable dans l'entreprise et, l'augmentation de la capacité productive, la fourniture d'un climat approprié aux travailleurs, la création des opportunités d'emploi, le soutien des causes sociales et l'exploitation rationnelle des ressources environnementales d'autre part. Ce qui répondra aux besoins des générations futures grâce aux nouvelles technologies.

Afin d'atteindre les objectifs que nous nous sommes fixés dans notre travail, nous avons procédé à l'élaboration d'un questionnaire rassemblant toutes les informations de l'échantillon de notre étude constitué de (275) fonctionnaires dans le groupe Saidal, À la lumière de cette étude, on a pu analyser les données et les informations collectées et tester par la suite les hypothèses en utilisant le paquet statistique des sciences sociales (SPSS 23). Aussi nous nous sommes basés sur les méthodes statistiques pour répondre aux objectifs ciblés par notre recherche à savoir: les moyennes arithmétiques et l'écart type, le test T, le coefficient de corrélation et la régression multiple.

Parmi les résultats les plus pertinents, nous avons constaté qu'adopter et valoriser la philosophie et les exigences de l'audit social dans le groupe aide à déterminer la nature des activités sociales et leur importance dans la société. De plus, nous avons conclu qu'il existe une corrélation et une forte relation d'influence statistique entre les mécanismes d'enquêtes sociales et les dimensions du développement durable sous réserve de l'activation des dimensions des responsabilités sociales du groupe Saidal.

Notre étude démontre aussi l'importance de l'application des mécanismes de l'audit social pour l'amélioration de ces activités sociales et la concordance de ses objectifs avec les exigences du développement durable d'une part et le reflet des désirs et des besoins de la société d'autre part, à condition que la philosophie adoptée par l'entreprise soit cohérente avec sa responsabilité sociale.

Mots clés : audit social, dimension de la responsabilité sociale, performance de l'institution économique, dimension du développement durable.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	البسمة
	آية قرآنية
	الاهداء
	الشكر والعرفان
VI	ملخص الدراسة باللغة العربية
VII	ملخص الدراسة باللغة الانجليزية
VIII	ملخص الدراسة باللغة الفرنسية
IX-XI	فهرس المحتويات
XII	فهرس الأشكال
XIII-XVI	فهرس الجداول
XVII	فهرس الملاحق
XVII	قائمة المختصرات
أس	المقدمة العامة
59-02	الفصل الأول: الاطار النظري لآلية التدقيق الاجتماعي
02	تمهيد
03	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التدقيق
03	المطلب الأول: السياق التاريخي لتطور مفهوم التدقيق
09	المطلب الثاني: الركائز الأساسية للتدقيق
16	المطلب الثالث: قواعد السلوك المهني
23	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتدقيق الاجتماعي
23	المطلب الأول: ماهية التدقيق الاجتماعي
29	المطلب الثاني: أساسيات التدقيق الاجتماعي
33	المطلب الثالث: خصوصيات التدقيق الاجتماعي
38	المبحث الثالث: النواحي التخطيطية والتنفيذية للتدقيق الاجتماعي
38	المطلب الأول: معايير التدقيق الاجتماعي
46	المطلب الثاني: المنهج التطبيقي للتدقيق الاجتماعي

55	المطلب الثالث: المخاطر التي تواجه التدقيق الاجتماعي
59	خلاصة
114-61	الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة
61	تمهيد
62	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية
62	المطلب الأول: ماهية التنمية
68	المطلب الثاني: أسس التنمية
76	المطلب الثالث: مصادر تمويل التنمية
80	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة
80	المطلب الأول: المحطات التاريخية لتطور مفهوم التنمية المستدامة
87	المطلب الثاني: التوجه نحو التنمية المستدامة
91	المطلب الثالث: مقومات التنمية المستدامة
96	المبحث الثالث: ركائز التنمية المستدامة
96	المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة
103	المطلب الثاني: قياس التنمية المستدامة
110	المطلب الثالث: مستويات التنمية المستدامة
114	خلاصة
183-116	الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة
116	تمهيد
117	المبحث الأول: المؤسسة الاقتصادية والتنمية المستدامة
117	المطلب الأول: استدامة المؤسسة الاقتصادية
121	المطلب الثاني: الأطراف ذات المصلحة والتنمية المستدامة
129	المطلب الثالث: وظيفة المؤسسة الاقتصادية المستدامة
135	المبحث الثاني: أهمية تطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية في استدامة المؤسسة الاقتصادية
135	المطلب الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات
140	المطلب الثاني: أساسيات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات
147	المطلب الثالث: دور المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الاقتصادية في دعم أبعاد التنمية المستدامة
162	المبحث الثالث: فعالية التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسة الاقتصادية

162	المطلب الأول: مكانة التدقيق الاجتماعي ضمن إستراتيجية المؤسسة
167	المطلب الثاني: أوجه ارتباط التدقيق الاجتماعي بالمسؤولية الاجتماعية
173	المطلب الثالث: دور التدقيق الاجتماعي في دعم أبعاد التنمية المستدامة ضمن تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية
183	خلاصة
254-185	الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال
185	تمهيد
186	المبحث الأول: تقديم عام لمجمع صيدال
186	المطلب الأول: التعريف بمجمع صيدال
189	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال
194	المطلب الثالث: انجازات مجمع صيدال
203	المبحث الثاني: الإطار المنهجي لدراسة الميدانية
203	المطلب الأول: تحديد عينة الدراسة
205	المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة
208	المطلب الثالث: ثبات وصدق مقياس الدراسة
213	المبحث الثالث: تحليل واختبار فرضيات الدراسة
213	المطلب الأول: تحليل محور البيانات الشخصية
217	المطلب الثاني: قياس النزعة المركزية والتشتت لاستجابة عينة الدراسة
225	المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة
254	خلاصة
260-256	الخاتمة العامة
275-262	قائمة المراجع
325-277	الملاحق

فهرس الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نموذج الدراسة	هـ
02	ترابط أبعاد التنمية المستدامة	100
03	تداخل أبعاد التنمية المستدامة	101
04	تكامل أبعاد التنمية المستدامة	102
05	الاستدامة القوية (المتمركزة حول البيئة)	111
06	الاستدامة الضعيفة (المتمركزة حول الإنسان)	112
07	تحديد أصحاب المصلحة	124
08	هرم كرول (Carroll) للمسؤولية الاجتماعية	145
09	الحقبة الزمنية لتطور مجمع صيدال	186
10	الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال	190
11	تحديد حجم العينة	205
12	الرسم البياني الدائري لتوزيع عينة الدراسة حسب الجنس	213
13	الرسم البياني العمودي لتوزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية	214
14	الرسم البياني العمودي لتوزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	215
15	الرسم البياني الدائري لتوزيع عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي	216
16	الارتباط العام بين متغير (التدقيق الاجتماعي) و (المسؤولية الاجتماعية) في المؤسسة محل الدراسة	228
17	الرسم البياني لتوزيع المتغيرات	236
18	البواقي المعيارية لنموذج الانحدار	237
19	انتشار البواقي مع القيم المتوقعة	237

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	موقع الموضوع قيد الدراسة من الدراسات السابقة	ل
02	الحقبة الزمنية لظهور التدقيق	03
03	مفهوم التدقيق	06
04	الجزور التاريخية للتدقيق الاجتماعي	23
05	مفهوم التدقيق الاجتماعي	26
06	أشكال التدقيق الاجتماعي	32
07	موقع التدقيق الاجتماعي من التدقيق التقليدي	36
08	التطور التاريخي لمفهوم التنمية	64
09	المحطات التاريخية للتنمية المستدامة	80
10	مفاهيم التنمية المستدامة	84
11	عناصر أبعاد التنمية المستدامة	96
12	مؤشرات قياس التنمية المستدامة	105
13	مفهوم المؤسسات الاقتصادية المستدامة	118
14	تطلعات أصحاب المصلحة	126
15	مكونات المواصفة الدولية الايزو 14000 نسخة 2004	131
16	مفهوم المسؤولية الاجتماعية	138
17	دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في دعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة	156
18	دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في دعم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة	158
19	دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في دعم البعد البيئي والتكنولوجي للتنمية المستدامة	160
20	نشأة العلاقة بين التدقيق الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية	168
21	دور التدقيق الاجتماعي في دعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة ضمن تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية	173
22	دور التدقيق الاجتماعي في دعم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة ضمن تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية	176

179	دور التدقيق الاجتماعي في دعم البعد البيئي والتكنولوجي للتنمية المستدامة ضمن تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية	23
199	تطور إنتاج مجمع صيدال للفترة 2005-2016	24
200	تطور رقم أعمال مجمع صيدال للفترة 2005-2016	25
201	النتائج المالية لمجمع صيدال للفترة 2005-2016	26
208	صدق الاتساق الداخلي لمحور تطبيق التدقيق الاجتماعي في المؤسسة محل الدراسة	27
209	صدق الاتساق الداخلي لمحور تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (الخيرية والأخلاقية والقانونية والاقتصادية) بالمؤسسة محل الدراسة	28
211	صدق الاتساق الداخلي لمحور دعم أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي) في المؤسسة محل الدراسة	29
212	قياس الثبات والصدق الذاتي لاستبيان الدراسة	30
213	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	31
214	توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية	32
215	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	33
216	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي	34
217	النزعة المركزية والتشتت لاستجابة عينة الدراسة لمحور تطبيق التدقيق الاجتماعي في المؤسسة محل الدراسة	35
219	النزعة المركزية والتشتت لاستجابة عينة الدراسة لمحور تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة محل الدراسة	36
223	النزعة المركزية والتشتت لاستجابة عينة الدراسة لمحور دعم أبعاد التنمية المستدامة بالمؤسسة محل الدراسة	37
225	قياس الدلالة الاحصائية لتطبيق المؤسسة محل الدراسة لتدقيق الاجتماعي	38
227	العلاقة الاحصائية بين التدقيق الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة محل الدراسة	39
229	العلاقة الاحصائية بين التدقيق الاجتماعي والبعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة محل الدراسة	40
230	العلاقة الاحصائية بين التدقيق الاجتماعي والبعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة محل الدراسة	41

232	العلاقة الاحصائية بين التدقيق الاجتماعي والبعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة محل الدراسة	42
233	العلاقة الاحصائية بين التدقيق الاجتماعي والبعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة محل الدراسة	43
235	ملخص نموذج أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الاخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) على دعم أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي) في المؤسسة محل الدراسة	44
235	تحليل تباين أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الاخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) على دعم أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي) في المؤسسة محل	45
236	معاملات أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الاخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) على دعم أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي) في المؤسسة محل	46
239	ملخص نموذج أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الاخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) على دعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في المؤسسة محل الدراسة	47
240	تحليل تباين أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الاخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) على دعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في المؤسسة محل الدراسة	48
240	معاملات أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الاخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) على دعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في المؤسسة محل الدراسة	49
243	ملخص نموذج أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الاخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) على دعم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في المؤسسة محل الدراسة	50
243	تحليل تباين أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الاخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) على دعم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في المؤسسة محل الدراسة	51

243	معاملات أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الاخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) على دعم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في المؤسسة محل الدراسة	52
246	ملخص نموذج أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الاخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) على دعم البعد البيئي للتنمية المستدامة في المؤسسة محل الدراسة	53
247	تحليل تباين أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الاخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) على دعم البعد البيئي للتنمية المستدامة في المؤسسة محل الدراسة	54
247	معاملات أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الاخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) على دعم البعد البيئي للتنمية المستدامة في المؤسسة محل الدراسة	55
250	ملخص نموذج أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الاخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) على دعم البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة في المؤسسة محل الدراسة	56
250	تحليل تباين أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الاخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) على دعم البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة في المؤسسة محل الدراسة	57
250	معاملات أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الاخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) على دعم البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة في المؤسسة محل الدراسة	58

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الاستبيان	280-277
02	التوزيع الجغرافي لمجمع صيدال	281
03	الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال	282
04	ملخص أنشطة مجمع صيدال	283
05	المنتجين المحليين الرئيسيين للأدوية	284
06	القوائم المالية لمجمع صيدال	286-285
07	مخرجات برنامج SPSS	325-287

قائمة المختصرات

الاختصار	الدلالة باللغة الاجنبية	الدلالة باللغة العربية
GB	General Bank	البنك العام
AICPA	The American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين
SEP	Société européenne de paiement	الشركة الاوروبية للدفع
IFAC	The International Federation of Accountants	الإتحاد الدولي للمحاسبين
IAPC	The International Association of Political Consultants	الجنة الدولية للممارسة التدقيق
IAASB	The International Auditing and Assurance Standards Board	مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي
GATT	The General Agreement on Tariffs and Trade	الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة
IMF	The International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
WB	The world bank	البنك الدولي
UNCTAD	The United Nations Conference on Trade and Development	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
SRI	The Standford Research institute	بمعهد ستانفورد للبحوث
ONU	L'Organisation des Nations Unies	الامم المتحدة
OECD	The Organisation for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

المقدمة العامة

تعد المؤسسات الاقتصادية النواة الأساسية لدعم نشاط اقتصاد أي دولة، وفي ظل الاتجاهات الحديثة للعلوم والتطورات المستمرة في بيئة الأعمال، تتسم هذه الأخيرة بعدم الاستقرار نتيجة عدة متغيرات تمس مجالات مختلفة، وبالتالي يصعب التنبؤ بها ولا يمكن السيطرة عليها، وهي بذلك تشكل تهديدا مستمرا عليها لذا تسعى دوما إلى محاولة التأقلم معها واستغلالها لصالحها من خلال العمل المستمر على التنبؤ بالمستقبل والكشف عن التقلبات التي قد تطرأ على محيطها، حيث لم تعد المؤسسات الاقتصادية تسعى نحو تعظيم الأرباح بقدر ما تسعى إلى التكيف مع البيئة الداخلية والخارجية، من خلال إحداث تغييرات هيكلية في توجهاتها وإدارتها، مع وضع خطط إستراتيجية تتناسب مع التطورات الحاصلة وتستجيب للبيئة الجديدة وبالتالي تدفعها لكسب مكانة في الساحة المحلية والدولية.

وقد يتوقف ذلك كله على تبني آلية التدقيق باعتبارها تضمن توجيه العمليات والخطط المتبعة والقرارات المتخذة بما يحقق أهداف المؤسسة، كما قد تساهم هذه الآلية في التصحيحات الضرورية في الوقت المناسب وتقديم التوصيات المستمدة من تشخيص الوضعيات، بالتالي فهو وسيلة جد مهمة للتقييم الفعال لمدى بلوغ الأهداف مع التحكم في المخاطر الناتجة عن مختلف الأنشطة عن طريق عمليات التنبؤ، وهذا ما يفسر تطوره عبر الزمن ليشمل جميع أنشطة المؤسسة خاصة منها الاجتماعية، وعلى هذا الأساس ظهر التدقيق الاجتماعي نتيجة زيادة الاهتمام والبحث عن وسيلة لتقييم الأداء الاجتماعي ككل للمؤسسة هذا من جهة، ومن جهة أخرى التوفيق بين الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية للفرد والمؤسسة أي بناء منهج استراتيجي متناسق، في ظل قصور آلية التدقيق المالي التقليدي عن القيام بذلك.

كما أصبح إلزاما على المؤسسات الاقتصادية إن كانت تريد البقاء والاستمرار، أن تمارس وظائفها بشكل تدريجي ومتواصل وفق متطلبات المسؤولية الاجتماعية بما يضمن المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، ولعل التدقيق الاجتماعي هو الأداة الفعالة التي يمكن أن يتحقق من خلالها هذا الغرض، ويتجلى ذلك في فحص وتدقيق ممارستها الاقتصادية لمختلف الأنشطة والوظائف، أي التزامها للتصرف أخلاقيا والعمل المسؤول اتجاه أصحاب المصالح والبيئة بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، فنجاح أي مؤسسة اليوم أصبح لا يقاس بمدى ما تحققه من أهداف اقتصادية فقط، بل ما تحققه كذلك على المستوى الاجتماعي من خلال تحسين الصورة العامة في أذهان العاملين والزبائن وكل أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ما تحققه على المستوى البيئي من خلال حمايتها والمحافظة على الموارد الطبيعية والحد من التلوث.

وباعتبار الجانب الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي من أهم متطلبات تحقيق استدامة المؤسسة، فان المؤسسات تلتزم بدورها في هذه العملية التي أصبحت الشغل الشاغل للدول والحكومات، عن طريق اهتمامها ببيئتها الخارجية والداخلية على حد سواء وهو ما يكسبها صفة الاستدامة لتصبح

بدورها مؤسسة مستدامة، وبهذا برز اتجاه جديد في عملية تقييم المؤسسات، فإن كان الاهتمام قد انحصر سابقا في الحكم على أداء المؤسسات انطلاقا من أدائها المالي فإن المعطيات الجديدة المتعلقة بالنشاط الاجتماعي للمؤسسات قد دفعت بهذه الأخيرة وبالجهات المعنية بعملية التقييم إلى إدراج معايير التدقيق الاجتماعي في عملية قياس أداء المؤسسة، وهذا باعتباره انعكاس لتفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية لجميع أصحاب المصالح، والكيفية التي تدير بها المؤسسة الآثار المترتبة عن أعمالها والتي يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية، ولذلك فإن الأسلوب الذي تدير به المؤسسة هذه الآثار، يؤثر بالطبع على رفاهية المجتمع وفي نهاية الأمر على أعمالها من جهة ومن جهة أخرى على أبعاد التنمية المستدامة.

أولا- طرح الإشكالية: إن وظيفة التدقيق لم تعد مقتصرة على الوظائف المالية فقط، بل تطورت لتشمل كل الوظائف والأنشطة التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية، فأصبحت هذه الأخيرة تقوم بتدقيق الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، وهذا نتيجة للتحديات والمتطلبات التي فرضتها التنمية المستدامة، وتماشيا مع هذه المتطلبات ولبناء ثقافة استدامة المؤسسات وتحقيق التميز والريادة وضمان المكانة في السوق يتوجب عليها بناء نظام لتطوير أدائها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، حيث يكون من مستلزمات هذا النظام استخدام آلية التدقيق الاجتماعي في فحص وتدقيق كافة البيانات والمعلومات المرتبطة بأدائها، لتحقيق التنمية المستدامة.

بناء على ما سبق، يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة تطبيق آلية التدقيق الاجتماعي بمجمع صيدال في تحقيق التنمية المستدامة؟

ثانيا- الأسئلة الفرعية: سنحاول في ثنايا دراستنا هذه الإجابة عن التساؤل الرئيسي مرورا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية كالآتي:

1. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 لتطبيق المؤسسة محل الدراسة

لآلية التدقيق الاجتماعي؟

2. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 بين التدقيق الاجتماعي وأبعاد

المسؤولية الاجتماعية (الخيرى، الأخلاقى، القانونى والاقتصادى) في المؤسسة محل الدراسة؟

3. هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية

وأبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادى، الاجتماعى، البيئى و التكنولوجى) في المؤسسة محل

الدراسة؟

ثالثا- فرضيات الدراسة: من اجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه

يمكننا صياغة الفرضيات الرئيسية التالية:

1. **الفرضية الأولى:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 حول تطبيق التدقيق

الاجتماعى بالمؤسسة محل الدراسة.

2. **الفرضية الثانية:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 بين التدقيق الاجتماعي وأبعاد المسؤولية الاجتماعية (الخير، الأخلاقي، القانوني والاقتصادي) في المؤسسة محل الدراسة. وتنبثق من هذه الفرضية أربع فرضيات جزئية وهي:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 بين التدقيق الاجتماعي والبعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة محل الدراسة.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 بين التدقيق الاجتماعي والبعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة محل الدراسة
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 بين التدقيق الاجتماعي والبعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة محل الدراسة
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 بين التدقيق الاجتماعي والبعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة محل الدراسة

3. **الفرضية الثالثة:** يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية وأبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي والتكنولوجي) في المؤسسة محل الدراسة، وتنبثق من هذه الفرضية أربع فرضيات جزئية وهي:

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في المؤسسة محل الدراسة.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية والبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في المؤسسة محل الدراسة.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية والبعد البيئي للتنمية المستدامة بالمؤسسة محل الدراسة.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية والبعد التكنولوجي للتنمية المستدامة بالمؤسسة محل الدراسة.

رابعاً - أهمية الدراسة: تنبثق أهمية موضوع الدراسة في النقاط الآتية:

- الدور الذي تلعبه المؤسسات في ضمان شفافية، صحة وعدالة عملية صنع القرار وتنفيذه؛
- تزايد الاهتمام بالتدقيق الاجتماعي للمؤسسة خصوصاً منذ العشرية الأخيرة من القرن الماضي من قبل مختلف الأطراف المعنية؛
- اعتبار موضوع استدامة المؤسسات من أهم الموضوعات التي تستقطب اهتمام الدول والمؤسسات، في ظل الوضع الراهن حيث أصبح أولوية وإستراتيجية في نفس الوقت، ففي ظل نظام اقتصاد السوق والانفتاح والرغبة في الاندماج في الاقتصاد العالمي، لا بد من توفير جو من الثقة والمصداقية والشفافية في تسير المؤسسات؛

➤ اعتبار التدقيق الاجتماعي الأداة الفاعلة في اقتصاد أي دولة بتطبيق أبعاد التنمية المستدامة.

خامسا- أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

✓ محاولة تعميق الفهم لموضوع التدقيق الاجتماعي، المسؤولية الاجتماعية واستدامة المؤسسات، من خلال ما تناوله المفكرون الاقتصاديون؛

✓ محاولة إبراز الجوانب المهمة للتنمية المستدامة، من خلال التعرض لمفهومها، خصائصها وأهم أبعادها؛

✓ إثراء العلاقة المتداخلة بين آلية التدقيق الاجتماعي وإستراتيجية المسؤولية الاجتماعية؛

✓ تحديد العلاقة بين التدقيق الاجتماعي وأبعاد المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية؛

✓ معرفة مدى شمول نطاق التدقيق الاجتماعي للجوانب الاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛

✓ محاولة الربط بين الأثر الذي يؤديه تبني أبعاد المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات الاقتصادية، وحسن تطبيقها واستغلالها مما يمكنها من البقاء، الاستمرار والتطور.

سادسا- منهج الدراسة: من أجل دراسة إشكالية موضوع الدراسة، والإجابة على تساؤلات الإشكالية وإثبات صحة الفرضيات، اعتمدنا على المناهج التالية:

- في الإطار النظري اعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وذلك من خلال وصف وتفسير الأحداث والظواهر المتعلقة بالجانب المفاهيمي التدقيق الاجتماعي، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، مع تناولهم بشيء من الاستقضاة لأجل فهم مكوناتها وكيف يؤثر المتغير المستقل في المتغير التابع وكذا رصد لحركة المتغير الوسيط خلال الفترة المحددة في الدراسة، من أجل الوصول إلى علاقات الارتباط والتأثير بينهما، وتنظيمها وتحليلها للوصول إلى نتائج قابلة لتعميم، وتم ذلك بالاعتماد على مصادر مكتوبة عديدة بمختلف اللغات منها الكتب العلمية والمقالات العلمية المنشورة في المجالات العلمية المحكمة وأطروحات ورسائل التخرج الأكاديمية، والمداخلات في الملتقيات العلمية الدولية ذات الاختصاص وعلى مصادر الكترونية من مواقع موثوقة.

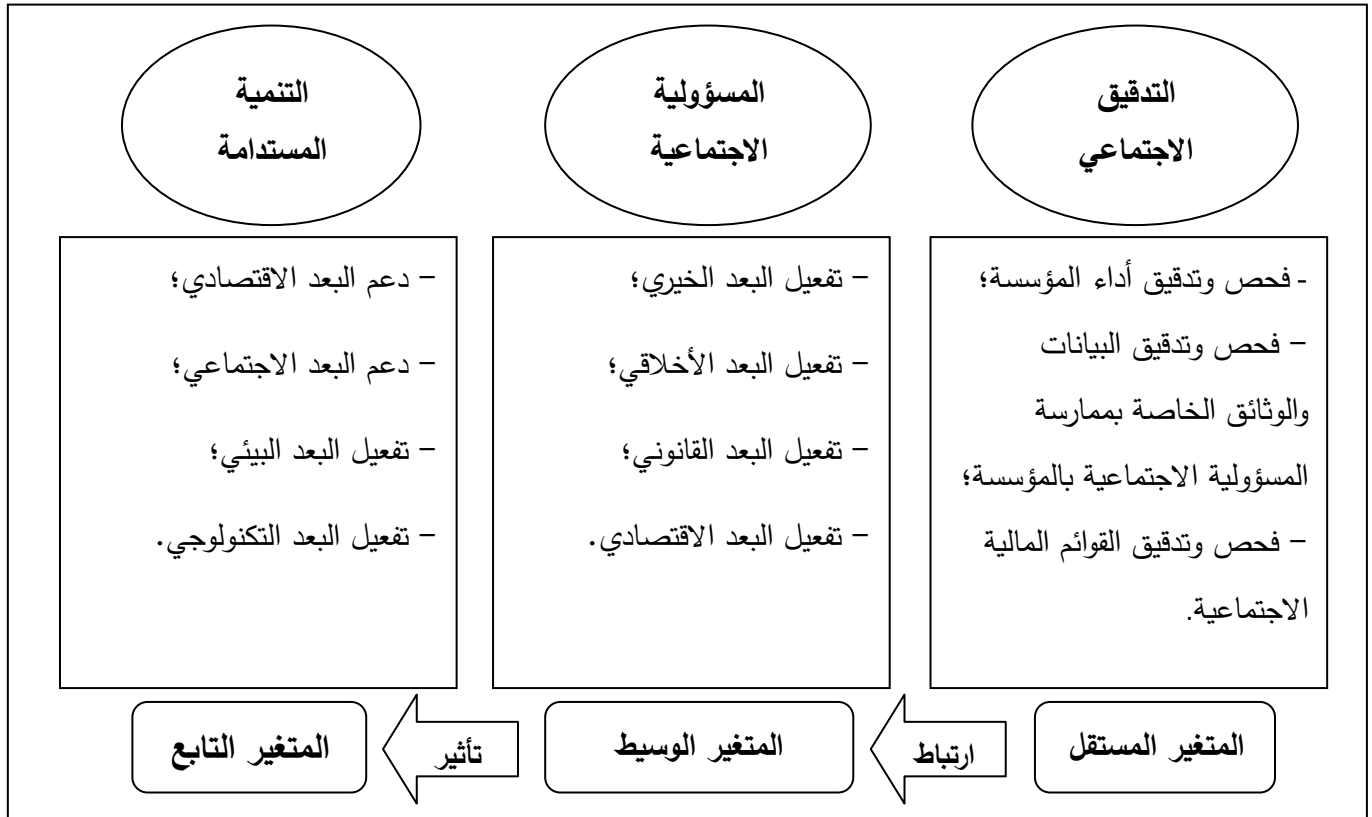
- أما في الإطار التطبيقي (الميداني) تم الاعتماد على المنهج الاختباري في الدراسة الميدانية على الواقع العملي بمجمع صيدال بالجزائر، من أجل استقصاء مظاهر الظاهرة المدروسة وعلاقاتها المختلفة، تم استخدام كل من أدوات الأسلوب الإحصائي الوصفي المتمثلة في والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وكذلك أدوات الأسلوب الإحصائي الاستدلالي المتمثلة في: حساب معامل "الفا كرونباخ" والصدق الذاتي لإثبات مدى ثبات وصدق مقياس الدراسة، واستخدام اختبار t لتأكيد صحة الفرضيات، ومعامل الارتباط بيرسون لقياس العلاقة الارتباطية بين المتغيرين، والانحدار الخطي لقياس علاقة التأثير والعلاقة الجبرية بين المتغيرين.

المقدمة العامة

وتتم الدراسة الميدانية استنادا الى جمع البيانات والمعلومات من مصادرها الأولى في الميدان العملي للمؤسسة المدروسة من خلال تصميم استمارة استبيان تتضمن الجوانب الرئيسية لمحاور الدراسة، مع المقابلات الشخصية مع بعض المسؤولين وملاحظة مدى توافق المؤسسة محل الدراسة مع متغيرات الدراسة.

سابعاً - نموذج الدراسة: يعتبر نموذج الدراسة الصورة المعبرة عن الموضوع، ويوضح طبيعة العلاقات والتأثير بين متغيرات الدراسة، وعلى هذا الأساس فإن الباحث يهدف من خلال تقديم هذا المخطط الى تجسيد مشكلة الدراسة والأهداف المتوقعة تحقيقها، والشكل الآتي يوضح ذلك:

الشكل 01: نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الطالب.

ثامناً-حدود الدراسة: نظرا لتشعب الموضوع وكثرة العناصر ذات الصلة به، من قريب أو من بعيد، ارتأينا ضبطه وتحديد بعض معالمه ومعالجتها بأكثر تحليل ودقة، سواء من حيث المكان أو الزمان أو حتى المضمون، فلهذا السبب حددت الدراسة بالمحددات الآتية:

-الحدود الزمنية: تم القيام بإجراءات الدراسة الميدانية لتحليل متغيرات الدراسة بالمجمع صيدال خلال الفترة الممتدة (2019-2020)، كما تم الاعتماد على القوائم المالية الممتدة خلال الفترة (2005-2016).

-**الحدود المكانية:** وقع اختيار الباحث على إحدى المؤسسات الجزائرية الرائدة في صناعة الصيدلانية، والمتمثلة في مجمع صيدال فرع جسر قسنطينة والوحدة التجارية للشرق باتنة، لأسباب ومبررات سيتم التطرق لها في الدراسة الميدانية.

-**الحدود البشرية:** استهدفت الدراسة مختلف العمال من اطارات وأعوان تنفيذ وأعوان تحكم في المجمع صيدال.

-**الحدود الموضوعية:** يقتصر البحث على دراسة اسهامات التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة بالمجمع صيدال.

تاسعا- الدراسات السابقة: إن الدراسات ذات الصلة بالموضوع قليلة جدا، فنجد دراسات ناقشت المتغير المستقل لدراستنا (التدقيق الاجتماعي)، ودراسات أخرى ناقشت المتغير التابع لدراستنا (التنمية المستدامة)، ودراسات أخرى ناقشت المتغير الوسيط لدراستنا (المسؤولية الاجتماعية)، وذلك من خلال عرضنا للدراسات الآتية:

أ. **الدراسات الأجنبية:** وتتمثل في:

1. دراسة José Luis de la Fuente García, Elvio Accinelli Gamba (2013)، والتي جاءت

بعنوان: "Responsabilidad social corporativa, actividades empresariales y desarrollo sustentable Modelo matemático de las decisiones en la empresa" تهدف هذه الدراسة إلى تقديم أدبيات المسؤولية الاجتماعية للشركات، مع التركيز على علاقتها بالتنمية المستدامة من خلال نموذج رياضي، كما تم في هذه الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي في ضبط المفاهيم الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية وكذلك التنمية المستدامة، والمنهج الاستدلالي في تحديد النموذج الرياضي الذي يحدد طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة.

ولقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج والتوصيات، أهمها:

- النموذج المقترح يسمح لنا أن نقدر كيف تتأثر النتائج المالية للشركة من قبل نفس الضرر الذي يلحق بالبيئة ؛
- تطوير السياسات التجارية التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة الطبيعية على المدى القصير وعلى المدى المتوسط تمكن الشركة من تحقيق الاستدامة في مركزها المالي على المدى المتوسط وال المدى الطويل ؛
- وضع مدونات قواعد السلوك التي تركز على تطوير المسؤولية الاجتماعية للشركات يمكن اعتبارها محور فرص التحسين بين ناس، في عمليات إنتاجها الأمر الذي سيؤدي إلى تطوير المؤسسات التي تسعى إلى تنفيذ استراتيجيات ونماذج الأعمال التي تحقق موقف مريح للجانبين بشأن القضايا البيئية من خلال تطوير السياسات التجارية المستدامة.

2. دراسة Camelia Daniela HAȚEGAN، Ioana Iuliana GRIGORESCU (2010)، والتي جاءت بعنوان: "The development of the social audit concept in Romania"، هدفت الورقة البحثية إبراز التطوير النظري لمفهوم التدقيق الاجتماعي، وصفا للمراحل وأهداف هذه العملية، وتحديد الصلات بين التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات والتدقيق الاجتماعي، وتقديم التحليل المقارن بين المراجعة الاجتماعية والمراجعة المالية والمراجعة الداخلية، وشرح مزايا تطبيق التدقيق الاجتماعي في بيئة الأعمال والمؤسسات الاجتماعية وفي الإدارة العامة، وتحديد المؤشرات التي يمكن استخدامها في عمليات التدقيق الاجتماعي، فضلا عن اقتراح نموذج تطبيق التدقيق الاجتماعي في رومانيا، وتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي في الإطار النظري، المنهج التاريخي لتتبع تطور الأحداث والوقوف عند مختلف المحطات التاريخية لتطور التدقيق الاجتماعي، والمنهج الوصفي والتحليلي من خلال جمع وعرض المعلومات والبيانات والأدبيات المعاصرة التي عالجت التدقيق الاجتماعي في رومانيا وتحليلها.

ولقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج والتوصيات، أهمها:

- التدقيق الاجتماعي يساهم في تحسين نوعية الخدمات الاجتماعية في رومانيا؛
- تطوير بيئة الأعمال وتوجيه مسؤوليتها بما يتناسب مع الجانب البيئي والاجتماعي؛
- ضمان الحقوق الأساسية واحترام مبادئ الموظفين و دفع راتب لائق، والاهتمام بصحة العامل، والحق في تكوين الجمعيات والتفاوض الجماعي وما إلى ذلك؛
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين من قبل المؤسسات العامة؛
- احترام حق المواطنين للسيطرة على تلك التي تحكم البلاد ويمثلون بهم المصالح، أو الحق في المشاركة بنشاط في الأعمال العامة، من أجل رفع جودة الحياة في بلدنا.

3. دراسة Artem Koldovsky (2005)، والتي جاءت بعنوان: "CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY AUDIT"، تهدف الدراسة إلى توضيح مفاهيم مراجعة المسؤولية

الاجتماعية للشركات استنادا إلى تحليل الأدب ومراجعة نماذج CRS الحالية عن تنفيذ المسؤولية الاجتماعية للشركات، و الغرض منه هو توضيح الظواهر حول العلاقة بين المراجعة والتنفيذ مبادئ الأعمال وحوكمة الشركات، وتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في ضبط المفاهيم الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية والتدقيق، والمنهج التحليلي لتحليل نماذج تطبيق أو تفعيل المسؤولية الاجتماعية في الشركات.

ولقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج والتوصيات، نذكر أهمها:

- تم تطوير مفهوم لنظام التدقيق CSR المقترحة في هذا البحث، الذي يتضمن القضايا الرئيسية التي تم تحديدها في مراجعة الأدبيات، والقصد من مفهوم مستمد من نتائج المشروع أن تكون المنتجات التي يمكن تطبيقها في الواقع العملي كأساس لتطوير نظام التدقيق CSR؛
- تعد تقارير هذه الورقة إطاراً بحثياً مستداماً للغاية؛
- تعد هذه الدراسة بمثابة دليل عملي لمساعدة الشركات على أن تكون أكثر وعياً من المسؤوليات الاجتماعية والأخلاقية، هذا الإطار بحث مع كل هذه الفوائد التجارية المحتملة لا بد من تأكيد ويتطلب الاختبار التجريبي، والتي سيتم بحثها في إجراء المزيد من الدراسات؛
- المشاركة النشطة من جانب، والتنسيق الجيد بين والأعمال الحكومية، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

ب. الدراسات العربية: وتتمثل في:

1. دراسة أحمد فيصل خالد الحايك وآخرون (2015)، والتي جاءت بعنوان: "التدقيق الاجتماعي الداخلي مجالاته ومحددات تطبيقه من قبل المدققين الداخليين: دراسة تحليلية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، هدفت الدراسة إلى إبراز مفهوم التدقيق الاجتماعي الداخلي وكذا تبين مختلف مجالاته ومحددات تطبيقه من قبل المدققين، وكذا التحقق من مدى التزام المدققين الداخليين في الشركات الصناعية بتطبيق التدقيق الاجتماعي بالشركات الصناعية، تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال تقديم الإطار النظري للتدقيق الاجتماعي وتحليل النتائج المتحصل عليها من الاستبانة الموجهة لعينة الدراسة بالشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

ولقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج والتوصيات، أهمها:

- هناك محددات عديدة تواجه المدقق الداخلي في الشركات الصناعية عند قيامها بتطبيق مهام ومتطلبات التدقيق الاجتماعي؛
- عدم التزام المدقق الداخلي بفحص مدى قيام الشركة في البحث عن حالة الاشباع والرضا داخل نفوس العملاء من السلع والخدمات التي تقديمها الشركة لهم؛
- على الشركات المساهمة الأردنية توضيح مدى التزام بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية، ودور المنشأة في دعم النواحي الاجتماعية، والأضرار التي تسببها للبيئة، وعليه يجب تقديم الحلول والمقترحات لتخطي كافة المشكلات التي تسببها للبيئة والمجتمع؛
- ضرورة أن تتبنى الشركات الأردنية سياسات ومناهج تضمن التعامل مع معطيات عملية التدقيق الاجتماعي كوسيلة تطبيقية، إستراتيجية وعملية من أجل مواجهة التغيرات السريعة التي تحدث في بيئة الأعمال.

2. دراسة سكاك مراد (2010)، والتي جاءت بعنوان: " دور التدقيق الاجتماعي في بناء إستراتيجية

المؤسسة"، هدفت الدراسة إلى إبراز المفاهيم المتعلقة بتطبيقات التدقيق الاجتماعي والتأكيد على مدى أهميته في تطوير نوعية الإدارة الإستراتيجية للمؤسسات بتأثير على التسيير الاستراتيجي لمواردها البشرية ضمن المحيط الاقتصادي والاجتماعي الحديث للمؤسسات العمومية الجزائرية لرفع وزيادة قدرتها التنافسية، وتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والتحليلي في الإطار النظري، المنهج التاريخي لتتبع تطور الاحداث والوقوف عند مختلف المحطات التاريخية لتطور مشكلة البحث، والمنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع وعرض المعلومات والبيانات والأدبيات المعاصرة التي عالجت موضوع البحث وتحليلها، كما تم استخدام كل من الاسلوب الاحصائي الوصفي والاستدلالي في الدراسة الميدانية، من خلال حساب التكرارات والنسب المئوية التي تم الحصول عليها من مفردات العينة وإجراء مقارنة بين آراء افراد عينة البحث باستخدام اختبار كاي تربيع.

ولقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج والتوصيات، أهمها:

- تسيير الموارد البشرية يعد من الأبعاد الاجتماعية في المؤسسات، حيث توسعت وأخذت في بعض الأحيان طابعا عالميا واستراتيجيا أي أصبحت تساهم في رسم إستراتيجية المؤسسة، مما استلزم توسع نشاطاتها ومهامها حتى تتمكن من القيام بالأهداف المكلفة بأدائها على أكمل وجه؛
- كما يشكل المجال الاجتماعي للمؤسسات جزءا حيويا بالنسبة لنشاط المؤسسة وفي بناء استراتيجيتها منذ الوهلة الأولى في صياغة رسالتها وتحقيق أهدافها جنبا إلى جنب مع الأهداف الاقتصادية؛
- استخدام التدقيق الاجتماعي في جميع المستويات الاستراتيجية يساهم بطريقة فعالة في تحقيق ميزة تنافسية وبناء استراتيجية المؤسسة ككل من خلال ما يتيح للمؤسسات من تنسيق وتكامل يؤدي إلى عمليات دمج استراتيجي عمودي بين الإستراتيجية الاجتماعية وإستراتيجية المؤسسة؛
- ضرورة تحقيق التكامل بين الإدارة الاستراتيجية الشاملة للمؤسسة مع الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية، إذ لا يمكن وضع الخطط الاستراتيجية للمؤسسة موضع التنفيذ قبل إن يكون هناك تدقيقا شاملا لأوضاع الموارد البشرية في المؤسسة باعتبارها شريكا أساسيا في تحقيق الأهداف ومتى تمت عملية التدقيق هذه أمكننا إعداد خطة للموارد البشرية وإدراجها ضمن الخطة الاستراتيجية للمؤسسة.

3. دراسة فاتح غلاب (2010)، والتي جاءت بعنوان: " تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة

الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة"، هدفت الدراسة إلى بيان واقع التنمية

المستدامة وحوكمة الشركات في المؤسسات الصناعية الجزائرية و معرفة مدى شمول نطاق التدقيق الداخلي والخارجي إلى الجوانب الاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في المؤسسات الصناعية الجزائرية كما تهدف الدراسة إلى اكتشاف وجهات نظر المؤسسات الصناعية في الجزائر حول الخدمة التأكيدية الجديدة والمتمثلة في تدقيق التنمية المستدامة (الممارسة المستقبلية) وذلك بمدى استعدادهم بالطلب على هذه الخدمة التأكيدية الحديثة، تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي في الدراسة النظرية، المنهج التاريخي لتبين تطورات وظيفة التدقيق عبر الزمن، المنهج الوصفي والتحليلي لوصف وتحليل موضوع البحث، أما في الدراسة الميدانية تم الاعتماد على منهج دراسة حالة على بعض المؤسسات الصناعية، من خلال إجراء قائمة استبيان التي تم تصميمها لهذا الغرض والمقابلة الشخصية كضرورة أملت مجريات البحث الميداني قصد التعمق أكثر في الدراسة الاستقصائية، وتم تجميع البيانات وتنظيمها وتحليلها باعتماد على برنامج SPSS حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والتوزيعات التكرارية والنسب المئوية، وبعض الاختبارات مثل الاختبار التثائي.

ولقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج والتوصيات، أهمها:

- تتطلب التنمية المستدامة بالنسبة للمؤسسات تبني مفهوم الأداء الاجتماعي والبيئي إضافة إلى الأداء المالي لأغراض تحقيق الكفاية الاجتماعية والبيئية للمؤسسة، بمعنى الاضطلاع الدقيق بالأنشطة الاجتماعية والبيئية والتقدير الكفء لالتزاماتها، بحيث يمكن على أساسها معرفة مدى تقدم المؤسسة اتجاه الاستدامة؛
- تعتبر خدمة تدقيق التنمية المستدامة خدمة تأكيدية جديدة هدفها التحقق من تقارير التنمية المستدامة التي توفر تأكيدات على الأداء المالي والاجتماعي والبيئي؛
- ضرورة إصدار عدد من القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والبيئية التي تفرض على المدققين الداخليين والخارجيين الاهتمام بها في ظل تحديات التنمية المستدامة ؛
- يجب على المهتمين بالمهنة خاصة أساتذة المحاسبة والتدقيق عقد مؤتمرات و ورشات عمل مهمتها الأساسية الاستقرار على مقاييس عملية لتدقيق وتقييم مزاعم الإدارة بشأن الأداء البيئي والاجتماعي بصفة خاصة باعتبار انه هناك استقرار على مقاييس الأداء المالي للاستدامة.

4. دراسة العايب عبد الرحمان (2010)، والتي جاءت بعنوان: "التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة

الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة"، هدفت هذه الدراسة إلى بيان وتحليل كيفية التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في ظل تحديات التنمية المستدامة، باعتبار أن الأداء الشامل هو تجميع للنتائج الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، وتطرق الدراسة إلى تحليل جوانب الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية ثم التدليل عليه وتدعيمه بمعطيات من الواقع الجزائري من خلال تناول حالة قطاع صناعة الاسمنت بالجزائر، وتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج

الوصفي التحليلي، إذ تطرق الباحث في الإطار النظري لأداء الشامل للمؤسسة والتنمية المستدامة واستعمل المنهج التحليلي لتقييم الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في ظل تحديات التنمية المستدامة.

ولقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج والتوصيات، أهمها:

- أن مساهمة المؤسسة في التنمية المستدامة تمر عبر مسؤولية متعددة الأبعاد والتي تمس الاقتصاد والمجتمع والبيئة؛
- أكدت الدراسة إلى أن الأداء الشامل غير متحكم فيه من طرف مؤسسات القطاع العمومي لصناعة الاسمنت، وما يؤكد ذلك أن المسؤولية الاجتماعية للشركات لا تدخل ضمن الاهتمامات الإدارية لمسيرى القطاع، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى غياب تام لقياس الأداء الشامل وكذلك الإفصاح عنه؛
- الاقتداء بالمؤسسات الرائدة عالميا في مجال التنمية المستدامة والسير على خطاها سواء فيما يتعلق بكيفية إدماج أبعاد التنمية المستدامة ضمن انشغالات إدارة المؤسسات أو في مجال إعداد تقارير التنمية المستدامة المستعملة في الإفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي.

5. دراسة الطاهر خامرة (2007)، والتي جاءت بعنوان: "المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة مؤسسة سونطراك"، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع المؤسسات الاقتصادية والتزاماتها البيئية والاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال إبراز مجموعة من الإجراءات الطوعية الكفيلة بتحقيق ذلك إلى جانب مراعاة السياسات البيئية الأخرى المعروفة بالسياسات البيئية الضبطية، كما تعرض في هذه الدراسة إلى أنظمة الإدارة البيئية والسلامة والصحة المهنية وفقاً لمواصفات الإيزو، واعتبارها من بين أهم وأبرز مجموعة الأدوات التي تجسد السياسة الاجتماعية والبيئية للمؤسسة للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وتم الاعتماد في هذه الدراسة على المزج بين المنهج التاريخي والمنهج الوصفي، فالمنهج التاريخي من خلال عرض مراحل تطور علاقة البيئة بالتنمية المستدامة، وكذا التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة، إضافة إلى التسلسل التاريخي لأهم القمم والمؤتمرات للتنمية المستدامة، أما المنهج الوصفي فهو منهج يعتمد على تجميع البيانات والمعلومات اللازمة حول الظاهرة المراد دراستها، وتنظيمها وتحليلها للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، واستنادنا لهذا المنهج كذلك كان بارزا من خلال الوصف والتحليل لواقع الطاقة في العالم والجزائر.

ولقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج والتوصيات، أهمها:

- إن الأبعاد البيئية والاجتماعية أصبحت مفروضة على المؤسسات الاقتصادية، وباتت مؤشراً هاماً في تنافسيتها، ومتغيراً أساسياً من متغيرات التنمية المستدامة، لذا توجب على المؤسسة

- الاقتصادية إحداث تغيير في نمط تسييرها لصالح الاعتبارات البيئية والاجتماعية، وذلك باعتماد المعايير القياسية الدولية كتطبيق مواصفات الإيزو 14000 ؛
- ان التوجه الجديد للمنافسة بين المؤسسات يتركز في حيز الالتزام بالمسؤولية البيئية والاجتماعية وأصبحت هذه الأخيرة أداة للاتصال والتسويق في المؤسسة ؛
 - ضرورة تنميط الإستراتيجية التسييرية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية للاعتبارات البيئية والاجتماعية، وفق معايير دولية أو إقليمية أو وطنية، والتفكير في أسلوب إحصائي محاسبي يمكنها من قياس المسؤولية البيئية والاجتماعية وتقييمها.
 - موقع هذه الدراسة من الدراسات السابقة: حتى يتسنى تبيان موقع هذه الدراسة من الدراسات السابقة وجب البحث عن اوجه التشابه والاختلاف مع الدراسات السابقة، والجدول الآتي يوضح ذلك:
- الجدول 01: موقع الموضوع قيد الدراسة من الدراسات السابقة

الدراسة السابقة		الموضوع قيد الدراسة	
الباحث	عنوان الدراسة	اوجه التشابه	اوجه الاختلاف
Ioana Iuliana GRIGORES Camelia ،CU Daniela HAȚEGAN	The development of the social audit concept in Romania	اشترك هذه الدراسة مع الموضوع قيد الدراسة في متغير واحد وهو التدقيق الاجتماعي من مفاهيم الى تطور عملية التدقيق الاجتماعي في رومانيا.	اهتمت هذه الدراسة بمدى تطور التدقيق الاجتماعي في رومانيا، عكس الموضوع قيد الدراسة الذي اهتم بمدى مساهمة التدقيق الاجتماعي بالمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة.
Artem Koldovskiy	CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY AUDIT	بالنسبة لهذه الدراسة تتشابه مع الموضوع قيد الدراسة في دراسة متغير المسؤولية الاجتماعية.	لم تعالج هذه الدراسة سوى متغير واحد عكس الموضوع قيد الدراسة الذي اهتم بدراسة عدة متغيرات.
Elvio Accinelli José ,Gamba Luis de la Fuente García	Responsabilidad social corporativa, actividades empresariales y desarrollo sustentable Modelo matemático de las decisiones en la empresa	تتشترك هذه الدراسة مع الموضوع قيد الدراسة في متغيرين هما المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.	تختلف هذه الدراسة عن الموضوع قيد الدراسة في دراسة معالجة أثر المسؤولية الاجتماعية على التنمية المستدامة فقط عكس الموضوع قيد الدراسة الذي استخدم متغير المسؤولية الاجتماعية كهمزة وصل فقط بين المتغيرين التدقيق

الاجتماعي والتنمية المستدامة.			
اهتمت هذه الدراسة بمدى اهمية التدقيق الاجتماعي في تطوير نوعية الإدارة الإستراتيجية للمؤسسات، عكس الموضوع قيد الدراسة الذي اهتم بمدى مساهمة التدقيق الاجتماعي بالمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة.	بالنسبة لهذه الدراسة فهي تشترك مع الموضوع قيد الدراسة من خلال متغير واحد وهو التدقيق الاجتماعي من تطور تاريخي الى مفاهيم الى معايير وغيره.	دور التدقيق الاجتماعي في بناء استراتيجية المؤسسة	سكاك مراد
تبحث هذه الدراسة عن مدى تطبيق المدققين الداخليين لمتطلبات التدقيق الاجتماعي، غير أن الموضوع قيد الدراسة يبحث عن تطبيق الية التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة لتفعيل أبعاد التنمية المستدامة.	بالنسبة لهذه الدراسة فهي تشترك مع الموضوع قيد الدراسة من خلال متغير واحد وهو التدقيق الاجتماعي.	التدقيق الاجتماعي الداخلي مجالاته ومحددات تطبيقه من قبل المدققين الداخليين: دراسة تحليلية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية	أحمد فيصل خالد الحايك وآخرون
اهتمت هذه الدراسة بالبحث عن العلاقة الارتباطية بين الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية مواكبة مع تحديات التنمية المستدامة، غير أن الموضوع قيد الدراسة يبحث عن العلاقة الارتباطية بين التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة ومساهمته في دعم التنمية المستدامة.	ركزت هذه الدراسة على ابراز الاطار النظري للتنمية المستدامة وهو متغير من متغيرات الموضوع قيد الدراسة.	التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة	العايب عبد الرحمان
في هذه الدراسة لم يتم الاعتماد على آلية معينة لدعم هاته الأداتين لتحقيق التنمية المستدامة، وهو ما سيتم ادراجه في الموضوع قيد الدراسة تحت مسمى الية التدقيق الاجتماعي.	اعتمدت هذي الدراسة اداتين في تحقيق التنمية المستدامة، وهو ما سيعتمد عليه الموضوع قيد الدراسة اضافة إلى أداة أخرى لتفعيل أبعاد التنمية المستدامة.	المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة	الطاهر خامرة
يختلف الموضوع قيد الدراسة عن هذه الدراسة كونها ركزت عن أداة الحوكمة في إيجاد العلاقة	بالنسبة لهذه الدراسة فهي تشترك مع الموضوع قيد الدراسة في نقاط مختلفة	تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير	فاتح غلاب

الارتباطية بين التدقيق والتنمية المستدامة، عكس ما سيعالجه الموضوع قيد الدراسة الذي يركز على إيجاد العلاقة الارتباطية بين التدقيق الاجتماعي والتنمية المستدامة باستخدام أداة المسؤولية الاجتماعية.	تتمثل في ابراز الإطار النظري للتنمية المستدامة، وكذا استخدام آلية التدقيق في مجال الحوكمة، وهو ما سيتم التطرق اليه تفصيلا في الموضوع قيد الدراسة.	التنمية المستدامة	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الدراسات السابقة.

من خلال الجدول أعلاه يتبين موقع هذه الدراسة من الدراسات السابقة في النقاط الآتية :

✓ إن الموضوع قيد الدراسة يجمع ما بين المتغيرات: المتغير المستقل (التدقيق الاجتماعي)، المتغير التابع (التنمية المستدامة) المتغير الوسيط (المسؤولية الاجتماعية)، حيث أن الدراسات السابقة لم تتطرق للعلاقة ما بين هذه المتغيرات الثلاثة، وبالتالي يعتبر أكثر شمولاً وتفصيلاً؛

✓ تتميز هذه الدراسة بأنها تقترح دليلاً علمياً لكيفية دمج التدقيق الاجتماعي في النظام الإداري للمؤسسات من أجل تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية في ممارسة وظائفها وتحقيق الاستدامة؛

✓ تتميز الدراسة أيضاً بخصوصية في التعرض للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، والتي تعتبر صمام الأمان للتطبيق الإيجابي والفعال لمتغيرات الدراسة.

عاشرا- هيكل الدراسة: بهدف التطرق لمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية الدراسة، تم عرض المقدمة بجميع عناصرها، وبعدها تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، وأخيراً عرض الخاتمة متضمنة نتائج اختبار الفرضيات والنتائج المتوصل إليها مع تقديم بعض الاقتراحات والآفاق، والتي نعتقد أنها تساهم في إثراء حقل الدراسة، أما الفصول جاءت كما يلي :

الفصل الأول: الإطار النظري لآلية التدقيق الاجتماعي

استعرضنا في هذا الفصل المباحث التالية: المبحث الأول بعنوان: مفاهيم عامة حول التدقيق وتم فيه التطرق إلى السياق التاريخي لتطور مفهوم التدقيق والركائز الأساسية للتدقيق وقواعد السلوك المهني، أما المبحث الثاني بعنوان: الإطار المفاهيمي للتدقيق الاجتماعي وتم التطرق فيه إلى ماهية التدقيق الاجتماعي وأساسيات التدقيق الاجتماعي وخصوصيات التدقيق الاجتماعي، أما المبحث الثالث بعنوان: النواحي التخطيطية والتنفيذية للتدقيق الاجتماعي وتم التطرق فيه إلى معايير التدقيق الاجتماعي والمنهج التطبيقي للتدقيق الاجتماعي والمخاطر التي تواجه التدقيق الاجتماعي.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة

تناولنا في هذا الفصل المباحث التالية: المبحث الأول بعنوان: مفاهيم عامة حول التنمية وتم التطرق فيه إلى ماهية التنمية وأسس التنمية ومصادر تمويل التنمية، أما المبحث الثاني بعنوان:

الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة وتم التطرق فيه الى المحطات التاريخية لتطور مفهوم التنمية المستدامة والتوجه نحو التنمية المستدامة ومقومات التنمية المستدامة، أما المبحث الثالث بعنوان: ركائز التنمية المستدامة وتم التطرق فيه الى أبعاد التنمية المستدامة و قياس التنمية المستدامة ومستويات التنمية المستدامة.

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

تطرقنا في هذا الفصل الى الربط بين متغيرات الدراسة حيث تناول الفصل المباحث التالية: المبحث الأول بعنوان: المؤسسة الاقتصادية والتنمية المستدامة وتم التطرق فيه الى استدامة المؤسسة الاقتصادية والاطراف ذات المصلحة و التنمية المستدامة ووظيفة المؤسسة الاقتصادية المستدامة، اما المبحث الثاني بعنوان: أهمية تطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية في استدامة المؤسسة الاقتصادية وتم التطرق فيه الى ماهية الاجتماعية للمؤسسات، وأساسيات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ودور المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الاقتصادية في دعم أبعاد التنمية المستدامة، اما المبحث الثالث بعنوان: فعالية التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسة الاقتصادية وتم التطرق فيه الى مكانة التدقيق الاجتماعي ضمن إستراتيجية المؤسسة وأوجه ارتباط التدقيق الاجتماعي بالمسؤولية الاجتماعية ودور التدقيق الاجتماعي في دعم أبعاد التنمية المستدامة ضمن تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية.

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

وهو الفصل التطبيقي لدراسة تناولنا المباحث التالية: المبحث الأول بعنوان: تقديم عام لمجمع صيدال وتم التطرق فيه الى التعريف بمجمع صيدال والهيكل التنظيمي لمجمع صيدال وانجازات مجمع صيدال، اما المبحث الثاني بعنوان: الإطار المنهجي لدراسة الميدانية وتم التطرق فيه الى تحديد عينة الدراسة والأدوات المستخدمة في الدراسة ثبات وصدق مقياس الدراسة، اما المبحث الثالث بعنوان: تحليل واختبار فرضيات الدراسة وتم التطرق فيه الى تحليل محور البيانات الشخصية وقياس النزعة المركزية والتشتت لاستجابة عينة الدراسة واختبار فرضيات الدراسة.

الفصل الأول: الاطار النظري لآلية التدقيق الاجتماعي

تمهيد:

عرف العالم عبر الزمن تطور كبير في الوقائع الاقتصادية وفي كل مرحلة تزيد الحاجة الى التحسين في الاساليب الادارية لاسيما أساليب المتابعة والتقييم الى غاية ظهور أداة التدقيق في زمن الممالك والتي كانت تستخدم في بداية الأمر في التأكد من صحة حسابات الدولة، ومع تطور المؤسسات و ظهور التقنيات المحاسبية كالقيد المزدوج ودفاتر اليومية وغيرها من التقنيات استلزم ذلك اعتماد التدقيق كوظيفة بالمؤسسات هدفها كشف الغش والأخطاء و تقييم مدى مطابقة استخدام التقنيات المحاسبية للمبادئ المحاسبية المتفق عليها والمحددة من قبل الهيئات المحاسبية الدولية، وشهدت هذه الفترة اهتمامات الباحثين والمنظمات الدولية بوظيفة التدقيق وتم ضبط قواعد وأسس وإجراءات وقوانين العمل بها، ونتيجة الضغوط المؤثرة على المؤسسات من منظمات حقوق الانسان وحماية المستهلك ومنظمات البيئة وغيرها توجهت المؤسسات نحو تغيير أساليب تسييرها لملائمة التغيرات الحاصلة، والتخطيط اضافة الى أهدافها التقليدية الاقتصادية أهدافا اجتماعية وبيئية تضمن لها البقاء والاستمرار، فلم تعد أهداف التدقيق تقتصر فقط على ما هو مالي ومحاسبي بل امتدت لتشمل ماله علاقة بالمجتمع بمصطلح جديد يدعى التدقيق الاجتماعي، وحتى يتسنى لنا الاحاطة بالإطار النظري للتدقيق الاجتماعي، تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث كالاني:

❖ المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التدقيق.

❖ المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للتدقيق الاجتماعي.

❖ المبحث الثالث: النواحي التخطيطية والتنفيذية للتدقيق الاجتماعي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التدقيق

أدى تطور الحياة الاقتصادية إلى تزايد و كبر حجم المؤسسات، وصعوبة تسيرها الأمر الذي استدعى الى ضرورة ايجاد آلية رقابية بالمؤسسة والتي تمثلت في التدقيق، إلا أنه لم يلق الاهتمام الواسع إلا بعدما برزت الحاجة الملحة له، فزاد من اهتمام الباحثين والمنظمات والهيئات الدولية، والتي بدورها ساهمت في تطويره وإرساء مجموعة من القواعد اللازمة لممارسته داخل المؤسسة، إذ تعتمد عليه الإدارة في تسيير انشطتها وفي التخفيف من عبء المسؤولية الملقاة على عاتقها، كما يعتبر وسيلة متابعة وتقييم لكل كبيرة وصغيرة تحدث في المؤسسة، وله أهميته البالغة في تحقيق التقدم والنمو لكل الوحدات الاقتصادية والمجتمع لما يقدمه من ثقة في المعلومات التي يوفرها للإدارة والمهتمين بشؤون الوحدة، ومن اجل الالمام بمفاهيم التدقيق تم تقديم السياق التاريخي لتطور مفهوم التدقيق، والركائز الأساسية للتدقيق، وقواعد السلوك المهني للتدقيق.

المطلب الأول: السياق التاريخي لتطور مفهوم التدقيق

ظهرت الحاجة لوظيفة التدقيق كما هو معروف بهدف اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب، واقتصر مفهوم التدقيق في البداية على المفهوم التقليدي الهادف إلى الكشف عن الأخطاء، وقد زادت الحاجة إليه وتطورت وزادت فعاليته نظرا للتطورات الحاصلة في بيئة الأعمال بشكل عام ومجالات المحاسبة والتدقيق بشكل خاص، تطور التدقيق ليصبح أكثر شمولاً حيث أصبح يشمل جميع أنشطة المؤسسة المالية والتشغيلية والاجتماعية والبيئية وذلك بسبب كبر أحجام المؤسسات وتوسعها الجغرافي وزيادة التعقيد في العمليات ولا مركزية الإدارة والتغيرات التقنية السريعة والإجراءات والقوانين الدولية. **أولاً-نشأة التدقيق:** ظهر التدقيق نتيجة الحاجة الضرورية له في تسهيل رقابة رؤساء القبائل أو الجماعات أو رجال المال والحكومات على المسؤولين عن عملية التحصيل، والدفع، والجدول الآتي يوضح التطور التاريخي للتدقيق:

الجدول 02: الحقبة الزمنية لظهور التدقيق

السنة	بروز التدقيق
قبل 1700	"توجه رجال الدين نحو مراقبة الحسابات وحماية اموال الامبراطورية او المملكة او الكنيسة".
1850	"ظهور الثورة الصناعية في بريطانيا وتطورت الصناعة والتجارة والزيادة في أنشطة المؤسسات والرغبة بوجود نظام محاسبي لأجل التأكد من صحة القوائم والبيانات المحاسبية لأجل اكتشاف الغش والخطأ".
1862	"اصدار قانون الشركات الإنجليزي الذي ينص على ضرورة وجود أشخاص مؤهلين ومدرّبين للقيام بعملية التدقيق".
1900	"التأكيد على ضرورة وجود نظام الرقابة الداخلية، وكذلك الاعتراف بأهمية التدقيق الخارجي، وكان الغرض من التدقيق اكتشاف الغش والخطأ و اكتشاف ومنع الأخطاء الفنية وكذلك اكتشاف الأخطاء

	في المبادئ المحاسبية".
1919	"ظهور مهنة التدقيق في فلسطين والعراق في اطار وضع تشريعات قانونية مستمد من قانون بريطانيا ينص على اثبات حقوق وواجبات مدقق الحسابات".
1940	"اتفاق الولايات المتحدة الامريكية على أن الهدف الرئيسي من التدقيق ليس اكتشاف الغش والخطأ فاكشاف مثل هذه الحالات هو من مسؤولية الإدارة، بل إن هدف التدقيق الرئيسي هو تقرير المدقق المستقل و المحاييد فيما إذا كانت البيانات المحاسبية تبين عدالة المركز المالي".
1970	الحكومة، البنوك والمساهمين هما الجهة الامرة بعملية الدقيق، ويقوم بهذه العملية شخص مهني في التدقيق والمحاسبة، وكان الهدف الاساسي لهذه العملية الشهادة على صدق وسلامة انتظام القوائم المالية التاريخية".
ابتداء من 1990م	"كانت الجهة الامرة بعملية التدقيق هي الحكومة، والهيئات الأخرى والمساهمين وكان الغرض الاساسي من عملية التدقيق الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية واحترام المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق المتعارف عليها دولياً".

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: (طاهر و صديقي، 2005، الصفحات 07-08)، (جمعة أ.، المدخل إلى التدقيق والتأكد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، 2012، صفحة 34)، (التميمي، 2006، الصفحات 17-19).

يتضح من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

ظهر التدقيق حينما دعت الحاجة إلى تدوين الحسابات إذ تشير السجلات والأثار بأن المصريين القدماء واليونان والرومان في العصور القديمة قد استخدموا أسس بسيطة في تدقيق الموارد العامة للدولة، وفي محاسبة عمالها على تلك الأموال التي في حوزتهم، حيث كانت الغاية من التدقيق في تلك الفترة من الزمن تختص بتدقيق حسابات الدولة للتحقق من صحتها، وفي العصور الوسطى ظهرت الحاجة إلى وجود نظام محاسبي نظرا للازدهار الاقتصادي الذي شهدته تلك الفترة، وكانت بداية ظهور البنوك وشركات الأشخاص، وفي تلك الحقبة نشأت المحاسبة في شكلها الحالي بعد صدور مؤلف "لوقا باشيليو Paciolo"، الذي قدم طرق استخدام القيد المزدوج، لكل هذه الاعتبارات ازدادت الحاجة إلى التدقيق، وبدأت الدول والمؤسسات والمجتمع تدرك أهمية دور التدقيق، حتى جاء القرن الثالث عشر حيث عرف التدقيق في كل من إيطاليا وبريطانيا ومع بداية القرن السابع عشر عرف المدقق الممتحن (الصباغ، العشماوي، و احمد، 2008، صفحة 03).

مع ظهور الثورة الصناعية في بريطانيا وتطور أنشطة المؤسسات وزيادة الفجوة بين أصحاب رأس المال والإدارة وتطور النظام الضريبي، فإن الهدف الأساسي للتدقيق لم يتغير وهو "اكتشاف الغش والخطأ"، ولكن التغيير المهم الذي طرأ خلال هذه الفترة ولغاية 1850م هو "الاعتراف بوجود نظام محاسبي يؤكد دقة القوائم والبيانات المحاسبية لمنع واكتشاف الغش والخطأ"، والتغيير الآخر كان

الاعتراف بوجود الحاجة لتدقيق القوائم المحاسبية من قبل شخص مستقل ومحيد، وقد نص على ذلك قانون الشركات الإنجليزي لسنة 1862م، الأمر الذي أدى إلى تطوير مهنة التدقيق، وضرورة وجود أشخاص مؤهلين ومدرّبين للقيام بهذه المهمة، وفي هذه الفترة لم يتم الاعتراف بأهمية الرقابة الداخلية بسبب الاعتقاد في ذلك الوقت بأن الرقابة تتم بواسطة القيد المزدوج، بالإضافة إلى أن التدقيق كان تدقيقاً تفصيلياً ولجميع العمليات، ولكن بتقدم الزمن وزيادة حجم العمليات وتطور الأنظمة المحاسبية بدأ الاعتراف والقبول بالتدقيق بواسطة العينات وخصوصاً بعد قضية (GB) البنك العام في بريطانيا لسنة 1895م إذ بين القاضي أثناء حكمه في هذه القضية، على أنه في حالة عدم وجود شك في العمليات، فإن الاستفسارات القليلة تصبح معقولة ومقبولة، ولهذا فإن رجال الأعمال عندما يختارون بعض الحالات فلمهم الحق من القول أن الحالات الأخرى صحيحة.

وفي الفترة من 1900م ولغاية 1933م أكد كتاب المحاسبة والتدقيق بضرورة أهمية الرقابة الداخلية وفائدتها للمؤسسات، وكذلك زيادة الاعتراف بأهمية التدقيق الخارجي وأن أول من اعترف بهذه الأهمية الأستاذ دكسي (Dicksee) الذي بين أن نظام الرقابة الداخلية الفعالة يعوض عن التدقيق التفصيلي وبين أن الأهداف الرئيسية للتدقيق هي:

✓ اكتشاف الغش والخطأ.

✓ اكتشاف ومنع الأخطاء الفنية.

✓ اكتشاف الأخطاء في المبادئ المحاسبية.

وخلال الفترة المذكورة نفسها أعلاه تم تغيير أولويات الأهداف المذكورة وأصبحت كما يلي:

✓ تحديد المركز المالي وربحية المؤسسة.

✓ اكتشاف الغش والخطأ.

كما أن الباحثين في المحاسبة والتدقيق في تلك الفترة أكدوا على ضرورة الرقابة الداخلية للمدقق الخارجي، وأن التفاصيل التي يقوم بها المدقق الخارجي والعينات التي يعتمد عليها تتوقف على جودة نظام الرقابة الداخلية، ولهذا على المدقق أن يقوم بدراسة وتقييم الرقابة الداخلية أولاً.

أما في الوطن العربي فإن فلسطين والعراق كانتا لديهما تشريعات متقدمة منذ سنة 1919م، وهي تشريعات مستمدة من قانون الشركات البريطاني، وهذه التشريعات تبين حقوق وواجبات مدقق الحسابات أما في إمارة شرق الأردن فقد كانت الخدمات المهنية تقدم لها من فلسطين ولغاية السنة 1944م، إذ أنشئ أول مكتب لشركة جورج خضر، ومن سنة 1948م انتقلت مؤسسة "سابا" وشركائهم من القدس إلى عمان، بالإضافة إلى إنشاء فروع المؤسسات تدقيق بريطانية مثل مؤسسة "اوني مري" وشركاءهم أما في مصر فقد بدأ تنظيم مزاوله المهنة بصدور قانون لسنة 1909م وبموجبه اكتسب المدقق تقدير واحتراماً، وفي سنة 1946م تم إنشاء جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية.

وفي منطقة الخليج العربي فقد تم تطبيق قانون الشركات الهندي المستمد من القانون الإنجليزي، إذ أعطت قوانين الشركات فيها أهمية التنظيم المهنة على الأسس المطبقة في البلدان المتقدمة. أما في سوريا ولبنان والمغرب العربي، فإن المهنة نشأت وتطورت على الأسس المطبقة في فرنسا والتي لم تكن متطورة كما هي الحالة في بريطانيا، ويجب الإشارة هنا إلى أن مهنة التدقيق ظهرت في أمريكا من قبل البريطانيين في سنة 1905م، وبالأخص من قبل شخص اسكتلندي اسمه "Waterhouse" وما زال هذا الاسم معروف عالميا باسم "Price".

أما الفترة بعد سنة 1933م فقد شهدت شبه إجماع، وخاصة بعد الحالة القضائية في سنة 1939 في الولايات المتحدة الأمريكية لشركة "Mckesson and Robbins" من أن الهدف الرئيسي من التدقيق ليس اكتشاف الغش والخطأ فكتشاف مثل هذه الحالات هو من مسؤولية الإدارة، بل إن غرض التدقيق الرئيسي هو تقرير المدقق المستقل و المحايد، فيما إذا كانت البيانات المحاسبية تبين عدالة المركز المالي، وقد تم التأكيد على هذا المبدأ من قبل الجمعيات المهنية العالمية، مثل "الجارترد" البريطانية و (AICPA) الأمريكية إذ جاء في بيانات ومنشورات هذه الجمعيات من أن الغرض الرئيسي لفحص البيانات المحاسبية من قبل محاسبي قانوني مستقل ومحايد هو إعطاء الرأي حول عدالة البيانات المالية (التميمي، 2006، الصفحات 17-19).

ثانيا- مفهوم التدقيق: تعددت مفاهيم التدقيق من خلال التطورات التي شهدتها المؤسسات من فترة الى أخرى ومن محيط الى آخر، الى ان مفهوم التدقيق يقوم على فكرة مشتركة بين الباحثين والهيئات الدولية المهتمة بتدقيق والتي تعتبر أن التدقيق أداة تقييمه ورقابية مستقلة نسبيا بالمؤسسة، حيث يهدف إلى تدقيق ومراقبة العمليات المالية و المحاسبية و غيرها من العمليات لخدمة الإدارة من خلال متابعة مدى فعالية الأدوات الرقابية المستخدمة، والجدول الآتي يوضح مفاهيم التدقيق:

الجدول 03 : مفهوم التدقيق

المصدر	المفهوم	الخصائص
الهيئات والمنظمات الدولية		
الاتحاد الأوروبي لخبراء الاقتصاد والمحاسبة	"التعبير عن رأي إذا ما كانت هذه النتائج المالية لآخر السنة تعطي صورة صادقة و حقيقية عن أعمال المؤسسة، مع التأكد من تطبيق الإجراءات و القوانين المعتمدة في المؤسسة".	-يعبر التدقيق عن ابداء الرأي حول النتائج المالية للمؤسسة. -يهتم التدقيق بتأكد من مدى مساهمة العمال لإجراءات وقوانين المؤسسة.
مجلس معايير التدقيق والتأكد	"عملية يبدي فيها الممارس استنتاجا مصمما لرفع درجة ثقة المستخدمين المقصودين باستثناء الجهة المسؤولة بشأن تقييم او قياس	-يعد التدقيق آلية لتقييم أنشطة المستخدمين وفق مجموعة من المقاييس.

-يعتمد التدقيق على المعلومات الناتجة عن تطبيق المقاييس في ابداء الرأي.	موضوع مقابل المقاييس، ونتيجة تقييم أو قياس الموضوع هي المعلومات التي تتجم عن تطبيق المقاييس، بهدف تخفيض مخاطر العملية الى مستوى مقبول في ظل الظروف كأساس لشكل ايجابي من التعبير عن استنتاج ممارس".	
-التدقيق عملية تقييم أحداث اقتصادية والحصول على مختلف الأدلة والقرائن. وتتم معالجة هذه الادلة والقرائن وفق مجموعة معايير متفق عليها وإيصالها الى الأطراف المعنية.	"عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقديمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية".	جمعية المحاسبة الأمريكية
-التدقيق هو مجموعة من الاجراءات يتم الاعتماد عليها في تقييم مدى كفاءة وفعالية نشاط المؤسسة. يقوم التدقيق على ابداء رأي في شكل تقرير يتضمن نتائج وتوصيات التقييم.	" اجراءات منظمة لتقييم فعالية وكفاءة نشاط المؤسسة وتقديم تقرير مناسب الى الادارة المختصة حول النتائج وإعطاء التوصيات الضرورية للإصلاحات".	مجمع المحاسبين الداخليين
الباحثين		
-يتم التدقيق من قبل شخص او مجموعة من الاشخاص المهنيين. يقوم التدقيق على ابداء رأي حول مصداقية الوضعية المالية للمؤسسة سواءا من الجانب القانوني او المحاسبي.	"اختبار تقني صارم وبناءه بأسلوب فني من طرف مهني، مؤهل ومستقل بغية إعطاء رأي محلل على نوعية ومصادقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، على مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف وعلى مدى احترام القوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في التعبير عن الصورة الصادقة للموجودات والوضعية المالية ونتائج المؤسسة".	Bannouilt et Germond
-يقوم بعملية التدقيق شخص مستقل ومحايدين عن المؤسسة. تتم عملية التدقيق من خلال فحص المعلومات والبيانات المالية للمؤسسة.	"فحص المعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل ومحايدين لأي مؤسسة، بغض النظر عن هدفها أو شكلها القانوني".	هادي التميمي
-عملية تقوم على تقييم الانشطة. غاية التدقيق المطابقة بين الوقائع	"عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة اثبات وتقويمها فيما يتعلق بحقائق حول وقائع	خالد امين عبد الله

الاقتصادية والمعايير المحددة؛ -يقدم نتائج التدقيق لمختلف الوحدات المعنية بالمؤسسة.	وأحداث اقتصادية وذلك للتحقق من درجة التطابق بين تلك الحقائق والمعايير المحددة وايصال النتائج الى مستخدمي المعلومات المهتمين بذلك التحقق".	
-الدقيق عملية فحص لمختلف البيانات المالية للمؤسسة. -يقدم التدقيق تقريراً عن حقيقة البيانات المالية للمؤسسة.	"فحص المستندات والحسابات والسجلات الخاصة بالمؤسسة فحصاً دقيقاً، حتى يطمئن المدقق من أن التقرير المالي سواء كان تقرير نتيجة المشروع خلال فترة زمنية، أو تقرير عن المركز المالي في نهاية فترة زمنية، أو أي تقرير آخر يظهر صورة واضحة وحقيقية ودقيقة للغرض الذي أعد من أجله هذا التقرير".	عبد الفتاح الصحن

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: (التميمي، 2006، الصفحات 20-24)، (جمعة أ.، المدخل إلى التدقيق والتأكد وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، 2015، صفحة 25)
(نور الدين، 2015، صفحة 09)، (صالح، 2016، صفحة 19).

من خلال الجدول أعلاه يمكننا تعريف التدقيق على أنه: **عملية منتظمة دقيقة تقوم على فحص بيانات والمعلومات أداء المؤسسة وتقييم مدى ارتباط أداء المؤسسة بالإجراءات والقوانين والأنظمة الموضوعية بالمؤسسة، ويتم ذلك وفق مجموعة من المعايير المتعارف عليها من قبل الهيئات المهنية الدولية، وإبداء رأي فني مستقل ومحاييد يتضمن نتائج وقائع التقييم في شكل تقرير يقدم لأصحاب المصلحة.**

مما سبق يمكن القول أن تطور مفهوم التدقيق ارتبط ارتباطاً وثيقاً بتطور أهدافه والتي سيتم ادراجها في العنصر الموالي.

ثالثاً-أهداف التدقيق: نتج عن تطور مهنة التدقيق تطور كبيراً في أهدافها وأساليب التحقق والفحص وكذلك مدى اعتمادها على نظام الرقابة الداخلية، فقديمًا كانت مهنة التدقيق مجرد أداة للبحث عن الأخطاء والغش والتلاعب الموجود في الدفاتر والسجلات، أي كان هدفها يقتصر على التأكد من الدقة الحسابية للدفاتر والسجلات وما تحويه من بيانات، ومطابقة القوائم المالية مع الدفاتر والسجلات، اما حديثاً تطورت أهدافه وشملت الجزء الأكبر من متابعة وتقييم ومراقبة أنشطة الوحدات الاقتصادية، ويمكن حصر أهداف التدقيق فيما يلي: (سواد، 2009، الصفحات 19-20)

1- الأهداف التقليدية لتدقيق: وتتفرع بدورها إلى:

1-1- أهداف رئيسية: وتشمل على ما يلي:

- أ- التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات الحسابية المقيدة في الدفاتر ومدى الاعتماد عليها.
- ب-إبداء رأي فني محايد يقوم على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.

1-2- أهداف فرعية: وتشمل على ما يلي:

- أ- اكتشاف الأخطاء والغش الموجود في بالدفاتر والسجلات.
- ب- التقليل من ارتكاب الأخطاء والغش من خلال وضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك.
- ج- استخدام الادارة لأداة التدقيق في تقرير ورسم السياسات الإدارية واتخاذ القرارات حاضرا ومستقبلا.
- د- تقديم الضمان اللازم لمستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة للاستثمارات.
- هـ- التسهيل لإدارة الضرائب في تحديد الوعاء الضريبي.

و- تقديم التقارير المختلفة لمساعدة المدقق على القيام بهامه.

2- الأهداف الحديثة لتدقيق: وتتمثل فيما يلي:

- أ- مراقبة ومتابعة و تنفيذ مخططات المؤسسة وتقييم مدى تحقيق الأهداف، وتحديد الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها.
- ب- تقييم الأداء وفقا للنتائج الموضوعية.
- ج- تحقيق أقصى كفاءة إنتاجية ممكنة عن طريق توجيه أنشطة المؤسسة نحو الاستغلال العقلاني.
- د- تحقيق أقصى قدر ممكن من جودة الحياة لأفراد المجتمع.
- هـ- التأكد من صحة التسجيلات المحاسبية أي خلوها من الخطأ أو الغش، والعمل على استكمال المستندات المثبتة لصحة العمليات والمؤيدة للقيود الدفترية.
- و- التأكد من صحة الحسابات الختامية وخلوها من الأخطاء الحسابية والفنية.
- ز- دراسة النظم المتبعة في أداء العمليات ذات المغزى المالي والإجراءات الخاصة بها، لأن تدقيق الحسابات يبدأ بالتأكد من صحة هذه النظم.

المطلب الثاني: الركائز الأساسية للتدقيق

التدقيق وظيفة تقييمية تنشأ داخل المؤسسة تقوم بفحص وتدقيق جميع أنشطة المؤسسة، و يعمل على مساعدة العمال للقيام بمهامهم بدرجة عالية من الكفاءة و الفعالية، وذلك عن طريق توفير المعلومات وتحليلها و تقييمها، وتقديم النتائج والتوصيات التي تتعلق بالأنشطة المختلفة داخل المؤسسة، وبالتالي لابد من ضوابط تمكن وظيفة التدقيق من فحص أنشطة المؤسسة دون عوائق وبتعاون مع جميع الأطراف المشتركة في المؤسسة.

أولاً- فروض التدقيق: يمكن القول ان فروض التدقيق تعد بمثابة معتقدات تستند عليها المقترحات والأفكار التي يقوم عليها نجاح التدقيق، يمكن تلخيص أهم الفروض التي تستند عليها عملية التدقيق في ما يلي: (المطارنة، 2006، الصفحات 20-22)

1-فرض استقلال المدقق: الواجب الأساسي للمدقق هو ابداء الرأي في القوائم المالية حول ما اذا كانت هذه القوائم تعبر بشكل صادق وعادل على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة، وتقديم تقريره لمستخدمي تلك القوائم، وبما أن مهنة المدقق هي القيام بعملية التدقيق بحيادية واستقلالية وإبداء الرأي دون تحيز، يعني ذلك عدم وجود تعارض بين مهام كل من المدقق و الادارة، ولكن لا يعني أن يكون عدم وجود التعارض دائم او حتمي لأنه ربما يكون هناك تعارض بين مصلحة كل طرف كأن تخفي الادارة بعض المعلومات عن المدقق، و في النهاية يجب ان يكون المدقق طرفا محايدة بالنسبة لأصحاب المؤسسة والإدارة.

2-فرض امكانية فحص المعلومات المالية والقوائم: يعني أنه يجب أن يكون هناك القدرة على فحص البيانات والمعلومات المالية المنجزة من طرف الإدارة، لأنه في حالة عدم امكانية فحصها فانه لا يكون هناك ضرورة لوجود مهنة التدقيق، وحتى يتمكن المدقق من فحص القوائم المالية فانه يجب أن تتوفر في هذه القوائم والمعلومات مجموعة من المعايير مثل:

أ- الملائمة: يجب ان تكون المعلومات المحاسبية المنجزة والمقدمة للمدقق ملائمة لمستخدميها وتفي باحتياجاتهم، ومرتبطة بالفترة المالية الخاصة بها.

ب-البعد عن التحيز: أن يتم اعداد المعلومات والبيانات المالية دون تحيز لأي طرف، بمعنى أن تعكس الحقائق الموجودة.

ج- القياس الكمي: أن تكون المعلومات المالية قابلة للقياس الكمي و امكانية التعبير عنها بصيغة رقمية حتى تكون مفيدة للأطراف ذي العلاقة.

د- القابلية للفحص: قابلية المعلومات المالية للفحص، وان يتم الوصول لنفس النتائج اذا ما تم القيام بالفحص من قبل اكثر من شخص.

3- فرض وجود نظام رقابة داخلي سليم: يقوم نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من الميكانيزمات والذي ينجر عنها انعدام احتمال حدوث خطأ، مما يجعل مدقق الحسابات يقوم بعمله بناءا على صحة نظام الرقابة، ولا يعني ذلك عدم حدوث الخطأ، فإذا اعتمدت المؤسسة على نظام رقابة فعال فان مخرجات نظام المعلومات يمكن اعتمادها بدرجة أكبر من قبل الادارة والملاك، ويشمل نظام الرقابة الداخلية في اي منشأة:

أ- الرقابة المحاسبية.

ب-الرقابة الادارية.

ج- الضبط الداخلي.

4- فرض ثبات حقائق الماضي في المستقبل ما لم يظهر اختلاف في الظروف: وهو ان افتراض المدقق لثبات مبادئ الادارة ما اذا ثبت من خلال خبراته بالمؤسسة ان الادارة رشيدة في سلوكها، اما

إذا اتضح للمدقق ان المؤسسة تتجه نحو الغش او اخلال نظام الرقابة فانه من المفترض أن يكون حريص في الفترات المستقبلية.

5- فرض خلو القوائم المالية قيد الفحص من الاخطاء غير العادية: يقوم المدقق بعملية التدقيق بافتراض أن القوائم المالية المقدمة له خالية من الأخطاء غير العادية ، وفي حالة عدم ثبات هذا الفرض فان مهمة المدقق تصبح تفصيلية لمختلف البيانات وليس اختباري كما هو مفترض، حيث ان وجود هذه الأخطاء او التلاعب يستوجب من المدقق الفحص التفصيلي لكافة الدفاتر والسجلات والقوائم حتى يتأكد من عدم وجود اخطاء.

6- فرض الصدق في محتويات التقرير: ويدل ذلك على صدق محتويات التقرير الذي يقوم باعداده مدقق الحسابات بعد الانتهاء من مهمة التدقيق، ويقدم للجهات المعنية له، ويتطلب ذلك من المدقق أن يتحقق من:

- أ- مدى التزام المؤسسة محل التدقيق للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
 - ب- أن المعلومات الموجودة في التقارير المالية هي معلومات دقيقة.
 - ج- أن المبادئ المحاسبية المطبقة في المؤسسة تتوافق مع طبيعة نشاط المؤسسة محل التدقيق.
 - د- انه تم تطبيق المبادئ المحاسبية من قبل المؤسسة وفق أدلة وإثباتات.
- ثانيا: مبادئ التدقيق:** أي مهنة يجب أن تكون لها قواعد سلوكية تحكم تصرفات أصحابها نحو المحيط المتواجد به، حيث يوجد اتفاق بين الباحثين والهيئات المهنية الدولية على أن هناك مجموعتين من مبادئ التدقيق، وترتبط هذه المبادئ بكل ركن من أركانه (التأكيد، التقرير)، وبناء على ذلك فإن مبادئ التدقيق يمكن حصرها في مجموعتين هما: (جمعة أ..، المدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، 2015، الصفحات 51-52)

1- المبادئ المرتبطة بركن التحقق (الفحص): وتتفرع الى ما يلي:

- أ- مبدأ تكامل الإدراك الرقابي: ويعني هذا المبدأ الدراية التامة بأحداث المؤسسة وآثارها الواقعية والمحملة على كيان المؤسسة، وعلاقاتها بالأطراف الأخرى من جهة، والوقوف على احتياجات أصحاب المصلحة للمعلومات والقوائم المحاسبية عن هذه الآثار من جهة أخرى.
- ب- مبدأ الشمول في مدى الفحص الاختباري: ويعني هذا المبدأ أن يشمل مدى الفحص جميع أهداف المؤسسة الرئيسية والفرعية وكذلك جميع التقارير المالية المعدة بواسطة المؤسسة، مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه الأهداف وتلك التقارير.
- ج- مبدأ الموضوعية في الفحص: ويشير هذا المبدأ إلى ضرورة التقليل من التقدير الشخصي أو التمييز أثناء الفحص وذلك بالاستناد إلى كفاية أدلة الإثبات التي تدعم رأي المدقق خاصة العناصر ذات الأهمية، وتلك التي يكون احتمال حدوث الخطأ فيها أكبر من غيرها من العناصر.

د- مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية: ويشير هذا المبدأ إلى ضرورة فحص مدى الكفاية الإنسانية في المؤسسة بجانب فحص الكفاية الإنتاجية لما لها من أهمية في تكوين الرأي الصحيح لدى المدقق عن أحداث المؤسسة، وهذه الكفاية هي مؤشر لسلوك المؤسسة وهذا المناخ تعبير عن ما يتوفر للمؤسسة من نظام القيادة والسلطة والحوافز والاتصال والمشاركة.

2- المبادئ المرتبطة بركن التقرير: وتتفرع الى ما يلي:

أ- مبدأ كفاية الاتصال: ويشير هذا المبدأ إلى ضرورة مراعاة تقرير المدقق في نقل أثر العمليات الاقتصادية للمؤسسة لجميع المستخدمين لها بصورة حقيقية، تبعث على الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد هذه التقارير.

ب- مبدأ الإفصاح: ويشير هذا مبدأ إلى ضرورة افصاح المدقق عن كل ما من شأنه توضيح مدى تحقيق أهداف المؤسسة، ومدى الالتزام بمبادئ وإجراءات المحاسبة والتغير فيها، والكشف عن المعلومات التي تؤثر على دلالة التقارير المالية، وإبراز نقاط الضعف إن وجدت في أنظمة الرقابة الداخلية والقوائم والمستندات والدفاتر والسجلات.

ج- مبدأ الإنصاف: ويشير هذا المبدأ إلى ضرورة توجيه تقرير المدقق و التقارير المالية نحو جميع المرتبطين والمهتمين بالمؤسسة سواء داخلية أو خارجية.

د- مبدأ السببية: يقوم هذا المبدأ إلى ضرورة تفسير تقرير المدقق لكل تصرف غير طبيعي يواجهه المدقق فترة تأدية مهامه، وأن تبني تحفظاته على أسباب موضوعية وحقيقية.

ثالثاً- أنواع التدقيق: يتحدد نوع التدقيق المستخدم في المؤسسة حسب طبيعة نشاطها وظروف العمل فيها، ويمكن تقسيم التدقيق إلى عدة أنواع وكل نوع يتضمن أنواع مختلفة من حيث عملية التدقيق.

1-تبويب التدقيق من حيث حدوده: وينقسم الى: (جمعة ١، 2009، صفحة 42)

أ- التدقيق الكامل: وهو التدقيق الذي يمنح للمدقق صلاحيات غير محدودة للعمل الذي يؤديه، ولا يعني فحص كل عملية تمت خلال فترة محاسبية معينة، وإنما يخضع التدقيق للمعايير أو المستويات المتعارف عليها، ويتعين على المدقق في نهاية الأمر تقديم رأي فني محايد عن مدى عدالة وصحة التقارير المالية ككل بغض النظر عن نطاق الفحص والعناصر التي شملتها اختباره، حيث ان مسؤولياته تغطي جميع العناصر حتى تلك التي لم تخضع للفحص ويلاحظ في هذه الحالة أن للمدقق الحرية في تحديد عناصره التي تشملها اختباره.

ب- التدقيق الجزئي: وهو التدقيق الذي يقتصر فيه عمل المدقق على بعض العمليات المعنية أي أن التدقيق يعمل ضمن قيود محددة، ويراعي أن الجهة التي تعين المدقق هي التي تحدد العمليات المطلوب تدقيقها، وفي هذه الحالة تنحصر مسؤولية المدقق في مجال أو نطاق أو حدود التدقيق المكلف به، ولذلك يتطلب الأمر هنا وجود عقد كتابي يبين حدود التدقيق والغاية

منه، حتى يتمكن المدقق من التقرير عن الخطوات التي اتبعت والنتائج التي توصل إليها كي لا ينسب إليه التقصير في القيام بشيء لم ينص عليه في العقد، ومن أمثلة التدقيق الجزئي الاتفاق على تدقيق العمليات النقدية من المستحقات والالتزامات، أو تدقيق العمليات الخاصة بالمخازن، ، أو تدقيق عناصر قائمة المركز المالي فقط، أو دراسة قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها.

2-تبويب التدقيق من حيث التوقيت: ويشمل على مايلي: (سلامة، كلبونة، و زريقات، 2011، صفحة 31)

أ- التدقيق النهائي: وتقوم فيه عملية التدقيق من نهاية الفترة المالية للمؤسسات بعد أن تكون الدفاتر قد أغلقت وتمت تسوية القيود وإعداد القوائم المالية، ومن مزايا هذا النوع من التدقيق عدم حدوث أي تعديل في البيانات المقيدة بالدفاتر أو تغيير في أرصدة الحسابات بعد تدقيقها حيث تبدأ عملية التدقيق بعد ترصيد الحسابات وإقفال الدفاتر.

ب-التدقيق المستمر: ويقصد به قيام عملية التدقيق بشكل مستمر إذ يقوم المدقق أو مندوبيه بزيارة المؤسسات لفترات متعددة خلال السنة المالية للتدقيق وفحص البيانات بالدفاتر والسجلات. ويمتاز التدقيق المستمر بما يلي:

- ✓ الحصول على الوقت الكافي وسرعة اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب حال حدوثها.
- ✓ الدراية التامة للمدقق بطبيعة نشاط المؤسسة والإلمام بأنظمتها الإدارية والمحاسبية.
- ويعاب على التدقيق المستمر ما يلي:
- ❖ احتمال قيام عمال المؤسسة بتغيير أو حذف أو تبديل البيانات بالدفاتر والسجلات.
- ❖ احتمال سهو المدقق عن إتمام عملية بدأ بها ولم ينته منها.
- ❖ يؤدي إل تعطيل عمل قسم المحاسبة لأنه يستغرق وقتا طويلا مما يسبب حرجا وضيقا لموظفي القسم.

3-تبويب التدقيق من حيث مدى الفحص: وينقسم الى: (جمعة ا.، 2009، الصفحات 43-44)

أ- التدقيق التفصيلي: وهو التدقيق المعتمد في بداية المهنة، و يقوم المدقق بفحص جميع القيود والدفاتر والسجلات والمستندات للتأكد من أن جميع العمليات مسجلة بانتظام وأنها صحيحة، كما أنها خالية من الأخطاء أو الغش أو التلاعب، ولذلك يناسب هذا التدقيق المؤسسات الصغيرة، ولكن لا يناسب المؤسسات الكبيرة لأنها ستؤدي إلى زيادة أعباء التدقيق فضلا عن تعارضه مع عاملي الوقت والتكلفة الذي يحرص المدقق على مراعاتهما باستمرار.

ب-التدقيق الاختباري: وهو التدقيق الذي يقوم على صحة وسلامة نظام الرقابة الداخلية، ويتم هذا التدقيق بإتباع المدقق أحد أسلوبين هما الأول: التقدير الشخصي (العينات الحكمية)، والثاني: العينات الإحصائية، وإن إتباع المدقق لأحد هذه الأساليب يعتمد على الخبرة ومدى إلمام

المدقق المفاهيم الإحصائية الهامة مثل: المجتمع، والعينة، الوسط الحسابي، التشتت، التوزيع الطبيعي، وكذلك طرق اختيار العينات الإحصائية ... وغير ذلك، ولذلك تعتبر التدقيق الاختباري هو الأساس السائد للعمل الميداني الآن، وأن التدقيق تفصيلي يمثل الاستثناء لذلك الأساس.

ومن الجدير بالذكر في هذا المجال التفرقة بين التدقيق الكامل والتدقيق التفصيلي من ناحية والتدقيق الجزئي والتدقيق الاختباري من ناحية أخرى وذلك تجنباً للخلط بين هذه الأنواع حيث أن التدقيق الكامل قد يكون تفصيلي إذا تم فحص جميع القيود والدفاتر والسجلات والمستندات في حين أنه يكون اختباري إذا تم فحص جزء معين من القيود والدفاتر والسجلات والمستندات، وكذلك الحال كما أن التدقيق الجزئي قد يكون تفصيلي إذا تم فحص جميع العمليات التي يشتمل عليها ذلك الجزء محل التدقيق، وقد يكون اختباري إذا تم اختيار عينة من مجموع مفردات هذا الجزء حالة تطبيقية.

4-تبويب التدقيق من حيث الاستقلال: ويشمل على ما يلي: (بشير، 2016، صفحة 22)

أ- التدقيق الخارجي: هو التدقيق الذي يتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة حيث يكون مستقلاً عن إدارة المؤسسة.

ب- التدقيق الداخلي: هو التدقيق الذي يتم بواسطة موظف من داخل المؤسسة حيث يكون تابع للإدارة المؤسسة.

5-تبويب التدقيق من حيث الشخص القائم به: يقسم بعض الكتاب المدققين إلى ثلاث مجموعات هي: (جمعة ا.، 2009، صفحة 49)

أ- المجموعة الأولى: المدققين المستقلين.

ب- المجموعة الثانية: المدققين الداخليين.

ج- المجموعة الثالثة: المدققين الحكوميين.

6- تبويب التدقيق من حيث نوع البيانات: وينقسم إلى: (التميمي، 2006، الصفحات 23-24)

أ- تدقيق البيانات: وهو جمع وتقييم الأدلة حول البيانات المحاسبية وتشمل الميزانية العامة، حساب الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية وغيرها من الكشوفات المالية، مأخوذة ككل لأجل التمكن من إعطاء الرأي من عدالة المركز المالي كما بتاريخ الميزانية وأن حساب الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية تمثل النشاط للسنة أو الفترة المنتهية بذلك التاريخ وأن الإيضاحات المرفقة مع البيانات المالية كافية.

ب- تدقيق الالتزام: هو ذلك النوع من التدقيق لأجل التأكد من أن السياسات والتعليمات والقوانين الموضوعة من قبل هيئة معينة قد تم تطبيقها وبصورة أصولية وعلى سبيل المثال: التفتيش الذي يقوم به البنك المركزي على البنوك التجارية للتأكد من أن تعليمات وقوانين البنك المركزي قد تم تطبيقها بصورة صحيحة أو التدقيق الذي تقوم به السلطات الضريبية للتأكد من

دقة الدخل الخاضع لضريبة الدخل أو التفتيش الذي تقوم به مؤسسة التدقيق للتأكد من إجراءات الجودة (النوعية) التي وضعتها مؤسسة التدقيق نفسها أو الجمعيات المهنية التي طبقت بصورة جيدة، تقارير الرقابة عادة تعنون إلى الجهات التي قامت بوضع السياسات والإجراءات.

ج- تدقيق النشاط: يشمل الحصول وتقييم القرائن والأدلة حول الكفاءة والفعالية لنشاط المؤسسة والخاص بعملية معينة، وفي بعض الأحيان يسمون هذا النوع من التدقيق تدقيق الإنجازات أو تدقيق الإدارة، ويشمل هذا النوع من التدقيق ربما جميع الأنشطة، وعلى سبيل المثال كل الفرع أو خط الإنتاج أو جزء من النشاط، قسم المبيعات، أو المشتريات أو المخازن أو قسم التسويق، أو قسم الحاسوب، وقد يعرف مجمع المحاسبين الداخليين تدقيق النشاط بأنه: إجراءات منظمة لتقييم فاعلية وكفاءة نشاط المؤسسة وتقديم تقرير مناسب إلى الإدارة المختصة حول النتائج وإعطاء التوصيات الضرورية للإصلاحات.

7-تبويب التدقيق من حيث الإلزام: ويتقسم الى ما يلي: (جمعة ١، 2009، الصفحات 49-50)

أ- التدقيق الإلزامي: وهو التدقيق الذي تلتزم به المؤسسات وفقا للقانون السائد (قانون الشركات - قوانين الضرائب - قانون الاستثمار)، ويتم تعيين المدقق من خلال الجمعية العامة وهي التي تقدر أجره، وفي حالة تعدد المدققين فإنهم مسئولين بالتضامن، واستثناء من ذلك يعين مؤسسين الشركة المدقق الأول، ومن الضروري أن يكون التدقيق في هذه الحالة كامل (اختباري).

ب- التدقيق غير الإلزامي (الاختياري): الأصل في التدقيق أن يكون اختياري، ويرجع أمر تقرير القيام به إلى أصحاب المؤسسة وإلى غيرهم من أصحاب المصالح، لذلك فإن التدقيق الاختياري يناسب شركات الأشخاص و المؤسسات الفردية لأنه يفيد في الثقة والاطمئنان إلى الحسابات المعتمدة من مدقق عند تحديد أنصبة الشركاء المتضامنين عند الانضمام أو الانفصال.

8-أنواع أخرى للتدقيق: ويمكن حصر بعض أنواع التدقيق التي ظهرت مواكبة للعصر الى ما يلي: (بشير، 2016، صفحة 23)

أ- التدقيق الآلي (الإلكتروني): هو التدقيق الذي يتم بواسطة التقنيات الحديثة كالحاسوب ويستطيع المدقق من خلالها التأكد من مدى كفاية استخدام الحاسوب ومساهمته في حماية أصول المؤسسة وتأكيد سلامة بياناتها وفعاليتها إنجاز أهدافها وكفاءة استخدام مواردها، ويجب على المدقق أن يكون على دراية كافية بالأنظمة والأجهزة المستخدمة في معالجة البيانات المحاسبية آلياً.

ب- التدقيق الاجتماعي: هو التدقيق الذي يهدف إلى تحديد دور المدقق في تقييم مدى الأثر الذي تخلفه المؤسسة محل التدقيق في المجتمع المحيط بها، وهل يوجد أضرار تسببت المؤسسة في حدوثها أم لا، أم هل هناك منافع اسهمت هذه المؤسسة في إيجادها وتوفيرها للمجتمع المحيط بها.

ج- التدقيق الاقتصادي: يتمثل في تدقيق الخطط الاقتصادية الشاملة العامة والخاصة الكلية والجزئية على مختلف مراحلها وجوانبها المالية والإدارية والتشغيلية....الخ.

المطلب الثالث: قواعد السلوك المهني

تعتبر مهنة التدقيق من المهن التي شهدت اهتماما على المستوى الدولي، ولها قواعد وسلوكيات مهنية تحددها هيئات المحاسبة والتدقيق، ولقد ساهمت مهنة التدقيق بشكل كبير في تنمية بيئة الأعمال نظرا لدور الذي تؤديه في مجال حماية الاستثمارات، والإبلاغ عن حالات الغش والتلاعب وإدارة الاقتصاديات، حيث ارتبط اهتمام الدول بمهنة التدقيق من خلال تدريس علم المحاسبة وتدقيق الحسابات والمواد المرتبطة بهما في الجامعات والمعاهد العليا وأنشئت له أقسام ودراسات أكاديمية عليا ودراسات مهنية مما أدى إلى تطور برامجها تطورا ملموسا يحدد كل ما يرتبط بها من حقوق وواجبات ومسؤوليات.

أولا- حقوق المدقق: بعد أن تطورت مهنة التدقيق من الفحص الشامل للدفاتر والسجلات إلى الفحص التفصيلي المنظم لإبداء الرأي الفني المحايد لنتائج الفحص للحكم على مدى كفاءة أداء الإدارة لكونه الرقيب لحقوق أصحاب المصالح، وحتى يتسنى للمدقق القيام بهذه المهمة لابد من حصوله على بعض الحقوق التي تمكنه من القيام بذلك، ويمكن ذكر أهم حقوق المدقق على النحو التالي: (مسعد و الخطيب، 2009، الصفحات 73-75)

1- حق الإطلاع: يحق للمدقق الإطلاع على مختلف سجلات ومستندات و دفاتر المؤسسة في أي وقت، ويشمل ذلك "جميع الدفاتر والسجلات المحاسبية وغير المحاسبية ومحاضر جلسات مجلس الإدارة والهيئة العامة للتأكد من مدى التقيد بنظام المؤسسة ومتطلبات قانون الشركات، كذلك يعني هذا أنه من حق المدقق متابعة أنشطة المؤسسة والإطلاع على دفاترها ومستنداتها في أي وقت ودون إخطار مسبق خاصة إذا كان هناك شكوى لدى المدقق عن حالات تلاعب أو غش ورأى أنه من الضروري القيام بزيارة مفاجئة"، أما في حالة عدم وجود الشك فيقوم المدقق بإبلاغ المؤسسة مسبقا والاتفاق على تحديد موعد مراقبته لنشاطها حتى لا يعطل أعمال المؤسسة، وليتمكن الموظفين من تجهيز الدفاتر والمستندات اللازمة لعملية الفحص وفي حالة عدم تمكن المدقق من ممارسة هذا الحق بسبب قيام المؤسسة بوضع العراقيل مثل سرية الأوراق أو عدم وجود الوقت الكاف لتجهيزها فإنه يجب على المدقق في هذه الحالة رفع تقريره بهذا الأمر إلى مجلس الإدارة أو إلى الجمعية العمومية للمساهمين أو إلى الدولة.

2- حق طلب البيانات والإيضاحات: يحق لمدققين طلب البيانات والإيضاحات من إدارة المؤسسة التي يقوم بفحص حساباتها للقيام بمهمته بالشكل المناسب، وفي حالة رفض إدارة المؤسسة توفير البيانات والإيضاحات الضرورية للمدقق فإنه يحق إبلاغ مجلس الإدارة عن إمتناع الموظفين عن تقديم هذه البيانات، وذلك لأن المدقق يذكر في تقريره صراحة عما إذا تمكن من الحصول على المعلومات والبيانات الضرورية لأداء مهمته.

3- حق الحصول على صورة من الإخطارات المرسلة للمساهمين: من حق مدقق الحسابات الخارجي الحصول على صورة من الإخطارات والبيانات التي يرسلها مجلس الإدارة إلى المساهمين لدعوتهم لحضور اجتماع الهيئة العامة للمساهمين.

4- حق دعوة الجمعية العامة للمساهمين: يحق للمدقق دعوة الجمعية العامة للمساهمين للاجتماع في حالة حدوث حالة طارئة بالمؤسسة تهدد مركزها المالي واستقرارها، مثل سوء تصرف الإدارة، وجود حالات إنحراف خطيرة تؤثر على مستقبل المؤسسة وذلك كونه وكيلا عن المساهمين للحفاظ على مصالحهم، وذلك لإحاطتها علما بما يحصل داخل المؤسسة من خلل ومشاكل حتى يخلي مسؤوليته.

5- حق مناقشة اقتراح عزلة: يحق للمدقق مناقشة اقتراح عزله عن طريق "مذكرة خطية ترسل إلى المؤسسة، كذلك يحق له مناقشة اقتراح عزله والرد والدفاع عن موقفه أمام الجمعية العمومية للمساهمين"، يعتبر هذا الحق أحد الضوابط التي تحمي المدقق من العزل التعسفي أو استخدام هذا الحق للتأثير على رأي المدقق.

6- حق احتجازه للأوراق والمستندات حتى يحصل على أتعابه: يحق لمدقق الحسابات قانونا أن يحتجز الأوراق والمستندات للمطالبة بأتعابه والحصول عليها كاملة ولا يقوم بردها إلى المؤسسة حتى يحصل على أتعابه وتكاليف استخراج تلك المستندات.

7- تحديد وقت الجرد: يحق للمدقق تحديد وقت الجرد لممتلكات المؤسسة والتزاماتها حتى يتحقق من عدالة القوائم المالية لواقع المؤسسة، وأن يتم هذا الجرد تحت إشرافه أو بحضور من ينوب عنه وإلا من حقه أن لا يعتمد على كشوف الجرد التي تمت دون أن تكون تحت إشرافه.

ثانيا- واجبات المدقق: تشمل واجبات المدقق على ما يجب أن يقوم به المدقق من أشغال مختلفة لإنجاز برنامج تدقيقه على أكمل وجه وبشكل موضوعي وفعال، ومن أهم هذه الواجبات ما يلي:

(سرايا، 2007، الصفحات 62-64)

1- يجب على المدقق أن يقوم بالفحص والتدقيق الفعلي لدفاتر وحسابات المؤسسة بما تحتويه من قيود يومية وحسابات القيود بهدف التحقق من صحتها وسلامتها والكشف عن أي أخطاء والعمل على تصحيحها بالتعاون مع محاسبي المؤسسة.

- 2- يجب على المدقق التحقق من القيم المسجلة لعناصر التثبيطات والالتزامات المختلفة بأي طريقة من طرق التحقق التي يراها مناسبة بالنسبة لكل عنصر من هذه العناصر، ويمكن في هذا المجال استخدام بعض أدوات وأساليب التدقيق الفنية.
- 3- يجب على المدقق أن يتأكد من مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية حتى يتسنى له اختيار عينات التدقيق بشكل ملائم يغطي معظم عمليات المؤسسة.
- 4- يجب على المدقق أن يقدم الاقتراحات والتوصيات الملائمة لما يلي:
 - أ- معالجة وتصحيح الأخطاء التي تم اكتشافها.
 - ب- عدم الوقوع في الأخطاء مستقبلاً.
 - ج- حسن سير العمل في مصالح المؤسسة.
- 5- يجب على المدقق التأكد إلى جانب الفحص والتدقيق الدفترى أن المؤسسة تلتزم بتطبيق القوانين واللوائح والأنظمة المختلفة وتنفيذها بطريقة سليمة كما تلتزم بنصوص بنود العقود المختلفة التي قبلتها ووقعت عليها.
- 6- يجب على المدقق أثناء قيامه بمهمته التحقق من مدى التزام المؤسسة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ومن أمثلة هذه القواعد ما يلي:
 - أ- تسجيل الأصول الغير جارية في الدفاتر بتكلفتها التاريخية.
 - ب- تحديد اهتلاكات التثبيطات القابلة للاهلاك وفقاً للأساليب المعمول بها في المؤسسة في السنوات السابقة دون تغييرها، إلا بأسباب معينة يقتنع المدقق بها ووفقاً لما جرى عليه العرف المحاسبي بالنسبة للمؤسسات والأنشطة المماثلة.
 - ج- ثبات طرق تقييم المخزون السلعي مثل طريقة التقييم وفقاً لسعر السوق أو التكلفة أيهما أقل.
 - د- إتباع مبدأ الحيطة والحذر عن طريق تكوين بعض المخصصات الملائمة لتطبيق هذا المبدأ مثل مخصص الديون المشكوك فيها ومدى ملائمة معدله لرصيد المدينون في الشركة.
 - هـ- عدم المبالغة في تكوين المخصصات بصفة عامة والتي يتم تحميله على حساب الدخل حتى لا يترتب عليها تخفيض الأرباح وبالتالي:
 - ✓ تخفيض حصة المساهمين من الأرباح التي يتقرر توزيعها.
 - ✓ التهرب من الضرائب، عن طريق تخفيضها لأنها سوف تحتسب على أساس أرباح ضئيلة غير حقيقية.
 - ✓ تخفيض الأرباح التي يمكن احتجازها لتدعيم المركز المالي في شكل احتياطات مختلفة.
 - ✓ عدم اظهار المركز المالي الحقيقي للمؤسسة.
- و- القيام بعمل التسويات الجردية اللازمة لعناصر المصروفات والإيرادات وفقاً للقواعد المتعارف عليها.

7- يجب على المدقق فحص عناصر قائمة الدخل للتحقق من النتيجة الحقيقية لنشاط المؤسسة من أرباح أو خسائر عن السنة المالية.

8- يجب على المدقق فحص عناصر قائمة المركز المالي (أو الميزانية العمومية) للتحقق من أنها تعبر عن القيم الحقيقية لعناصر التثبيات والالتزامات وبالتالي عن المركز المالي للمؤسسة في نهاية السنة المالية.

9- يجب على المدقق الحضور الشخصي أو أحد مساعديه لاجتماع الجمعية العامة للمساهمين في المؤسسة لمناقشة تقرير.

10 - على المدقق عند حضوره اجتماع الجمعية العامة للمساهمين أو اجتماع مجلس الإدارة في غير شركات المساهمة، أن يقدم تقريره إلى الأعضاء بحيث يكون تقرير شاملا لجميع البيانات الهامة والحرية التي تعبر عن:

أ- ما إذا كان المدقق قد حصل على كل البيانات والمعلومات والسجلات والدفاتر اللازمة لإنجاز عمله.

ب- ما إذا كانت الحسابات والدفاتر والسجلات سليمة ومنتظمة.

ج- ما إذا كانت الحسابات الختامية والميزانية تتفق مع البيانات المسجلة في الحسابات والتقارير والملخصات المختلفة.

د- ما إذا كان الجرد والتسويات الجردية التي قامت بها المؤسسة قد روعي فيها القواعد المتعارف عليها.

هـ- ما إذا كانت وقعت مخالفات معينة لأحكام بعض النظم والقوانين واللوائح التي تحكم طبيعة نشاط المؤسسة.

و- ما إذا كانت قائمة الدخل تظهر النتيجة الحقيقية من أرباح وخسائر الميزانية العمومية تظهر المركز المالي الحقيقي للمؤسسة".

ثالثا-مسؤوليات المدقق: يتوقف نجاح أو فشل عملية التدقيق في تحقيق أهدافه على الدعم الذي يمنحه له مجلس الادارة، ولكي يستطيع المدقق أن يقوم بمهمته بكفاءة، لابد أن يتاح له المجال والصلاحيات الكافية للقيام بعمله، وان يمنح الاستقلالية اللازمة والإمكانات الكافية حتى يتسنى له تحمل مسؤولية هذه العملية، ويمكن حصر مسؤوليات المدقق فيما يلي: (الشحنة، 2015، الصفحات 83-95)

1- مسؤولية المدقق تجاه عملائه: تنشأ مسؤولية مدنية على عاتق المدقق بسبب تقصيره أمام عملائه الذين يرتبط معهم بعقد قد يكون مكتوبا ويحتوي على كل حقوق وواجبات الطرفين، وقد يكون اتفاقا شفويا غير مكتوب وفي هذه الحالة يستعصي إثبات أي شيء بالنسبة للطرفين، ويعتمد الأمر

على مدى تقديم القرائن والأدلة التي توفي بغرض الاثبات، وفي جميع الأحوال لا تقع هذه المسؤولية على المدقق الا بتوفر الاركان التالية:

- أ- أن يكون التزام المدقق سواء في العقد أو في القانون.
- ب- أن يكون هناك خطأ من المدقق أو إهمال أو تقصير في تنفيذ ما ورد في الاتفاق والا يكون الإهمال في الأصل نتيجة لتقصير من جانب العميل نفسه.
- ج- أن ينتج تقصير المدقق في الوفاء باتفاقه على أضراراً بالعميل تجعله يستحق تعويضاً عن ذلك ويحمل المدقق هذه المسؤولية نتيجة إهماله في أداء مهنته وفقاً للقانون ووفقاً لما يخالف اتفاقه مع العميل كموجب العقد المبرم بينهما، ويساعد هذا العقد في إثبات الحقوق والواجبات الطرفين.

2 - المسؤولية تجاه الغير (الطرف الثالث): تقع هذه المسؤولية على المدقق نتيجة الأضرار التي أصابت الطرف الثالث، نتيجة استخدامهم لتقرير المدقق بالرغم من عدم وجود اتفاق بينهم وبين المدقق، ويحمل المدقق هذه المسؤولية إذا كان هناك تقصير أثناء التدقيق أدى إلى وقوع ضرر على الغير وكان المدقق هو المسؤول عنه، فإن المدقق يتحمل المسؤولية تجاه الطرف الثالث إذا تحققت الشروط التالية:

- أ- علم المدقق أن الطرف الثالث سيعتمد على البيانات المالية لغاية معينة.
- ب- حصول تقصير كبير من المدقق أدى إلى الإخلال بواجبه.
- ج- أن ينتج عن ذلك ضرر يصيب الطرف الثالث.
- د- أن يكون الضرر الذي أصاب الطرف الثالث ناتجة عن إهمال وتقصير المدقق أو يكون بينهما علاقة سببية.
- هـ- إمكانية تقدير الضرر بشكل مقبول.

3- المسؤولية الجزائية (الجنائية) للمدقق: يسأل المدقق جزائياً إذا قام بفعل يعاقب عليها قانون العقوبات ، أو أي قانون آخر أثناء تأدية مهامه، كما لو نشأ عن فعله سلوك النصب أو التزوير، نصت القوانين الدولية لتنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق على توقيع العقوبات الجزائية على المحاسب والمدقق في حالة قيامه بالأفعال التالية:

- أ- كتابة بيانات كاذبة في تقريره أو حسابات أو وثيقة قام بإعدادها أثناء قيامه بنشاطه.
- ب- وضع تقرير مخالف للحقيقة أو مصادقة على وأحداث مغايرة للحقيقة في أي وثيقة مرتبطة بمهامه.

4- المسؤولية التأديبية للمدقق: إذا لم يتوافر الفعل الجنائي فيتم مساءلة المدقق تأديبياً بسبب تجوزاته لقواعد السلوك المهني التي تتضمنها القوانين المنظمة لمهنة التدقيق، ولا تقوم المسؤولية التأديبية إلا بتوافر ركنين أساسيين:

أ- الركن المادي: يتمثل هذا الركن في ما يصدر من المدقق فإذا لم يكن هناك خطأ ولم يثبت إخلاله بواجبه المهني أو التزامه فلا يمكن مساءلة المدقق تأديبية وتقوم الجريمة التأديبية بمجرد وقوع الخطأ الوظيفي والمهني ولو لم يقع ضرر فعليه يترتب عليه مسؤولية تأديبية .

ب- الركن المعنوي: صدور الخطأ من المدقق غير كافٍ ليحاكم تأديباً بل لابد أن يصدر الفعل الخاطئ عن إرادة آثمه ويحيل المدقق تأديبياً إذا كان الفعل عمدياً أو غير عمدي كل ما هنالك أنه إذا ثبت التعمد اشتدت العقوبة.

5- مسؤولية المدقق عن الأحداث اللاحقة: معيار (560:الأحداث اللاحقة) وهي مسؤولية تلك الأحداث التي تحدث في فترة تلي تاريخ الميزانية، وقبل إصدار القوائم المالية وإصدار تقرير المدقق، ويكون لها أثر على المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية والتي تتمثل فيما يلي:

أ- ما يكتشف بعد تاريخ تقرير المدقق ولكن قبل تاريخ صدور القوائم المالية لايتحمل المدقق أية مسؤولية أو عمل أية استفسارات فيما يتعلق بالقوائم المالية بعد تاريخ تقريره، بينما في الفترة من تاريخ تقريره حتى تاريخ صدور القوائم المالية فمسؤولية الافصاح عن الاحداث التي قد تؤثر على القوائم المالية تقع على الإدارة، وفي حالة معرفته من الإدارة بوجود أحداث تؤثر بشكل سلبي على القوائم المالية فعليه اتخاذ التدابير المناسبة في ظل تلك الظروف والذي قد يتبع بتقرير تدقيق جديد.

ب- الوقائع المكتشفة بعد صدور القوائم المالية: في هذه الحالة لا يحق للمدقق عمل أي استفسار فيما يتعلق بهذه القوائم المالية، إلا في حال اكتشافه أن الوقائع كانت موجودة في تاريخ التقرير والتي كان من المحتمل أن تتسبب في تعديل التقرير، في هذه الحالة عليه مناقشة الأمر مع الإدارة واتخاذ الإجراءات التي تتناسب مع تلك الظروف، على أن يشير في تقريره الجديد إلى هذه التعديلات.

6- مسؤولية المدقق عن تقييم مقدرة المؤسسة على الاستمرار: معيار (570:الاستمرارية) أن يبدي مدقق الحسابات رايه عما إذا كانت المؤسسة قادرة على الاستمرار في نشاطها من عدمه، وأن يأخذ بعين الاعتبار عند تدقيق القوائم المالية مدى استطاعت المؤسسة على الاستمرار في أعمالها وأنشطتها لمدة سنة بعد انتهاء إعداد البيانات المالية موضع التدقيق ويجب أن ينتبه المدقق لمحاولات الإدارة المتعمدة لإعطاء بيان مغشوش حول المركز المالي للمؤسسة ونتائج التشغيل، وفيما تقدمه من قوائم مالية احتيالية تعد من العوامل الرئيسية في مخاطر التدقيق، ولهذا فقد تعدى دور المدقق في إبداء الرأي التي المحايد إلى التنبؤ بقدره العملاء على الاستمرار في المستقبل مطبقاً في ذلك ما صدر عن معيار التدقيق الدولي رقم (570) بشأن المؤشرات، والإجراءات التي يتعين علي المدقق أخذها بعين الاعتبار للحكم على قدرة العميل على الاستمرار.

7-مسؤولية المدقق عند تقييم مقدرة المؤسسة على الاستمرار: يجب على المدقق الخارجي أن يقوم بمجموعة من الإجراءات حتى بعد نفسه عن أي مسؤولية تتعلق بتقييم مقدرة المؤسسة على الاستمرار، وهذه الإجراءات وتتمثل:

أ- تقييم تقديرات الإدارة المتعلقة بمقدرة المؤسسة على الاستمرار، والتي لا تزيد عن سبب من القوائم المالية محل التدقيق، وذلك من خلال التحليل والفرص وهم الأدلة اللازمة لعملية التدقيق وتحري الحذر المهني.

ب-في حالة ظهور مؤشرات تشكك في قدرة المؤسسة على الاستمرار في أداء أعمالها العادية، يجب علي المدقق القيام بإجراءات التدقيق الإضافية التالية:

✓ تدقيق خطط الإدارة بشأن الإجراءات المستقبلية.

✓ جمع أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتأكيد أو نفي أي شك مادي يؤثر على استمرارية المؤسسة.

✓ طلب تمثيلات كتابية من الإدارة تتعلق بالخطط الخاصة بالإجراءات المستقبلية.

وهذا يتطلب من المدقق القيام ببذل العناية المهنية الكافية وممارسة الحذر المهني، والاهتمام بتقييم الرقابة الداخلية وإجراء التحليلات اللازمة، حيث أن تحليل المؤسسة والصناعة بالإضافة إلى دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية مثل الجزء الأكبر أهمية في تحليل وتقييم مخاطر التدقيق.

ج-بناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها يحدد المدقق حسب تقديره إذا كان هناك تأكيد أو عدم تأكيد مادي يتعلق بالأحداث التي تثير الشك حول قدرة المؤسسة على الاستمرار.

د- إذا توصل المدقق إلى عدم تأكيد مادي فيما يتعلق بالأحداث التي تثير الشك حول قدرة المؤسسة على الاستمرار، في هذه الحالة يصدر المدقق تقريره بدون تحفظ مع إضافة فقره إيضاحية تبين عدم تأكيد ما يثير هذا الشك.

هـ- إذا ظهر مؤشرات على عدم قدرة المؤسسة على الاستمرار في أعمالها الاعتيادية خلال الفترة بعد إعداد التقرير، فإن المدقق في هذه الحالة يكون خالي المسؤولية حيال ذلك مادام قد ظهرت تلك المؤشرات بعد قيامه بممارسة أعماله بعناية مهنية كافية واتخاذ الحذر المهني.

و- إذا ظهرت مؤشرات واضحة عن عدم قدرة المؤسسة على الاستمرار في أعمالها، وتشير إلى ضعف في الموقف المالي المؤسسة، ولم يتعرض المدقق لتلك المؤشرات ولم يذكرها في تقريره فإن ذلك يضعه تحت طائلة المسؤولية لأنه يكون قد قصر في تطبيق معايير التدقيق العامة المتعارف عليها فيما يخص بذل العناية المهنية.

المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للتدقيق الاجتماعي

نتج عن القضايا الاجتماعية والبيئية التي خلفتها بيئة الأعمال اهتماما كبيرا في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الدولي، ولمواجهة هذه القضايا ظهر رد فعل قوي لدى الرأي العام وتشكلت جهات ضغط لحماية المجتمع و البيئة لتتغير النظرة إلى المؤسسة على أنها أداة من أدوات المجتمع، وباعتبارها عنصر فعال في المجتمع تستمد منه مواردها اللازمة التي تضمن لها البقاء والاستمرار والنمو، الأمر الذي جعل المؤسسة تعمل على مواكبة التغيرات الراهنة التي تدعو المؤسسة نحو التوفيق بين تحقيق الربح و العمل الاجتماعي بما لا يخل بالأداء الاقتصادي لها، لذا تمكن اصحاب الفكر المحاسبي والمالي والاجتماعي من باحثين وهيئات دولية من إيجاد النظم التي تتيح التحقق من وفاء المؤسسة لأدائها الاجتماعي والتي تمثلت في آلية التدقيق الاجتماعي، ومن اجل الالمام بمفاهيم التدقيق الاجتماعي ارتأينا الى تقسيم هذا المبحث الى ماهية التدقيق الاجتماعي وأساسيات التدقيق الاجتماعي، وخصوصيات التدقيق الاجتماعي.

المطلب الأول: ماهية التدقيق الاجتماعي

ساهمت الضغوط السلبية على المجتمع من قبل بيئة الأعمال الى ظهور اداة التدقيق الاجتماعي، والذي تولد كفكرة من باحثين وهيئات دولية لتقييم ومتابعة الاداء الاجتماعي للمؤسسة الى غاية تطوره كوظيفة أساسية تضمن لنشاط المؤسسات البقاء والاستمرار.

الفرع الأول: نشأة التدقيق الاجتماعي: ظهر التدقيق الاجتماعي عبر فترات من الزمن نتيجة اهتمام المنظمات الدولية بال مجال الاجتماعي، ومن أهم أسباب ظهوره هو المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ودورها في قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات، فقد جاء التدقيق الاجتماعي لمعرفة مدى التزام المؤسسة تجاه المجتمع من خلال تدخله في مختلف أنشطة المؤسسة ومتابعتها وتقييم ادائها، والجدول الآتي يوضح الجذور التاريخية لمراحل ظهور التدقيق الاجتماعي:

الجدول 04 : الجذور التاريخية للتدقيق الاجتماعي

الفترة "م"	اسباب ظهور التدقيق الاجتماعي	نتائج ظهور التدقيق الاجتماعي
1960-1940	-ظهور المحاولات الأولى لتقييم المجال الاجتماعي للمؤسسة سنة 1940م. -ذكر Howard Rbown في سنة 1953م أنه طالما أن المؤسسة تخضع لتدقيق مالي مستقل على أنشطتها الاقتصادية، فإنه يجب أن تخضع ايضا لتدقيق مستقل يهدف الى تقييم أداءها من وجهة نظر اجتماعية. -بدأت الولايات المتحدة تفكر بإيجاد الطرق السلمية	-ارتبطت المؤسسات بقياس النتائج الاقتصادية لبعض العمليات في مجال تسيير الموارد البشرية بالاعتماد على أجهزة خارجية للتقييم.

	و السيدة للتقييم المنظم و الدوري لنشاطاتها في المجال الاجتماعي نظرا لتطور مؤسساتها بعد الحرب العالمية الثانية.	
1975-1960	- ظهور أول كتاب متخصص في مجال دراسة التدقيق الاجتماعي. - ألف فرنسوا دال "Dalle François" كتابا بعنوان "عندما تستيقظ المؤسسة على الضمير الاجتماعي". - ثم جاءت كتابات جون ماري بيريتي حول الموارد البشرية.	-شهد فيها التدقيق الاجتماعي تطوره الكبير في مفهوم وتطور نظام المسؤولية الاجتماعية.
1979-1975	- روى "Roy.L.J" طرح تساؤلا حول توسيع مسؤولية المنظمة في الجانب الاجتماعي.	-أستلزم و أجبر المسؤولين اللجوء إلى الطرق العلمية للبحث عن الوسائل الناجعة لعملية التسيير للموارد البشرية ضمن الإستراتيجية العامة للمؤسسة، نظرا لبعض الظواهر كالتبذير و التبيد و التخريب و التغيب و دوران العمل.
1980-1979	- ظهور المدققين الاجتماعيين داخل المؤسسة.	-بروز التدقيق الاجتماعي كمهنة، تبين بأن هذه الوظيفة جديدة النشأة نجدها في المؤسسات كبيرة الحجم مرتبطة بالإدارة العامة جنبا إلى جنب مع مصلحة التدقيق.
1984-1980	-ظهرت جمعيات خاصة بالتدقيق الاجتماعي ففي فرنسا ظهر المعهد الدولي للتدقيق الاجتماعي سنة 1982م. - ظهور الجمعية المهنية للخبراء الاجتماعيين في سنة 1984م.	- ظهور المنظمات والجمعيات الدولية المهمة بمهنة التدقيق الاجتماعي. - بداية بروز الجانب العملي لتدقيق الاجتماعي من مبادئ ومعايير معمول بها.
1990 الى يومنا هذا	- ظهور التدقيق الاجتماعي في المعاهد و المدارس والجمعيات المتخصصة والجامعات لكونه لقي اهتماما واسعا على المستوى الدولي.	-أصبح يضاهي التدقيق المالي و المحاسبي و أصبح الجانب الاجتماعي يلعب دورا هاما في تحديد الاختيارات الإستراتيجية للمؤسسة.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: (سكاك و هباش، 2009، صفحة 10)، (الموسوي و التميمي،

2004، صفحة 97)

من خلال الجدول أعلاه يمكن القول أن ظهور التدقيق الاجتماعي مر بعدة مراحل عبر الزمن حتى أصبح لما هو عليه في الوقت الراهن، والتي تمثلت فيما يلي:

✓ المرحلة الأولى (1960-1940) بحث المؤسسة عن تدقيق مستقل يهدف الى تقييم أداءها من وجهة نظر اجتماعية: بدأت المحاولات الأولى لتقييم المجال الاجتماعي للمؤسسة في سنة

1940 بالولايات المتحدة الأمريكية و ارتبطت بقياس النتائج الاقتصادية لبعض العمليات في مجال تسيير الموارد البشرية بالاعتماد على أجهزة خارجية للتقييم سنوات الخمسينات بالنظر لتطور حجم المؤسسات بعد السنوات الموالية للحرب العالمية الثانية بحيث أنها أصبحت تضم عددا كبيرا من العمال، ولهذا بدأت تفكر بإيجاد الطرق السلمية و السديدة للتقييم المنظم و الدوري لنشاطاتها في المجال الاجتماعي بالاعتماد على مناهج متعددة على مختلف المستويات، وأول من أشار إلى اصطلاح التدقيق الاجتماعي هو "Howard Rbwen" سنة 1953 مشيرا إلى أنه طالما أن الوحدة تخضع لتدقيق مالي لأنشطتها المالية فإنه يجب أن تخضع إلى تدقيق خارجي يهدف إلى تقويم أدائها من وجهة نظر اجتماعية من مدققين اجتماعيين، وجاء "Fred Blum" عام 1958م ليركز على التطبيق العملي للتدقيق الاجتماعي ومدى وفاء الوحدة بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه العاملين فيها من حيث مدى إشباع الحاجات الإنسانية الخاصة بهم ومدى رضاهم عن العمل (حمدان و عبيد، 2011، صفحة 96).

✓ **المرحلة الثانية (1960-1975)** تطور نظام المسؤولية الاجتماعية: ظهور أول كتاب متخصص في مجال دراسة التدقيق الاجتماعي سنة 1975 باللغة الفرنسية و ترجم إلى الإنجليزية بعنوان "Audit social au service d'un management" بمعنى التدقيق الاجتماعي لخدمة الادارة، سنوات السبعينات هي السنوات التي شهد فيها التدقيق الاجتماعي تطوره الكبير، حيث ألف "فرنسوا دال" كتابا عنوانه " عندما تستيقظ المؤسسة على الضمير الاجتماعي"، أوضح من خلاله مفهوم وتطور نظام المسؤولية الاجتماعية ثم جاءت كتابات "جون ماري بيريتي" حول الموارد البشرية، ففي هذه المرحلة شهد فيها التدقيق الاجتماعي تطوره الكبير في مفهوم وتطور نظام المسؤولية الاجتماعية.

✓ **المرحلة الثالثة (1975-1979)** البحث عن الوسائل الضرورية لتسيير الموارد البشرية ضمن الإستراتيجية العامة للمؤسسة: في سنة 1977 طرح "J.L.Roy" تساؤلا حول توسيع مسؤولية المنظمة في الجانب الاجتماعي وبالنظر إلى التطور الاقتصادي و نمو المنافسة بشكل ملفت للانتباه و التطور الصناعي والتكنولوجي برر بأن حجم النفقات المتولدة من الجانب الاجتماعي سواء كانت ظاهرة مباشرة كالأجور مكافآت، تكوين، تعويضات ... الخ، و غير مباشرة كظهور بعض الظواهر كالتبذير و التبيد و التخريب و التغيب و دوران العمل الخ، و مدى تأثير ذلك على القيمة المضافة، وعلى سعر التكلفة و العائد مما أستلزم و أجبر المسؤولين اللجوء إلى التدقيق الاجتماعي ناجعة لعملية تسيير الموارد البشرية ضمن الإستراتيجية العامة للمؤسسة.

✓ **المرحلة الرابعة (1979-1980)** بروز التدقيق الاجتماعي كمهنة بالمؤسسة: ظهور المدققين الاجتماعيين داخل المؤسسة كان سنة 1979 في الشركة الأوروبية للدفع (SEP) كما أن ملف الشغل من طرف الوكالة الخاصة لتشغيل الإطارات لتسيير الموارد البشرية خلال سنة 1980 أظهر بأن من بين المناصب الجديدة التي ظهرت منصب المدقق الاجتماعي و بالتالي تبين بأن هذه الوظيفة جديدة النشأة نجدها في المؤسسات كبيرة الحجم مرتبطة بالإدارة العامة جنباً إلى جنب مع مصلحة التدقيق.

✓ **المرحلة الخامسة (1980-1984)** بروز تنظيمات وهيئات دولية مشرفة عن أداة التدقيق الاجتماعي: إن التطور الذي بدأ يظهر و ينمو داخل المؤسسة للتدقيق الاجتماعي بالموازاة مع ذلك بدأ الاهتمام يظهر من خارج المؤسسة واختص بعض الأشخاص في عملية التدقيق الاجتماعي فظهرت جمعيات خاصة بالتدقيق الاجتماعي ففي فرنسا ظهر المعهد الدولي للتدقيق الاجتماعي سنة 1982، كما برزت مجموعة الدراسات والبحوث التحليلية الاجتماعية في نهاية سنة 1983 و الجمعية المهنية للخبراء الاجتماعيين في سنة 1984 .

✓ **المرحلة السادسة (1990 الى يومنا هذا)** استقلالية التدقيق الاجتماعي بمعايير وأساليبه وتقنياته العملية: خلال سنوات التسعينات 1990 زاد الاهتمام بالتدقيق الاجتماعي خاصة من خلال كثرة إجراء الملتقيات المنظمة من طرف المعاهد و المدارس والجمعيات المتخصصة، و زاد لجوء المؤسسات إليه كلما استدعت الضرورة لذلك، و أصبح يضاهي التدقيق المالي و المحاسبي و أصبح الجانب الاجتماعي يلعب دوراً هاماً في تحديد الاختيارات الإستراتيجية للمؤسسة، وأصبحت في فرنسا الوثائق والجدول الخاصة بالأفراد تخضع للإشهاد القانوني من طرف المدققين الاجتماعيين و من أهم هذه الوثائق الميزانية الاجتماعية (سكاك و هباش، 2009، الصفحات 10-11).

الفرع الثاني: مفهوم التدقيق الاجتماعي: اختلف الباحثين في المجال الاقتصادي والاجتماعي على توحيد مفهوم التدقيق الاجتماعي، فهناك من أطلق عليه تدقيق الأفراد، وهناك من أطلق عليه تدقيق تسيير الموارد البشرية، وهناك من أطلق عليه تدقيق المسؤولية الاجتماعية، فالتدقيق الاجتماعي لم يقتصر فقط على الاختلاف في المفهوم، بل تعدى الى أساليب ممارسة عملية التدقيق الاجتماعي، فهناك منهم من ينظر لعملية التدقيق على انها عملية تتوقف على متابعة وتقييم ادراة الموارد البشرية، ومنهم من ينظر للتدقيق الاجتماعي على انه عملية شاملة في تقييم مختلف أنشطة المؤسسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والجدول الآتي يوضح مفهوم التدقيق الاجتماعي:

الجدول 05: مفهوم التدقيق الاجتماعي

المصدر	المفهوم	الخصائص
الهيئات والمنظمات الدولية		

المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس	"مجموعة من الطرق المنهجية والمستقلة والتي تعتمد على الوثائق التي تسمح بالحصول على الإثباتات من أجل التقييم الموضوعي للوضعيات الملاحظة".	-يوضح مفهوم التدقيق الاجتماعي على أنه مجموعة من طرق التقييمية المنهجية. -تعمل هذه الطرق المنهجية على تقييم أداء المؤسسة بناء على اثباتات. -غياب الوظيفة الأساسية للتدقيق الاجتماعية و مجالات تقييمه.
المفوضية الأوروبية المؤسسات الأوروبية	" التقييم المنهجي للتأثير الاجتماعي للمؤسسة فيما يتعلق بالمعايير والتوقعات".	-تبين مفهوم التدقيق الاجتماعي على أنه أداة تقييم التأثير الاجتماعي للمؤسسة. -تقييم هذه الاداة يتم وفق مجموعة معايير وتوقعات.
المعهد الدولي للتدقيق الاجتماعي	" ذلك التدقيق المطبق في تسيير الأنشطة، والعلاقات الفردية والجماعية في المؤسسة والروابط التي تربط بينها وبين الأطراف المهمة الداخلية والخارجية".	-تقديم تعريف التدقيق الاجتماعي في شكله ومضمونه التقليدي. - اهتمام التدقيق الاجتماعي بتنظيم الروابط والعلاقات الداخلية والخارجية دون تحديد شكل هذه العلاقات.
الباحثين		
Bowen Howard	"فحص لتقييم مدى اداء المشروع من وجهة النظر الاجتماعية وقد استهدفت هذه المحاولة الى اهتمام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية".	-اعتبر التدقيق الاجتماعي بأنه أداة لتقييم الأداء. -تركيز التدقيق الاجتماعي على الأداء الاجتماعي فقط.
Woelfel	"فحص منظم ومستقل للأساليب والإجراءات المستعملة من قبل المنشآت الاقتصادية المتعلقة بالمجتمع والبيئة اخذين بعين الاعتبار المظاهر الفنية والإدارية والتنظيمية والقانونية".	-يوضح الباحث مفهوم التدقيق الاجتماعي بأنه أداة تقييمية مستقلة. -تعمل هذه الأداة على تقييم كل من الأداء الاجتماعي والبيئي للمؤسسة.
Pierre Candau	"ذلك المنهج الموضوعي القائم على الملاحظة والتحليل والتقييم وتقديم التوصيات بالاعتماد على منهجية وباستعمال تقنيات تسمح بالكشف عن نقاط القوة والضعف بالمقارنة مع مرجعيات محددة بوضوح ومثله مثل التدقيق المالي والمحاسبي يحاول ان يقدر مدى امكانية المؤسسة في التحكم في	-اعتبار التدقيق الاجتماعي منهج متكامل يعمل ضمن مجموعة من المراحل من بداية التحليل الى غاية تقديم التوصيات من خلال مجموعة من التقنيات. -هدف التدقيق الاجتماعي قائم على كشف نقاط القوة والضعف بالمؤسسة. -حصر مهمة التدقيق الاجتماعي في اطار

المشكلات الاجتماعية للمؤسسات".	مدى تحكم المؤسسة في المشكلات الاجتماعية.	
Zadek et Raynard	"تلك العملية التي تسمح للمنظمة بتقييم الكفاءة الاجتماعية والسلوك الأخلاقي في العلاقة مع أهدافها، بحيث يمكن تحسين النتائج الاجتماعية والتضامن أمام أصحاب المصلحة".	-يعرف التدقيق الاجتماعي على انه أداة تقييمية للكفاءة الاجتماعية في اطار الأهداف المرجوة. -تركيز المفهوم على الجانب الاجتماعي لأصحاب المصلحة فقط.
Roqueñi et Retolaza	"كل المبادرات التي تعمل بشكل مباشر ومنتظم، مع المعايير المعمول بها في الوقت المناسب، والسعي لوصف الطريقة التشغيلية للمؤسسة في البيئة الاجتماعية".	-التدقيق الاجتماعي مجموعة من مبادرات تتم وفق معايير متعارف عليها وفي الوقت المناسب. -تعمل هذه الأداة على التعريف بالمؤسسة في البيئة الاجتماعية من خلال ما تقدمه من للمجتمع.
Șchiopoiu Burlea	" أسلوب معقد وموضوعي، وعملية مستقلة واستقرائية، يتم من خلالها ملاحظة الواقع الاجتماعي من منظمة وتحليلها وتقييمها وبناء على كفاءته ومعايير الأداء، وكذلك وفقا للوائح الداخلية والخارجية في القوة، لغرض تعديل نقاط ضعفها وإزالة عوامل الخطورة الاجتماعية".	-ينظر الباحث الى التدقيق الاجتماعي على أنه أداة ومستقلة وعملية استقرائية. -تتم عملية التدقيق الاجتماعي من خلال متابعة وتحليل وتقييم الواقع الاجتماعي للمؤسسة بناء على معايير الاداء ونقاط قوتها. -تسعى المؤسسة للإحاطة بالمشاكل الاجتماعية من خلال الاهتمام بنقاط ضعفها.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:- (GRIGORESCU & HAȚEGAN, 2016, pp. 1102-1103)

(El Kandoussi & El Abboub, 2008, p. 05)، (جهماني، 1998، صفحة 156)، (سكاك

و هباش، 2009، صفحة 160)، (الموسوي و التميمي، 2004، صفحة 97)

من خلال الجدول أعلاه يتبين ان مفهوم التدقيق الاجتماعي يختلف من باحث لآخر ومن فترة لأخرى، فهناك من الباحثين من قدم تعريف التدقيق الاجتماعي في شكله الضيق، وركز في تعريفه للتدقيق الاجتماعي على انه أداة تقييمية للأداء الاجتماعي بالمؤسسة فقط، وهناك من الباحثين من قدم تعريف التدقيق الاجتماعي في شكله ومضمونه التقليدي، وهناك منهم من اهتم بالجانب النظري للتدقيق الاجتماعي وأهم الجانب التطبيقي والعكس، ومن خلال تحليل المفاهيم السابقة للتدقيق الاجتماعي يمكن ابراز مفهوم التدقيق الاجتماعي على أنه: **أداة استقرائية مستقلة تقوم على ملاحظة وفحص وتحليل وتقييم أداء المؤسسة بما يخدم المجتمع، بشكل ممنهج وموضوعي وفق معايير متعارف**

عليها، بناءً على قرائن وإثباتات، وتقديم التوصيات والحلول اللازمة الداعمة لنقاط ضعف المؤسسة المتعلقة بمسؤوليتها الاجتماعية.

الفرع الثالث: خصائص التدقيق الاجتماعي: يعد التدقيق الاجتماعي أهم أداة للمؤسسة لتحسين أدائها، نظراً لما يقوم به من تحليل وتقييم وتقديم توصيات للمؤسسة لخدمة المجتمع وضمان بقائها في ظل عامل المنافسة، وتشمل خصائصه على ما يلي: (تونس و بورنان، 2016، الصفحات 343-344)

- 1- توفير المعلومات الخاصة بالمجال الاجتماعي للمؤسسة: والتي تعتبر صعبة التوفير نوعاً ما.
 - 2- التشخيص والمنهجية الدقيقة عند القيام بالتدقيق الاجتماعي: للتمييز بين السبب و النتيجة لأن هنالك تشابكاً بينهما فالنتيجة قد تكون سبباً لظاهرة أخرى، كما أنه يمكن لنتيجة معينة أن يشترك فيها العديد من الأسباب و قد يؤدي سبب واحد إلى ظهور عدة نتائج.
 - 3- أداة لربط بين مهام وظيفة تسيير الموارد البشرية: كالتوظيف، التعيين، التكوين، الأجور، تحليل و تصنيف العمل ... الخ، باعتبار أن القرار الغير مناسب في هذه الوظيفة قد يؤدي إلى انعكاسات و تأثيرات سلبية على باقي الوظائف.
 - 4- مرونته في التعامل مع أصحاب المصلحة: كالسلطات الحكومية، الزبائن، الموردون، المنافسة، الجمعيات المهنية والبيئة.
 - 5- يسمح للمؤسسة بالاشراف الفعال: توجيه الاداء، وفهم العلاقة بين القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وفهم الاثار البيئية والاجتماعية والثقافية لنشاطها للاختيار من بين الأولويات، وتعديل التطبيق في ظل النتائج المتحصل عليها.
 - 6- يسمح لعمال المؤسسة بالتأثير على أدائها وسلوكه: من خلال التأثير على سياساتها المستقبلية.
 - 7- يمكن المؤسسة من التقرير عن أدائها وانجازاتها الاجتماعية: بطريقة قائمة على اثباتات موثقة بدلاً من أكاذيب لا صحة لها.
 - 8- الشفافية: يسمح لممولي المؤسسة ومقرضيها وجمهورها (عمالها وعمالها وموظفيها والمجتمع) للحكم على ما اذا كانت المؤسسة قد حققت قيمة مضافة من الناحية الاجتماعية والثقافية والبيئية.
- المطلب الثاني: أساسيات التدقيق الاجتماعي

من الصعب تحديد آلية صالحة لتقييم أداء مختلف المؤسسات باختلاف حجمها وطبيعة نشاطها لأن طبيعة متطلبات الوقت الراهن تتوقف على الظروف المحيطة بالمؤسسة سواء كانت سياسية، اقتصادية، اجتماعية، بيئية، غير أن ظهور التدقيق الاجتماعي غير من تقييم أداء المؤسسات بشكل موضوعي وفعال، قائم على مجموعة من المعالم التي تضمن صدق المعلومات الاجتماعية المقدمة وتوفر الوسائل الأكثر عدالة وصدق واستقلالية تخدم قرارات المؤسسة والأطراف ذات المصلحة.

أولاً-مبادئ التدقيق الاجتماعي: ان التدقيق الاجتماعي كغيره من الآليات التي تساعد المؤسسة وتشجعها باستمرار على الاشراف على أدائها وتحسينه باستمرار، وحتى يتسنى له ذلك يجب تحديد المبادئ الاساسية التي ستقوم عليها هذه الآلية، والتي تشمل على مايلي: (الشرع، 2003، صفحة 50)

1-النظرة الشمولية المتعددة: يجب ان يعكس التدقيق الاجتماعي وجهات نظر كل الأطراف ذات العلاقة مع المؤسسة، وأن يشمل في النهاية على قياس مدى تحسن الأداء من النواحي الاجتماعية والبيئية والثقافية بالمجتمع.

2- القابلية للمقارنة: لا بد للتدقيق الاجتماعي ان يوفر مختلف الأدوات التي تمكن من مقارنة أداء المؤسسة عبر السنوات، وبأداء المؤسسات المتشابهة.

3- الانتظام: يجب أن ينفذ التدقيق الاجتماعي بشكل منتظم ومستمر، وليس مؤقتاً او لمرة واحدة في عمر المؤسسة.

4- التدقيق (فحص): يجب أن تفحص جميع البيانات والمعلومات من حسابات وقوائم ودفاتر اجتماعية سنوياً بواسطة شخص او اكثر شرط ان يكونوا حياديين.

5- الافصاح: يجب أن تكون نتائج التدقيق الاجتماعي متاحة ومعلنة لكل المعنيين في المؤسسة بشكل عام.

ثانياً- أهداف التدقيق الاجتماعي: يهدف التدقيق الاجتماعي إلى تزويد مستخدمي القوائم المالية للحكم على ما إذا كانت المؤسسة قد حققت قيمة مضافة من الناحية الاجتماعية والثقافية والبيئية، والتي قامت بتحقيقها عند التنفيذ الفعال لمهامهم والمتعلقة بالمعلومات الخاصة بتحليل و تقييم التوصيات المتعلقة بنشاطات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، حيث يسمح التدقيق الاجتماعية للمؤسسة بالإشراف الفعال وتوجيه الأداء، وفهم العلاقة بين النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وفهم تكلفة ومضامين الآثار البيئية والاجتماعية والثقافية لنشاطها للاختيار من بين الأولويات، وتعديل التطبيق في ظل النتائج المتحصل عليها، كما يهدف التدقيق الاجتماعي إلى الفحص النقدي للأحداث و الظروف التي وقعت بسببها وقياسها فهو عمل تحليلي بحث، وهدفه في الأمد قصير يتمثل في إعطاء شهادة بصفة و سلامة القوائم و المعلومات التي تقدمها المؤسسة و إبداء رأي موضوعي حولها، و كأهداف طويلة و متوسطة الأجل فهو يساهم في تقديم المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات الإستراتيجية المستقبلية للمؤسسة، و بالتالي يصبح التدقيق كوسيلة من وسائل القيادة التي تعتمد على نتائج المؤسسة في إعداد السياسات و البرامج المتعلقة بتسيير الأفراد إلى جانب العوامل الاقتصادية والمالية، فهو يساعد على رفع مستوى الأداء بتحقيق الاندماج للأهداف الاجتماعية مع الإستراتيجية الشاملة للمؤسسة، ان أهداف التدقيق وبصفة عامة تتمثل كما في باقي المجالات، فالتدقيق الاجتماعي يهدف هو الآخر إلى رفع فاعلية أداء الأفراد من خلال دراسة الحالة الاجتماعية للمؤسسات لتحديد

العراقيل و الانحرافات باستعمال وسائل فعالة للبحث عن الأسباب الحقيقية و تقديم الاقتراحات للقضاء على هذه المعوقات و الانحرافات (الشنطي، 2015، صفحة 188). ومن خلال ما سبق يمكننا حصر أهداف التدقيق الاجتماعي في النقاط الآتية: (حمدان و عبيد، 2011، صفحة 07)

✓ التأكد من أن بيانات ومعلومات الأداء الاجتماعي للمؤسسة صحيحة ودقيقة في ضوء معايير اعدادها وإبداء الرأي عن مستوى الاداء الاجتماعي من خلال تقرير المدقق عن قائمة الاداء الاجتماعي.

✓ فحص الاداء الاجتماعي والتأكد من ملائمة الافصاح عن القوائم المالية والتقارير الاجتماعية وكفايتها في التعبير عن مدى تنفيذ الوحدة الاقتصادية لمسؤوليتها الاجتماعية.

✓ اعداد تقرير شامل لنتائج النشاط الاجتماعي يتضمن بيانات دقيقة يمكن الوثوق فيها من قبل اطراف ذات المصلحة.

✓ التحقق من مدى التزام مصالح المؤسسة بالقوانين والأنظمة والمعايير والمواصفات المعتمدة ذات العلاقة بالمجال الاجتماعي.

✓ تقييم الاداء الاجتماعي للمؤسسة وفعالية البرامج الاجتماعية وتقييم نظام الرقابة لتلك البرامج.

✓ الشرح التفصيلي لأنشطة المؤسسة وتوجيهها نحو تحقيق أهداف جمهورها وإحداث تغيير بها وتحسين وتطوير أعمالها.

✓ اضافة القيمة للقوائم والتقارير الاجتماعية وتشجيع الاهتمام بالأنشطة ذات المضمون الاجتماعي لإيجاد نظام متكامل مكون من الانظمة المالية والإدارية والاجتماعية وإمكانية تحديد مدى تقدم المؤسسة في ادائها الاجتماعي وتنفيذ مسؤوليتها الاجتماعية.

ثالثاً- النواحي التنظيمية للتدقيق الاجتماعي: يعد التدقيق الاجتماعي كآلية تشغل اطار واسع بالمؤسسة يتحدد وفق مجموعة من التنظيمات لتسهيل ممارسته في تقييم أدائها ضمن أهدافه المنشودة، وتشمل هذه النواحي التنظيمية على ما يلي:

1-مجالات تدخل التدقيق الاجتماعي: تعد هذه المجالات التدقيق الاجتماعي تلك الأماكن التي يتم فيها فحص وتدقيق مختلف السجلات والوثائق الخاصة بالأداء الاجتماعي، والتنوع في المجالات التي يتدخل فيها على حسب تنوع الأنشطة، فيمكن ان يطبق على وظيفة كاملة أو يطبق على وظيفة فرعية أو ظاهرة خاصة أو نشاط يخصها، ويمكن حصر مجالات التدقيق الاجتماعي فيما يلي: (تونسي و بورنان، 2016، الصفحات 344-345)

أ- المستوى الوظيفي الإداري: هنا التدقيق يخص التسيير الوظيفي اليومي، أي الهدف منه هو تقادي الأخطار من خلال التحصل على النتائج والتوصيات الفورية والعاجلة فهو تدقيق قصير الأجل حيث يمس فحص المعلومات المتاحة عن طريق اختبار مصداقيتها وطرق تحليلها و

مصادرها ... الخ ، و ما تجدر الإشارة إليه هو اعتماد التدقيق الاجتماعي على ما يسمى بالمعطيات الاجتماعية، كما يفحص مدى مطابقة الإجراءات للأنظمة والتشريعات المفروضة على المؤسسة أو ما يعرف بتدقيق المطابقة حيث يتدخل في عمليات انسياب المعلومات و إعلان المعلومات و طرق الاتصال داخل المؤسسة و مسك السجلات الإلزامية.

ب-مستوى التسيير الإجرائي: يقع في المنتصف ما بين التدقيق الوظيفي والتدقيق القيادي يلعب دور هام في السهر على احترام تطبيق الإجراءات في مجال تسيير الموارد البشرية و متابعة سياسات و الإجراءات في المدى المتوسط و الطويل، كما يسهر على مدى تطبيق التوصيات التي يتوصل إليها التدقيق الوظيفي، ويقوم بمراقبة وضع البرامج الاجتماعية حيز التنفيذ و معرفة صحة تطبيق الإجراءات الاجتماعية، و مدى ملائمتها مع الأهداف المسطرة ودرجة قدرة الأفراد للوصول إلى النتائج المحددة، ويهدف التدقيق الإجرائي على السهر من أجل إعطاء حركية و ديناميكية لوظيفة تسيير الموارد البشرية في تحقيق القيادة المثلى من خلال قياس التأثيرات الممكنة و تقييم آثارها على المؤسسة فهو حقا يشكل تدقيق الفعالية الاجتماعية للمؤسسة.

ج- المستوى الاستراتيجي القيادي: يهدف إلى المساهمة في وضع السياسات في المجال الاجتماعي و تحديد البرامج المتوسطة و الطويلة المدى كما يسمح بالاندماج ضمن مراحل التخطيط العام للمؤسسة، تجدر الإشارة أن التقسيم المبين أعلاه، ما هو إلا تقسيم علمي منهجي للتدريس في الواقع يبحث المدقق على ثلاث مستويات معا حتى يتمكن من تحديد الاختلالات و الانحرافات الممكنة لكل مستوى.

2- أشكال التدقيق الاجتماعي: تتخذ عملية التدقيق الاجتماعي مجموعة من الاشكال المستمدة من طبيعة الفحص التي يقوم بها، والتي يبينها الجدول الآتي:

الجدول 06 : أشكال التدقيق الاجتماعي

نوع التدقيق	خصائصه
تدقيق المطابقة	- "الحد من المخاطر في حالة عدم الامتثال للقوانين والأنظمة التعاقدية والتقديرية". - "يضمن للعمال و ممثليهم احترام المؤسسة لكل القوانين المطبقة في الجانب الاجتماعي كما يضمن للزبون المطابقة القانونية لأنه المعني بالخطر". - "يضمن لجميع أطراف المصلحة ان المؤسسة ضمن القواعد والالتزامات المفروضة". - "ضمان جودة المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية و الخاصة باتخاذ القرارات التسييرية".
تدقيق الكفاءة	- "التحقق مدى بلوغ الاهداف التشغيلية في مختلف مجالات إدارة الموارد البشرية". - "التأكد من احترام عامل الزمن في تسيير الموارد البشرية لأنه أمر مهم". - "تحقق المدقق من امكانيات المؤسسة واستجابتها المثلى لاحتياجاتها و في اقل وقت

ممكن". - "تحقق المدقق من ما إذا كانت كل المعلومات متاحة و تسمح بالتحليل من اجل التشخيص والتوصيات".	
- "التحقق من ما إذا كانت وظيفة الموارد البشرية تعمل لتحقيق المهام الإدارية على الصعيد الإجمالي و في كل المجالات". - "التأكد من أن الاهداف التي تم التوصل لها كانت بأقل تكلفة". - "يستعمل مؤشرين اساسيين هوما: نسبة فعالية وظيفة الموارد البشرية / فعالية المؤسسة، التكلفة الإجمالية لوظيفة الموارد البشرية".	تدقيق الفعالية
- "المدقق يتحقق إذا ما كانت المؤسسة تستفيد بشكل كامل من تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات من أجل تحسين الإنتاج و خفض التكاليف". - "إثارة التساؤل عن الحكم على قدرة الموارد البشرية على تحقيق مشروع المؤسسة". - "إثارة تقييم توافق الموارد البشرية كمًا و نوعًا مع غايات المؤسسة". - "على المدقق معرفة قواعد التحليل الاستراتيجي ونظريات الموارد وغيرها".	التدقيق الإستراتيجي

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: (كاتبة، 2018، الصفحات 259-260).

من خلال ما سبق يمكن القول أن:

- ❖ تدقيق المطابقة: تحديد مطابقة ما تم الوصول اليه فعلا في اطار المعايير المحددة.
- ❖ تدقيق الكفاءة: تحديد الفروق بين ما هو محقق فعلا و الأهداف الموضوعة.
- ❖ تدقيق الفعالية: التحقق من بلوغ الأهداف المرجوة بأقل تكاليف ممكنة.
- ❖ تدقيق الاستراتيجي: تحديد الترابط بين التوجيهات و تطبيقاتها، هل تم تطبيق ما هو معروض؟.

المطلب الثالث: خصوصيات التدقيق الاجتماعي

باعتبار التدقيق الاجتماعي آلية حديثة ناتجة عن التطور الذي شهده التدقيق التقليدي، فهو يقوم بمهامه بالاستعانة على التدقيق المالي الذي يوفر له مختلف البيانات التي تؤكد مساهمة المؤسسة في دعم الأنشطة الاجتماعية ماليا، فكما هو معروف أن الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة ينتج عنها عمليات مالية تدخل في صميم وظائف النظام المالي لكونه النظام المسؤول عن معالجة الأحداث المالية للمؤسسة، وحتى يتسنى تحديد الفروق بين التدقيق الاجتماعي والتقليدي لابد من تحديد كل من متطلبات ومسؤولية ومزايا وأساليب التدقيق الاجتماعي.

أولاً-متطلبات التدقيق الاجتماعي: تتوقف ممارسة التدقيق الاجتماعي على عدة متطلبات نوجزها فيما يلي: (اشميلة، 2014، صفحة 141)

1-ضرورة ممارسة المؤسسة للأنشطة الاجتماعية حتى يتسنى لها تدقيقها، بهدف تحقيق أهداف الأداء الاجتماعي تجاه الأطراف ذات العلاقة.

- 2- ضرورة توفر نظام للمحاسبة الاجتماعية يهدف أساسا إلى متابعة وتقييم البيانات الخاصة بالنشاط الاجتماعي للمؤسسة لمختلف الأطراف الاجتماعية.
- 3- ضرورة توافر معايير محددة لقياس الأداء الاجتماعي، ونصوص قانونية و تشريعية ملزمة للقياس والتقرير عن نتائج الأداء الاجتماعي.
- 4- ضرورة تحديد فريق من مختلف التخصصات يتكون من أفراد ذوي كفاءة عالية للقيام بالتدقيق الاجتماعي، يتوافر لديهم الاستقلال والتأهيل والخبرة اللازمة.
- 5- أهمية وجود ضوابط لقياس وتدقيق الأنشطة الاجتماعية، بالإضافة إلى حتمية وجود معايير متفق عليها يمكن على أساسها تقييم تلك الأنشطة للحكم على مدى فعاليتها وكفاءتها.
- 6- ضرورة وجود اهتمام من قبل الأطراف ذات العلاقة بالأداء الاجتماعي (العاملون والعملاء والملاك والمجتمع) بحتمية التدقيق الاجتماعي.

ثانيا- مسؤولية التدقيق الاجتماعي: إن التدقيق الاجتماعي يمثل مسؤولية جديدة تلقى على عاتق المدقق، وأيضاً يتضمن التدقيق الاجتماعي عدة مسؤوليات أهمها: (كاتبة، 2018، صفحة 260)

- 1- التأكد من مدى ممارسة المؤسسة لأنشطتها للقوانين والتشريعات البيئية والاجتماعية.
- 2- توفير معلومات للإدارة عن الأداء الاجتماعي والبيئي للمؤسسة كي تتمكن الإدارة من الوفاء بمسؤوليتها و اتخاذ القرارات اللازمة.
- 3- التأكد ما إذا كانت المؤسسة قد حققت قيمة مضافة من الناحية الاجتماعية و الثقافية و البيئية.
- 4- تصميم برنامج للمحافظة على البيئة وحمايتها من الأضرار التي تسببها المؤسسة نتيجة ممارسة نشاطها.

- 5- تقييم الممارسات الاجتماعية المتبعة من قبل المؤسسة و العمل على تطويرها باستمرار.
 - 6- التأكد من استناد القرارات و الممارسات الاجتماعية التي تتخذها المؤسسة إلى الحقائق.
- ثالثا-مزايا ممارسة التدقيق الاجتماعي:** يمكن حصر المزايا التي قد تعود من عملية التدقيق الاجتماعي فيما يلي: (الموسوي و التميمي، 2004، صفحة 104)

1- تشجيع الاهتمام بالأنشطة ذات الطابع الاجتماعي فمن الطبيعي ان كل فرد داخل الشركة سيوجه اهتمامه الى تلك الأنشطة التي تم تقييمها والتقرير عنها بغض النظر عن الجهة التي ترفع اليها تلك التقرير.

2- اكتشاف أية انحرافات التنفيذ والعمل على اتخاذ الإجراءات الصحيحة في الوقت المناسب والعمل على تجاوزها مستقبلا.

3- إيجاد نظام متكامل لتدقيق الأنشطة التي تمارسها المؤسسة فعن طريق التدقيق المالي التقليدي يتم تدقيق الجانب المالي لتلك الأنشطة من خلال تقييم قوائم الدخل والمركز المالي فقط، في حين أن التدقيق الإداري سوف تستهدف إجراء تقييم مستقل لأداء إدارة المؤسسة من خلال فحصها وتقييمها

لسياسات المؤسسة وما يرتبط بها من إجراءات ونظم المعلومات وأنظمة الرقابة الداخلية بنوعها المالي والإداري، أما التدقيق الاجتماعي سيتولى عملية التقييم الداخلية بنوعها المالي والإداري، وأخيراً فإن التدقيق الاجتماعي سيقوم بعملية تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة وما تصدره الإدارة من قوائم وتقارير في هذا الشأن.

4- القدرة على تحديد مدى تقدم المؤسسة في المجال الاجتماعي وتنفيذ مسؤولياتها الاجتماعية، وما يتعين عليها مستقبلاً لغرض تحقيق الأهداف الاجتماعية المرجوة.

5- الاستجابة للمطالب المتزايدة من أطراف المجتمع للحصول على معلومات دقيقة يمكن الاعتماد عليها عن الأداء الاجتماعي للمشروعات الاقتصادية.

6- تسهيل عملية تحديد التكاليف والمنافع الاجتماعية بدرجة كبيرة من الدقة مما يساعد على تحديد نتيجة الأداء الممارس من قبل المؤسسة، ويراعى في هذه الحالة تحديد تكلفة الفرصة البديلة وضرورة أخذها في الاعتبار عند تحديد نتيجة الأداء.

رابعاً- **أساليب التدقيق الاجتماعي**: تتحدد أساليب التدقيق الاجتماعي من خلال الخطوات الآتية: (الرفاعي و الخطيب، 2012، الصفحات 353-354)

1- تحديد الأنشطة الاجتماعية التي سيتم تدقيقها، والإطلاع على كل ما يرتبط بها من سجلات وتقارير ودراسات.

2- فحص هذه الأنشطة وتدقيقها والتركيز على الجانب الاجتماعي المالي، مع التركيز على نتائج هذه الأنشطة وتقويم هذه النتائج في ضوء المعايير التي سيتم ذكرها لاحقاً.

3- إعداد تقرير نتائج التدقيق الاجتماعي يتضمن رأياً محايدة للمدقق.

وتتخصص الأساليب المستخدمة من قبل التدقيق الاجتماعي في ما يلي:

أ- الفحص الفني، والميداني: بالنظر لوجود جوانب ذات طابع فني متعلقة بالجوانب الاجتماعية، يستعين المدقق عند قيامه بتدقيق الاجتماعي بفحص ودراسة الفنية بالاعتماد على متخصصين في عدة مجالات.

ب- الفحص الحسابي والمستندي: الفحص الحسابي يستند أساساً على فحص السجلات والمستندات، وكذلك القوائم المالية التنظيمية للبيانات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية، التي ينبغي التأكد من صحتها من الناحية الحسابية، أما الفحص المستندي فيعني التأكد من وجود مستند لكل عملية متعلقة بالنشاط الاجتماعي للمؤسسة، وأن المستند قانوني وصحيح، وأنه يدخل في نطاق النشاط الاجتماعي للمؤسسة.

ج- نظام المصادقات والاستفسارات: نظام المصادقات يهدف إلى الحصول على إقرار مكتوب من داخل المشروع أو خارجه عن صحة أو خطأ مبالغ أو خدمات يكون قد حصل عليها كنتيجة لنشاط أو أكثر للأنشطة الاجتماعية، أما نظام الاستفسارات فيستخدمه المدقق في أثناء

مصادقته لبعض الأمور غير الواضحة التي تحتاج إلى توضيح وبعض هذه الاستفسارات يوجه إلى الإدارة، أو يستخدم الاستفسارات لتحديد آثار بعض الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة.

د- الجرد العملي: من بين الأساليب التي يستخدمها المدقق الخارجي القيام بجرد عملي للأصول الخاصة بالأنشطة الاجتماعية للمؤسسة، فالى جانب الفحص والتدقيق المستندي للتأكد من صحة هذه الأصول، وارتباطها بالنشاط الاجتماعي، يستخدم المدقق أسلوب الجرد العملي بقصد التأكد الفعلي لتلك الأصول، والحالة التي هي عليها لغاية تاريخ إعداد التقرير الخاص عن النشاط الاجتماعي للمؤسسة.

هـ- المعاينة: تعني فحص نسبة أو عينة من مجموعة من الممارسات و الإجراءات بغرض تقديرها وتحديد ما يفسرها أو يترك أثرا فيها للتعبير عن الممارسة أو الإجراء ككل.

من خلال ما سبق يمكن القول أن التدقيق الاجتماعي ماهو الا امتداد لنظام التدقيق التقليدي، ويبقى جزء من هذا النظام الى ان جوهر الاختلاف بينهما يتعلق بالجانب الاجتماعي للمؤسسة والجدول الاتي يبين اوجه المقارنة بين التدقيق الاجتماعي والتدقيق التقليدي:

الجدول 07: موقع التدقيق الاجتماعي من التدقيق التقليدي

المقارنة	التدقيق الاجتماعي	التدقيق التقليدي
من حيث المفهوم	-هو" نشاط مستقل يهدف إلى القيام بعملية فحص البيانات المالية الخاصة بالنشاط الاجتماعي، والمثبتة في سجلات المؤسسة وقوائم المالية، وكذلك أي بيانات أو تقارير أخرى متعلقة بالنشاط الاجتماعي بهدف إعطاء رأي فني محايد عن مدى مساهمة المؤسسة بالإيفاء بالمتطلبات والمسؤوليات الاجتماعية تجاه البيئة التي تعمل فيها".	-هو القيام بعملية فحص لأنظمة الرقابة الداخلية وللبيانات المالية والمثبتة في سجلات المؤسسة بغرض إبداء رأي فني محايد عن صحة تعبير القوائم المالية عن نتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي.
من حيث الأهداف	-التأكد من صحة البيانات المتعلقة بالجوانب الاجتماعية للمؤسسة ودقتها، إبداء رأي فني محايد عن مدى تعبير القوائم المالية والتقارير الخاصة بالأنشطة الاجتماعية عن الأداء أو النشاط المؤيدة لها.	-التأكد من صحة البيانات والأرقام المثبتة في سجلات المؤسسة وقوائمه المالية ودفاتها و إبداء رأي فني محايد عن صحة تعبير القوائم المالية وحسابات نتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي.
من حيث النطاق	-نطاق عمله يتلخص في فحص المستندات والسجلات والقوائم المالية، مع التركيز فقط على الجانب الاجتماعي للمؤسسة والمستندات المؤيدة لها.	-نطاق عمله فحص نظام الرقابة الداخلية والسجلات والمستندات والقوائم المالية لأجل التأكد من صحة العمليات المثبتة فيها من الناحية المستندية والحسابية .

من حيث المسؤولية	-التأكد من مدى التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات الاجتماعية.	-التأكد من مدى صحة وصدق القوائم المالية.
من حيث الأساليب	-الفحص الفني والميداني. - الفحص الحسابي والمستندي. - نظام المصادقات والاستفسارات. -الجرد العملي. -المعاينة.	-الجرد الفعلي والعملي. - فحص حسابي ومستندي. - فحص انتقادي. - نظام المصادقات والاستفسارات. - نظام المقارنات.
من حيث القائم بعملية التدقيق	-فريق يرأسه مدقق قانوني يضم متخصصين بالصحة العامة والكيمياء والبيولوجيا وعلم الاجتماع وقانونيين.	-المدقق المالي القانوني.
المستفيد من عملية التدقيق	-المستفيدون ويتمثلون في العاملين والعملاء والملاك والمجتمع.	-المستفيدون منه أصحاب المؤسسة، والمستثمرون، والمقرضون.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: (الرفاعي و الخطيب، 2012، صفحة 356)، (الموسوي و

التميمي، 2004، صفحة 104).

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن التدقيق الاجتماعي ماهو الا امتداد للتدقيق التقليدي نتيجة تطور الظروف المحيطة ببيئة الاعمال، والتي تناشد بضرورة الاهتمام بالاداء الاجتماعي للمؤسسات.

المبحث الثالث: النواحي التخطيطية والتنفيذية للتدقيق الاجتماعي

التدقيق الاجتماعي آلية غايتها خدمة أطراف ذات العلاقة مع المؤسسة داخليا وخارجيا، بحيث يعتمد على تقاريره في اتخاذ قراراتها ورسم سياستها وضمان استمراريته وبقائها في السوق التي تنشط فيه، فممارسة هذه الآلية يحتاج الى معايير تحدد خطوات وإجراءات العمل به، كون المعايير من أهم المقومات الأساسية لأي مهنة حديثة، ذلك من خلال الدور الذي تلعبه في خدمة المؤسسة ومتعاملاتها، لذا تستند هذه المهنة على مجموعة من المعايير والخطوات والإجراءات التي تساعد المدقق على أداء عمله بكفاءة وفعالية، إذ تمكنه من تقليل تقديره الشخصي عند أداء مهمته وتكوين رأيه حول مصداقية القوائم المالية الاجتماعية والأداء الاجتماعي بالمؤسسة، ونتيجة اجتهاد بعض الباحثين في هذا المجال تم تحديد مجموعة من المعايير والخطوات والإجراءات التي تخدم موضوع التدقيق الاجتماعي، مستخرجة من التحليل والربط بين التدقيق المالي التقليدي والتدقيق الإداري بما يخدم هذا النوع من التدقيق، ومن أجل الامام بالجانب العملي للتدقيق الاجتماعي ارتأينا التطرق الى معايير التدقيق الاجتماعي، والمنهج التطبيقي للتدقيق الاجتماعي، والمخاطر التي تواجه التدقيق الاجتماعي.

المطلب الأول: معايير التدقيق الاجتماعي

تعد معايير التدقيق تلك الضوابط المحددة لشروط ممارسة هذه الآلية والتي يتم إصدارها من قبل منظمات وهيئات دولية لتوحيد أساليب وضوابط العمل بها بين مختلف المؤسسات، الأمر الذي استلزم البحث عن معايير خاصة بالتدقيق الاجتماعي من قبل الباحثين في هذا المجال، ونتيجة التحليل والربط بين معايير التدقيق المالي والتدقيق الإداري تم وضع مجموعة من المعايير تخدم موضوع التدقيق الاجتماعي.

أولاً- مفهوم معايير التدقيق الاجتماعي: قبل التطرق لتحديد مفهوم معايير التدقيق الاجتماعي لابد من التفصيل في هذا المصطلح مروراً بمفهوم المعيار ومفهوم التدقيق الاجتماعي وصولاً الى مفهوم معايير التدقيق الاجتماعي.

1- مفهوم المعيار: يعرف المعيار على أنه: "نموذج لأداء عملية محددة تم تحديده من قبل السلطات المهنية المختصة أو نشأ كنتيجة للعرف المهني في نفس مجال المهنة، أي أنه نموذج متوقع لما ينبغي أن تكون عليه الممارسة الفعلية " (بهلولي، 2016، صفحة 05).

يبين المفهوم ان المعيار عبارة عن مجموعة من المؤشرات والأساليب والطرق التي تحدد من قبل سلطات معنية او عرف مهني يمنح ضوابط وخصوصيات الممارسة الفعلية.

2- مفهوم التدقيق الاجتماعي: عرفة الباحث "Howard bowen" التدقيق الاجتماعي في سنة 1953 على أنه: "فحص لتقييم مدى اداء المشروع من وجهة النظر الاجتماعية وقد استهدفت هذه المحاولة الى اهتمام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية" (Ioana & Camelia, 2016, p. 1102).

يوضح "Howard bowen" التدقيق الاجتماعي في اطاره العملي من خلال الفحص والتقييم للأداء الاجتماعي بالمؤسسة.

من خلال مفهوم المعيار والتدقيق الاجتماعي يمكن القول ان معايير التدقيق الاجتماعي تعرف على أنها: **مقياس واضح وقابل للتطبيق في أرض الواقع يحدد الطرق والأساليب الواجب اتباعها عند تحليل و تقييم وإبداء الرأي حول بيانات الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة.**

من خلال ما سبق يمكن حصر الشروط الضرورية لوضع معايير التدقيق الاجتماعي، والتي تتمثل فيما يلي: (بن عمار و عطية، 2014، صفحة 79)

✓ قابلية المعيار للتطبيق على أرض الواقع، لا يؤدي إلى تثبيط الهمم، كما يجب ألا يكون متساهلاً حتى لا يؤدي إلى الإهمال في أداء المدقق.

✓ سهولة المعيار لتنفيذ دون أن يتحمل المدقق ما يفوق طاقته، وفي اطار البيانات والمعلومات التي بحوزته.

✓ وضوح المعيار من حيث منهج وأساليب وإجراءات التنفيذ وأدواته لأن هذا هو أساس فعالية المدقق لعمله.

✓ لامرونة معايير التدقيق الاجتماعي خاصة فيما يتعلق بإجراءات وأساليب وبرامج التنفيذ، وكذا قابليتها لإستيعاب التطور التقني.

✓ يجب أن يشتمل التقرير على ابداء الرأي في الاداء الاجتماعي كوحدة واحدة.

ثانيا- الهيئات المختصة في إصدار المعايير الدولية للتدقيق: سعت المنظمات و الهيئات الدولية في ميدان التدقيق الى إصدار مجموعة معايير دولية و أيضا في ميدان جودة عملية التدقيق و ذلك لتحسين الأداء المهني و الإرتقاء به، وكذا الاهتمام بتوحيد ممارسات التدقيق على المستوى الدولي، من خلال إصدار معايير دولية متعارف عليها، وترجع الأهمية لهذه المعايير إلى حاجة ممارسي المهنة لمعايير الأداء التي تغطي كافة الجوانب المختلفة للعمل المهني، حيث تشمل الهيئات المختصة في اصدار معايير التدقيق على:

1- الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC): لم يتوقف نشاط الاتحاد الدولي للمحاسبين على التخصص المحاسبي فقط بل امتد ليشمل اصدار المعايير الخاصة بالتدقيق، ذلك من خلال لجانه المتمثلة في: (بن صديق، 2014، الصفحات 53-54).

أ- لجنة معايير التدقيق الدولية: تقوم بإصدار معايير التدقيق و التأكيد الدولية.

ب- لجنة التعلم والتكوين المستمر: تضع معايير التعليم و التدريب التأهيلي اللازم لمزاولة التدقيق و التكوين المستمر لأعضاء المهنة على أن تخضع بيانات اللجنة لموافقة مجلس الإتحاد.

ج- لجنة السلوك المهني: تضع معايير آداب السلوك المهني و تعزيز قيمها و قبولها من قبل المنظمات المنتمية للاتحاد و بموافقة مجلس الإتحاد.

د- لجنة المحاسبة المالية و الإدارية: تعمل على تطوير المحاسبة المالية و الإدارية عبر إيجاد المحيط الذي يرفع من مستوى كفاءة المحاسبين الماليين و الإداريين و لها أن تصدر البيانات اللازمة مباشرة نيابة عن مجلس الإتحاد.

هـ- لجنة القطاع العام: وتقوم لجنة القطاع العام بما يلي:

- ✓ تضع المعايير و البرامج الهادفة لتحسين الإدارة المالية للقطاع العام.
- ✓ تقوم بوضع المعايير المحاسبية و معايير التدقيق و تعزيز قبولها الطوعي في القطاع العام.
- ✓ وضع البرامج لتشجيع البحث و التعلم.
- ✓ تشجيع و تسهيل تبادل المعلومات بين المنظمات الأعضاء و الجهات الأخرى المهتمة.
- ✓ حيث تم منح صلاحيات إصدار معايير المحاسبة و المراجعة و إعداد التقارير في القطاع العام لهذه اللجنة نيابة عن مجلس الإتحاد.

قام الإتحاد الدولي للمحاسبين في سبتمبر 1981 بإصدار الدليل الدولي رقم (7) بعنوان ضبط جودة عملية التدقيق حيث حدد هذا الدليل ستة معايير وهي: "الصفات الشخصية، المهارة، الكفاءة، توزيع

المهام، التوجيه و الإشراف، قبول و استمرار العملاء، التفتيش، يقدم هذا الدليل الإرشادات الخاصة التي يجب أن يلتزم بها المدقق للتقيد بالمبادئ الأساسية لتفويض عمله لمساعديه في مهمة التدقيق و كذا الإرشادات الخاصة بالإجراءات و السياسات التي تتبناها شركة المراجعة لتوفير القناعة المعقولة بجودة التدقيق بصفة عامة"، و تابع الإتحاد جهوده بالرقابة على جودة التدقيق و ذلك من خلال التعديلات التي أجراها على الدليل رقم (7) سنة 1994 حيث أعاد تصنيف و تسمية بعض ضوابط جودة التدقيق دون أن يغير في المفهوم أو المحتوى و فصل معيار المهارة و الكفاءة إلى ثلاثة معايير فرعية تمثلت في: "التعيين، التدريب المستمر و الترقية كما أعاد تسمية معيار التوجيه و الإشراف إلى معيارين و هما التفويض و الاستشارات وأعاد تسمية معيار قبول واستمرار العملاء إلى معيار قبول العملاء و الاحتفاظ بهم"، كما أعاد تسمية معيار التفتيش بمعيار الرقابة الإشرافية و تهدف هذه التعديلات من خلال الدليل رقم (220) إلى وضع معايير و تقديم إرشادات تتعلق بجودة التدقيق من خلال:

- ✓ وضع سياسات و إجراءات خاصة بمكتب التدقيق تتعلق بأعمال التدقيق العام.
- ✓ وضع إجراءات تتعلق بالعمل الذي يوكل إلى المساعدين في عملية التدقيق الخاص و يعتبر دليل الإتحاد الدولي للمحاسبين رقم (220) لسنة 1994 المرشد الأساسي في مجال جودة التدقيق لجميع مكاتب و مؤسسات التدقيق في الدول التي تعتمد على المعايير الدولية للمحاسبة المدقق.

2- اللجنة الدولية للممارسة التدقيق (IAPC): تعتبر اللجنة الدولية لممارسة التدقيق إحدى اللجان الرئيسية والدائمة التابعة للاتحاد المحاسبين الدولي (IFAC)، ولقد منح لها مسؤولية وسلطة إصدار مسودات المعايير وبيانات التدقيق والخدمات التابعة، وذلك بالنيابة عن مجلس اتحاد المحاسبين الدولي (IFAC)، على أن تسعى لتحقيق القبول الطوعي لتلك المعايير والبيانات وتعزيزها، تجدر الإشارة إلى أنه في بداية عام (2001) قد تغير اسم لجنة ممارسات التدقيق الدولية (IAPC) إلى مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB) التي عقدت أول اجتماعاتها في مدينة نيويورك عام (1978)، كما أن هذه اللجنة أصدرت في عام (1979) أول أدلة التدقيق الدولية الموسوم بهدف ونطاق تدقيق البيانات المالية، والذي عدل عام (1980)، وفي عام (1985) طلب أعضاء هذه اللجنة بالعمل وفقاً للمصلحة العامة، وفي عام (1987) أصدرت هذه اللجنة (26) دليلاً من أدلة التدقيق الدولية وفي عام (1989) أصدرت اللجنة دليل المراجعة الدولية رقم (27) الموسوم بفحص المعلومات المالية المستقبلية، وفي عام (1991) أعادت هذه اللجنة تصنيف أدلة التدقيق فضلاً عن تغيير اسمها إلى معايير التدقيق الدولية (ISA)، وفي عام (1994) تم تسميتها بمعايير التدقيق الدولية والبيانات الدولية لمهنة التدقيق، وفي عام (2001) قامت اللجنة بمراجعة شاملة لمعايير التدقيق الدولية وفي عامي (2002) و(2003) بدأ مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي اجتماعاته والتنسيق مع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)، إلا أن هيكل المعايير المعدل عام (1991) استمر كما هو، بينما في عام (2004) أصبح رئيس المجلس يعمل كل الوقت، ولذلك شهد هذا العام تعديل هيكل الإصدارات للمعايير الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية ليتخذ المحتوى الموالي:

- ✓ المعايير الدولية للرقابة المهنية (المعايير 1 - 99).
 - ✓ معايير التدقيق الدولية (المعايير 100 - 999).
 - ✓ بيانات ممارسة التدقيق الدولية (البيانات 1000 - 1999).
 - ✓ بيانات ممارسة التدقيق الدولية (البيانات 1000 - 1999).
 - ✓ المعايير الدولية لعمليات التدقيق (المعايير 2000 - 2699).
 - ✓ بيانات ممارسة تدقيق العمليات الدولية (البيانات 2700 - 2999).
 - ✓ المعايير الدولية لعمليات التأكيد (المعايير 3000 - 3699).
 - ✓ بيانات ممارسة عمليات التأكيد الدولية (البيانات 3700 - 3999).
 - ✓ المعايير الدولية للخدمات ذات العلاقة (المعايير 4000 - 4699).
 - ✓ بيانات ممارسة الخدمات ذات العلاقة الدولية (المعايير 4700 - 4999).
- بالإضافة إلى ما تم تقديمه، فقد تم تعديل صلاحيات عمل مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية، ومقدمة المعايير الدولية للرقابة المهنية والتدقيق والتأكيد والخدمات ذات العلاقة فضلاً عن تقديم الإضافات التالية:

✓ الإطار الدولي لعمليات التأكيد الجديدة.

✓ معايير مخاطر تدقيق جديدة، تشمل على:

- معيار المراجعة الدولي رقم (315) "فهم الشركة وبيئتها وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية".
- معيار المراجعة الدولي رقم (330) "إجراءات المراجع استجابة للمخاطر المقيمة".
- معيار المراجعة الدولي رقم (500) المعدل "أدلة التدقيق"، بالإضافة إلى بيان ممارسة التدقيق الدولي رقم (2014) الجديد الموسوم بتقديم المدققين للتقارير حول الامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الذي تم اعتماده في مارس (2003) للنشر في 10 جوان (2003).
- وفي عام (2005)، أصبح المجلس يعمل تحت إشراف مجلس المصلحة العامة، كما شهد هذا العام المحافظة على هيكل الإصدارات بشكل عام إلا أنه تم إجراء تعديلات متفقة للكثير من المعايير، وإضافة معايير جديدة أهمها ما يلي:

- المعيار الدولي لضبط الجودة رقم (01) الموسوم بضبط الجودة للشركات التي تؤدي عمليات التدقيق، وتدقيق المعلومات المالية التاريخية وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة.
- معيار التدقيق الدولي (701) الموسوم بالتعديلات على تقرير المدقق المستقبل.

بينما في عام (2006)، تم سحب معايير نتيجة تعديلها أهمها المعيار رقم (220) الموسوم بالرقابة على جودة أعمال التدقيق، وإجراء تعديلات متفقة لمجموعة من المعايير، أما في عام (2007) عقد المجلس الإجتماع رقم (100) وأصدر الإصدار الثالث لمعيار التدقيق الدولي رقم (200) الموسوم بأهداف ونطاق تدقيق البيانات المالية، كما قام المجلس بسحب معايير بعد تعديلها أهمها المعيار رقم (700) الموسوم بتقرير المدقق حول البيانات المالية والمعيار رقم (230) الموسوم بالتوثيق، بينما في عام (2008) تم إجراء تعديلات بسيطة على معايير التدقيق الدولية من خلال الجزء الأول كما تم تعديل وإعادة صياغة مجموعة من المعايير وتم عرضها في الجزء الثاني وفي عام (2009) أقر المجلس استمرار العمل بالمعايير الصادرة في الجزء الأول عام (2008) خلال عام (2009) لغاية 14-12-2009

وفي عام (2010) فقد أصدر مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي معايير التدقيق الدولي في جزئين تناول الجزء الأول إصدارات معايير التدقيق الدولية ورقابة الجودة والجزء الثاني تناول معايير التدقيق والتأكيد والخدمات ذات العلاقة، بالإضافة إلى إصدار معيار التأكيد الدولي الجديد (3402) الموسوم بتقارير التأكيد على الرقابة كخدمة للمنظمة (لقليطي و دردوري، 2019، الصفحات 69-71).

ثالثا - مكونات معايير التدقيق الاجتماعي: بعد اصدار معايير التدقيق من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين واللجنة الدولية لممارسة التدقيق اجتهد بعض الباحثين في تحليل والربط بين هذه المعايير

في الجانب الاجتماعي لمهنة التدقيق لتحديد ما يعرف بمعايير التدقيق الاجتماعي، والتي تم حصرها ضمن ثلاثة مجموعات تتمثل فيما يلي:

1- المجموعة الأولى: معايير التدقيق العامة (الشخصية): وتشمل العناصر الآتية:

أ- معيار التأهيل: تأهيل المدقق لانجاز مهمة التدقيق الاجتماعي، وهي مقاربة عن مؤهلات انجاز مهمة التدقيق المالي التقليدي بالإضافة إلى وجود امكانيات لدى المدقق للاستعانة بخبير في الامور الاجتماعية للمؤسسة اذا لزم الأمر.

ب- الحياد: يفترض أن يكون المدقق محايدا بين الادارة من جهة وأصحاب المصلحة من ناحية اخرى.

ج- المسؤولية المهنية: هي أهم معايير التدقيق الاجتماعي باعتبارها تتدرج ضمن المسؤوليات المهنية للمدقق الاجتماعي، وحددت عقوبات على مخالفيها مثل منع المدقق من التعامل باسم المؤسسة التي يدقق حساباتها، أو افشاء أسرارها والإفصاح عن المخالفات القانونية التي ترتكبها، أو مساعدة المؤسسة على التهرب من الضرائب وغيره (نورالدين، 2012، صفحة 12).

حيث يتوقف التطبيق العملي لهذه المعايير على مجموعة من الشروط نوجزها فيما يلي: (المطارنة، 2006، صفحة 39)

✓ أن يكون المدقق الاجتماعي متحصل على تكوين جامعي في المحاسبة والتدقيق وكذلك الحصول على قدر كاف من جوانب المعرفة المرتبطة بالعلوم الأخرى كالعلوم الاجتماعية، والتي تمكنه من ابداء الرأي الفني المحايد والحلول اللازمة بعدعملية التدقيق المخولة اليه.

✓ التدقيق مثله مثل المهن الأخرى يحتاج إلى التدريب العملي والتمرن عن طريق الممارسة، يجب ان يكون المدقق قضى فترة من الزمن للتدريب العملي ومعرفة أصول المهنة.

✓ الاستقلال بمعنى عدم وجود مصالح مادية للمدقق أو أحد أفراد أسرته في المؤسسة التي يقوم بتدقيق عملياتها وذلك من خلال الفترة التي تخضع للفحص والتي سيدلي برأي عن مدى سلامة الاداء الاجتماعي للمؤسسة.

✓ توفر الاستقلال الذاتي أو الذهني بمعنى العمل في غياب أية ضغوط أو تدخل من جانب مجلس الادارة للمؤسسة أو سلطة عليا في الدور الذي يقوم به المدقق بشأن التحقق من سلامة الاداء الاجتماعي.

✓ تطوير المدقق لنفسه من خلال الحصول على انواع مختلفة من المعرفة المتاحة والتي ترتبط بالتدقيق والتنبؤ بالأخطار التي من الممكن أن تلحق بالمؤسسة مثل تقييم نظام الرقابة الداخلية لها.

- ✓ الدراية بالظروف التي من الممكن أن تحدث عند قيامه بعملية التخطيط لعملية التدقيق أو اثناء القيام بعملية التدقيق نفسها.
- ✓ العناية بالمخاطر التي تظهر من خلال خبرته السابقة في التعامل مع المؤسسة.
- ✓ أن يقوم بإزالة أية شكوك أو استفسارات تتعلق بالعناصر المهمة في ابداء الرأي.
- ✓ التطوير المستمر لخبرته المهنية.
- ✓ الاخذ بعين الاعتبار نتائج تدقيق مساعديه على ان يكون مقتنع في ذلك.

2-المجموعة الثانية :معايير العمل الميداني: وتشمل على العناصر الآتية:

- أ- معيار التخطيط لمهمة التدقيق: من الضروري أن يشمل التدقيق الاجتماعي عند التخطيط له على رسم خطة التدقيق وتضمينها جزء مخصصا لفحص النواحي الاجتماعية للمؤسسة، ومسك الملفات الخاصة بالتدقيق الاجتماعي، وأن يعتبر من ضمن عناصر ضبط جودة عملية التدقيق قيام المدقق بفحص الأداء الاجتماعي للمؤسسة، وألا يرتكب المدقق أي مخالفة مهنية للالتزامات الاجتماعية.
- ب-فحص نظام الرقابة الداخلية: يشمل فحص المدقق لنظام الرقابة الداخلية مدى اهتمامها بالأداء الاجتماعي، ومدى قيام المدقق الداخلي بمهمة فحص نظام الرقابة الداخلية وشمولها للمساهمات الاجتماعية بالمؤسسة، وضرورة تكوين المراجع المالي للمهارات اللازمة لممارسة عملية التدقيق الاجتماعي.
- ج- أدلة الإثبات: جمع أدلة الإثبات المناسبة والكافية لإبداء رأي المدقق حول النشاط الاجتماعي للمؤسسة، وستكون أدلة الإثبات كثيرة لكثرة الجهات التي يتحصل منها المدقق الاجتماعي على إثباتات مادية، مثل أصحاب المصلحة، وكثرة إجراءات التدقيق التي يمكن تطبيقها، وسيشمل ذلك المصادقات والفحوص الجوهرية والتحليلية، إلى جانب فحوص الالتزام التي تشمل التزام الموظفين بالمهام الاجتماعية والتزام المدقق بفحصها (اشميلة، 2014، صفحة 143).

وتتوقف الممارسة المهنية لهذه المعايير على مجموعة من الشروط نوجزها فيما يلي: (المطارنة،

2006، صفحة 40)

- ✓ ضرورة اعتماد المدقق الاجتماعي على نظام الرقابة الداخليه عند القيام بمهامه.
- ✓ استخدام طرق المعاينة الاحصائية في فحص وتدقيق القوائم المالية الاجتماعية.
- ✓ الاعتماد على التدقيق الاجتماعي المستمر للوقوف عند الانحرافات في وقت قياسي.
- ✓ قابلية بيانات الأداء الاجتماعي للفحص والتدقيق.
- ✓ قناعة المدقق بأدلة الإثبات من حيث الجودة والكمية والنوعية.

✓ تقيم المدقق الاجتماعي لأدلة الاثبات المتحصل عليها، ويكون الدليل ذو علاقة مباشرة بالعنصر محل الفحص.

3-المجموعة الثالثة: معايير اعداد تقارير المدقق: وتشمل العناصر الآتية:

أ- تحديد القواعد والمبادئ اللازمة لإعداد التقرير الاجتماعي: يعرض التقرير مدى التزام المؤسسة بالقواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في أعداد القوائم المالية، أما ما يخص التدقيق الاجتماعي فيجب أن يشمل تقرير المدقق الاجتماعي على مجموعة من المعايير التي تبين ما يجب أن يشمل عليه تقرير المدقق من حيث نطاق الفحص والعمليات والأنشطة التي خضعت للتقييم والمتابعة، هذا بالإضافة إلى إبراز النتائج التي توصل إليها المدقق من خلال عملية الفحص والتقييم وهنا يمكن الاسترشاد بما تم الاتفاق عليه كمعايير لإعداد التقرير في التدقيق الإداري.

ب-مدى التزام المؤسسة بالقواعد والمبادئ المتعارف عليها في إعداد القوائم والتقارير الاجتماعية: يجب أن تفصح القوائم المالية الاجتماعية عن المركز المالي ونتيجة نشاط المؤسسة بطريقة الملائمة، ويجب أن يبين التقرير ما اذا كانت القوائم والتقارير الاجتماعية قد اعدت وفقا للمعايير المنطق عليها، ويجب أن يبين هذا التقرير ما اذا كانت هذه المعايير قد طبقت في الفترة الحالية بنفس طريقة تطبيقها في فترات سابقة.

ج-أبداء الرأي حول تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة: يشمل التقرير على ابداء الرأي في القوائم المالية كوحدة واحدة وكذلك بالنسبة لتقرير المدقق الاجتماعي فيجب ان يشتمل تقريره على رأيه في القوائم والتقارير الاجتماعية (الموسوي و التميمي، 2004، صفحة 101).

وتتوقف معايير اعداد التقرير لممارسة مهنة التدقيق على مجموعة من الشروط نوجزها فيما يلي: (المطارنة، 2006، صفحة 42)

- ✓ اشارة المدقق في تقريره عن مدى ثباته وتجانسه في تطبيقه للمعايير المحاسبية المحددة.
- ✓ قابلية القوائم المالية الاجتماعية للمقارنة.
- ✓ توضيح طبيعة التغيرات التي طرأت على المبادئ المحاسبية وأثرها على القوائم المالية الاجتماعية وقابليتها للمقارنة، ففي هذه الحالة يجب على مدقق الحسابات الاشارة إلى ذلك بطريقة ملائمة في تقريره.
- ✓ الافصاح عن محتويات القوائم المالية الاجتماعية بشكل صريح ولا يحتمل التأويل أو الشك لأصحاب المصلحة.
- ✓ يجب أن يتضمن التقرير رأى المدقق عن الاداء الاجتماعي للمؤسسة كوحدة، أو توضيح اسباب عدم امكانية التعبير عن هذا الرأي.

المطلب الثاني: المنهج التطبيقي للتدقيق الاجتماعي

يعد التدقيق الاجتماعي عملية تستند لعدة ضوابط وإجراءات حيث ممارستها تتم وفق مجموعة من المراحل عن طريق منهجية عمل دقيقة و واضحة المعالم تسمح له بتحويل العناصر الكيفية إلى عناصر كمية يمكن قياسها لإيجاد تنظيم أكثر فاعلية للمهام و الأعمال الموكلة الى المدقق الاجتماعي، ذلك بناء على خطوات تمهيدية قائمة على جمع المعلومات من مختلف المصادر، تاليها تنفيذ عملية التدقيق الاجتماعي من خلال استخدام الأدوات اللازمة للتأكد من سلامة وصحة البيانات التي يتم الإفصاح عنها باستعمال التقنيات المستقلة والموضوعية للتدقيق، وابداء رأي فني محايد حول النتائج المتوصل اليها عن كفاءة الأداء الاجتماعي للمؤسسة في شكل تقرير نهائي.

أولاً-إجراءات المرحلة التمهيدية: يحتاج المدقق الاجتماعي اثناء تأدية مهمته الى جميع المعلومات الخاصة بالمؤسسة لرسم برنامج التدقيق المتلائم مع طبيعة نشاطها، لذلك عليه اتخاذ مجموعة من الخطوات قبل مباشرة تنفيذ عملية التدقيق، والتي تتمثل فيما يلي:

1- التأكد من صحة تعيين المدقق الاجتماعي: ففي هذه الحالة يتبين أن شروط التعيين وإجراءاته تختلف باختلاف الشكل القانوني للمؤسسة موضوع التدقيق، وعلى هذا الأساس تختلف طرق التأكيد والتحقق من صحة التعيين تبعاً لذلك، فعند تدقيق شركات المساهمة عليه الاطلاع على عقد التأسيس والقانون النظامي او(النظام الداخلي للمؤسسة)، وذلك في حال كونه المدقق الأول أي في بداية المؤسسة، وإلا فعليه الاطلاع على قرار الهيئة العامة الخاص بتعيينه او اعادة تعيينه، أما في شركات الأشخاص والمؤسسات الفردية فعليه الحصول على عقد مكتوب من صاحب المؤسسة أو الشريك او المدير، وإذا ما كان الاتفاق شفوياً عليه أن يوجه تحريراً بذلك لدعم سلطة تعيينه.

2- التأكد من نطاق عملية التدقيق الاجتماعي المطلوبة: وتتوقف هذه أيضاً على الشكل القانوني للمؤسسة، حيث أن الرقابة على حساباتها الخاصة بالأنشطة الاجتماعية إلزامية، فليس هناك تحديد لنطاق عملية التدقيق حيث اقرت المعايير الدولية للمدقق الاجتماعي الاطلاع على كافة الدفاتر والسجلات خاصة بالاداء الاجتماعي وحق طلب البيانات والإيضاحات التي هو بحاجة اليها للقيام بمهمته، لذلك فعملية التدقيق الاجتماعي شاملة، لا يحق لأحد تحديد او تضيق نطاقها على المدقق الاجتماعي.

3- الحصول على معلومات تمهيدية عن المؤسسة: يجب على المدقق أن يتعرف على المؤسسة التي سيمارس فيها مهمة التدقيق الاجتماعي، حيث يقوم المدقق الاجتماعي بالإطلاع على العقد التأسيسي والنظام الداخلي للمؤسسة، للتعرف على مقرها ومركزها القانوني، ، ورأس مالها، وهيكلها التنظيمي، مدتها وغرضها من خلال معرفة توزيع السلطات والمسؤوليات بالمؤسسة، والحصول على نسخة من توافيق الموظفين المختصين بالتوقيع على الشيكات وما شابه، كما يجب على المدقق معرفة ما إذا كان للمؤسسة فروع، وهل هذه الفروع مسؤولة عن حساباتها ام المؤسسة الام هي المسؤولة عن

ذلك، وان هذه النقاط في مجملها تضع المدقق الاجتماعي في حالة ذهنية معينة تجعل من السهل عليه القيام بمهمته وتنفيذها بشكل فعال.

4- زيارة استطلاعية للمؤسسة لتعرف على سير العمل: على المدقق الاجتماعي زيارة المؤسسة لتعرف على العمال والأنشطة وأساليب العمل فيها حتى يتسنى له إعداد برنامج التدقيق الملائم بعد أن يتفهم طبيعة عمليات المؤسسة.

5- الفحص المبدئي لنظام المحاسبي الاجتماعي للمؤسسة: يجب على المدقق تقييم النظام المحاسبي الاجتماعي المتبع في المؤسسة سواء كان دفترية أم آلياً، والإطلاع على سجلات المؤسسة الخاصة بالأداء الاجتماعي ودفاترها الإلزامية منها والاختيارية، والإلمام بكل خطوات التسجيل والترحيل وما إلى ذلك لأنه ملزم في النهاية بإصدار رأي محايد يتضمن الحكم حول مدى انتظام الدفاتر والسجلات.

6- الإطلاع على الحسابات الختامية والقوائم المالية الاجتماعية الخاصة بفترات سابقة: وهنا يتعرف على الوضعية المالية الاجتماعية للمؤسسة ونوعية التقارير السابقة لأن هذا يساعد في إعداد برنامج تدقيقه وتفاصيله، وعليه أن يفحص أي تحفظات وردت بتقرير المدقق السابق أو تقرير مجلس الإدارة.

7- التعرف على العاملين في المؤسسة ومدى مسؤولية كل منهما: يحصل على كشف بالأسماء، ونسخ عن التواريخ خصوصاً الهامة منها والملزمة للمؤسسة قانوناً ومعرفة حدود السلطات والمسؤوليات.

8- فحص التزام المؤسسة من الناحية الضريبية: ويقوم المدقق بذلك ليقنتع بكفاية الاقتطاعات للضريبة حتى يتأكد من صحة الالتزام القانوني للمؤسسة الذي يندرج ضمن أبعاد المسؤولية الاجتماعية.

9- دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية: وهذه أهم الخطوات، فلقد تحولت عملية التدقيق من كاملة تفصيلية إلى اختبارية تقوم على أسلوب العينات والاختبارات وتتوقف كمية الاختبارات وحجم العينات على درجة متانة الرقابة الداخلية المستعمل (عبد الله، 2010، الصفحات 151-152).

تبيين إجراءات المرحلة التحضيرية لمهمة التدقيق الاجتماعي مدى التزام المدقق بجمع المعلومات الضرورية للقيام بمهمته في اطار دقيق وشامل ضمن أهداف التدقيق الاجتماعي.

ثانياً- إجراءات تنفيذ عملية التدقيق الاجتماعي: يحتاج المدقق عند القيام بالتخطيط لعملية التدقيق الاجتماعي إلى تصميم برنامج تدقيق يتكون من مجموعة الخطوات التي تتماشى مع عملية التدقيق، والوقت المقدر لالنتهاء من كل خطوة، وبيان الوقت الفعلي لهذه العملية، وتشمل خطوات التنفيذ لعملية التدقيق الاجتماعي على ما يلي:

1-المقابلات و المحادثات: تعتبر من بين الخطوات المبدئية في عملية التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة، حيث يلجأ إليها في أغلب الأحيان، لان المدقق الاجتماعي يحتاج الى الاستماع و الإصغاء إلى مختلف أفراد المؤسسة، إن تسيير المحادثة يخضع إلى قدرة المدقق على تسجيل للنقاط المهمة و مقدرته على الاتصال مع المسؤولين و الأفراد مما ينعكس على إحدى مقومات فاعلية التدقيق، خلال المحادثة و من أجل كسب ثقة الأفراد، والحصول على المعلومات الهامة، لابد من إتباع الإجراءات التالية:

- أ- إعلام العامل الذي ستنتم مقابلته بالبرنامج و الهدف من عملية التدقيق الاجتماعي.
 - ب- مساعدة العامل والاختذ بعين الاعتبار اقتراحاتهم.
 - ج- مناقشة النتائج المتحصل عليها و واثرائها لإيجاد الحلول اللازمة.
 - د- اختيار وقت المقابلة مسبقا بحيث يكون هذا الوقت مناسب حتى لا يؤدي في تذبذب الأفكار، كأن يكون على سبيل المثال في آخر وقت العمل.
 - هـ- كتابة المدقق الاجتماعي لنقاط المهمة المتحصل عليها من مقابلة العمال، كما ان القدرة على تحصيل المعلومات وتسجيلها، ترتبط بمهارة المدقق على التحليل و التركيب.
- كما يمكن القيام بذلك من خلال قائمة الاستمارة، عن طريق طرح الأسئلة ذات الطابع العام و تلك الخاصة بمشاكل المؤسسة نفسها و التي يتم تحليلها من خلال الوثائق المراجعة خلال الزيارة، يوجه الاستبيان إلى كافة أفراد المؤسسة إذا كانت صغيرة أو إلى عينة من الأفراد إذا كانت مؤسسة كبيرة و لها وحدات متفرعة مع احترام التقنيات الإحصائية لتمثيل العينة للمجتمع.
- بعد عملية جمع المعلومات حول الظاهرة يقوم المدقق بفرض الفرضيات الاحتمالية لعلاجها ليتم الحكم على مدى صدق هذه الفروض أو نفي ذلك باستعمال مختلف تقنيات التحليل المتاحة لديه (سكاك، 2010، صفحة 179).

2-تحديد وسائل التحليل والقياس: عملية تحليل المعلومات المراجعة مرحلة ذات أهمية بالغة و واسعة لان من خلالها سوف يتم قياس الظواهر و تسليط الضوء على نقاط الضعف والقوة و وتحديد مختلف الاختلالات و الانحرافات الممكنة و تحديد مدى خطورتها و تحديد الفرص البديلة، يمزج فيها المدقق بين المنهج الكمي التحليلي و الوصفي للبيانات الذي يعتمد على أدوات التحليل المختلفة لدراسة صدق الفرضيات كالتقنيات الإحصائية الرياضية و القياسية منها الأشكال والرسومات البيانية، يستعمل أيضا الأدوات الخاصة بالتدقيق الاجتماعي كالمؤشرات، الميزانية الاجتماعية إن وجدت، المعايير و المرجعيات الخ.

مع تعدد الاساليب الإحصائية و الوصفية و كذا تنوع المؤشرات المستعملة يفترض أن يكون المدقق على معرفة بهذه الأدوات و أن يقوم باختيار التقنيات و المؤشرات الضرورية بما يتناسب مع

الوسائل المتاحة لديه والأهداف المسطرة لعملية التدقيق الاجتماعي، وتشمل وسائل التحليل والقياس على ما يلي:

أ- الأشكال البيانية: تعتبر من أبسط وسائل التحليل، إذ أن المدقق من خلالها يتمكن من أخذ نظرة شاملة عن تطور الظواهر، فمثلا من خلال هرم الخاص بالأعمار، الجنس، مستوى التأطير، يتمكن من أخذ صورة واضحة وشاملة عن توزيع أفراد المؤسسة حسب السن و حسب الجنس... الخ (سكاك، التدقيق الاجتماعي كمنهج علمي تطبيقي وإستراتيجي في تحسين أداء الموارد البشرية، 2009، صفحة 10).

ب- التحليل باستعمال المؤشرات: يطلق عليها بعض الباحثين في المجال الاجتماعي بمصطلح المزيج الاجتماعي تعتبر طريقة المزيج الاجتماعي نقطة الالتقاء بالنسبة لمنهجية التدقيق الاجتماعي إذ أن جميع عمليات التدقيق الاجتماعي تستعمله في التحليل و يتمثل أساسا في عملية اختيار المؤشرات القياسية و التمثيلية للممارسات الفعلية لتسيير الموارد بالاعتماد على الميزانية الاجتماعية و التي تبقى إحدى أهم الوسائل المحبذة من طرف المدققين.

يمكن الاستعانة أيضا بمعطيات الميزانية الاجتماعية التي توضح التطور السنوي للمؤشرات بواسطة المؤشرات القياسية فقط بدون أن الإدلاء بالتوضيحات اللازمة للأسباب، ليمكن المدقق من توضيح مدى خطورة الظاهرة لابد من تدعيمها بتقديم تفسيرات منطقية علمية عملية للأسباب فمثلا دراسة ساعات التغيب يعطي لنا عدد الساعات و لكن لا يحدد لنا الأسباب المساهمة في الظاهرة لذلك لا بد من اللجوء إلى طرق التحليل النظري للظروف الاجتماعية، العائلية، المادية للفرد. حتى يكون لاستعمال المؤشرات دلالة يجب مقارنتها بقيم معيارية للوصول الى الانحرافات و العملية التي يستعملها المدقق في هذا المجال تعتمد على مبدئين في التحليل:

➤ الاستقراء: أي استعمال التحليل التجريبي الجزئي و تعميم ذلك على الكل.

➤ ترجمة المعلومات النوعية إلى كمية من خلال الطرق الإحصائية.

هناك عدد كبير من المؤشرات يستخدمها المدقق الاجتماعي كل حسب الظروف لقياس الاداء الاجتماعي لذلك من الضروري فهم طبيعة وشروط عمل المؤشرات لإعطائها التفسيرات المنطقية و الصحيحة و يعتمد المؤشر على الهدف المحدد لمهمة التدقيق وهي تستعمل في جميع مجالات الأداء الاجتماعي بالمؤسسة سواء على المستوى الداخلي او الخارجي:

✓ الخصائص العامة للمؤسسة كمستوى التأطير، العدد الإجمالي للأفراد، الأقدمية، التوزيع على حسب الجنس و السن الخ.

✓ التوظيف: هيكل الأفراد، حركة الأفراد و تطورهم، طرق التوظيف، الوظائف المتاحة الخ.

✓ الأجور: الحجم الإجمالي للأجور، العلاوات و المنح، المصاريف الخاصة بالأفراد... الخ.

- ✓ التكوين والترقية: ميزانية التكوين، نوعية البرامج، المعايير المعتمدة في اختبار نوعية التكوين والمتكويين.
- ✓ التصرفات و الحفز: التغيب، دوران العمل، حوادث العمل، اللجان التأديبية، نوعية الاتصال.
- ✓ الخدمات والرعاية الاجتماعية والصحية والسلامة المهنية.
- ✓ الالتزامات القانونية: ضرائب، المعاشات التأمينات.
- ✓ المبادرات الخيرية: الاعانات، البرامج الخيرية، التكتلات (سكاك، دور التدقيق الاجتماعي في بناء استراتيجية المؤسسة) (طروحة دكتوراه) ، 2010، الصفحات 182-183).
- من خلال ما سبق يمكن القول ان هناك الكثير من المؤشرات التي يتم اختيارها طبقا للأهداف المرجو تحقيقها من قبل عملية التدقيق الاجتماعي.
- ج- المرجعيات والمعايير: لا يكفي استخدام المؤشرات فقط في عملية التدقيق الاجتماعي، وبالتالي لابد من القيام بعمليات مقارنة مع المعايير و المرجعيات من أجل استخراج الانحرافات التي قد تكون موجودة، إن عملية البحث عن الانحرافات يعتبر الهدف الاساسي لتدقيق، لأن عملية الاستغلال الأمثل و العقلاني تخضع لمبادئ الفعالية لذلك كان من اللازم تحديد المعايير والمرجعيات التي تستخرج أساسا من التشريعات، الاتفاقيات، الممارسات، التقنيات المستعملة، أهداف المؤسسة، النماذج النظرية لتسيير الموارد البشرية ولإجراء المقارنات يمكن الاعتماد على:
- ✓ المقاربة الخارجية في تحديد المعايير.
- ✓ القيمة القياسية للمؤشر مع نفس المؤشر في مؤسسات مماثلة.
- ✓ قيمة المتوسط القطاعي أو السوقي.
- ✓ قيمة المؤشر مقارنة مع المؤسسات الرائدة من نفس القطاع.
- إن الاعتماد على المقاربة الخارجية يستلزم شروط وقواعد متساوية في القياس لدى المؤسسات و كمثال على ذلك ظاهرة الغياب تكون بلا معنى إذا كانت الأسباب المأخوذة بعين الاعتبار ليست نفسها لدى المؤسسات الاخرى، و كذا التغير في الهيكل الخاص بتوزيع الأفراد حسب (السن و الجنس، المستوى التأهيلي..... الخ)، في كلتا المؤسستين.
- أما الاعتماد على المقاربة الداخلية و تتعلق أساسا بتكوين مرجعيات خاصة بذات المؤسسة:
- قيمة المؤشر للسنوات السابقة.
- الانحرافات عن النتائج لعمليات تمت خلال سنوات ماضية.
- نتائج التحقيقات الرائدة كتحليل العمل و عمليات خبرة و تدقيقات سابقة.
- الإجراءات الموضوعة التي تحددها المؤسسة.
- الأهداف الواقعية المسطرة.
- ينتج عن عمليات المقارنة، انحرافات يعبر عليها بمخاطر و تكاليف تتحملها المؤسسة، فالتكلفة

معناها كم تضيق المؤسسة من جراء مشكل معين؟ فالغياب مثلا يمكن التعبير عنه بالساعات و تكاليف و كذلك استقالة إطار كفاء يمكن حساب كم يستلزم من تكاليف للحصول على إطار في نفس مستوى الفرد الذي غادر المؤسسة و كذا كم تخسر المؤسسة من رقم الأعمال من جراء خبرته المكتسبة خلال سنوات العمل بالإضافة إلى التكاليف المنفقة عليه للتكوين.

يمكن الاعتماد على حساب التكلفة الإضافية التي تتحملها الميزانية من خلال هذا المشكل، فمثلا تكلفة تعويض عامل بسيط ليست نفسها تكلفة فقدان و تعويض مهندس.

مقارنة الأخطار يؤدي إلى تقييم المشكلات و ترتيبها وفقا لدرجة خطورتها و بالتالي يمكن تحديد أسبابها و الأولويات في علاجها وفقا لمدى خطورته (سكاك، التدقيق الاجتماعي كمنهج علمي تطبيقي وإستراتيجي في تحسين أداء الموارد البشرية، 2009، الصفحات 11-12).

3- عرض النتائج وتقديم التوصيات: تعد مرحلة عرض نتائج الفحص والتدقيق الاجتماعي ذات أهمية كبرى باعتبارها قاعدة الأعمال التي قام المدقق بها، و من خلالها يتم عرض مراحل العمل و تحديد نقاط الضعف ونقاط القوة، التي توصل إليها المدقق الاجتماعي وشخص أسبابها من خلال مختلف تدخلاته و عرض أسباب هذه الاختلالات و التوصيات و التوجيهات التي قد يدلي بها لعلاج النقائص (سكاك، دور التدقيق الاجتماعي في بناء استراتيجية المؤسسة (اطروحة دكتوراه) ، 2010، صفحة 189).

4- توثيق عملية التدقيق الاجتماعي: إنشاء سجل لعملية التدقيق يضم أدلة التدقيق المناسبة التي تم الحصول عليها والاستنتاجات التي توصل لها المدقق أو ما يسمى أوراق العمل، كما ان إعداد وثائق تدقيق كافية ومناسبة في الوقت المناسب يساعد في تحسين نوعية التدقيق ويسهل التدقيق والتقييم الفعال لأدلة التدقيق التي تم الحصول عليها والاستنتاجات التي تم التوصل إليها قبل إكمال تقرير المدقق، والوثائق التي يتم إعدادها في وقت أداء العمل من المحتمل أن تكون أكثر دقة من الوثائق التي يتم إعدادها فيما بعد، ويتم ذلك من خلال العناصر الآتية:

4-1- شكل ومحتوى ومدى توثيق (وثائق) التدقيق الاجتماعي: يعتمد شكل و محتوى ومدى توثيق التدقيق على أوراق عمل المدقق التي تتكون من السجلات والملفات التي يعتمد عليها في إبداء الرأي ولذلك فإن توثيق مهمة التدقيق يعتمد كحد أدنى على السجلات والملفات:

4-1-1- سجل الملاحظات (مذكرات المدقق الاجتماعي): يهدف إمساك هذا السجل إلى كتابة أي إيضاحات أو استفسارات أو أخطاء تعترض القائمون مهمة التدقيق، وذلك لعرضها على المشرف لإبداء الرأي فيها، ويقوم المشرف بعد ذلك بتجميع عما جاء بالسجل، وعرضها على المسؤولين عن المؤسسة لاتخاذ الإجراءات اللازمة، وفي حالة تفسير الملاحظات تفسيراً سليماً يقوم المدققين بذكر ما تم بخصوصها في السجل الذي يحتفظ به، أما بالنسبة للملاحظات التي تبقى معلقة دون إيضاح فإنها تجمع في سجل واحد وتنقل إلى الملف الجاري للتدقيق، ثم تعرض على المدقق لكي يتناولها في تقريره

النهائي، وبناء على ما تقدم فإن سجل الملاحظات يضم آلية أية بيانات قد يحتاج إليها المدقق أثناء عملية التدقيق، منها ما يلي:

- أ- المستندات غير الموجودة أو غير المستوفاة.
 - ب- الأخطاء التي تم اكتشافها.
 - ج- الإيضاحات والاستفسارات عن إجراءات غير واضحة.
 - د- أرصدة الحسابات الاجتماعية التي يخشى التلاعب فيها.
 - هـ- نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية.
 - و- الاقتراحات التي يرى المدققين إدخالها لتعديل برنامج التدقيق الاجتماعي.
 - ز- صورة من مذكرة تسوية الحسابات الاجتماعية البنك.
 - ح- الموضوعات التي يرغب المدقق الرجوع بشأنها إلى أصحاب الشأن.
 - ط- البيانات الاجتماعية التي لم يتمكن المدقق من الحصول عليها أثناء التدقيق.
- 4-1-2- ملفات التدقيق الاجتماعي: وتضم هذه الملفات الأوراق والمستندات والبيانات الدائمة لعملية التدقيق الاجتماعي ولذا فهي تقسم إلى نوعين من الملفات:
- أ- الملف الدائم: يشمل هذا الملف البيانات الخاصة بالمؤسسة، والمذكرات الدائمة والمستمرة الأثر، منها:

- ✓ نبذة تاريخية عن نشأة والتطور المؤسسة منذ التأسيس.
 - ✓ صورة عن عقد الاتفاق بين المدقق والمؤسسة إذا كان لمدة أكثر من سنة.
 - ✓ عقد تأسيس المؤسسة، والنظام الداخلي الأساسي، وعقد تكوين في حالة شركات الأشخاص.
 - ✓ النظام المحاسبي، ونظام الرقابة الداخلية للمؤسسة والفروع أو الأقسام أو الشركات التابعة.
 - ✓ تقارير المدققين السابقين.
 - ✓ الدفاتر المرتبطة بالأداء الاجتماعي (مالية - بيان - إحصائية والحسابات الختامية).
 - ✓ النظام الإداري وإسناد القرض والأصول الثابتة... الخ.
 - ✓ ملخص العقود المستمرة والالتزامات طويلة الأجل التي ارتبطت بالمؤسسة و بأدائها.
 - ✓ الجوانب الفنية في المؤسسة.
 - ✓ ملخص القرارات الهامة التي أصدرها مجلس الإدارة، والجمعية العمومية، مما لها صلة بالحسابات الاجتماعية والمركز المالي الاجتماعي للمؤسسة.
- ب- الملف الجاري: يعد هذا الملف لحفظ المستندات والمذكرات والبيانات المتعلقة بالتدقيق للسنة الحالية، ويتضمن هذا الملف ما يلي:

- ✓ نسخة عن التقرير النهائي عن عملية التدقيق الاجتماعي.
- ✓ المصادقات والشهادات والمراسلات التي تم الحصول عليها من الغير.

- ✓ محاضر الجرد المختلفة، وكشوف التسويات الجردية، والكشوف التحليلية للإيرادات والمصروفات، والكشوف التحليلية لمفردات المركز المالي الاجتماعي.
- ✓ التقارير الدورية عن سير إجراءات التدقيق الاجتماعي التي يعدها أفراد هيئة التدقيق.
- ✓ الملاحظات المعلقة.
- ✓ نسخة عن البيانات المالية المقدمة إلى مصلحة الضرائب.
- ✓ نسخة عن تقرير المدقق الاجتماعي بخصوص تقييم نظام الرقابة الداخلية.
- ✓ ميزان المراجعة.
- ✓ صورة قائمة الدخل والمركز المالي والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية.
- ✓ ملخص المحاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العامة خلال السنة موضوع التدقيق.
- ✓ برنامج التدقيق الذي تم إعداده (جمعة، 2009، الصفحات 279-281).

ومما سبق يمكن القول ان توثيق عملية التدقيق هي الوسيلة الاساسية لتعبير المدقق الاجتماعي عن رأيه الفني المحايد كما أنها تعتبر كأدلة اثبات عن كل ما يفصح عنه المدقق الاجتماعي.

ثالثاً- إعداد تقرير التدقيق الاجتماعي: الهدف الاساسي لعملية التدقيق الاجتماعي هو الرأي الفني المحايد للمدقق الاجتماعي حول حقيقة وعدالة الأداء الاجتماعي للمؤسسة، ومع ذلك فلا تتوقف مهمة المدقق الاجتماعي عن إصدار تقريره بدون النظر إلى قواعد ذلك التقرير بالأحرى فهي تتضمن عملية توصيل المعلومات إلى مستخدمي القوائم المالية الاجتماعية، وفي اطار ذلك نقدم التفاصيل اللازمة لتقرير المدقق الاجتماعي.

1- مفهوم التقرير: لم يختلف الباحثين في مجال التدقيق عن تحديد مفهوم التقرير، حيث يعرف على أنه: "تعبيرات واضحة عن الرأي وتحديد المعلومات الضرورية للفهم الصحيح لذلك الرأي وفق أسس وقواعد تنظم الشكل الصحيح لنقل المعلومة" (السيد و لطفي، 2009، صفحة 184).

يمكن القول ان تقرير المدقق الاجتماعي هو: **رأي دقيق يحتوي على معلومات مرتبة وواضحة حول الأداء الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، يتم اعدادها وفق معايير متعارف عليها من طرف الهيئات الدولية.**

2-أنواع: التقرير: تختلف التقارير باختلاف الزاوية التي ينظر لها المدقق و من بين أنواع هذه التقارير يمكن أن نذكر ما يلي: (كاتبة، 2018، الصفحات 260-261)

2-1- من حيث درجة الإلزام: و تنقسم بدورها إلى نوعين هما:

- أ- التقارير الخاصة: هي التقارير المرتبطة بمهمة محددة و خاصة، ولم ينص القانون على إعدادها.
- ب- التقارير العامة: هي التقارير التي يعدها المدقق تماشيا مع نصوص القوانين المنظمة للمؤسسات، و غالبا ما يطلق على هذا النوع من التقارير مصطلح تقرير الميزانية.

2-2- من حيث محتوى التقرير: يمكن تقسيم هذا الفرع من التقارير إلى الأنواع التالية:

أ- تقارير مختصرة: هي التقارير المتعارف عليها بالتقارير القصيرة، يتكون هذا التقرير من بعدين هما: بعد خاص بفقرة النطاق، و يبين فيها المدقق عملية التدقيق و الغرض منها، و البعد الثاني هو فقرة الرأي، و تتضمن الرأي الفني المحايد للمدقق.

ب - التقارير المطولة: وهي التقارير التي تعد لأغراض خاصة و تقدم للإدارة، و يتضمن هذا النوع من التقارير شرح مفصل، و أمور لا يرد ذكرها في التقرير المختصر، و من أمثلة ذلك التقارير الخاصة بشرح الأخطاء التي اكتشفها المدقق أثناء عمله.

2-3- من حيث إبداء الرأي: توجد عدة تقسيمات تتمثل في ما يلي:

أ- الرأي المطلق: يصدر المدقق هذا الرأي بدون تحفظات عندما لا يجد المدقق أي ملاحظات أو اقتراحات خلال قيامه بعملية التدقيق، و من بين الحالات التي يستخدم بها هذا النوع كأن يكون المدقق قد حصل على أدلة وقرائن اثبات كافية.

ب-الرأي المتحفظ: و هو أن يصدر المدقق رأي متحفظ بسبب وجود بعض الاعتراضات، و على المدقق ذكر هذه التحفظات و أثرها، و يصدر هذا النوع من التقارير في الحالة وجود قيود تؤدي إلى تحديد نطاق عمل المدقق أو التحفظات التي تشير إلى مخالفة المؤسسة لقانون الشركات أو للنظام الداخلي لها.....الخ.

ج- الرأي السلبي (المعاكس): و هو التقرير الذي يتضمن رأياً معاكس عندما يتأكد المدقق بأن السجلات و الدفاتر لا تعكس الصورة الصحيحة لحقيقة المؤسسة و يمكن ان يصدر المدقق هذا النوع من التقارير في حالة عدم الاتفاق بينه و بين الإدارة فيما يتعلق بوجود مشاكل في الدفاتر و السجلات مثل التزوير و التضليل.

د- الامتناع عن إبداء الرأي: يقوم المدقق بالامتناع عن إبداء الرأي في حالة عدم حصوله على أدلة إثبات كافية و ملائمة، و قد يمتنع كذلك بسبب قيود كبيرة على مدى الفحص الذي يقوم به.

3- مكونات التقرير الاجتماعي: التقرير الاجتماعي مثله مثل تقرير التدقيق المالي التقليدي بحيث يحتوي على نفس المكونات الا أنه يختلف من حيث المضمون فقط، و يتضمن العناصر الآتية: (قادري، 2016، الصفحات 59-62)

أ- عنوان التقرير: ينبغي أن يحتوي التقرير على العنوان المناسب له، و يفضل استخدام اصطلاح (تقرير مدقق اجتماعي مستقل) في العنوان، وذلك لتمييز تقرير المدقق عن التقارير التي قد تصدر عن الآخرين، مثل تلك الصادرة عن موظفي المؤسسة محل التدقيق، أو عن مجلس الإدارة، أو عن تقارير المدققين الآخرين الذين لا يلتزمون بنفس متطلبات قواعد المهنة التي يلتزم بها المدقق المستقل.

ب-الموجه إليهم التقرير: ينبغي أن يوجه تقرير المدقق الاجتماعي الى مختلف المتعاملين معها إضافة إلى مجلس إدارة المؤسسة محل التدقيق أو هيئة معادلة له مثل لجنة الحوكمة، كما يمكن

أن يوجه التقرير إلى أطراف أخرى اعتمادا على البيئة القانونية وطريقة إدارة المؤسسة محل التدقيق.

ج- الفقرة التمهيدية: ينبغي أن تحدد الفقرة التمهيدية في تقرير مدقق الحسابات ما يلي:

✓ تحديد اسم المؤسسة التي خضعت قوائمها المالية الاجتماعية للتدقيق.

✓ التصريح المكتوب بتدقيق القوائم المالية الاجتماعية.

✓ تحديد عناوين كل القوائم المالية الاجتماعية التي تم تدقيقها.

✓ تحديد التاريخ والفترة التي تغطيها كل قائمة من القوائم المالية الاجتماعية محل التدقيق.

✓ الإشارة إلى ملخص السياسات المحاسبية الاجتماعية الهامة وغيرها من الإيضاحات المكمل.

د- مسؤولية الإدارة عن عرض القوائم المالية الاجتماعية: ينبغي ان يبين المدقق أن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل للبيانات المالية الاجتماعية حسب إطار إعداد التقارير المالية المطبق.

هـ- فقرة الرأي: ينبغي أن يتضمن تقرير المدقق فقرة تحت عنوان «الرأي»، يعبر فيها المدقق عن رأيه المناسب حول عدالة وصدق الأداء الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، سواء كان رأي غير متحفظ، أو رأي سلبي أو الإمتناع عن إبداء رأي.

و- توقيع المدقق الاجتماعي: يجب أن يوقع تقرير المدقق الاجتماعي، و يكون توقيع التقرير بالإسم الشخصي للمدقق أو بإسم مؤسسة التدقيق التي ينتمي إليها أو كلاهما حسبما يكون مناسباً.

ز- تاريخ تقرير المدقق الاجتماعي: ينبغي على المدقق أن يؤرخ تقرير المدقق الاجتماعي على القوائم المالية الاجتماعية بتاريخ لا يسبق التاريخ الذي حصل فيه المدقق على أدلة التدقيق الكافية والملائمة التي سيبنى عليها الرأي على القوائم المالية.

ح- عنوان المدقق الاجتماعي: ينبغي أن يحدد التقرير عنوان معين للمدقق الاجتماعي اذا كان ما ينتمي الى المؤسسة أو مدقق خارج عنها كالمكاتب المستقلة.

وفي الاخير يمكن القول: " ان نهاية عملية التدقيق الاجتماعي تنتهي بإعداد تقرير عن العمل الذي قام به المدقق والنتائج التي توصل إليها، ورأيه الفني المحايد عما إذا كانت التقارير تعطي صورة صادق وواضحة عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة، حيث أن هذا التقرير يتضمن معلومات عن مجالات النشاط الاجتماعي للمؤسسة محل التدقيق" (حمدان و عبيد، 2011، صفحة 99).

المطلب الثالث: المخاطر التي تواجه التدقيق الاجتماعي

بالرغم من كون التدقيق الاجتماعي آلية تخدم العديد من الأطراف سواء داخل المؤسسة أو خارجها وبالإضافة الى الاهمية التي يحضى بها في المجتمعات في ظل بروز العولمة وبالموازاة مع

السعي إلى دمج تحقيق الأهداف الاقتصادية مع الأهداف الاجتماعية للمؤسسات إلا أنه لا يخفى أن هناك بعض المخاطر تواجه التدقيق الاجتماعي كغيره من أنواع التدقيق.

أولاً-المخاطر المرتبطة بالمؤسسة: تعود المخاطر التي تواجه مهنة التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الى عدة أسباب يمكن حصرها فيما يلي: (الحايك، توفيق، و بشايرة، 2015، الصفحات 140-141) ✓ عدم وجود معايير محددة لتدقيق الاجتماعي من قبل هيئات دولية بل هي مجرد اجتهاد من قبل الباحثين.

- ✓ غياب الإفصاح الكافي للبيانات الاجتماعية في القوائم المالية المنشورة للمؤسسات.
 - ✓ عدم وجود مدققين داخليين مؤهلين للقيام بعملية التدقيق الاجتماعي، نظرا لنقص المعارف والخبرات المتخصصة في مجال الصحة العامة والبيئة والتلوث ...الخ.
 - ✓ عدم إلزامية التدقيق الاجتماعي بالمؤسسات.
 - ✓ عدم قناعة بعض المؤسسات بأهمية التدقيق الاجتماعي.
 - ✓ عدم رغبة الإدارة في بعض المؤسسات بإصدار تقارير منفصلة عن الأداء الاجتماعي لها.
- وندرج المخاطر الناتجة عن الأسباب المذكورة سلفا فيما يلي:

1-المخاطر الموروثة: و يعبر هذا النوع من المخاطر عن إمكانية قابلية مجموعة من أرصدة الحسابات أو المعاملات للتلاعب والتزوير وإمكانية تعرض القوائم المالية الاجتماعية للتلاعب والتزوير المادي، بغض النظر عن وجود أو مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية، وذلك على اعتبار أنه قد تتوفر العديد من العوامل التي تجعل تلك القوائم عرضة للتلاعب والتزوير وتوفر بيئة الأخطاء والغش في القوائم المالية الخاصة بالأداء الاجتماعي، في هذا النوع من المخاطر لا يسببه أو يتحكم به المدقق الاجتماعي، إنما فقط عليهم تقدير درجة هذه المخاطر ومحاولة تخفيض تأثيرها (جبار، 2011، صفحة 115).

2-مخاطر الرقابة: وهو الخطر الناتج عن احتمال عدم تمكن أنظمة الرقابة الداخلية من منع أو اكتشاف الأخطاء والتحريفات المادية في القوائم المالية الاجتماعية، سواء كانت هذه الأخطاء والتحريفات مادية بصورة منفردة أو في مجموعها تصبح مادية على مستوى بند معين أو نشاط اجتماعي ما، ولأن المدقق يعتمد على نظام الرقابة الداخلية بشكل كبير، فعليه أن يأخذ هذا النوع من المخاطر بعين الاعتبار، يقوم المدقق بدراسة نظام الرقابة الداخلية المعتمد، ومدى كفاءته وتحديد نقاط ضعفه من ناحية، والقيام باختبارات الالتزام من ناحية أخرى، للتأكد من مدى التزام التطبيق العملي لنظام الرقابة الداخلية الموضوعة التي يتم الحكم على مدى الاعتماد عليها، وتبرز أهمية التخصص المهني للمدقق في تحديد اختبارات الالتزام، إذ إنها توفر للمراجع الدارية بأماكن الأخطاء غير المتعمدة، وكذلك العناصر التي يسهل التلاعب فيها في تلك الصناعة، ويكون لديه صورة متكاملة عن

نظام الرقابة الداخلية الأكثر إحكاما في تلك الصناعة، وبذلك تكون اختبارات الالتزام التي يحددها المراجع أكثر كفاءة في الحكم على نظام الرقابة الداخلية.

3-مخاطر الاكتشاف: وهو الخطر الناتج عن احتمال عدم تمكن الاختبارات الجوهرية والإجراءات التحليلية من اكتشاف الأخطاء والتحريفات المادية، والتي قد تقع سواء كانت هذه الأخطاء والتحريفات مادية بصورة منفردة أو في مجموعها تصبح مادية على مستوى بلد معين أو نشاط ما، يمكن للمراجع التحكم في خطر الاكتشاف، إذ يستطيع بناء على تقييمه لخطر الرقابة والخطر الحتمي أن يخفض خطر الاكتشاف إلى أقل مستوى ممكن عن طريق قيامه بالفحص التحليلي واختبارات العينة، ويكون الخطر هنا في أن الاختبارات التحليلية تخفق في اكتشاف تحريف مهم، إذا ما اختير تحليل خطأ أو طبق بطريقة خطأ، أو إذا اختيرت عينة غير ملائمة أو غير كافية، وإذا ما كان المراجع متخصصا في الصناعة فإنه يمكنه من تقليل مخاطر عدم الاكتشاف إلى أدنى مستوى ممكن (بن قطيب و قاسمي، 2016، الصفحات 615-616).

ثانيا- المخاطر المرتبطة بالمدقق الاجتماعي: لا تتوقف مخاطر التدقيق الاجتماعي عند المؤسسة فقط بل تتجاوز ذلك، لتصل الى مخاطر ناتجة عن أداء المدقق الاجتماعي وتتمثل فيما يلي: (أرينز و لوبك، 2009، الصفحات 152-153)

1- فشل المدقق الاجتماعي: يحدث نتيجة اصدار المدقق الاجتماعي تقريراً خاطئاً لعدم الالتزام بمعايير التدقيق الاجتماعي وكمثال عن ذلك قد يعين المدقق مساعدين غير أكفاء لأداء مهام التدقيق مما يؤدي إلى عدم اكتشاف انحرافات ذات أهمية نسبية عالية، وكان من الممكن إكتشاف هذه الانحرافات في حالة وجود مراجعين أكفاء.

2- خطر المدقق الاجتماعي: ويحدث نتيجة وصول المدقق الاجتماعي الى نتائج ايجابية حول الأداء الاجتماعي للمؤسسة وإصداره لتقرير نظيف، في حين أن الاداء يحتوي على انحرافات ذات أثر جوهري في ضوء مستوى الأهمية النسبية، حيث أن التدقيق محدد بحجم العينة التي يتم استخدامها، كما أن الانحرافات والغش اللذين يمكن إخفائهما بمهارة قد لا يمكن اكتشافهما بسهولة، وبالتالي يوجد دائما بعض الخطر في أن التدقيق لن يؤدي إلى كشف كافة الانحرافات الجوهرية حتى في ظل الالتزام بمعايير التدقيق المتعارف عليها.

"يتفق معظم المهنيين في مجال التدقيق على أنه في معظم حالات فشل التدقيق في الكشف عن الانحرافات الجوهرية وإصدار تقرير خاطئ لعملية التدقيق، يثار الشك حول ما إذا كان المدقق قد مارس العناية المهنية المعتادة، فإذا فشل المدقق في بذل مثل هذه العناية، يحدث فشل التدقيق، وفي هذه الحالات، يجيز القانون للإطراف التي حدث لها خسائر من جراء عدم بذل المدقق للعناية المعتادة الحصول على تعويض عن بعض أو كل الخسائر التي لحقت بهم من المدقق بسبب حدوث فشل عملية التدقيق، ومن الصعب في الممارسة أن يتم تحديد متى فشل المدقق في بذل العناية المعتادة

بسبب تعقد اجراءات التدقيق، ومن الصعب أيضا تحديد من له الحق في التعريض نتيجة تنفيذ التدقيق في ضوء التقاليد القانونية، وعلى الرغم من ذلك، فإن فشل المراجع في بذل العناية المعتادة سيؤدي إلى مساءلته قانونية وقد يؤدي إلى تحمل المؤسسة المحاسبة الخسائر".

خلاصة الفصل الأول:

شهدت بيئة الأعمال الكثير من الأحداث الاقتصادية التي من شأنها تغيير تقنيات التسيير والإدارة من بينها التدقيق الذي كانت الغاية منه الكشف عن الأخطاء والغش ومدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وفي إطار تطور أهداف المؤسسة من أهداف تقليدية اقتصادية الى أهداف اجتماعية توجهت المؤسسات الى التغيير في أساليب التسيير بما يراعي هذا التطور، ومن بين هذه الأساليب إدراج وظيفة التدقيق الاجتماعي في الهيكل التنظيمي وتحديد نطاقها العملي وفق المعايير والضوابط التي حددها الباحثين والهيئات في مجال التدقيق لضمان الاستدامة والبقاء من خلال الكشف عن مواطن الاختلال وتحديد نقاط القوة والضعف وما يواجه المؤسسة من أخطار وما يتاح أمامها من فرص، يتجلى ذلك في تقييم ومتابعة مختلف الأنشطة بالمؤسسة المحاسبية والمالية والتشغيلية والاجتماعية والبيئية بكفاءة وفعالية عالية.

الفصل الثاني: الاطار النظري للتنمية المستدامة

تمهيد:

أبان الحرب العالمية الثانية ظهرت توجهات جديدة تقتضي إعادة انعاش الاقتصاد العالمي حيث سارعت دول أوروبا الى دعم القطاع الصناعي من خلال تطوير المؤسسات وتحقيق الفائض في الانتاج وكان العائق الكبير في ذلك الوقت مصادر التمويل اللازمة، الأمر الذي جعل من الدول تسعى الى تحقيق زيادات متتالية في الدخل القومي الخام وهنا ظهر مصطلح التنمية التقليدية او الاقتصادية، واشتدت المنافسة نحو تحقيق معدلات عالية من التنمية إلا أن ذلك نتج عنه أثارا سلبية على المتغيرات الاقتصادية الكلية لدول، من فقر وتدني المستوى المعيشي وتدهور في عناصر النظام البيئي الناتج عن الاستنزاف الغير عقلاني وغيره من الاثار السلبية على حياة الإنسان، جعل ذلك من الباحثين والهيئات عقد الكثير من المؤتمرات لتغيير التوجه التنموي نحو التوجه الذي يسعى نحو تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اطار المحافظة على عناصر النظام البيئي بما يضمن للأجيال المستقبلية الحق في تلبية حاجياتهم من هذه العناصر وأطلق على هذا التوجه مصطلح التنمية المستدامة، وحتى يتسنى لنا الاحاطة بالإطار النظري للتنمية المستدامة، تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث كالآتي:

- ❖ المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية.
- ❖ المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة.
- ❖ المبحث الثالث: ركائز التنمية المستدامة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت التنمية محطة اهتمام المفكرين الاقتصاديين وقضية رئيسية انتشرت على نطاق دولي، سواء كانت على مستوى الحكومة أو المؤسسات الدولية، فهي المصلحة الرئيسية للدول، وخاصة بالنسبة لدول النامية باعتبارها الخيار الوحيد للتحرر الاقتصادي والاجتماعي المنخفض المستوى، وسد الفجوة الإنمائية الضخمة بين الدول النامية والدول المتقدمة، هذا المنظور بادرت الدول النامية في تهيئة المتطلبات اللازمة من موارد ومصادر التمويل للقيام بوضع المخططات التنموية، من خلال تطوير مداخلها والسعي نحو هيكلة اقتصادياتها لموقف يمكنها من التنافس بطريقة تضمن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في ظل الصراعات الاقتصادية القائمة بين الدول، ومن أجل الالمام بفكرة التنمية تم التطرق إلى ماهية التنمية، و أسس التنمية، ومصادر تمويل التنمية.

المطلب الأول: ماهية التنمية

يستوجب النهوض باقتصاد أي دولة من الركود الاقتصادي صياغة سياسات اقتصادية فعالة، والتي يمكن تحديدها من خلال الموارد والإمكانيات المتاحة في شكل استراتيجية التنمية، لأنها عملية مستمرة تساعد في زيادة الدخل القومي لدولة، لذلك من الصعب الفصل في مفاهيمها ومهامها، وعلى هذا الأساس نجد أن معظم الاقتصاديين عند تحديدهم لمفهوم التنمية، يربطون ذلك مباشرة بمختلف المهام والأهداف المتوقعة للتنمية.

الفرع الأول: التنمية والنمو: خلال عقدي الأربعينات والخمسينات كانت الدول تهدف إلى زيادة مداخلها لتعويض خسائر الحرب العالمية والتي نجم عنها ارتفاع معدلات الفقر، فكانت وجهات النظر لمفهوم التنمية تتمحور حول ارتفاع مستوى دخل الأفراد، والذي يعد مرادفا لمفهوم النمو الاقتصادي، حيث استخدم الاقتصاديون الوضعيون لفظ التنمية: "لدلالة على الجهد المبذول للارتفاع بالدخل الفردي الحقيقي ارتفاعا تراكميا عن طريق استخدام الموارد البشرية والطبيعية المتاحة استخداما امثل واشمل بغرض رفع الدخل القومي بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان" (احمد، 2001، صفحة 51)، كما يعبر مصطلح النمو الاقتصادي على زيادة في قيمة السلع و الخدمات المنتجة من قبل اقتصاد الدولة، ويعبر النمو الاقتصادي عن النسبة المئوية للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وبحسب النمو الاقتصادي بصيغ حقيقية و ذلك من أجل الالمام بتأثير التضخم على سعر السلع و الخدمات المنتجة (القرشي، 2010، صفحة 38).

ونتيجة التطورات الاقتصادية الناتجة عن الثورات الصناعية والتقسيمات الدولية إلى متقدمة ونامية، تطور مفهوم التنمية فاصبح لا يبحث عن الزيادة فقط في مستوى الدخل القومي الحقيقي بل شمل مختلف الاليات والطرق اللازمة لزيادة السرعة والمستمرة في الدخل القومي الحقيقي، حيث يرى الاقتصادي "بونيه" ان النمو " يقصد به مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي، أما التنمية تدخل

ضمن مرحلة النمو الإقتصادي السريع، بعبارة أخرى تحقيق زيادة سريعة، تراكمية ودائمة، في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن" (بدران، 2014، صفحة 29)، وبم أن أي شيء ينمو لابد أن تشهد بنيته تغيراً فإن الاقتصادي مدحت القرشي يرى أن التنمية "لا تتحقق دون التطور البنائي أو التغير البنائي للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع" (القرشي، 2007، صفحة 123)، ومن هنا المنطق شملت الركائز الأساسية للتنمية التغير البنائي والدفع القوية والإستراتيجية الملائمة، ولكن الفارق الجوهرى بين التنمية والنمو هو أن التغيرات في حالة التنمية مخطط لها مسبقاً من طرف الحكومة والأفراد، أما التغير في حالة النمو الاقتصادي فيحدث بشكل تلقائياً طبقاً لقوى السوق، ففي حالة التنمية التغير يحدث من خلال التخطيط الاقتصادي الشامل وقيام الدولة بدور رئيسي في عملية التنمية (بدران، 2014، صفحة 29).

من خلال ما سبق يمكن القول أن مصطلح التنمية يختلف عن مصطلح النمو لطبيعة الفوارق الموجودة بينهما والتي تتمثل فيما يلي: (زايدى، 2014، الصفحات 158-159)

✓ يعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة في الناتج القومي الإجمالي لفترة زمنية، دون أحداث تغير بنياني ملموس في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، بينما تعبر التنمية الاقتصادية عن الزيادة في الناتج القومي الإجمالي إضافة إلى التغير في البنين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديموغرافية، وفي التشريعات والأنظمة لدولة.

✓ كما يميز الاقتصاديون بين المصطلحين باعتبار أن التنمية هي تغيير محدود و فجائي في الحالة المستقرة، بينما النمو هو تغيير تدريجي و مستقر في الأجل الطويل و الذي يحدث من خلال الزيادة العامة في معدل الادخار و في السكان.

✓ التنمية تحدث من خلال تدخل الدولة والقيام بتغيرات جذرية في البنية الاقتصاد ومعالجة الانحرافات المتسببة في تراجع الأداء الاقتصادي، أما النمو الاقتصادي، فهو نمو تلقائي للاقتصاد يؤدي إلى زيادة الناتج القومي دون حدوث تغيير إرادي في الأداء الاقتصادي، فهو يحدث مع مرور الزمن باستمرار وجود تشكيلة اجتماعية معينة وسعيها الدائم للعيش، فالسكان ينمون، وتنمو احتياجاتهم من السلع و الخدمات المختلفة، وبالتالي فإنهم يحاولون زيادة انتاجهم منها، وبذلك ترتبط النمو الاقتصادي بمعدل نمو الناتج القومي الإجمالي، فالنمو الاقتصادي يسبق التنمية و هو ظاهرة تحدث في الأجل القصير في حين أن التنمية تحدث في الأجل الطويل.

✓ يعبر مصطلح التنمية عن الدول النامية للإشارة إلى التغيرات الأساسية التي تؤدي إلى إحداث التقدم، وبالأخص التغير في البنين الاقتصادي الذي يصاحب عادة نمو الدخل الحقيقي في المدى الطويل، كالتغير في الناتج الصناعي، الزراعي، والناتج في قطاعات الخدمات إلى مجموع الناتج

القومي، بينما يعبر مصطلح النمو عن الدول المتقدمة لدلالة على التقدم الاقتصادي، وعلى الأخص زيادة في الدخل القومي الحقيقي.

✓ يختلف مصطلح التنمية والنمو من حيث الهدف، حيث تتمثل أهداف التنمية في اجراء تغيرات على مستوى البنيان الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، اما النمو الاقتصادي فهو يهدف الى زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بحيث تكون هذه الزيادة حقيقية وليست نقدية.

الفرع الثاني: التطور التاريخي لمفهوم التنمية: مفهوم التنمية ارتبط بعامل الزمن والتغيرات المحيطة به ولم يقتصر على مفهوم وهدف محدد، بل تغير مواكبة مع التغيرات الدولية الطارئة من فترة الى اخرى والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول 08 : التطور التاريخي لمفهوم التنمية

المرحلة	الفترة الزمنية	مفهوم التنمية	اهتمامات التنمية	الهدف من التنمية
01	نهاية الحرب العالمية الثانية (منتصف الستينات من القرن العشرين).	التنمية = النمو الاقتصادي.	-اهتمامات كبيرة بالجوانب الاقتصادية. -اهتمام ضعيف بالجانب الاجتماعي. -اهمال الجانب البيئي.	-زيادة في الدخل القومي.
02	منتصف الستينيات الى منتصف السبعينيات من القرن العشرين.	التنمية = النمو الاقتصادي + العدالة في توزيع الدخل.	-اهتمام كبير بالجانب الاقتصادي. -اهتمام متوسط بالجانب الاجتماعي. -اهتمام ضعيف الجانب البيئي.	-زيادة الدخل القومي مع الاهتمام المتوسط بالإنسان ومستوى معيشته.
03	منتصف السبعينيات الى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين.	التنمية = تنمية اجتماعية (تنمية اقتصادية + تنمية اجتماعية).	-اهتمام كبير بالجانب الاقتصادي. -اهتمام كبير بالجانب الاجتماعي. -اهتمام متوسط بالجانب البيئي.	-تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بنفس المستوى.
04	النصف الثاني من الثمانينيات الى غاية يومنا هذا من القرن	ظهور الاطار الشامل للتنمية = التنمية البشرية + التنمية	-اهتمام كبير بالجانب الاقتصادي. -اهتمام كبير بالجانب	-تحقيق اهداف التنمية البشرية والمستقلة والمستدامة.

	العشرين.	المستقلة+التنمية المستدامة.	الاجتماعي. _اهتمام كبير بالجانب البيئي. _بروز اهتمامات اخرى (ساسية وثقافية وتكنولوجيا وغيرها).

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: (بسيوني و مدهلي، 2012، الصفحات 45-46)، (بدران، 2014، صفحة 14).

من خلال الجدول أعلاه يتضح ما يلي:

✓ خلال عقدي الأربعينات والخمسينات كان كان يعبر مصطلح التنمية على أنه ارتفاع مستوى دخل الأفراد، والذي يعد مرادفا لمفهوم النمو الاقتصادي، حيث كان ينظر بعض الاقتصاديين للتنمية على أنها عملية يزداد فيها الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد، بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاعات معينة، وأطلق عليها مصطلح "التنمية التقليدية" المرادفة لنمو الاقتصادي.

✓ في عقدي الستينات والسبعينات أصبحت التنمية تعبر عن مدى قدرة الاقتصاد على تحقيق زيادة سنوية في الدخل القومي بحيث يكون أعلى من معدل زيادة السكانية، وبعد أن صاحب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي زيادة في عدد الفقراء، وارتفاع معدلات البطالة، أعيد في منتصف السبعينات مفهوم التنمية لتصبح: "عملية تخفيض أو القضاء على الفقر الناتج عن سوء توزيع الدخل والبطالة...."، وذلك من خلال الزيادة المستمرة في معدلات النمو الاقتصادي وظهر مفهوم التنمية الاجتماعية".

✓ عند حلول الثمانينات والتسعينات شهدت الدول النامية تدهورا في مستوى الدخل الحقيقي لأسباب داخلية وخارجية مما أدى إلى لجوئها الى المديونية، والذي كلفها استتراف الكثير من مواردها الطبيعية للوفاء بالتزاماتها الخارجية، ونتيجة لذلك أعيد الاهتمام في مفهوم التنمية، كما تبنت المنظمة العالمية للعمل استراتيجية الوفاء بالاحتياجات الاساسية للإنسان وأكدت انه لا يكفي ان يعاد توزيع الدخل بين الطبقات غني وفقير، بل التركيز على تحسين نصيب الفئة الفقيرة من السلع والخدمات، لكن فكرة الاحتياجات الاساسية تعرضت لانتقاد وان الاهتمام بها يمنع الدول النامية من اللحاق بمركب الدول المتقدمة لذلك لم تجد فكرة الحاجات الاساسية ادنى دعم، وظهرت خلال عقد الثمانينيات والتسعينيات عدة تطورات فيما يخص مفهوم التنمية، حيث شملت "التنمية البشرية"، و"التنمية المستدامة"، و"التنمية المستقلة" و "مبادرة الاطار الشامل للتنمية" (زايدي، 2014، صفحة 160)، وتحددت مفاهيمها فيم ايلي:

➤ في سنة 1990 عرف برنامج الأمم المتحدة في تقريره العالمي التنمية البشرية على أنها: "عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس"، وتتمثل هذه الخيارات فيما يلي:

- أن يعيش الأفراد حياة صحية وطويلة.
- أن يتحصل الأفراد على معارف.
- أن يتحصل الأفراد على الموارد اللازمة لتوفير مستوى معيشي مناسب (بسيوني و مدهلي، 2012، صفحة 47).

➤ في 1987 عرفت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقرير "غروهارلم برونتلاند" التنمية المستدامة على أنها: "تلبية حاجيات الاجيال الحالية دون المساس بالاجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتهم" (Gélinier, 2005, p. 22).

والتي كانت تقوم على عدة أبعاد تتمثل فيما يلي:

-البعد الاقتصادي.

-البعد الاجتماعي.

-البعد البيئي والتكنولوجي.

➤ عرف بول باران التنمية المستقلة نتيجة تحليله للتطور المجتمع الهندي في كتابه الشهير الاقتصاد السياسي للتنمية بأنها: "اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات افراده مع اعطاء أولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الانتاجية وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية ومحلية بكل مقتضياتها ذات كفاءة اقتصادية، والتي ترتبط بطبيعة الموارد الاقتصادية المتوفرة" (زايدى، 2014، صفحة 162).

➤ في 1996 اعلن البنك الدولي عن مبادرة الاطار الشامل للتنمية، وتتضمن هذه المبادرة مزج عدة جوانب في اطار مفهوم التنمية، حيث شملت هذه الجوانب الجانب الاقتصادي والمالي الكلي مع الهيكل الاجتماعي والبشري وينظر البنك الدولي للتنمية على انها: "عملية تحويل المجتمع من العلاقات التقليدية وطرق تفكير تقليدية وطرق انتاج تقليدية الى طرق اكثر حداثة، ويرى البنك انه لن يتيسر انجاز هذه التنمية الا اذا شملت التنمية تحسين مستويات الحياة كالصحة والتعليم وتخفيف الفقر" (بسيوني و مدهلي، 2012، صفحة 51).

شهدت التنمية عدة تطورات عبر الزمن ففي كل مرحلة زمنية تدعو التنمية لأهداف معينة للتكيف مع أوضاع وإمكانيات كل دولة، والتي تتمثل فيما يلي:

✓ التنمية الاقتصادية.

✓ التنمية البشرية.

✓ التنمية المستدامة.

✓ التنمية المستقلة.

✓ الاطار الشامل للتنمية.

من خلال ما سبق يمكن تعريف التنمية بأنها: **التغيير البنائي الشامل لمختلف قطاعات الدولة وفق مخططات طويلة الاجل تهدف الى الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي لفترة طويلة من الزمن، مع ضمان التوازن بين تلبية حاجات الأفراد والعدالة الاجتماعية لصالح الطبقة الفقيرة.**

الفرع الثالث: أهداف التنمية: للتنمية عدة أهداف تختلف باختلاف الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لكل دولة، إلا أنها تتمركز حول رفع مستوى معيشة، وتوفير أسلوب الحياة الكريمة لسكان في ظل الامكانيات المتاحة، ويمكن ابراز الأهداف الرئيسية للتنمية فيما يلي: (مصطفى و بن سانية، 2014، الصفحات 26-27)

1-الزيادة في الدخل القومي: من اولويات أهداف التنمية في الدول النامية الزيادة في الدخل القومي الحقيقي، نظرا لما تعيشه من فقر وتدني المستوى المعيشي والنمو الديموغرافي لها، ولا تتحسن هذه الأوضاع الا من خلال الزيادة في الدخل القومي الحقيقي، خاصة إذا تحققت هذه الزيادة عن طريق إحداث تغيرات عميقة في الهيكل الاقتصادي لها، وتحدد الزيادة في الدخل القومي من خلال مجموعة من العوامل كمعدل النمو الديموغرافي، والموارد المادية والفنية والتكنولوجية المناسبة لتلك الدول، فكلما كان معدل النمو الديموغرافي كبيرا اضطرت الدولة إلى تحقيق نسبة أعلى من الدخل القومي الحقيقي لتغطية احتياجات هذه الزيادة، مع الاخذ بعين الاعتبار الموارد المادية والفنية والتكنولوجية اللازمة لهذه الزيادة، فكلما كان هناك وفرة في رؤوس الأموال وكفاءة المورد البشري في الدولة، كلما مكنها ذلك من تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي.

2- تحسين المستوى المعيشي: يعتبر المستوى المعيشي من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول، حيث من الصعب توفير الضروريات المادية للحياة من مأكّل وملبس ومسكن، وتحقيق مستوى عالي من الصحة والتعليم، ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان في هذه المناطق وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الاحتياجات، ولا يتحقق ذلك إلا إذا حدثت زيادة في الدخل القومي بنسبة أكبر من معدلات الزيادة السكانية مصحوبة بتغيير في المستوى المعيشي، الأمر الذي ينجم عنه زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل.

3-العدالة في توزيع الدخل والثروات: تعاني أغلب دول العالم من انخفاض الدخل القومي ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد، كما تعاني من اختلالات في توزيع الدخل والثروات، إذ تستحوذ فئة صغيرة من المجتمع على جزء كبير من ثروته، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر وتراجع في مستويات الدخل مما يؤدي إلى تدني المستوى المعيشي، وتزداد هذه الظاهرة تفاقمًا كلما كبر حجم السكان واتسعت أقاليم الدول وتباينت، وسيؤدي هذا الاتجاه إلى هدر الأموال في أنشطة غير إنتاجية أو اكتنازها، فيصبح جهازها الانتاجي عاجزا عن تلبية الحاجات الأساسية، فتضطر الدولة الى الاستيراد من الخارج مما سيؤثر سلبا على ميزان المدفوعات، لذلك فإن زيادة الطاقة الإنتاجية الناجمة

عن عملية التنمية في حاجة إلى خلق الطلب عليها، وإحدى وسائل خلق الطلب هي إعادة توزيع الدخل الصالح الشرائح الأوسع في المجتمع.

4-الهيكل الانتاجية: لا تقتصر التنمية على الزيادة في الدخل القومي فقط بل تهدف التنمية الى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي والتوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية. ويتميز الهيكل الاقتصادي في الدول النامية بتركزه على القطاع الزراعي، مما يجعلها موضع لتقلبات الاقتصادية في الإنتاج والأسعار، لذلك يجب على الدولة التوسع في الهيكل الإنتاجي وتوجيه الطاقات نحو القطاعات الصناعية التي ستساهم في تلبية احتياجاتها.

المطلب الثاني: أسس التنمية

يتوقف تحقيق أهداف التنمية على وضع مخططات مدروسة وفق مناهج كيفية وكمية، قائمة على التحليل الدقيق لأبعاد التنمية وتحديد المتطلبات اللازمة التي تتوافق مع الأهداف المرجوة، وفي الاخير يتم تحديد الاستراتيجية الملائمة لأوضاع وإمكانيات الدولة المخططة لهذه العملية. **أولاً-أبعاد التنمية:** تعد التنمية استراتيجية ضرورية لمواكبة التوجهات الحديثة لدول نظراً لأهميتها في دعم جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بها، وتحقيق أهدافها لا يتم إلا بتحليل معمق لمكوناتها والتي تتمثل فيما يلي: (بسيوني و مدهلي، 2012، الصفحات 52-53)، (الفريشي، 2007، الصفحات 131-134)

1- البعد المادي للتنمية: يستند هذا البعد على مصطلح التنمية هو مضاد مصطلح التخلف، وبالتالي فإن تحقيق التنمية يستند على التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص التي تميز الدول المتقدمة، ان المفهوم المادي للتنمية يقوم على مدى تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، والتحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية، و على النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي، وتكوين السوق الداخلية، وهذا ما يعرف بجوهر التنمية، فالدول المتخلفة تحتاج إلى تحقيق مجموعة من العوامل لكي تحقق التنمية وهذه العوامل هي:

أ- تحقيق التراكم الرأسمالي.

ب-تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل.

ج- سيادة الإنتاج السلعي.

د- عملية تكوين السوق القومية.

وقد ارتبط مفهوم التنمية بالتصنيع ارتباطاً وثيقاً، ذلك لأن عملية التصنيع تؤدي إلى تنويع الهيكل الإنتاجي، ولهذا فإن التنمية هي المفهوم الشامل والواسع لعملية التصنيع، ومعلوم أن عملية التصنيع تتطلب أحداث جملة من الاحداث أهمها ثورة صناعية، وتهيئة القاعدة الصناعية، وارتفاع مستوى التراكم الرأسمالي، وخلق الأطر الملائمة لأحداث التغير في البنيان الاجتماعي.

2-البعد الاجتماعي للتنمية: لم يتوقف مفهوم التنمية على الجانب الاقتصادي فقط بل تجاوز ذلك ليصل الى جوانب أخرى اجتماعية وثقافية وسياسية، وقد نتج تطور مفهوم التنمية أمران:"

أ- المساواة بين التنمية والتحديث: يعبر مصطلح التحديث عن التحول نحو الأنماط الاقتصادية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحديثة، وأن المفهوم الجديد للتنمية، وفق هذا المنظور، يعبر عنه مؤشرات مادية وغير مادية تشمل التقدم التكنولوجي السريع، وزيادة الإنتاج المادي وارتفاع معدلات الإنتاجية، وسرعة الانتقال الجغرافي، وسرعة الاتصال وزيادة السكان وزيادة التحضر وزيادة الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وإعادة تأهيل المهارات الفردية وإعادة تشكيل الأنظمة الاجتماعية والقيمية بهدف التكيف مع متطلبات المجتمع الجديد.

ب-تحقق التنمية بالانتشار: تتحقق التنمية في الدول المتقدمة من خلال التكنولوجيا ورأس المال والكفاءات والقيم والتغييرات في الأنظمة القائمة، أما جوانب البعد الاجتماعي للتنمية فتتمثل في تغييرات في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات القومية وتقليل الفوارق في الدخل واجتباب الفقر المطلق".

3-البعد السياسي للتنمية: ان تبني فكرة التنمية على المستوى الدولي جعل منها توجها حديثا حل محل الاستقلال قائم على التحرر والاستقلال الاقتصادي، ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة، فإذا كان الواقع قد فرض على الدول النامية احتياجات أجنبية من رأس المال والأدوات التقنية، إلا أن هذه المصادر يجب أن تكون مكملية للإمكانيات الداخلية الذاتية، بحيث لا تقود إلى سيطرة الدول المتقدمة لدول النامية.

4-البعد الدولي للتنمية: إن موضوع التنمية قد فرض نفسه على المجتمع الدولي، وأدى إلى تبني التعاون الدولي وإلى ظهور الهيئات الدولية، كالبنك الدولي (WB)، صندوق النقد الدولي (IMF)، ولهذا فقد أطلقت الأمم المتحدة في عام 1961 م، تسمية عقد التنمية الأول والذي حقق معدل نمو يبلغ 07%، كما تم انشاء منظمة (GATT) في الستينات والتي كانت قائمة على ضبط الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية، وكذلك نشأة منظمة الأونكتاد (UNCTAD) أي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وتهدف هذه المنظمات جميعها إلى تحقيق علاقات دولية تعاونية أكثر تكافؤا ثم جاء عقد التنمية الثاني للفترة 1970-1980 مستهدفا معدلا سنويا للنمو يبلغ 6%، إلا أن مساعي كل هذه الجهات والمنظمات لم تفلح في تحقيق أهدافها الأساسية من وجهة نظر الدول النامية، ولهذا نجد بأن التفاوت في الدخل فيما بين الدول الغنية والفقيرة يزداد على مر الزمن.

5-البعد الحضاري: يشمل مصطلح التنمية مختلف جوانب الحياة، ويسعى انشاء حضارة جديدة ويعتبر البعض بأن التنمية بمثابة مشروع لنهضة الحضارية، فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية واجتماعية وتقنية، بل هي عملية بناء حضارى تعرف فيه الدول شخصيتها وهويتها الإنسانية.

ثانيا-متطلبات التنمية: بعد التحليل المعمق لأبعاد التنمية، تم تحديد المتطلبات اللازمة لهذه العملية من خلال حصر الامكانيات اللازمة التي تتوافق مع طبيعة هذه العملية، فتخطيط لعملية التنمية يتم بناءا على عدة متطلبات، نوجزها فيما يلي:

1- تراكم رأس المال: يؤكد جميع الباحثين في موضوع التنمية على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية، ويتحقق التراكم في رأس المال من خلال الزيادة في معدلات الاستثمار والتي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية، بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار، بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك، إن جوهر تراكم رأس المال يكمن في حقيقة أن مثل هذا التراكم يعزز من طاقة البلد على إنتاج السلع، ويمكنه من أن يحقق معدلا عاليا للنمو (القرشي، 2007، صفحة 135).

2- الموارد الطبيعية: اختلف الباحثين في موضوع التنمية حول أهمية الموارد الطبيعية في إطار عملية التنمية فهناك من يرى بأن الموارد الطبيعية تلعب دورا أساسيا وحاسما في عملية التنمية ويربطون بين تحقيق النمو في بعض الأقطار المتقدمة مثل انكلترا وفرنسا وألمانيا وأمريكا بوفرة الموارد الطبيعية في هذه الدول، في حين يرى آخرون أن الموارد الطبيعية لا تلعب دورا حاسما في تحقيق عملية التنمية رغم أنها يمكن أن تساعد في العملية، ويربطون ذلك ببعض الأقطار التي حققت نوع من التقدم رغم افتقارها النسبي للموارد الطبيعية في الوقت الذي تمتلك فيه العديد من الدول النامية موارد طبيعية وفيرة، إلا أنها لم تحقق التنمية حتى الوقت الحاضر، أو أن خطواتها في سعيها لتحقيق التنمية لازالت دون المستوى المطلوب (حسن، 2006، صفحة 188).

3- الموارد البشرية: يعد المورد البشري من أهم متطلبات تحقيق التنمية نظرا لدوره في العملية من بداية التخطيط لها الى غاية بلوغ الأهداف المرجوة ، وباعتبار الإنسان غاية التنمية ووسيلتها، من خلال الاستغلال الأمثل للقدرات والكفاءات والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي تستغل في إنتاج السلع أو أداء الخدمات النافعة لذلك، والذي يساهم في رفع مستوى معيشته عن طريق الارتقاء بمستوى دخله الحقيقي، ورفع مستوى نواحي حياته الأخرى وذلك من خلال زيادة الإنتاج وتطويره، وضمان توزيعه بصورة عادلة (حسن، 2006، صفحة 192).

4- التكنولوجيا: تعد التكنولوجيا معرفة عملية منظمة قائمة على التجربة أو على النظرية العلمية التي تعزز قدرة المجتمع على إنتاج السلع والخدمات، إذ أنها تساهم في زيادة الإنتاج عندما تتجسد التحسينات في السلع الرأسمالية، وهناك من التكنولوجيا ما يتجسد في البشر ويأخذ شكل مهارات متحسنة بالنسبة للعمل والإدارة (القرشي، 2010، صفحة 57).

ثالثا-استراتيجيات التنمية: تعتبر استراتيجيات التنمية السبيل والمسار الذي يوجه العملية التنموية نحو الاهداف المرجوة في ظل الامكانيات والمتطلبات المتاحة، واختلف تحديدها من باحث لآخر، حيث تتمثل هذه الاستراتيجيات فيما يلي:

1- استراتيجية الدفع القوية: تفترض هذه الاستراتيجية بأن التنمية لا يمكن أن تتحقق بالتدرج الزمني البطيء بل لابد من مرور فترة من الاستثمارات المتتابعة والمكثفة والسريعة والتي يتولد عنها دخولا وادخارات متزايدة، أي أن هناك حلقة نشطة وفعالة ومستمرة متواصلة من الاستثمار والدخل والادخار، وتركز هذه الاستراتيجية على ضرورة نمو كافة القطاعات الاقتصادية نظرا لتكامل هذه القطاعات وعلاقتها الإيجابية ببعضها بعضا، كما تظهر هذه الاستراتيجية ضرورة الدول النامية إلى المساعدات الخارجية بمختلف مصادرها، وخصوصا المساعدات المالية والتقنية، حيث أن الدول النامية تعاني من أوضاع صعبة تتمثل في ما يسمى بالدائرة المغلقة (العوامل، 2013، صفحة 43). ويمكن حصر عناصر هذه الاستراتيجية فيما يلي:

✓ الزيادة السريعة والمستمرة عبر الزمن في عنصر الاستثمار.

✓ الزيادة المستمرة عبر الزمن في متغيرات الادخار والدخل.

✓ نمو كافة القطاعات الاقتصادية.

✓ توفير المساعدات المالية والتقنية اللازمة لعملية التنمية.

ومن الانتقادات الموجهة لهذه الاستراتيجية ما يلي: (القريشي، 2007، صفحة 90)

➤ يتطلب اختيار هذه الاستراتيجية مصادر مالية ضخمة لتحقيق الزيادة السريعة والمستمرة في متغير الاستثمار، والدول النامية لا تتوفر لديها هذه الامكانيات المالية.

➤ تحتاج هذه الاستراتيجية إلى موارد بشرية لديها مهارات وكفاءات، والتي لا تتوفر في الدول النامية.

➤ تدعو هذه الاستراتيجية الى التركيز على القطاع الصناعي دون التركيز على القطاع الزراعي والذي يعتبر القطاع الغالب في الدول النامية.

➤ إن تطبيق هذه الاستراتيجية يزيد من مستوى الطلب على عوامل الإنتاج الأمر الذي ينتج عنه فجوات تضخمية ناتجة عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي.

2- إستراتيجية النمو المتوازن: ارتبطت إستراتيجية "النمو المتوازن" بإستراتيجية "الدفع القوية " التي تدعو الدولة إلى تخطيط وتنفيذ برنامج إستثماري كبير في المناطق المتخلفة بحيث توجه الإستثمارات إلى الى نوع من الاستثمارات الاستهلاكية الخفيفة التي تتكامل مع بعضها البعض بشكل يكسبها الجدوى الاقتصادية في إقامتها، في حين أن كلا منها على إنفراد لا يكون لها مثل هذه الجدوى، و لقد تركز تحليلها على فكرة إبراز أهمية السوق المحلية كبعد رئيسي محدد للتنمية، لأن الدول المتخلفة تعيش في أوضاع بائسة، و أن ضعف الحافز على الإستثمار يرجع الى ضعف حجم السوق المحلية هو يعد أهم عنصر، لأنه لا يمكن للدول المتخلفة أن تخرج من مجال التخلف إلا من خلال تنفيذ برنامج استثماري كبير يوجه لكسر "الحلقة المفرغة للتخلف" (زرنوح، 2005، الصفحات 21-22).

ومن الانتقادات الموجهة لهذه الاستراتيجية ما يلي: (القريشي ع.، 2017، الصفحات 83-84)

- الاختلاف بين مبدأ التنمية المتوازنة و مبدأ وفرت الحجم، إذ يتطلب المبدأ الأول توزيع عوامل الإنتاج على عدد كبير من المشاريع الاستثمارية، والتي قد لا تكفي من الحجم الإقتصادي لعوامل الانتاج، بينما المبدأ الثاني يتطلب توجيه الإستثمارات إلى الحد الذي يسمح بتحقيق وفورات الحجم.
- يرى البعض أن التوجه نحو هذه الاستراتيجية قد ينشأ عنه فجوات تضخمية، لأنه يتطلب موارد كثيرة ليست متوفرة لهذه الدول.
- الدعوة الى التدخل الحكومي، وهي عبارة عن أفكار عامة لم تصل بعد إلى المنهج اللازم لتحديد طرق وآليات هذا التدخل بغية ضمان توزيع الإستثمارات على القطاعات المختلفة.
- افتراض بداية الدول النامية من الصفر يعد خاطئ لأن الدول لديها هياكل وقطاعات نشطة.
- 3- استراتيجيّة النمو الغير متوازن: يرى أنصار هذه إستراتيجية ان يكون هناك توجيه امكانيات الدولة نحو قطاع رئيسي و رائد في المجتمع نتيجة لقلة الموارد المالية للاستثمارات في خطط التنمية، و سيؤدي هذا القطاع الرائد على توجيه القطاعات الأخرى إلى مرحلة النمو المتوازن مما سيؤدي إلى تحقيق التنمية المخطط لها على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية (زرنوح، 2005، صفحة 25).
- ومن الانتقادات الموجهة لهذه الاستراتيجية ما يلي: (مصطفى و بن سانية، 2014، صفحة 75)
- الخلط بين مفهوم التقنية ومفهوم الصناعة، حيث أن أنصارها حينما يختارون بين صناعة وسائل الإنتاج وصناعة السلع الاستهلاكية يختارون النوع الأول، وحينما يختارون بين التقنية كترامك لرأس المال والصناعة كترامك العمل يختارون الأولى كمرادف للتفضيل الأول، وفي الحقيقة أن تراكم رأس المال قد يوجد أيضا في صناعات السلع الاستهلاكية.
- الربط غير الصحيح بين النظام الاقتصادي وأسلوب التصنيع، حيث يعتقد أنصار هذه الاستراتيجية أن النظام الرأسمالي يركز أكثر على صناعة السلع الاستهلاكية، لذلك ينبغي على الدولة توجيه نمط التصنيع بما يخدم المجتمع وتوجيهه نحو الصناعات الثقيلة، لأن الاقتصاد الرأسمالي يحتاج أيضا إلى استثمارات في الصناعات الثقيلة.
- لا يمكن أبدا إغفال مشكل تسويق المنتجات (والذي أشارت إليه استراتيجية النمو المتوازن عند اعتماد الاستثمار الوحيد)، فالدول النامية قد لا تستوعب أسواقها منتجات استثماراتها، وهي لا تمتلك اليوم آليات تصريف منتجاتها في الأسواق الدولية التي أتاحت للدول المتقدمة في بداية ثورتها الصناعية، بسبب شدة المنافسة الدولية، والسياسات الحمائية التقييدية التي تعمل بها الدول المتقدمة إزاء صادرات الدول النامية، يضاف إلى ذلك كله ضعف حجم التجارة الخارجية بين الدول النامية ذاتها.

➤ قد تؤدي استراتيجية التنمية غير المتوازنة إلى نتائج عكسية بسبب اعتمادها على الصناعات تراكم رأس المال (المتطورة تقنيا)، وبالتالي لابد من تحقيق التكامل المنشود والانسجام بين قطاعات الصناعة في الاقتصاد.

4-استراتيجية أقطاب (مراكز) النمو: أول من شرح أفكار ما سمي استراتيجية أقطاب النمو هو الفرنسي "بيرو"، والتي لا يختلف جوهرها عما شرحه هيرشمان في نظرية النمو غير المتوازن، بإعتبار الأخير إعتد عليها في شرح نظريته في المناطق الأكثر تقدما إقتصاديا واجتماعيا من المناطق الأخرى ، وبخصوص ظاهرة أقطاب النمو فيوضح "بيرو" بأن مراكز النمو تنشأ بشكل عام حول صناعة رئيسية رائدة محفزة وتتمتع بأسواق تصريف مهمة وينتج عنها إعادة توزيع الدخول المرتفعة نسبيا يكون لها نتائج و آثار إيجابية، كما أن أقطاب النمو هذه لا تتحدد فقط بالصناعة المحفزة بل يجب أن تلعب دور المسيطر على المجال الصناعي المحيط بها، غالبا ما يكون هذا المركز عبارة عن مدينة ومجهز بالوسائل والخدمات وبمراكز تجارية وإدارية، والجدير بالذكر أن اختيار النشاط المحفز يتأثر بعوامل عديدة أهمها الموارد الطبيعية، المورد البشري، وحجم الوحدات المنتجة الواجب احداثها وحجم الطلب الداخلي والخارجي (بسيوني و مدلهي، 2012، الصفحات 78-79).

5- استراتيجية التغيير الهيكلي وأنماط النمو: تعتبر استراتيجية "آرثر لويس" من أشهر النماذج في التنمية، والتي ظهرت مؤخرا وركزت على التغيير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي يعيش على حد الكفاف، وضعه الكاتب "آرثر لويس" الذي حصل على جائزة نوبل في منتصف الخمسينيات، وعدل وأصيح ووسع بعد ذلك على يد كل من "Gustav Ranis & fei John"، إن نموذج لويس للقطاعات أصبح نظرية عامة في عملية التنمية القائمة على فائض العمالة في دول العالم الثالث خلال الستينيات وأوائل السبعينيات، والذي مازال التمسك به مستمر حتى اليوم في العديد من الدول وخاصة في الاقتصاد الأمريكي وفي ظل نموذج لويس فإن الاقتصادات المتخلفة تتكون من قطاعين هما، القطاع الزراعي التقليدي الذي يعيش على حد الكفاف والمكتظ بالسكان والذي يتسم بالإنتاجية الحدية الصفرية لعنصر العمل، هذا الموقف سمح للويس أن يصنف ذلك كفايض للعمالة بمعنى إمكانية سحب هذا الفائض من القطاع الزراعي بدون أية خسائر في الناتج مع تحقيق إنتاجية عالية والقطاع الصناعي الحضري الحديث الذي تتحول العمالة إليه تدريجيا من القطاع التقليدي .

وأول ما يركز عليه النموذج هو كل من عملية تحول العمالة، ونمو الناتج، والتوظيف في القطاع الحديث فكل من تحول العمالة وزيادة التوظيف في القطاع الحديث تأتي عن طريق التوسع في الناتج في هذا القطاع، أما عن السرعة التي يتم بها حدوث هذا التوسع فإنها تتحدد بمعدل النمو في الاستثمار الصناعي، وتراكم رأس المال في القطاع الصناعي، فمجرد الاستثمار يسمح بزيادة أرباح القطاع الحديث عن الأجور بالاعتماد على الفرض القائل بإعادة المستثمرين استثمار أرباحهم، وهكذا يحدث التوسع في هذا القطاع (تودارو، 2006، الصفحات 131-132).

- ومن الانتقادات الموجهة لهذه الاستراتيجية ما يلي: (القرشي م.، 2007، الصفحات 106-107)
- ✓ تقترض الاستراتيجية ان معدل نمو تراكم رأس المال يتناسب مع نمو العمل والتشغيل في القطاع الحديث.
 - ✓ فكرة أن فائض العمل موجود في المناطق الريفية بينما تسود حالة الاستخدام الكامل في المناطق الحضرية، إلا أن معظم الدراسات المعاصرة تشير إلى أن الاحتمال الغالب هو أن يكون العكس هو الصحيح، أي أن فائض العمل في المناطق الحضرية أكثر احتمالاً من فائض العمل في الريف.
 - ✓ أن سوق التنافسي للعمل في القطاع الحديث هو الذي يضمن بقاء الأجور الحقيقية الحضرية ثابتة افتراض مشكوك فيه حيث أن التجربة العملية تشير إلى اتجاه الأجور في القطاع الحضري نحو الزيادة عبر الزمن وعدم ثباتها.
 - ✓ إن رأس المال لا يتم تحقيقه فقط من خلال الأرباح فقط، كما يوحي في هذه الاستراتيجية، بل أيضاً من خلال القروض البنكية، وذلك يؤدي إلى التضخم في الآجال القصيرة، حيث حالما تبدأ بإنتاج السلع الاستهلاكية عندها تميل الأسعار إلى نحو التراجع والهبوط.
 - ✓ لا تستمر عملية النمو إلى الأبد، حيث عندما ينتهي فائض العمل تتوقف عملية النمو، كما أنه حتى لو وجد فائض العمل فإن الأجر الحقيقي في الصناعة ممكن أن يرتفع الأمر الذي يقلل من أرباح الرأسماليين وبالتالي يقلل من إمكانية إعادة الاستثمار والنمو.
 - ✓ إمكانية تطبيق الاستراتيجية مرهون بفرضياتها، وأن الفرضيات المعتمدة لا تتطابق مع واقع الحال.
- 6- استراتيجية مراحل النمو لروستو (Rostow):** وتقوم هذه الاستراتيجية على الافتراض بان التنمية الشاملة تتحقق تدريجياً لتشمل عدة مراحل، أي أن هناك مراحل محددة تمر بها الدولة قبل أن يصل إلى مرحلة متقدمة من النمو، وبين الباحث " روستو " مراحل التنمية عموماً كما يلي:
- أ- مرحلة المجتمع التقليدي: والتي يتميز فيها المجتمع حسب الباحث " روستو " بالمميزات الآتية:
- ✓ استخدام أدوات ووسائل الانتاج البدائية او التقليدية.
 - ✓ توجيه أغلب موارد المجتمع نحو القطاع الزراعي بسبب العراقيل التي يواجهها المجتمع في زيادة الانتاج الزراعي.
 - ✓ عدم القدرة على تمويل الاصول الرأسمالية بسبب النقص في متغير الادخار والاستثمار.
 - ✓ من خلال المميزات السابقة الذكر يتضح ان المجتمع غير قادر على تحقيق مستويات عالية للمعيشة.
- ب- مرحلة التهيؤ للإنتلاق : وتتميز هذه المرحلة بما يلي:

- ✓ القيام بدور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين من خلال تحسين مجالات الاستثمار وعوائد الأرباح وامتصاص العمالة عند بداية ظهورها.
 - ✓ استحداث أدوات الانتاج التقليدية، وتوجيه الأنشطة نحو الصناعات الخفيفة الى جانب القطاع الزراعي.
 - ✓ تحسين المناخ الاستثماري من طرق وموانئ وسكك حديد.
 - ✓ ظهور فئة المفكرين الغير تقليديين بالمجتمع.
 - ✓ ظهور قطاعات رائدة تؤدي إلى تأثير إيجابي على القطاعات الإقتصادية الأخرى بصفة مباشرة أو غير مباشرة (القرشي ع.، 2017، صفحة 95).
 - ج- مرحلة الانطلاق: تعتبر مرحلة الانطلاق من أهم المراحل المذكورة وأكثرها إثارة للنقاش والاختلاف في الأوساط العلمية والعملية والسياسية، وتكمن أهمية هذه المرحلة في علاقتها وتأثيرها في مجال سياسات المساعدات الأجنبية، وقد حدد الباحث "روستو" ثلاثة أبعاد رئيسية لمرحلة الانطلاق:
 - ✓ ارتفاع في معدل الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية المختلفة.
 - ✓ ارتفاع معدلات القطاعات الصناعية.
 - ✓ تطور الفكر الاجتماعي وسياسي ومؤسسي ومساهمته في تحريك عجلة الاستثمارات الداخلية والخارجية (العوامل، 2013، صفحة 42).
 - د- مرحلة النضوج: وتعد المرحلة التي يستخدم فيها المجتمع التقنيات الحديثة في استغلال موارده الاقتصادية ويحقق فيها "النمو المستدام"، ونحل القطاعات الرائدة الجديدة محل القطاعات القديمة، وينتج عن التغير الهيكلي في الصناعة تغيرات هيكلية في الجوانب الاجتماعية وتحقيق نمو ديمغرافي في المدن (بسيوني و مدلهي، 2012، صفحة 86).
 - و- مرحلة الاستهلاك الوفير: وتتميز هذه المرحلة بتحقيق استثمارات كبيرة في مجالات التكنولوجيا و الفضاء والمجالات العسكرية بهدف حياة مركز قوي عالميا بمختلف أبعاد القوة ومصادرها التأثيرية الواسعة (العوامل، 2013، صفحة 42).
- ومن الانتقادات الموجهة لهذه الاستراتيجية ما يلي: (القرشي م.، 2007، صفحة 113)
- أن الخصائص لكل مرحلة ليست وحيدة لكل فترة كما أن التقريب بين المراحل ليس واضحا.
 - أن الشروط المسبقة للانطلاق قد لا تسبق الانطلاق.
 - وكما يذكر الاقتصادي (Kuznets) هناك صعوبة لاختبار الاستراتيجية.
 - ويتساءل الاقتصادي (Caimcross) ماذا لو تداخلت المراحل.
 - أن فترة الانطلاق مشكوك بها، وحتى أن الشروط الضرورية للانطلاق لها محدودية.
 - أن المجتمع التقليدي ليس ضروريا للتنمية، فالولايات المتحدة وكندا وأستراليا لم تمر بالمرحلة التقليدية وأن المرور بهذه المرحلة ليس أمرا حتميا.

➤ إن معامل رأس المال الناتج هو ليس ثابتاً في حين أن روستو يفترضه ثابتاً، مما يعني وجود عوائد ثابتة للحجم، وهذا الافتراض قد ينطبق على البلدان المتقدمة وليس النامية.

➤ ويعتبر البعض أن عنصر الغموض في هذه الاستراتيجية قائم.

7- استراتيجية التبعية الدولية: ظهرت استراتيجية التبعية الدولية في أمريكا اللاتينية وفرنسا، وفي السبعينات بدأت هذه الاستراتيجية تكتسب دعماً متزايداً وخاصة من باحثين الدول النامية، وتعود جذور هذه الاستراتيجية إلى الفكر الماركسي، وتتنظر هذه الاستراتيجية إلى الدول النامية على أنها تعيش حالة من الجمود في النواحي السياسية والمؤسسية والاقتصادية محلية ودولية، وأنها أسيرة التبعية وعلاقات الهيمنة مع الدول الرأسمالية الغنية، ويعرف (Dos Santos) التبعية بأنها: "الحالة التي يكون فيها اقتصاد البلد التابع محكوم بالتطور والتوسع في الاقتصاد الآخر المهيمن".

وتفسر هذه الاستراتيجية استمرار الفجوة بين الدول الرأسمالية أو دول المركز والدول النامية والتي سميت دول الأطراف بجملة من العوامل أهمها :

- ✓ اعتماد دول الأطراف على رأس المال الأجنبي وتصدير الفائض الاقتصادي إلى المركز.
 - ✓ الاعتماد على التكنولوجيا الخارجية.
 - ✓ الآلية التي تقلل مستوى الأجور الحقيقية في الدول النامية دون المستوى المطلوب.
 - ✓ تدهور نسب التبادل التجاري لدول الأطراف.
 - ✓ جوانب اجتماعية وثقافية تعيق السير نحو التحرر الاقتصادي والاعتماد على الذات.
- والتخلف يعتبر في هذه الاستراتيجية ظاهرة مفروضة من الخارج على عكس استراتيجية روستو والإستراتيجية الهيكلية التي تؤكد على القيود الداخلية الخاصة بمحدودية الادخارات و الاستثمارات أو ندرة التعليم والمهارات (بسيوني و مدهلي، 2012، الصفحات 87-88).

المطلب الثالث: مصادر تمويل التنمية

إن موضوع التنمية هي أهم الاهداف التي تسعى لها كل دولة لبناء قطاعاتها من خلال العمل على الحفاظ على معدلات مقبولة أو مناسبة لحد ما من النمو، لكن هذه العملية جد صعبة، تحتاج الى مصادر مالية، حيث ترتبط المخططات و المستويات التنموية بطبيعة التمويل المتاح لتحقيق الأهداف و تنفيذ الخطط التنموية الشاملة و غيرها، وتشمل مصادر التمويل المصادر الداخلية والخارجية.

أولاً-المصادر الداخلية لتمويل التنمية: وتشمل جميع أنواع الموارد المالية الحقيقية المتوفرة داخل الاقتصاد المحلي، من الموارد الطبيعية والبشرية والمالية والنقدية والعينية، التي يمكن توفيرها من المصادر الداخلية المختلفة لتمويل التنمية، وتنقسم هذه المصادر إلى ما يلي:

- 1-الادخار الاختياري:** يُقصد به ذلك الجزء الذي يقطع من دخول الأفراد والمشروعات طوعية واختياراً، ويتمثل في ما يلي: (مصطفى و بن سانية، 2014، الصفحات 214-216)

أ- مدخرات القطاع العائلي: ويشتمل هذا القطاع على مدخرات الأفراد والعائلات والمؤسسات الخاصة يقاس بحجم الإذخارات لهذا القطاع بالفرق بين مجموع الدخل الممكن التصرف فيها أي الدخل بعد تسديد الضرائب، والإنفاق الخاص على الاستهلاك.

• مدخرات القطاع العائلي = الدخل المتاح - الاستهلاك

ب- مدخرات قطاع الأعمال: يقصد بقطاع الأعمال كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها، والتي تشكل بدورها مصدرا للإذخارات، وتنقسم هذه الإذخارات إلى نوعين هما: إذخارات قطاع الأعمال الخاص وإذخارات قطاع الأعمال العام.

❖ مدخرات قطاع الأعمال الخاص: تتمثل مدخرات هذا القطاع في الأرباح غير الموزعة المحتجزة في الشركات المساهمة دون غيرها من الشركات الأخرى، ويحسب الدخل الصافي القطاع الأعمال الخاص بالفرق بين الإيرادات الكلية الناتجة عن حجم المبيعات من السلع والخدمات والنفقات الكلية الخاصة بمستلزمات الانتاج و أقساط إهلاك الأصول الثابتة، و صافي الضرائب المدفوعة، والأرباح الموزعة وكلما ازدادت إذخارات هذا القطاع كلما ازدادت أرباحه.

❖ مدخرات قطاع الأعمال العام: تتمثل مدخرات هذا القطاع فيما تحققه للحكومة من أرباح الناتجة عن مشاريعها، وتحسب بالفرق بين تكاليف الإنتاج و ثمن بيع السلع المنتجة، ويحسب الدخل الصافي لهذا القطاع بنفس الطريقة لقطاع الأعمال الخاص عدا أن صافي الأرباح لا يظهر ضمن بنود التكاليف وذلك لأنه يرجع إلى الدولة، وتزداد مدخرات هذا القطاع عن طريق مكافحة الفساد المالي وزيادة الإنتاجية، ولا يتم ذلك إلا في إطار سياسة وطنية محددة باتجاه زيادة حجم المدخرات.

2- الإذخار الإجباري: يُقصد به: "ذلك الجزء الذي يُقتطع من دخول الأفراد بعيدا عن حاجة الاستهلاك بطريقة إلزامية دون أن يقبل عليه الأفراد طوعية" (زازة، 2018، صفحة 45)، ويشمل هذا النوع من الإذخار على ما يلي:

أ- الإذخار الحكومي: ويتمثل إذخار القطاع الحكومي في الفرق بين الإيرادات الحكومية من الضرائب و نفقات الحكومية الجارية (الاستهلاك الحكومي) ويتوقف الإذخار الحكومي على العديد من العوامل والتي من أهمها أسعار وأنواع الضرائب، درجة كفاءة الهياكل الضريبية في عملية التحصيل، مستوى الكفاءة الحكومية في الإدارة العامة، الاستهلاك الحكومي ... إلخ، وتعمل الحكومات دائما إلى تنمية مواردها وإلى ضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى مجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة.

ب- الضرائب: تعتبر الضرائب الوسيلة التي يتم بموجبها تحويل جزء من الدخل لدى الأفراد و الشركات إلى الحكومة، وإن هذه الضرائب تستخدمها الحكومة لأغراض الإنفاق الجاري و كذلك

لأغراض الإستثمار، و المهمة الرئيسية للسياسة الضريبية للدولة النامية تكون في تعبئة الفائض الاقتصادي وتوجيهه إلى الجهات المنتجة ثم محاولة زيادته بشكل مضطرد، وفي ضوء تلك المهمة فإن الضرائب تصبح وسيلة امتصاص الجزء الأكبر من ذلك الفائض الذي لا يستخدم لأغراض استثمارية وتصبح المشكلة الرئيسية هي البحث عن مصادر ذلك الفائض أو اكتشافه وتوجيهه نحو الاستثمار، دون أن يترتب على تلك العملية انخفاض فرص ظهور مثل ذلك الفائض الاقتصادي، حيث أن سياسة التنمية هي في جوهرها سياسة اجتماعية قومية يستفيد منها جميع أفراد المجتمع فإن الأمر ليستدعى ضرورة أن ترسم السياسة الضريبية بحيث يسهم كل فرد في تمويل عملية التنمية (من خلال ضرائبه) بالقدر الذي يسمح به الفائض الاقتصادي غير المستخدم أو بمعنى آخر الغير موجه اختياريا نحو الاستثمار.

ج- التمويل التضخمي: تتلخص فكرة التمويل التضخمي في توجه الدولة نحو خلق مزيد من النقود والائتمان لتمويل بعض المشاريع التنموية وتوفير مناصب شغل واستغلال الموارد الطبيعية، ومن ثم تحقيق معدلات سريعة للتنمية، وترتبط فكرة التمويل التضخمي بالعلاقة بين توسيع الطاقة الانتاجية للمجتمع و وسائل الدفع اللازمة لحمل كميات الانتاج من بداية مراحل العمليات الانتاجية إلى نهايته فإذا لم تقترن الزيادة في الإنتاج بزيادة مناسبة في حجم وسائل الدفع فإن ذلك سوف يؤدي إلى تعطيل أو توقف تدفق تيار السلع والخدمات مما يعرض اصحاب المشاريع لخسائر كبيرة، إلا أنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن زيادة وسائل الدفع ليست هدفاً في حد ذاتها حيث تؤدي زيادتها عن القدر المطلوب منها إلى إعاقة التقدم الاقتصادي ومنعه عن طريق غاياته (بدران، 2014، الصفحات 65-75).

د- الادخار الجماعي: يقصد به ذلك الادخار الذي يقتطع من دخول بعض الجماعات في المجتمع بطريقة اجبارية ويتمثل هذا الادخار في ارصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بكافة انواعها، وبالمقابل فان المساهمين في هذا الادخار يحصلون على مزايا مثل الخدمات الصحية والتعويضات والمعاشات ويعتبر هذا الادخار اكثر قبولا لدى الافراد والهيئات اذ انه يعمل على تامين حياتهم ومستقبلهم وضمان حقوقهم (ناصر، 2013، صفحة 97).

ثانيا-المصادر الخارجية لتمويل التنمية: نظرا لعدم كفاية المصادر المحلية في اكمال المخططات التنموية، تلجأ الدول للحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية والتي تأخذ الأشكال الرئيسية التالية: (فيلالي و طالم، 2016، صفحة 102)

1- القروض الخارجية: إن اللجوء إلى العالم الخارجي من أجل الحصول على موارد مالية يتم لأحدى السببين إما لحدوث صدمة غير منتظرة أو الرغبة في تحقيق التنمية السريعة، على ضوء هذين السببين، وحسب الظروف القائمة، يمكن تصنيف الاقتراض الخارجي إلى نوعين، وهما:

أ- الاقتراض الخارجي الإجباري: يكون عندما تواجه البلد صدمة مفاجئة، خارجية كانت أم داخلية، وقد تكون الصدمة لها عدة أبعاد، كالانخفاض المفاجئ لعوائد صادراتها، أو الارتفاع الكبير ل وارداتها لسبب من الأسباب، ففي هذه الحالة تكون الاستعانة بالاقتراض الخارجي هي المخرج الوحيد للتخفيف من حدة الصدمة.

ب- الاقتراض الخارجي الاختياري: في حالة عد كفاية المصادر المالية المحلية لعملية التنمية تتجه الدولة الى الاقتراض الخارجي بهدف تسريع العملية التنموية غرضها الطموح في تغير الوضع القائم، ومركز ثقتها الكبيرة في مواردها الطبيعية والبشرية في التجاوب السريع.

2- المنح والمعونات الأجنبية الرسمية: تكون المنح والإعانات في شكل نقدي في صورة عملات قابلة للتحويل أو في شكل عيني في صورة سلع وخدمات استهلاكية وإنتاجية، ولا يكون هناك التزام لدولة بالوفاء بها، هذا المورد لا يمكن للدولة النامية الاكتفاء به أو الاعتماد عليه لعدم كفايته في تحقيق التنمية.

3- الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة: أضحي هذا المورد يأخذ مكانة هامة في توفير الموارد المالية، حيث ينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين: الاستثمار الأجنبي غير المباشر أي الاستثمار المحفظي والذي يتم من خلال الاستثمار في الأسواق المالية والنقدية (أسهم وسندات الشركات خارج الحدود الوطنية)، فالمستثمر هنا لا يتحكم في الإدارة، والاستثمار الأجنبي المباشر وهو الذي ينطوي على التملك الجزئي أو المطلق لمشروع الاستثمار من الطرف الأجنبي في بلد مضيف، وبعبارة أخرى فهو موجودات الشركة الأم في الدول المضيفة.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

شهدت حاجيات الإنسان تزايداً غير متناهي الأمر الذي استدعى استنزاف كبير للموارد لتلبية هذه الاحتياجات، والذي أسفر عنه آثاراً سلبية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من فقر وتدهور بيئي وبروز الكوارث الطبيعية فكل هذه العوامل أكدت أن المشاكل البيئية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، مما جعل الكثير من الدول والمؤسسات الدولية تسعى لإيجاد الحلول لمواجهة هذا التحدي، حيث توصلت الدول إلى ضرورة تبني مصطلح التنمية المستدامة والذي يضمن مستقبل مستدام، من خلال عقد الكثير من المؤتمرات والقمة العالمية للوصول إلى حلول ممكنة حول القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وتولى معظم دول العالم اليوم بصرف النظر عن أسلوب إدارة اقتصادياتها اهتماماً كبيراً بتحقيق التنمية المستدامة لضمان التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع المحافظة على البيئة، ومن أجل الالمام بمفاهيم التنمية المستدامة، تم إبراز المحطات التاريخية لتطور مفهوم التنمية المستدامة، والتوجه نحو التنمية المستدامة، ومقومات التنمية المستدامة.

المطلب الأول: المحطات التاريخية لتطور مفهوم التنمية المستدامة

تعد التنمية مطلب قديم سارع إليها معظم دول العالم، حيث كان الغرض منها الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي في فترة الخمسينيات، وعلى تجاوز مشكلات التنمية في الستينيات، ثم إلى مواجهة تدني المستوى المعيشي والحد من الفقر في فترة السبعينيات، ثم ظهر مفهوم التنمية المستدامة لإيقاف الاستغلال الغير عقلاني للموارد البيئية الناتجة عن التنمية التقليدية، التي تقوم على النمو السريع للإنتاج، دون الأخذ بعين الاعتبار الآثار السلبية التي يخلفها هذا النمو على الإنسان وعلى الموارد وعلى البيئة.

أولاً- الجذور التاريخية لتنمية المستدامة: سبق ظهور مفهوم التنمية المستدامة انعقاد عدة قمم دولية، انتهت بإصدار تقارير دولية مهدت الطريق لبروز مصطلح التنمية المستدامة، ومن أهم محطات تبلور هذا المفهوم عبر الزمن، الثلاث العقود الأخيرة من القرن الماضي، خاصة مع مطلع عقد السبعينيات، فقد أدى زيادة الاهتمام بالبيئة وبالآثار السلبية الناتجة عن الاستغلال الغير عقلاني للموارد البيئية إلى إدراك الحكومات والمؤسسات الدولية لاستحالة فصل قضايا التنمية الاقتصادية عن قضايا البيئة والمجتمع، ويمكن إبراز أهم محطات تطور مفهوم التنمية المستدامة فيما يلي:

الجدول 09: المحطات التاريخية للتنمية المستدامة

السنة	المنظمة-الهيئة-المؤتمر	الآراء حول التنمية المستدامة
1968	إنشاء نادي روما	-معالجة الزيادات السريعة في معدل النمو وأثاره السلبية.
1972	مؤتمر (ستوكهولم)	-ظهور مفهوم التنمية الملائم للبيئة.

1980	المنظمة العالمية للمجتمعات الطبيعية	حماية الموارد الطبيعية، والحفاظ على التنوع البيئي.
1987	اللجنة الدولية للتنمية والبيئة (تقرير بريتلاند)	-إصدار تقرير "مستقبلنا المشترك" وظهور مفهوم التنمية المستدامة.
1992	قمة الأرض (باليانز)	-جاءت بعد ممارسة مفهوم التنمية المستدامة لدى عامة الناس، وانبثقت عنها "أجندة 21".
1997	مؤتمر كيوتو (اليابان)	-تخفيض الغازات المضرة بالبيئة والمتسببة في حدوث الاحتباس الحراري.
2002	قمة (جوهانسبورغ)	-ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي.
2007	مؤتمر بالي (باندونيسيا)	-الاهتمام بجميع القضايا (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية).
2009	قمة كوبنهاغن (دانمارك)	-مكافحة مشكلة الاحتباس الحراري.
2012	مؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو 20+)	-اختتم المؤتمر بوثيقة تحت عنوان "وثيقة المستقبل الذي نصبو اليه".
2015	قمة الامم المتحدة للتنمية المستدامة بعنوان (تحويل عالما)	-هدفت الى تعزيز السلام العالمي في جو من الحرية، كما تهدف هذه الخطة الى تحقيق التوازن بين ابعاد التنمية المستدامة.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: (بوسعد، 2017، صفحة 124)، (بن زكورة، 2018، صفحة 231).

نستنتج من خلال ما سبق ما يلي:

- ✓ 1968: تم إنشاء نادي روما بمشاركة عدد قليل نسبيا من الأفراد لكنهم يحتلون مناصب عليا في دولهم، حيث كان الهدف من إنشاء النادي معالجة الزيادات السريعة لمعدل النمو الاقتصادي وأثاره السلبية على المجتمع والبيئة (أبو طير، 2010، صفحة 92).
- ✓ 1972: انعقاد مؤتمر "استوكهولم" من طرف الأمم المتحدة حول "البيئة الانسانية" تناول المؤتمر قضايا البيئة وعلاقتها بالفقر وغياب التنمية في العالم، ونتج عنه ان الفقر وغياب التنمية هما الاكثر عنصرين ضرا للبيئة، وقد انتقد المؤتمر الدول والحكومات التي لا تزال لا تأخذ البيئة بعين الاعتبار عند التخطيط لعملية البيئة (خنشول، 2018، الصفحات 73-74).
- ✓ 1980: أقرت المنظمة العالمية للمجتمعات الطبيعية على احترام الطبيعة و صيانتها من التدهور الناجم عن الأنشطة المضرة، و الحفاظ على التنوع البيولوجي و النظم البيئية للأجيال القادمة وكان تمهيد لبروز مفهوم التنمية المستدامة (الفراجي، 2015، صفحة 65).

✓ 1987: على اثر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرار 38-161 لسنة 1983 لإنشاء لجنة عالمية للبيئة والتنمية برئاسة "غروهالم بريتلاند" وزيرة النرويج سابقا، وبعد 4 سنوات من العمل أصدرت اللجنة سنة 1987 تقرير بعنوان مستقبلنا المشترك "notre avenir a tous"، يعتبر هذا التقرير الاول بنوعه الذي يعلن بأن قضية التنمية المستدامة قضية انسانية وأخلاقية والذي ادعى على ضرورة التوافق بين النمو الاقتصادي والمحافظة على البيئة وإنمائها والانتقال من قضايا البيئة المحلية إلى الاهتمام بقضايا البيئة الدولية، كالتركيز على ظاهرة الاحتباس الحراري والتغير المناخي المصاحب لها، ومشاكل التنوع البيولوجي....الخ، ودعا التقرير جميع الدول والمؤسسات الدولية بتحسيس لترويج دواعي التنمية المستدامة، ودع بالخصوص الجمعية العامة للأمم المتحدة لعقد مؤتمر دولي في قضايا البيئة والتنمية وعقد بالفعل هذا المؤتمر "بريو دي جانيرو" في البرازيل لسنة 1992 (نفادي، 2013، صفحة 291).

✓ سنة 1992: تم انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول "البيئة والتنمية" بريو دي جانيرو في البرازيل، حيث وضع هذا المؤتمر بيان مفصل تضمن 40 فصلا، تناول فيه ما يجب اتباعه من طرف الحكومات في مجال التنمية الاقتصادية، حيث أصبح اهتمام العالم موجه ليس لتأثير الاقتصاد على البيئة، وإنما على تأثير الضغط البيئي (تآكل التربة - أنظمة المياه - الغلاف الجوي)، أصبحت التنمية المستدامة تركز على سبعة مكونات تعتبر التحدي الأكبر أمام الدول، هي التحكم في الزيادة السكانية، تنمية الموارد البشرية، الإنتاج الغذائي، التنوع البيولوجي، الطاقة، التصنيع، التمدن (بوحجلة، 2016، صفحة 73)، وكان الهدف الرئيسي من هذا المؤتمر وضع الأسس الدولية للتعاون بين دول النامية والدول المتقدمة من منطلق مشاركة المصالح، لحماية مستقبل البيئة حيث دفع هذا المؤتمر الوعي البيئي الدولي من مرحلة التركيز على الظواهر الطبيعية المؤثرة على البيئة، إلى مرحلة البحث على العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتسببة في المشاكل البيئية، والتلوث البيئي والاستغلال الغير عقلاني للموارد البيئية (طاحون، 2005، صفحة 51).

✓ سنة 1997: انعقد مؤتمر كيوتو (اليابان) في إطار سلسلة ملتقيات الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، عقدت الأمم المتحدة اجتماعا دوليا بتاريخ 11 ديسمبر 1997 في كيوتو (اليابان) "شارك في هذا الاجتماع اكثر من 10 الف مشارك من مختلف الافاق، حيث صادقت عليها أكثر من 60 دولة في شهر نوفمبر 1998، حيث يعتبر هذا المؤتمر خطوة تنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي، و كان هدفه الأساسي تحديد استراتيجيات اقتصادية جديدة تمنح لكل دولة حقوقا في نشر غازات ذات الاحتباس الحراري لتثبيت تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى لا يحدث عنه خطر كبير على النظام المناخي" (خبانة و بوقرة، 2009، صفحة 352).

✓ سنة 2002: انعقدت قمة جوهانسبرغ حول "البيئة والتنمية" بجنوب افريقيا حيث شارك فيه 100 رئيس دولة وعشرات الالاف من المتخصصين في البيئة والتنمية، هدف الى تأكيد التزام دول العالم بتبني التنمية المستدامة من خلال ما يلي:

-تقييم مدى التقدم في تنفيذ جدول اعمال القرن 21 الصادر عن مؤتمر الامم المتحدة للتنمية والبيئة سنة 1992.

-الكشف عن الفرص والتهديدات التي يمكن ان تؤثر في امكانيات تحقيق التنمية المستدامة.

-اقتراح الآليات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذ التنمية المستدامة.

-تحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللازم على مختلف المستويات (بوسعد، 2017، صفحة 124).

✓ سنة 2007: انعقد مؤتمر بالي باندونيسيا حيث ناقش القضايا المتعلقة بالاضطراب في المناخ بعبارات من نوع "عدم مساواة وعدالة واضطرابات وغيرها" ووصف من خلالها القضايا الإجتماعية والإقتصادية والبيئية الشائكة التي رأى أنها في صلب الملفات الساخنة المدرجة في المؤتمر .كما تمحورت نقاشات بالي حول سخونة الأرض رافعة شعارات من نوع "حتمية التضامن الإنساني في عالم منقسم" في إشارة إلى ضرورة الإنصات إلى "صوت مجموعتين من الأفراد لا صوت لهم على الصعيد السياسي :فقراء العالم الثالث وأجيال الغد (خبانة و بوقرة، 2009، صفحة 359).

✓ سنة 2009: انعقدت قمة كوينهاكن (الدانمارك) تناولت قضايا تغيير المناخ في حلقة متصلة بالجهود الدولية الرامية لمواجهة الاحتباس الحراري تحت رعاية الأمم المتحدة (بوسعد، 2017، صفحة 124).

✓ سنة 2010: انعقدت قمة المناخ "بكوبن هاغن" ناقشت هذه القيمة التغيرات المناخية وكيفية مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، وطرق تحقيق تنمية مستدامة دولية مع المحافظة على البيئة، لكنها لم تنتهي باتفاقيات الزامية لدول والمؤسسات الدولية كاتفاقية كيوتو (سردار، 2015، صفحة 16).

✓ سنة 2015: انعقاد قمة الامم المتحدة للتنمية المستدامة حيث اعتمدت قرارا بعنوان "تحويل عالمنا جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة" الذي يشمل خطة التنمية المستدامة لما بعد 2015 تمثل هذه الخطة برنامج عمل غرضها المجتمع والأرض والتقدم، وهي تهدف الى تعزيز السلام العالمي في جو من الحرية، كما تدعو الى القضاء على مظاهر الفقر بجميع أشكاله، كما تهدف هذه الخطة الى تحقيق التوافق بين ابعاد التنمية المستدامة (خنشول، 2018، صفحة 24).

ثانيا- مفهوم التنمية المستدامة: يعتبر فكر التنمية المستدامة معيارا اساسيا لضمان الاستدامة، ظهر هذا المصطلح نتيجة التدهور الكبير الذي شهدته البيئة من الاستغلال الغير عقلاني للموارد، الامر الذي استدعى تدخل الهيئات و المنظمات الدولية والباحثين للحد من هذا الاستغلال الغير رشيد، ووضع استراتيجيات ومعايير دولية تعمل على المحافظة على البيئة، وحفظ الطاقات للأجيال القادمة،

في الاطار العملية التنموية وتعددت مفاهيم التنمية المستدامة من هيئة الى اخر ومن باحث لآخر ومن فترة زمنية الى اخرى، كما اختلفت الترجمات العربية لمصطلح التنمية المستدامة "بالانجليزية Sustainable Development وبالفرنسية Développement durable ، فقد تم ترجمتها بأنها تنمية مطردة أو قابلة للاستمرار، ويرى آخرون أنها قابلة للاستدامة، كما يصر البعض على أنها متواصلة، ويرى آخرون أنها قابلة للاستمرار ومستدامة ومتواصلة وأخيرا مستدامة، إلى أن استقر التعريب أخيرا على مصطلح التنمية المستدامة أو المستدامة" (بوجلال و طلحة، 2016، صفحة 304)، والجدول الآتي يوضح المفاهيم المختلفة للتنمية المستدامة:

الجدول 10: مفاهيم التنمية المستدامة

المصدر	المفهوم	الخصائص
الهيئات والمنظمات الدولية		
الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة	"تلك التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع".	- ويوضح هذا المفهوم الأبعاد الضرورية الواجب تحقيقها في عملية التنمية المستدامة والمتمثلة في الاقتصاد والمجتمع والبيئة.
اللجنة العالمية للبيئة والتنمية	"تنمية التي تلبي حاجات الاجيال الحاضرة بدون المساس بحاجة الاجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتهم".	- يبين مفهوم "برونتلاند" ان تلبية احتياجات المجتمع تكون ضمن اطار استغلال عقلائي للموارد لضمان تلبية حاجيات الاجيال المستقبلية.
المنظمة الأغذية والزراعة العالمية	"ادارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه التغير التقني والمؤسسي على نحو يضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية".	- يبين هذا المفهوم ان عملية التنمية المستدامة هي ادماج لكل من الموارد الطبيعية والبشرية في منهج يضمن تلبية الحاجات الانسانية. -تقوم هذه العملية من خلال تحسين الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالمجتمع، مع ضرورة ضمان حقوق الاجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم.
البنك الدولي	"تلك التنمية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة الفرص للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن".	- يبين "البنك الدولي" أن التنمية المستدامة هي توجيه كل من رأس المال النقدي ورأس مال المادي ورأس المال الاجتماعي ورأس المال الطبيعي نحو تلبية الاحتياجات الحالية والقادمة.
المنظمة العربية	"عملية اعداد خطط للتنمية تهدف الى	- اشارت "المنظمة العربية" الى ان التنمية

	الاستثمار في الموارد الطبيعية دون الاضرار بها، وتحسين مستوى معيشة الناس ورفاهيتهم، و تنمية موارد الأجيال الحالية والأجيال القادمة ويقع العبء الأكبر على الدولة ومؤسسات والمجتمع والفرد في التنمية".	المستدامة هي عملية تهدف الى تحسين المستوى المعيشي لناس دون الاستنزاف الغير عقلاني للموارد. -ان كل من الدولة والمجتمع والمؤسسات والفرد يساهم في هذه العملية.
الباحثين		
ادوارد بابر	"ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتفاع بالرفاهية الاجتماعية، مع المحافظة على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر من الاضرار والإساءة البيئية".	-اشار "ادوارد بابر" ان التنمية المستدامة نشاط يقوم على الزيادة في مستوى التنمية الاجتماعية دون الاضرار بالبيئة.
سارت كوجيتيرا	"التنمية التي توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية فتشأ دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة، فعالة من الناحية الاقتصادية، عادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية".	-يدين "سارت كوجيتيرا" ان التنمية المستدامة تسعى الى تحقيق التوازن بين ثلاث أبعاد (تنمية بيئية، اقتصادية، اجتماعية). -تحقق من خلال انعاش النشاط الاقتصادي، واحترام النظم البيئية والموارد الطبيعية، ومكافحة الفقر وضمان التوزيع العادل للدخل.
وليام رولكرهاوس	"تلك العملية التي تقرر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة".	-يركز "وليام رولكرهاوس" على بعدين اساسيين في اطار متكامل لعملية التنمية المستدامة، و هوما البعد الاقتصادي المتمثل في تحقق النمو الاقتصادي، و البعد البيئي المتمثل في الموارد والقدرات البيئية. - ويعاب عن هذا المفهوم أنه لم يهتم بالتركيز عن البعد الاجتماعي الذي يعد أهم بعد لقيام الأبعاد الأخرى.
روبرت سولو	"عدم الاضرار بالطاقة الانتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثها عليه الجيل الحالي".	-يوضح "روبرت" مفهوم التنمية المستدامة على أنها تحقيق التوازن من حاجيات المجتمع من الموارد البيئة بين الاجيال الحالية والمقبلة، دون ذكر مبادئ او أبعاد قيام هذه العملية.
باربير	"تحقيق مستوى مرغوب من التفاعل بين أنساق ثلاثة"، النسق لإيكولوجي	-يشير الاقتصادي "باربير" أن التنمية المستدامة ناتجة عن تحقيق مستوى معين من

تفاعل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. -تحقق التنمية المستدامة عندما ينتعش النشاط الاقتصادي ويحسن الاطار العيشي للمجتمع في ظل المحافظة على الموارد الطبيعية، وهو ما يؤكد ان التنمية المستدامة تقوم على ثلاثة أبعاد رئيسية (اقتصادية واجتماعية وبيئية).	(البيئي)، النسق الاجتماعي، النسق الاقتصادي".	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: (Gélinier & Autres, (Corinne, 2006, p. 166)، (22, p. 2005، (رومانو، 2003، صفحة 56)، (عمادي، 2008، صفحة 05)، (بن حاج و مغراوة، 2015، صفحة 154)، (غانية، 2015، صفحة 25)، (BARBIERE, 1987)، (ديب و مهنا، 2009، صفحة 489)، (غنيم و الزنط، 2007، صفحة 25)، (بوحنيك و زارع، صفحة 348)، (ناجي، 2013، صفحة 32)

من خلال المفاهيم سابقة الذكر يمكن ايجاز خصائص التنمية المستدامة في النقاط الآتية: (الرسول، 2007، الصفحات 92-93)

- ✓ الاستمرارية: وهو الاستمرار في زيادة الدخل والذي يتيح الفرصة لصيانة وتجديد الموارد.
- ✓ الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية: من خلال تنظيم استهلاك الموارد غير المتجددة (القابلة للنفاذ - الناضبة) أو المتجددة بما يضمن تلبية حاجيات الأجيال القادمة من الموارد.
- ✓ تحقيق التوازن البيئي: وهو المعيار الضابط للتنمية المستدامة، ويعني المحافظة على الموارد البيئة بما يضمن سلامة الحياة الطبيعية، وإنتاج ثروات متجددة، مع التوزيع العادل للثروات غير المتجددة، وتجدر الإشارة إلى هذه الخاصية ليس الغرض منها تحسين البيئة فقط، بل تحقيق التكامل في صناعة القرارات، ولذا يمكن القول أن هناك ارتباط وثيق بين التنمية والبيئة، وأن البيئة بعدا أساسيا ضمن أي عملية انمائية.
- ✓ التنمية المستدامة: تعتمد على الأسس والشروط البيئية، وذلك فيما يتعلق بكل من: قاعدة المخرجات " حيث يجب أن يكون توليد المخلفات لا يتعدى قدرة استيعاب الأرض لهذه المخلفات أو أن تضر بقدرتها على الاستيعاب في المستقبل أو تضر بأحد خدماتها"، قاعدة المدخلات " وتشمل المصادر المتجددة فاستهلاك هذه المصادر يجب أن لا يتعدى قدرتها على إعادة التوليد، المصادر غير المتجددة: فاستهلاك هذه المصادر يجب أن يكون أقل من المعدل التاريخي لتطوير المستخدم للمصادر المتجددة، كما يجب أن يتم استثمارها حسب قاعدة (سرفيان) جزء منه في تلبية وإشباع الحاجات الحالية واستثمار باقي العائد في مشاريع مستقبلية تخدم الأجيال القادمة".

✓ تحفيز المشاركة العامة: بتنسيق الرؤى المختلفة للإبداع والعمل نحو تحقيق أهداف مشتركة للمستقبل ولتدعيم منهجية متكاملة للتواصلية من خلال تكاتف الجهود بين المؤسسات والدولة والمجتمع المدني.

✓ التعلم من الآخرين ونقل التطبيقات والممارسات المثلى لتحسين البيئة: من خلال دراسة تطبيق التجارب الدولية الناجحة في تحقيق التنمية المستدامة.

بناء على ما سبق من مفاهيم الباحثين والهيئات الدولية وخصائص للتنمية المستدامة، يكمن القول ان مصطلح التنمية المستدامة هو مصطلح يصعب تطبيقه على أرض الواقع فاعتبار التنمية الاقتصادية جزء من التنمية المستدامة هو تناقض كبير، فالزيادة في معدلات التنمية الاقتصادية يحتاج الى استهلاك وفير من الموارد الطبيعية، و تحقيق التكافؤ بين البيئة والتنمية امر في غاية الصعوبة، يحتاج الى قاعدة اقتصادية قوية، ومن خلال ذلك يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها: **عملية طويلة الاجل تقوم على التغير الهيكلي لمختلف قطاعات الدولة، وتحقيق قدر من التكامل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل المحافظة على البيئة، لضمان الوفاء بتلبية حاجيات الاجيال الحالية والمستقبلية، وهي عملية مشتركة بين كل من الدولة والمؤسسات والمجتمع والفرد.**

المطلب الثاني: التوجه نحو التنمية المستدامة

ان تحقيق التنمية المستدامة يحتاج لوجود موارد طبيعية، وإذا نتج عنه تدمير واستنزاف لهذه الموارد فإنه لا يمكن أن تتحقق التنمية عند المستوى المطلوب، كذلك فإن المحافظة على الموارد واستغلالها بشكل عقلاني يساهم في الوصول الى أهداف التنمية المنشودة، وان هذه العلاقة بين التنمية من جهة والبيئة من جهة أخرى هي الهدف الذي تسعى التنمية المستدامة تحقيقه لضمان الوفاء باحتياجات الاجيال المقبلة، وحتى يتسنى ذلك لابد من تحديد مبررات وأهداف ومبادئ التوجه لهذه العملية.

أولاً-مبررات التنمية المستدامة: الاهتمام بالتنمية المستدامة كمنهج تنموي بديل للمناهج التنموية التقليدية له عدة مبررات نوجزها فيما يلي: (ابو عليان، 2016، صفحة 49)

- 1-مستويات الضرر التي شهدها النظام البيئي.
- 2-نتائج المؤتمرات التي ابرمتها المنظمات الدولية حول ضرورة الحفاظ على التوازن البيئي والموارد الطبيعية خاصة الغير متجددة.
- 3- المشكلات التي تواجه العملية التنموية في الدول النامية خاصة بعد ما اثبتت المنهاج التنموية التقليدية فشلها في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- 4- النمو الديموغرافي وما ترتب عليه من استنزاف الموارد البيئية.
- 5-ازمات الطاقة المتكررة الناتجة عن الاستغلال المفرط للثروات الطبيعية الغير متجددة وتلوث البيئة.

6-العولمة والانفتاح الاقتصادي ساهم في توسيع الفجوات داخل المجتمع الواحد، وكذلك بين الدول مما اضعف سلطة الدولة وادى الى استحواذ شركات متعددة الجنسيات على موارد الدول النامية.

7-المحافظة على الموارد الطبيعية لضمان حقوق الاجيال القادمة.

8-التنبؤ بزيادة الانتاج العالمي وبتالي زيادة مستويات التلوث ونفاذ الموارد.

9-انتشار العديد من الامراض والابوة التي تهدد صحة الانسان بسبب التلوث من بينها السارس والامراض الرئوية.. الخ.

ثانيا-أهداف التنمية المستدامة: تسعى التنمية المستدامة بالاعتماد على مفاهيمها ومبرراتها الى تحقيق جملة من الأهداف في اطار هدفها الجوهرى المتمثل في تلبية حاجيات ورغبات الاجيال الحالية والمستقبلية، وفيما يلي الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية الجديدة: (قادري، 2013، صفحة 64)

1-القضاء على الفقر والجوع : العمل على تخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم بنصف العدد حسب التوزيع الزمني الآتي:

➤ بين 1995 إلى 2015 تخفيض نسبة من يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف.

➤ بين 1995 إلى 2015 تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعانون من الجوع إلى النصف النسبة.

2- تحقيق التعليم الابتدائي الشامل: ضمان اكمال الأولاد والبنات على نحو متماثل مقرر مرحلة الدراسية الابتدائية بحلول عام 2015.

3- تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء: إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي، بحلول سنة 2005، وفي جميع مستويات التعليم خلال الفترة بحيث لا تتجاوز سنة 2015.

4- تخفيض نسبة وفيات الأطفال: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بمقدار الثلثين بين سنتين 1990 و 2015.

5-تحسين صحة الأمهات: بين سنتين 1990 و 2015 تخفيض معدل وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع.

6- مكافحة فيروس نقص المناعة، والملاريا، والأمراض الأخرى: بحلول عام 2015 وقف نهائي لانتشار فيروس نقص المناعة (الإيدز) والملاريا والامراض المهددة لصحة الانسان.

7- ضمان الاستدامة البيئية: دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات والبرامج المتبعة من قبل الدول وعكس الاتجاه في خسارة الموارد البيئية، والعمل على تخفيض عدد الأشخاص الذين لا يحصلون على مياه الشرب الى نصف العدد، و إدخال تحسينات عامة على المستوى المعيشي ما لا يقل عن مائة مليون شخص من سكان الأحياء الفقيرة بحلول 2020 م.

8-تطوير الشراكة العالمية من أجل التنمية: تطوير النظام التجاري والمالي بشكل منفتح، متوقع السلوك غير تمييزي، و معالجة الاحتياجات الخاصة لدول الاقل نموا، والتعامل على نحو شامل مع

قضايا ديون البلدان النامية من خلال إجراءات قطرية ودولية لجعل الديون قابلة للتحمل على المدى الطويل، والتعاون مع الدول النامية في تطوير استراتيجيات لتوفير فرص العمل اللائق والمنتج لمن هم في سن الشباب، و التعاون مع القطاع الخاص جعل فوائد التقنيات الجديدة متوفرة.

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن بلوغ الهدف الرئيسي للتنمية المستدامة المتمثل في تلبية حاجيات الاجيال الحالية والمستقبلية يتحقق من خلال تفاعل الأهداف الانمائية للتنمية المستدامة، حيث ان تلبية حاجيات الاجيال الحالية من تحسين المستوى المعيشي وضمان جودة الحياة للأفراد يحتاج الى زيادة في معدلات الدخل القومي أو متوسط دخل الفرد وهذا الاخير يحتاج الى استهلاك موارد طبيعية وتكنولوجيا نظيفة، وضمان تلبية حاجيات الاجيال المستقبلية يحتاج الى قواعد ونظم تضمن الاستهلاك العقلاني والرشد للموارد الطبيعية والمحافظة على الموارد البيئة من التلوث، فالعمل على تحقيق مستوى مرغوب من الأهداف الجزئية للتنمية المستدامة يساهم في الوصول الى جوهرها.

ثالثاً-مبادئ التنمية المستدامة: أدت العلاقة الأساسية بين التنمية التقليدية من جهة والبيئة من جهة أخرى إلى ظهور عقيدة بيئية ذات مبادئ تساعد في الوصول بالعملية التنموية الى أهداف التنمية المستدامة المنشودة، وفي هذا الصدد، فقد أصدر البنك العالمي للإنشاء والتعمير مع نهاية القرن العشرين عشر مبادئ أساسية تقوم عليها التنمية المستدامة وهي: (خبابة، 2013، الصفحات 131-134)

1-المبدأ الأول: تحديد الأولويات بعناية: ألزمت خطورة المشكلات البيئة وندرة المصادر المالية الى الصرامة في وضع الأولويات، وتنفيذ إجراءات المعالجة على مراحل فكانت خطة العمل البيئي لأوروبا الشرقية (سابقاً) التي أعدها البنك العالمي والاتحاد الأوروبي، وكل الدول الأعضاء في المنطقة تمثل تجربة رائدة ومؤثراً في هذا الموضوع، وهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية للمشكلات البيئة وتحديد المشكلات الواجب الوقوف عليها ومعالجتها بفعالية، ففي دراسة جرت سنة 1992 تبين أن التلوث بالرصاص من أهم مشكلات البيئة في الدول الأمر الذي استدعى ضرورة التوقف عن استخدام البنزين المحتوي على مادة الرصاص، والآن حوالي 50 دولة تعمل جدياً على تحديد الأولويات بمشاركة المجتمع المحلي.

2-المبدأ الثاني: الاستفادة من كل دولار: كانت معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون سبب، ولا تستطيع الدول النامية اعتماد هذه السياسات المرتفعة التكاليف، ومن ثم بدأت التأكيد على فعالية التكلفة، وأفادت الجهود في هذا المجال بلدان عديدة مثل (التشيك، الشيلي، المكسيك)، أن هذا التأكيد يسمح بتحقيق انجازات كثيرة بإمكانيات بسيطة و محدودة وهو يتطلب منهجا متعدد الفروع، ويناشد المختصين والاقتصاديين في مجال البيئة العمل سوياً على تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية.

3-المبدأ الثالث: اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف: بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الفقر، ونظرا لندرة الموارد التي تم تكريسها لحل مشكلات البيئة، منها خفض ابدعم على استخدام الموارد الطبيعية هو ما أوضح سياسة لتحقيق الربح للجميع فعلى سبيل المثال انخفض الدعم بمقدار النصف للطاقة في البلدان النامية، إنخفض الدعم على مياه الري التي تبلغ أكثر من 80% من كل المياه المستخدمة، إجراء بعض الدول مثل جنوب إفريقيا الفليبين - كولومبيا إصلاحات زراعية تعتمد وتستند على قواعد السوق ويتم عن طريق التفاوض ويتوقع أن تكون له آثار مفيدة على البيئة.

4-المبدأ الرابع: استخدام ادوات السوق حيثما يكون ممكنا: إن الحوافر القائمة على السوق والهادفة إلى خفض الأضرار الضريبة هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية بفرض رسوم الانبعاثات والمخلفات من النفايات، رسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج، تفرض الصين رسومة على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتقوم تايلندا وماليزيا بفرض نفس رسوم على النفايات.

5-المبدأ الخامس: الاقتصاد في استخدام القدرات الادارية والتنظيمية: يجب العمل على تنفيذ اجراءات وسياسات أكثر تنظيما وقدرة مثل: فرض ضرائب على الوقوف ، أو قيود الاستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية، منح الحوافز للمؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية فعلى سبيل المثال اندونيسيا سنة 1999 ادخلت نظاما يتكون من خمس نجوم لتقييم الاداء البيئي للمؤسسات، ومثل هذه الحملات الهادفة إلى إطلاع الرأي العام ونشر الوعي العام يكون لها غالبا تأثير أقوى من النهج الأكثر تقليدية.

6-المبدأ السادس: العمل مع القطاع الخاص: يجب على الدولة مشاركة القطاع الخاص، باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية، وذلك من خلال تشجيع التعاملات الجيدة مع البيئة للمؤسسات، والالتزام بمعيار الإيزو 19000 الذي مفاده أن الشركات لديها أنظمة جيدة للإدارة والبيئة، وتوجيه التمويل الخاص نحو أنشطة تحسين البيئة مثل مرافق الرسكلة، وتحسين كفاءة الطاقة.

7-المبدأ السابع: الإشراف الكامل للمواطنين عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما: تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة، إذا شارك المواطنون المحليون ومثل هذه المشاركة ضرورية للأسباب الآتية:

- ✓ قدرة المواطنين المحليين على تحديد الأولويات.
- ✓ مواطنين المجتمعات المحلية يعرفون حلولاً مناسبة على المستوى المحلي.
- ✓ مواطنين المجتمعات المحلية يعملون غالبا على مراقبة مشاريع البيئة.
- ✓ إن مشاركة المواطنين يمكن أن تساعد على بناء قواعد وطنية لحماية البيئة.

8-المبدأ الثامن: توظيف الشراكة التي تعد نجاحا: يجب على الدول الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل: (الحكومة - القطاع الخاص - منظمات المجتمع المدني- وغيرها) وتنفيذ التدابير اللازمة للوقوف على بعض المشكلات البيئية.

9-المبدأ التاسع: تحسين الأداء الإداري: بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل مع استثمار قليل، وفي مصر أدت المساعدات الفنية إلى تحسين أداء مصانع الصلب وتحويل أدائها من أسوأ إلى أفضل.

10-المبدأ العاشر: إدماج البيئة: من البداية عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة، فإن الوقاية تكون أرخص كثيرا وأكثر فعالية من العلاج وتسعى معظم الدول الآن إلى تقييم وتخفيف الأضرار المحتملة من الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية، وأصبحت معظم الدول تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم استراتيجيتها المتعلقة بالطاقة، كما أنها تجعل من العالم البيئي عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية والبيئية

نستنتج مما سبق أن المبادئ السالفة الذكر هي الطريق نحو التوجه الى تحقيق التنمية المستدامة وتحدي يتطلب من الفرد والمجتمع والمؤسسة والدولة المشاركة على نحو متكامل في مواجهته، والعمل على تحقيق الأهداف المسطرة للتنمية المستدامة من أجل بناء مجتمع مهتم بالسياسات البيئية و الاقتصادية و الاجتماعية.

المطلب الثالث: مقومات التنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة كغيرها من العمليات التي تحتاج الى تخطيط فعال قائم على مجموعة من السياسات العامة التي من شأنها إحداث التكامل بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة والتكنولوجيا، لبلوغ اهدافها المنشودة، وحتى يتسنى ذلك لابد من حصر المكونات الاساسية لقيام هذه العملية، في ظل المتطلبات اللازمة لها، وكذا مجالات سريانها.

أولاً-مكونات التنمية المستدامة: تقوم التنمية المستدامة على التفاعل بين ثلاثة مكونات اساسية تتمثل في الانسان والطبيعة والتكنولوجيا، فلو لا وجود الانسان لما تضررت البيئة، ولولا وجود البيئة لما استطاع الانسان ان يلبي حاجياته، وارتباط الانسان بالبيئة لا يتم إلا من خلال عنصر التكنولوجيا، نوجزها فيما يلي: (غانية، 2015، الصفحات 36-37)

1-الإنسان: يعد الإنسان المحور الأساسي في عملية التنمية المستدامة باعتباره العنصر المسؤول عن التخطيط لهذه العملية، وتوضح أجندة القرن الواحد والعشرين ان النمو الديموغرافي السريع ينتج عنه الزيادة في المتطلبات من الأرض والماء والطاقة والموارد الطبيعية الأخرى، حيث من المتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى 8 مليار نسمة عام 2025 ، لهذا ينبغي على إستراتيجيات التنمية المستدامة أن تتعامل وتتكيف مع النمو الديموغرافي المتزامن.

كما ينبغي أن تتضمن الأهداف الأولية للتنمية المستدامة محاربة الفقر، وتأمين حياة الإنسان، والسعي إلى توفير حاجياته الضرورية كالغذاء والمأوى، والخدمات الأساسية كال التعليم والصحة، وتوفير مناصب الشغل، والرعاية البيئية، كما ينبغي أن تكون اهتمامات السكان جزءا من إستراتيجيات التنمية المستدامة، واطعة في الاعتبار التكوين الهرمي للسكان، الذي بدوره سوف يخلق في المستقبل القريب مطالب وضغوطا على الموارد الطبيعية.

2-الطبيعية: هي المصدر المعيشي للإنسان تحتوي على مختلف الموارد المتجددة وغير المتجددة، فالموارد المتجددة تشمل الغابات، مصائد الأسماك، المراعي، المزارع، ويعد الإنسان العنصر المستهلك لتلك الموارد، أما الموارد غير المتجددة فهي الموارد الموجودة في باطن الأرض تكونت وتجمعت في عصور سابقة عبر الزمن، وما يستهلك منها لا يتجدد مثل البترول، الغاز الطبيعي، المعادن، المحاجر، المياه الجوفية، ويجب استغلالها استغلالا أمثلا، والمحافظة عليها، أي عدم إستنزافها.

3-التكنولوجيا: ارتبطت التطورات التكنولوجية بحياة الإنسان، فقد تبدو الوسائل التكنولوجية في الوهلة الأولى كثيرة النفع ليس فيها ضرر، غير أن انه مع تطور هذه التكنولوجيا والمعارف العلمية تبين أن لها إضرار خطيرة باعتبار أنها العامل الرئيسي للأضرار البيئة وتضر بطبقة الأرون.

أظهرت الدراسات أن المشاكل البيئية ناتجة عن التفاعلات بين الإنسان والطبيعة والتكنولوجيا، وأن الحل الشامل يعتمد على تحقيق التوازن في تفاعلاتها، وهذا التوازن يتحقق عن طريق بناء نظام قانوني متكامل يعمل وفق إجراءات صارمة، وعليه لتحقيق التنمية المستدامة لا بد من إعادة توجيه التكنولوجيا المستخدمة بشكل ملائم للبيئة، وذات استخدام ملائم للبيئة، ينتج عنه انخفاض التلوث والنفايات، لذا يتعين على الدول النامية أن تستورد تكنولوجيا نظيفة ملائمة لبيئتها المحلية، وأن تعمل باستمرار على تطوير قدراتها الذاتية، فيما يتعلق بالتعامل مع التكنولوجيا مما يجعلها تكسب قدرات ومهارات تقنية تؤمن لها في نهاية المطاف القدرة على تطوير وإنتاج تكنولوجيا محلية نظيفة.

ثانيا- متطلبات التنمية المستدامة: بعد تحديد خصائص المكونات اللازمة للقيام بعملية التنمية المستدامة يتم تحقيق التوازن في تفاعلاتها ضمن متطلبات اقتصادية واجتماعية وبيئية وتكنولوجية، فهي القاعدة التي ستقوم عليها التنمية المستدامة من خلال تهيئة الظروف امام التخطيط التنموي الذي يسعى الى بلوغ أهدافها المنشودة، والتي تتمثل فيما يلي: (ناجي، 2013، الصفحات 120-122)

1-المتطلبات الاقتصادية: ويتحدد هذا المطلب من خلال العناصر الآتية:

أ- ضبط الادارة الاقتصادية الكلية: تحديد السياسات الاقتصادية، و إحداث التوازن في ميزان المدفوعات في الأجل الطويلة والتحمل الالتزامات الدولية.

ب- القضاء على الفقر: من خلال سياسات اقتصادية تعمل على الوصول الى التشغيل التام، وتقليل نسبة الفقر خاصة في القطاعات المهمشة، وتقديم الحوافز المادية والنقدية لتشجيع الإنتاج في المؤسسات الصغيرة ولصالح القطاعات الفقيرة.

ج- دعم القطاع الزراعي: تبني سياسات زراعية مختلفة تحقق أقصى استغلال من الموارد الطبيعية المتاحة، ودون إهدار أو إسراف في تلك الموارد، لتحقيق الأمن الغذائي المحلي لجميع السكان.

د- إحداث تكيف في دور الدولة: العمل بكفاءة وفعالية بما يضمن التعادل مع القطاع الخاص، والعمل بأسلوب المشاركة مع القطاعين العام والخاص.

هـ- تعزيز النظام الإداري والقانوني والتشريعي في الدولة: وضع معايير محددة لإدارة الوظائف الحكومية وبما يحقق أفضل أداء للرعاية الاجتماعية لكافة السكان.

و- دمج التكلفة: الغاء التكاليف المؤثرة على الأسعار وإضافة التكاليف اجتماعية والبيئية، بحيث تدمج تلك التكاليف في المشروعات الانمائية وصولاً لتكلفة الحقيقية أو عند إعداد دراسات جدوى، وكذلك ان تأخذ تلك التكاليف في الاعتبار عند إعداد حسابات الناتج الوطني الاجمالي، كذلك الوصول إلى توازن في ميزان المدفوعات بين التكاليف البيئية والاجتماعية وبين شروط التجارة الدولية.

2- المتطلبات الاجتماعية: ويتحدد هذا المطلب من خلال العناصر الآتية:

أ- عدالة التوزيع: بمعنى وضع أسس لإعادة توزيع الثروة والدخل بطريقة مؤسسية، وضبط الاستثمارات بما يضمن حقوق الفئة الفقيرة في تلك الثروات، وضمان حقهم في الاحتياجات الاجتماعية من صحة والتعليم... الخ.

ب- الخدمات الاجتماعية: تلبية الاحتياجات من الخدمات الضرورية من مأوى، مياه نقية، صرف صحي، دعم البنية التحتية الاجتماعية لضمان حق المواطن في التعليم والعمل والتدريب والرعاية الصحية، وكفالة حق الفقراء في الوصول إلى المساعدات القانونية الواجبة لهم.

ج- دعم المساواة: بمعنى إتاحة الفرص المتساوية للنساء في اطار الشريعة الاسلامية، لكي يعملن ويمارسن الأنشطة المختلفة ويحصلون على دخول، وحقهم في التعليم والتدريب والرعاية الصحية.

د- الاستقرار السكاني: بمعنى تشجيع عوامل الثبات والاستقرار السكاني، والدعوة الى بناء الأسرة.

هـ- المحاسبة السياسية: أي أن تكون الحكومات محل تساؤل ومحاسبة من كافة الهيئات والمؤسسات الموجودة في المجتمع، وتأكيد حق المشاركة للأفراد والهيئات في اتخاذ القرارات الخاصة بشئون حياتهم.

3- المتطلبات البيئية والتكنولوجية: ويتحدد هذا المطلب من خلال العناصر الآتية:

- أ- الاستخدام الأمثل للموارد البيئية: بما يحقق استدامتها ويحد من الاستهلاك الغير عقلاني.
- ب-وظائف الامتصاص: تخفيض معدلات التلوث في مكونات البيئة (التربة، الهواء، الماء)، وبما يتيح للبيئة أن تعمل من تلقاء نفسها على امتصاص تلك الملوثات بالكميات المعتبرة.
- ج- رأس المال الطبيعي: بمعنى وضع الادوات التي تضمن عدم الاستخدام الجائر أو المسرف في مخزون رأس المال الطبيعي و البحث عن أدوات الاستخدام الكفاء والامثل لتلك الموارد.
- د- تطبيق مبدأ الحيطة والحذر: بمعنى أن الآثار السيئة لم تتضح بكاملها بعد مما يستوجب التنبؤ لها و الحذر منها بقدر الامكان وتوخي الوصول لتلك النتائج السلبية.
- هـ- وضع نظام مؤسسي واضح ودقيق وملزم قانونا: يتضمن مجموعة من القواعد القانونية والتشريعية المنظمة لاستخدام البيئة من قبل القطاع العام والخاص.
- و- التكنولوجيا النظيفة: العمل على تطوير الوسائل التقنية المستخدمة في تلبية حاجيات الدولة والتي تعد غير مضرّة للبيئة.

ثالثا-مجالات التنمية المستدامة: إن تحقيق غايات التنمية المستدامة يشكل أحد أهم التحديات التي تواجهها مختلف دول العالم، فبعد تحديد المتطلبات اللازمة للقيام بعملية التنمية المستدامة يتم التركيز على المجالات المستهدفة والتي تعاني من عجز كبير في قدرتها على تلبية حاجيات الاجيال والتي تتشكل من المتغيرات المرتبطة بمصطلح التنمية المستدامة، والتي تتمثل فيما يلي: (بوحجلة، 2016، الصفحات 75-76)

1-المجال الاقتصادي: تسعى التنمية المستدامة في المجال الاقتصادي إلى ضمان توفير القدر الكافي من المياه والزيادة في كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية، و رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الوطني، والسعي إلي التصدير و العمل على توفير الرعاية الصحية الجيدة، وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل و زيادة الكفاءة الاقتصادية ومعدلات النمو وفرص العمل في القطاع الرسمي، وبناء اقتصاد سوق فعال يعتمد على قطاع الخدمات وتكنولوجيا المعلومات، و زيادة مخرجات الزراعة لتوفير الغذاء المناسب وتوزيع العادل للثروات، مما قد يحقق خفض معدلات الفقر والبطالة.

2 -المجال الاجتماعي: تقوم التنمية المستدامة في المجال الاجتماعي بتأمين الحصول على المياه الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة، و فرض معايير لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة، وتوفير السكن المناسب بالسعر المناسب، و تلبية الحاجات الأساسية للأفراد من خلال توفير فرص العمل، التعليم، والعناية الصحية، الخدمات الاجتماعية، السكن، احترام حقوق الأفراد وتمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرار، وربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، عن طريق محاولة التنمية المستدامةبتوظيف التكنولوجيا الحديثة بما يتماشى ويخدم أهداف المجتمع.

3- مجال البيئية والتكنولوجية: تسعى التنمية المستدامة في مجال البيئية والتكنولوجية إلى وضع نظام قانوني لحماية المكونات الأساسية للبيئة، من خلال تكنولوجيا نظيفة تضمن الاستخدام الأمثل والمستدام وتحافظ على الأراضي والغابات والحياة البرية والأسماك، والطاقة، وحماية الطبيعة والنظام البيئي لصالح الأجيال القادمة، من خلال اعتماد توليد الطاقة على الموارد المتجددة بتقنيات حديثة، وترشيد استخدام الموارد البيئية، وهنا يكمن دور الدولة في الحفاظ على الموارد البيئية، وعدم استنزافها عن طريق استخدام غير عقلاني، والعمل على تجديد هذه الموارد، فالتنمية المستدامة تتحقق أهدافها من خلال استغلال الموارد البيئية بشكل مخطط له ومدرّس واستخدام تكنولوجيا حديثة تضمن الاستخدام العقلاني للموارد، للحفاظ على متطلبات الأجيال القادمة.

المبحث الثالث: ركائز التنمية المستدامة

شهد سكان العالم في ما مضى جل مظاهر الفقر و تفاوت الكبير في أنماط الموارد الطبيعية، التي تستهلك من قبل الدول النامية و المتقدمة، إضافة إلى تدهور النظام البيئي العالمي، كل هذه الأمور استدعت ضرورة البحث عن استراتيجية تعيد توجيه النشاط الاقتصادي بغية تلبية الحاجات الانسانية للفقر، ومنع حدوث أضرار سلبية على البيئة العالمية، فتمت الموافقة على فكرة التنمية المستدامة في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في "ري ودي جانيرو"، والتي كانت تتوافق مع مختلف متطلبات الحياة الانسانية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، ومن اجل الالمام بركائز التنمية المستدامة ارتأينا التطرق الى أبعاد التنمية المستدامة، و قياس التنمية المستدامة، و مستويات التنمية المستدامة.

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة

شهد مصطلح التنمية المستدامة الكثير من التطورات التي كانت اجتهاد لمنظمات دولية فان مفهوم التنمية المستدامة يتعدى مجرد التوفيق بين البيئة والتنمية، فالتنمية المستدامة بمفهومها الواسع تشمل على عدة أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية وتكنولوجية، تترابط وتتداخل في اطار تفاعل يتسم بالضبط والترشيد.

أولاً- عناصر أبعاد التنمية المستدامة: نتيجة الدراسات التي قدمتها القمم المنعقدة بخصوص مصطلح التنمية المستدامة تم حصر اربعة أبعاد للتنمية المستدامة والتي تتكون من مجموعة من العناصر، نوجزها في الجدول الآتي:

الجدول 11: عناصر أبعاد التنمية المستدامة

ابعاد التنمية المستدامة	عناصر ابعاد التنمية المستدامة	مكونات عناصر ابعاد التنمية المستدامة
البعد الاقتصادي	حصة الإستهلاك الفردي للثروات الطبيعية	-إعادة النظر في توزيع الثروات الطبيعية بين الدول النامية والدول المتقدمة. -التوزيع العادل للثروات الطبيعية قد يساهم بشكل كبير في تفعيل التنمية بالدول النامية.
	الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية	-الترشيد في مستويات استهلاك الثروات الطبيعية. -رفع مستوى كفاءة استغلال تلك الثروات الطبيعية، وكذلك تغير اساليب الاستهلاك السلبي للتنوع البيولوجي للدول.
	مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته	-تحمل مسؤولية التلوث البيئي الناتج عن الاستغلال الغير رشيد من قبل الدول الصناعية. -امكانياتها المالية والتقنية والبشرية الكفيلة باستخدام تكنولوجيا أنظف واستخدام الموارد بكثافة أقل ضررا تحمل الدول المتقدمة

	التخلص من التبعية الاقتصادية	مسؤولية معالجة مخلفاتها من التلوث. -محدودية الدول النامية لمصادر التمويل القائم على صادراتها من مواد أولية للدول المتقدمة أمر قد يؤثر على استقلالية العملية التنموية. -تركيز الدول النامية في التخطيط للعمليات التنموية على مصادر التمويل الذاتي، وتأمين الاكتفاء الذاتي.
	عدالة توزيع الموارد	-فغياب العدالة في الحصول على التعليم، الخدمات الاجتماعية، الموارد الطبيعية، تشكل عائقا كبيرا أمام نجاح التنمية المستدامة. - تعادل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات بين جميع الأفراد داخل المجتمع الواحد من أهم أهداف التنمية المستدامة.
	الحد من التفاوت في المداخل	-مقاربة دخول الأفراد بالمجتمع. -إتاحة فرص الحصول على الخدمات الصحية. -إتاحة الأراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء، الذين لا يملكون أرضا أو المهندسين الفلاحين البطالين. -تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة.
	تقليص الإنفاق العسكري	-تخفيض في ميزانية القطاع العسكري والتي تعد من اكبر القطاعات التي تتحصل على ميزانيات ضخمة، من شأنها المساهمة في دعم المخطط التنموي بدولة. -يجب على جميع البلدان تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة الى الإنفاق على احتياجات العملية التنموية.
البعد الاجتماعي	ضبط وتثبيت النمو الديموغرافي	-تعتبر الزيادة في معدلات النمو السكاني حاجزا أساسيا في عملية التنمية من جهة، وعدم قدرة الأرض على احتمال هذا التزايد المستمر من جهة أخرى. -إن التحكم في النمو الديموغرافي سيؤدي الى انخفاض معدلات الاستهلاك الذي ينتج عنه استغلال عقلائي للموارد البيئية و انخفاض التلوث البيئي.
	الاستخدام الامثل للمورد البشري	-توجيه الموارد وتخصيصها لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية كتعليم، وتوفير الرعاية الصحية وتركز على ضرورة وصول الخدمات الى لفئة الاكثر فقرا.

		-تحسين جودة حياة المجتمع، وحماية التنوع الثقافي والاستثمار في راس المال البشري.
	أهمية دور المرأة	-دور المرأة باعتبارها المسؤول عن تسيير الموارد والبيئة في المنزل، كما أنها المسؤولة عن رعاية الأطفال. - فإنه من شأن الاستثمار في المرأة وتعليمها أن يعود بمزايا عديدة للاستدامة من خلال دورها في بناء المجتمع المثقف والواعي.
	النظام الديمقراطي و الحكم الراشد	-يساهم الحكم الديمقراطي في تلبية احتياجات المواطن، وتحقيق الحرية والأمن والاستقرار الداخلي. -الحكم الراشد يعمل على دعم واحترام حقوق الانسان وتنفيذ القانون والعدالة الاجتماعية في الدولة.
	حماية الموارد الطبيعية	-الاهتمام بالموارد البيئة والمحافظة عليها من الاستنزاف الغير رشيد. -وضع قواعد وأنظمة لضمان المحافظة على المورد البيئي.
	المحافظة على المحيط المائي	-صيانة المياه عن طريق وضع حد للاستخدامات المسرفة لها كتحسين كفاءة شبكة المياه واستخدام المياه السطحية بمعدل لا يحدث اضطرابا في النظم الايكولوجيا. - قصر المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تجددتها.
البعد البيئي	المحافظة التنوع البيولوجي	-صيانة ثراء الأراضي في التنوع البيولوجي للأجيال القادمة. - إبطال عملية الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الايكولوجية بدرجة كبيرة، وان امكن وقفها.
	حماية المناخ من الاحتباس الحراري	-وضع حد للبلدان المتقدمة فيما يخص مشكلة التلوث وفرض مخالفات كبيرة لقاء التلوث المناخي الناشئ عن صناعاتها. - حماية طبقة الازون من خلال دعوة الدول الى استخدام التكنولوجيا الخضراء بغية حماية البيئة من الاحتباس الحراري المضر لها.
	التكنولوجيا الأنظف	-استعمال تكنولوجيات أنظف وأكثر في المرافق الصناعية تسمح بالاستخدام الأمثل للموارد الغير متجددة والملوثة للبيئة. -الاعتماد على التكنولوجيات المحسنة وفرض ذلك بالنصوص القانونية الصارمة.
البعد التكنولوجي	الطاقات البديلة	-استبدال الطاقات التقليدية أمر ضروري في عصر التكنولوجيا الحديثة ومتطلبات التنمية المستدامة. -الاعتماد على الطاقات البديلة والصديقة للبيئة مثل الطاقة

الشمسية يساهم بقدر كبير في التقليل من الانبعاثات الغازية، والمحافظة على طبقة الأوزون.		

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: (الشريف، 2006، صفحة 151)، (بن حليلة و خضراوي، 2016، صفحة 124)، (سايج، 2012، الصفحات 82-83)، (كافي، 2013، الصفحات 94-98).

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن فكرة التنمية المستدامة تتمحور حول أربعة أبعاد هي:

❖ البعد الاقتصادي: يمثل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة الاثار الحديثة والمستقبلية للاقتصاد

على البيئة، إذ أنه يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التكنولوجيا الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، فالنظام الاقتصادي المستدام هو: "النظام الذي يسمح بإنتاج السلع والخدمات للإشباع الحاجات الإنسانية لزيادة رفاهية المجتمع من جهة وتخفيض معدلات الفقر من جهة أخرى في اطار الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية" (قادري، 2014، صفحة 78)، أما على مستوى المؤسسة فإنها تسعى للإدارة اسلوب التسيير ونمط الإنتاج الذي يتوافق مع طبيعة نشاطها، بغية التحكم في التكاليف والحفاظ على صحة العمال من المخاطر المحيطة بالنشاط الصناعي من أجل تعظيم أداء العمل البشري (حفيفي، 2013، صفحة 335).

❖ البعد الاجتماعي: يتمحور البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة حول اعتبار الإنسان جوهر التنمية وهدفها النهائي، وذلك من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر، وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية لجميع المحتاجين لها، بالإضافة إلى أهمية مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار والحصول عن المعلومات التي تؤثر على حياتهم بشفافية ودقة (سليمانى و بايزيد، 2015، صفحة 176).

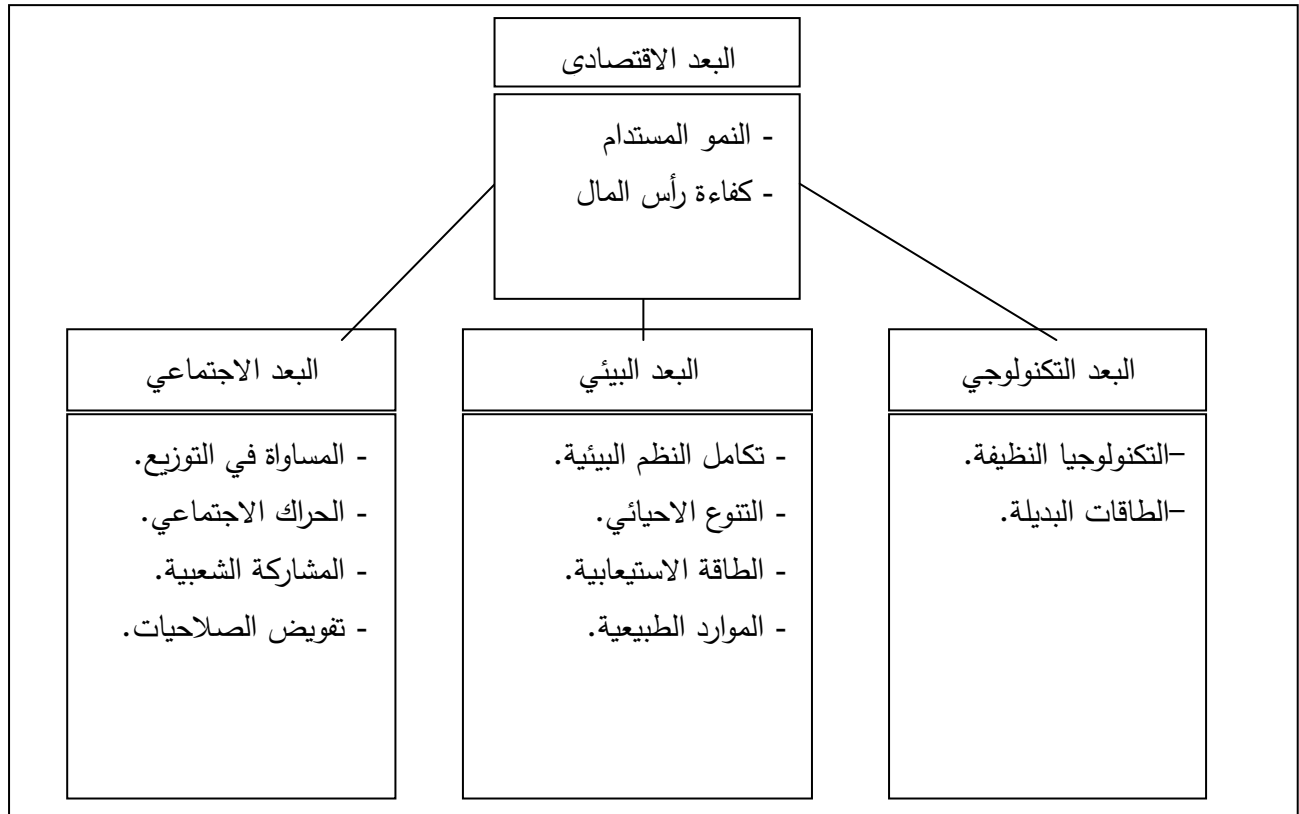
❖ البعد البيئي: إن المهتمين بمجال البيئة تم تركيزهم في تحديد أبعاد التنمية المستدامة على مفهوم الحدود البيئية، والتي تعني أن لكل نظاما حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستغلال، وأن أي إفراط في استنزاف هذه الموارد الطبيعية سينتج عنه تدهور في النظام البيئي، ولهذا فإن أول بند في التنمية المستدامة هو إجراء الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي، بدون استنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي (حفيفي، 2013، صفحة 336).

❖ البعد التكنولوجي: يركز البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة على استخدام التكنولوجيا النظيفة التي تعمل على تقليص استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية بمعدلات منخفضة، والذي يترتب عليها نفايات او ملوثات اقل خطرا وقابلة لتدوير وغير ملوثة للطبيعة والمناخ، وتعمل التنمية المستدامة على استعمال تكنولوجيا النظيفة الأقل تكلفة، وحتى يتحقق ذلك لابد من وجود قوانين صارمة تدعو الى ذلك، وعلى المستوى الدولي لابد من وجود تعاون تكنولوجي حتى تضيق الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية (ابو عليان، الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة في فلسطين استراتيجيات مقترحة(رسالة ماجستير)، 2016، صفحة 47).

ثانيا- نماذج أبعاد التنمية المستدامة: تحيط التنمية المستدامة بالجوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، وبالتالي فهي تنمية رباعية الأبعاد مترابطة متكاملة ومتداخلة في إطار تفاعل يتسم بالضبط والتنظير والترشيد للموارد، كما حددت بعض الهيئات الدولية النماذج أو أشكال التي تبين أهمية كل عنصر من الأبعاد الأربعة، لبيان الحاجة إلى دمج الأبعاد الأربعة بطريقة أفضل، مع العمل على تقويم التوازن بين أبعاد الاستدامة.

1-ترابط أبعاد التنمية المستدامة: تتحقق التنمية المستدامة في هذا النموذج من خلال ترابط كل من البعد البيئي والتكنولوجي والاجتماعي والاقتصادي، والشكل الاتي يوضح ذلك:

الشكل 02: ترابط أبعاد التنمية المستدامة



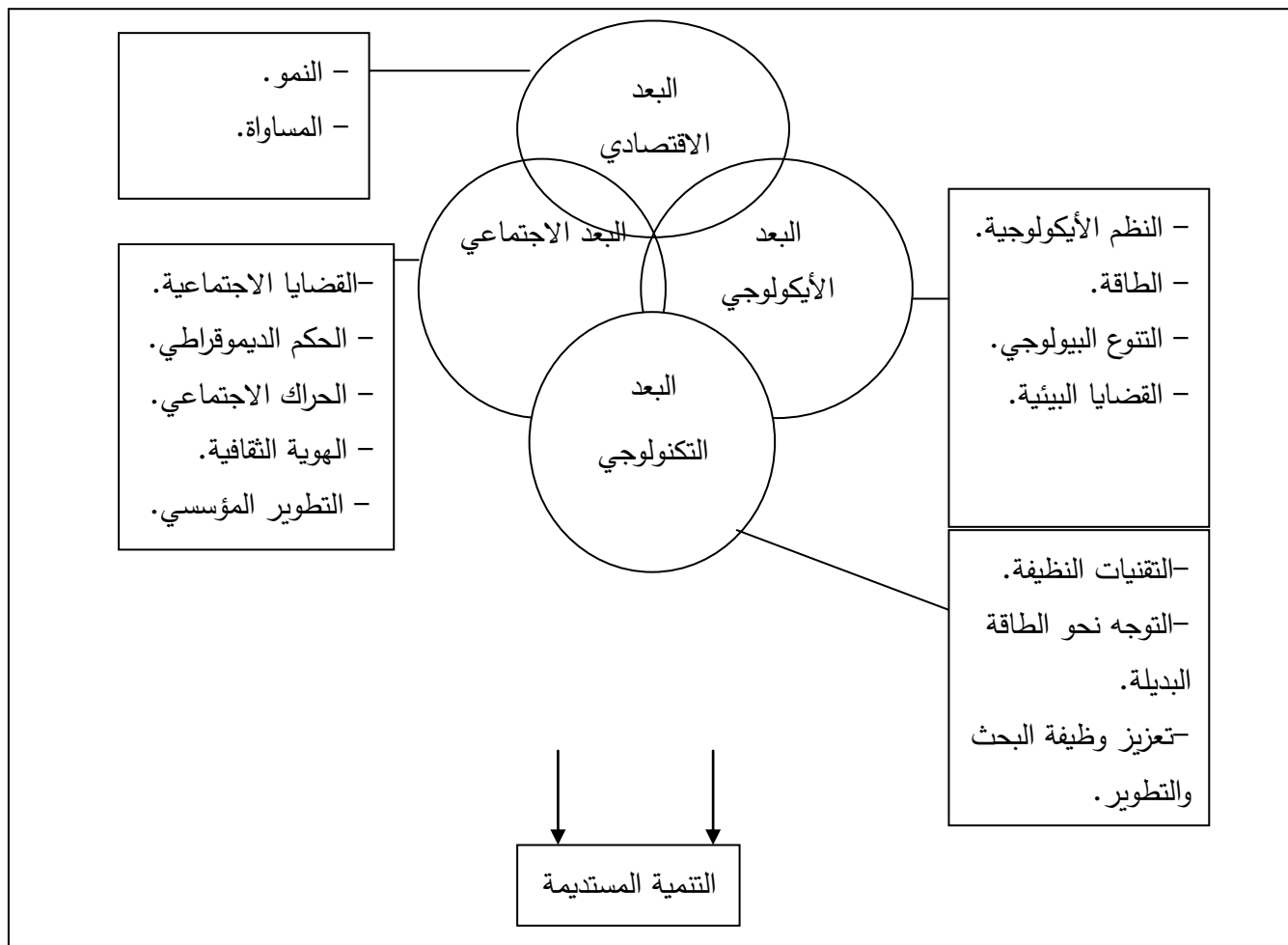
المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: (غنيم و أبو زنت، التنمية المستدامة فلسفتها واساليب تخطيطها

وادوات قياسها، 2007، صفحة 41)

من خلال النموذج أعلاه يتبين ان تحقيق التنمية المستدامة يتم من خلال ترابط أربعة أبعاد (البعد البيئي ،البعد التكنولوجي، البعد الاجتماعي، البعد الاقتصادي)، والبعد البيئي يشكل القاعدة الأساسية لهذا الترابط باعتباره اساس الحياة وتحقيقه يحتاج الى البعد التكنولوجي من تقنيات نظيفة تضمن الاستغلال الرشيد للمكونات البيئية، في حين البعد الاجتماعي يتوسط الترابط بين الأبعاد لما يحمله من اعتبارات للاحتياجات المجتمع ككل، يليه البعد الاقتصادي الذي يرتبط ارتباطا مباشرا بالمجتمع من خلال تلبية احتياجاته ومتطلباته في إطار عدم احداث الضرر بالبعد البيئي (كافي، اقتصاد النقل والبيئة في اطار ضوابط التنمية المستدامة، 2017، صفحة 133).

2-تداخل أبعاد التنمية المستدامة: تتحقق التنمية المستدامة في هذا النموذج من خلال تقاطع كل من البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي، والشكل الاتي يوضح ذلك:

الشكل 03: تداخل أبعاد التنمية المستدامة

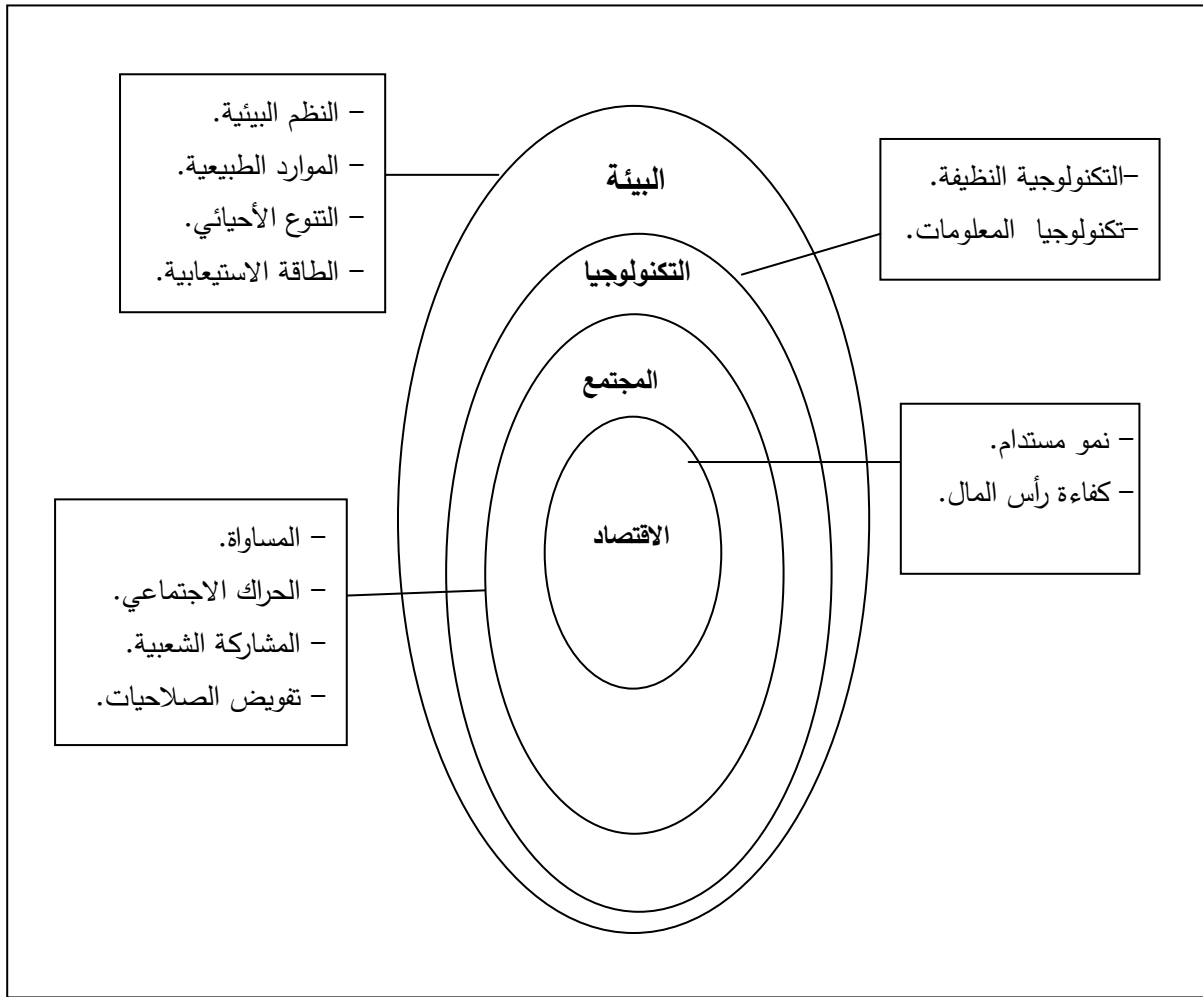


المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: (أبو زنت و غنيم، 2006، صفحة 162)

من خلال النموذج أعلاه يتضح أن التنمية المستدامة تتحقق في ظل توفر التقاطع بين البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي والتكنولوجي، وينجم عن تقاطع كلا من البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي مبدا الرفاه في ظل المساواة والعدالة الاجتماعية، في حين نجد ان تقاطع البعد الاقتصادي والبيئي والتكنولوجي فهو يبحث في إيجاد التقنيات الحديثة و السليمة لعمليات الإنتاج والتوزيع في اطار الاستغلال الامثل للموارد المتاحة، أما تقاطع البعد الاجتماعي مع البعد البيئي والتكنولوجي فهو يبحث عن مدى نشر التوعية والثقافة البيئية والتكنولوجية الحديثة (كافي، اقتصاد النقل والبيئة في اطار ضوابط التنمية المستدامة، 2017، صفحة 135).

3-تكامل أبعاد التنمية المستدامة: تتحقق التنمية المستدامة في هذا النموذج من خلال تكامل كل من البعد الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي والبيئي، والشكل الاتي يوضح ذلك:

الشكل 04: تكامل أبعاد التنمية المستدامة



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: (أبو زنت و غنيم، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الاسلامية، 2009، صفحة 23)

يتضح من خلال الشكل أعلاه ان التنمية المستدامة تتحقق بتكامل أبعادها الأربعة من خلال ضرورة إجراء تغييرات رئيسية وضرورية في المجتمع تستند على واقع مخزون رأس المال الذي يضمن لها الاستدامة وتعتمد عليه، ورأس المال هنا لا يقصد به رأس المال التقليدي الذي يعد كأحد عناصر الإنتاج ومكوناته، و إنما رأس المال الذي يشمل كل معطيات ومقدرات المجتمع ويعكس محتويات ومكونات أبعاد هذه التنمية وهو بهذا المفهوم يقسم إلى خمسة أنواع هي:

أ- رأس المال المادي Financial Capital ويقصد به رأس المال المادي أو النقدي.

ب- رأس المال الطبيعي Natural Capital ويعني الموارد الطبيعية والبيئية.

ج- رأس المال الإنتاجي Produced capital ويشمل التثبيات المادية والتكنولوجية القادرة على إنتاج السلع والخدمات.

د- رأس المال البشري Human Capital ويقصد به القدرات الإنتاجية للأفراد سواء الموروثة أو المكتسبة.

هـ- رأس المال الاجتماعي Social Capital ويشمل الثقافة الاجتماعية السائدة بكل قيمها وعاداتها وتقاليدها (أبو زنت و غنيم، 2006، صفحة 160).

وترتبط كل أنواع رأس المال مع بعضها البعض وذلك لتحقيق التنمية المستدامة، فإنه لا بد من التحول من تكنولوجيا تكثيف المواد إلى تكثيف تكنولوجيا المعلومات، وهذا يعني التحول من الاعتماد على رأس المال الإنتاجي إلى الاعتماد على رأس المال البشري و رأس المال الاجتماعي، وبالتالي فإن التنمية المستدامة يمكن أن تحدث فقط، إذا تم الإنتاج بأساليب تعمل على صيانة و زيادة مخزون رأس المال بأنواعه، وعليه فإن العمليات الاقتصادية الأساسية الثلاثة الممثلة في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، لا بد أن يضاف إليها العملية الرابعة هي صيانة الموارد فمن خلال عملية صيانة الموارد يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة، وذلك لأن التنمية الاقتصادية كانت تقتصر على تراكم رأس المال -أو زيادته - دون أي اهتمام لتراكم رؤوس الأموال الأخرى والتي تحتاج إليها التنمية، وبذلك فإن التنمية المستدامة تأخذ بعين الاعتبار المستوى التكنولوجي الذي يتم من خلاله توفير صيانة ملائمة للموارد المتجددة وغير المتجددة على حد سواء (غنيم و أبو زنت، التنمية المستدامة فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها، 2007، صفحة 45).

المطلب الثاني: قياس التنمية المستدامة

تسمح المؤشرات لأصحاب القرار من رصد التقدم المحرز في سبيل تحقيق التنمية المستدامة ، وهذا ما يمنح الدول امكانية الوصول للانحرافات والعراقيل المؤثرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة المنشودة، ويتيح لها امكانية اتخاذ العديد من الاجراءات حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية الملائمة.

أولاً-معايير إعداد مؤشرات جيدة للتنمية المستدامة: حتى يتسنى قياس مدى تحقق أهداف التنمية المستدامة، لا بد من وضع معايير تعمل على تحديد مؤشرات للتنمية المستدامة بشكل واضح ودقيق وقابل للتطبيق والقياس في ظل الضوابط الصادرة عن المنظمات والهيئات الدولية المتخصصة في هذا المجال، من خلال الخطوات الاتية: (نوري و بارك، 2008، صفحة 04)

- 1-أن يعبر المقياس جوهريا عن أوضاع المجتمع في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية طويلة الأمد على مر الأجيال.
- 2-أن تكون المقاييس واضحة ويمكن تحقيقها أي ببساطة يستطيع المجتمع فهمها وتقبلها.
- 3-أن تكون قابلة للقياس ويمكن التنبؤ بها.
- 4-أن تكون المقاييس ذات قيم حدية متاحة.
- 5-أن توضح المقاييس ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب ويمكن التحكم فيها أم لا.

6-النواحي الخاصة: ينبغي تحديد الأساليب المستخدمة في إعداد أي مؤشر بوضوح وان يتم توظيفها بدقة وان تكون مقبولة اجتماعيا وعلميا وان يكون من السهل إعادة إنتاجها.

7-الحساسية للزمن: بمعنى أن المؤشر يشير إلى اتجاهات نموذجية إذا استخدم كل عام.

ثانيا- مراحل اعداد مؤشرات التنمية المستدامة: تم وضع مؤشرات التنمية المستدامة لمتابعة مدى بلوغ أهداف التنمية المستدامة المنشودة، وتقييم فاعلية وأثر العملية التنموية على الاستغلال الرشيد للموارد البيئية، لذلك فإن عملية إعداد مؤشرات قياس التنمية المستدامة في ظل معاييرها وأهدافها، يمر عبر ثلاثة مراحل، كالتالي: (حرفوش، صحراوي، و بوباية، 2008، الصفحات 10-11)

1-المرحلة الأولى: وتشتمل الخطوات التالية:

أ- تحديد أطراف العلاقة القائمة بعملية التنمية المستدامة.

ب-تحديد دور كل طرف ساهم في عملية التنمية والأهداف التي تسعى لتحقيقها في ظل الأولويات الوطنية.

ج- تحديد آلية التنسيق والتكامل بين أدوار هذه الاطراف.

د- حصر المؤشرات التي تستخدمها هذه الاطراف في تقييم تقدمها.

2-المرحلة الثانية: وتشمل الخطوات التالية:

أ- حصر المؤشرات المستخدمة في الدولة أو الإقليم والوضع الحالي لهذه المؤشرات.

ب-بيان مدى توافق هذه المؤشرات مع قائمة المؤشرات التي أعدتها الأمم المتحدة لقياس التنمية المستدامة.

ج- تحديد الجهات التي تستخدم هذه المؤشرات.

3-المرحلة الثالثة: يجب اختبار المؤشرات التي تعكس العلاقة بين الأولويات الوطنية وإستراتيجية التنمية المستدامة في الدولة أو الإقليم، من خلال قائمة المؤشرات المحددة من قبل الأمم المتحدة، مع ضرورة التأكيد على ما يلي:

أ- مدى توفر المعلومات لهذه المؤشرات حول واقع تحقيق التنمية المستدامة.

ب-إمكانية جمع ما هو غير متاح من المعلومات المرتبطة بعملية التنمية المستدامة.

ج-مصدر المعلومات المتحصل عليها حول سيورة العملية التنموية.

د- استمرارية توفر المعلومات الخاصة بالتنمية المستدامة.

هـ-سهولة الحصول على المعلومات المرتبطة بالتنمية المستدامة.

و- موضوعية المعلومات المتحصل عليها بخصوص التنمية المستدامة.

ز- طريقة إنتاج هذه المعلومات (مطبوعة، إلكترونية، على شكل تقارير...إلخ).

ثالثا-مؤشرات التنمية المستدامة: تم تحديد مؤشرات التنمية المستدامة بناءا على معايير ومراحل مذكورة سابقا، و تعد هذه المؤشرات آليات رقابية تعمل على قياس مدى تحقق أهداف التنمية المستدامة

ومنح الحلول اللازمة للانحرافات التي تواجهها، فاختلف الكثير من الباحثين والهيئات في تحديد هذه المؤشرات الكل حسب الأوضاع المحيطة به، لكن الجميع يتفق في جوهرها وهو قياس مدى بلوغ أهداف التنمية المستدامة، والجدول الاتي يوضح مؤشرات التنمية المستدامة المتعارف عليها الموضوعة من قبل الأمم المتحدة و منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الجدول 12: مؤشرات قياس التنمية المستدامة

المؤشرات	المؤشرات الجزئية	مكوناتها
الاقتصادية	مؤشر البنية الاقتصادية	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
		حصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي
		الميزان التجاري للسلع والخدمات
		نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي
		نسبة المساعدات الإنمائية المقدمة إلى الناتج المحلي الإجمالي
		معدل كثافة استخدام المواد
		نصيب الفرد من الاستهلاك السنوي للطاقة
	مؤشر أنماط الاستهلاك والانتاج	حصة استهلاك مصادر الطاقة المتجددة
		معدل كثافة استخدام الطاقة
		نسبة توليد النفايات الصلبة
		نسبة توليد النفايات المشعة
		تدوير النفايات وإعادة استخدامها
		نصيب الفرد من المسافة المقطوعة بحسب وسيلة النقل
		نسبة السكان دون خطر الفقر
الاجتماعية	مؤشر المساواة الاجتماعية	معامل جيني لتوزيع الدخل
		معدل البطالة
		نسبة متوسط أجور الإناث إلى أجور الذكور
		معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة
	مؤشر الصحة	العمر المرتقب عند الولادة
		النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم مرافق الصرف الصحي
		النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على المياه الصالحة لشرب
		نسبة التحصين ضد امراض الطفولة المعدية
		معدل انتشار آليات منع الحمل
		نسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من المرحلة الابتدائية
		مستوى تحصيل البالغين في المرحلة الثانوية
	مؤشر التعليم	

معدل الامام بالقراءة والكتابة		
معدل النمو السكاني	مؤشر السكان	
سكان الحضر في التجمعات الرسمية والغير الرسمية		
الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة	مؤشر الاطار	
تنفيذ الاتفاقيات الدولية المصادق عليها	المؤسسي	
عدد أجهزة الراديو لكل 1000 نسمة من السكان	مؤشر القدرة	المؤسسية
خطوط الهواتف الثابتة لكل 1000 نسمة من السكان		
خطوط الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة من السكان		
خطوط الأنترنت لكل 1000 نسمة من السكان		
الاتفاق عن البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي		
الخسائر الاقتصادية والبشرية بفعل الكوارث الطبيعية		
انبعاث غازات البيوت البلاستيكية	مؤشر الغلاف	
درجة استهلاك طبقة الازون	الجوي	
درجة تركيز ملوثات الهواء في البيئة الخارجية للمناطق الحضرية		
مساحة الأرض القابلة للزراعة والمخصصة لزراعة المحاصيل الدائمة	مؤشر الأراضي	
استعمال الأسمدة		
نسبة استخدام المبيدات المضرّة للزراعة		
نسبة مساحات الغابات الى المساحات الكلية		
معدل كثافة حصد الأخشاب		
درجة تركيز الطحالب في المياه الساحلية	مؤشر المحيطات	البيئية
النسبة المئوية للسكان المقيمين في المناطق الساحلية	والبحار	
معدل الصيد حسب النوع		
معدل تراجع المياه الجوفية	مؤشر المياه العذبة	
الطلب البيولوجي الكيميائي على الأكسجين في الكتل المائية		
معدل تركيز البكتيريا القولونية الغائطية في المياه العذبة		
مساحة النظم الإيكولوجية الرئيسية	مؤشر التنوع	
المساحة المحمية كنسبة مئوية إلى المساحة الإجمالية	الاحيائي	
معدل انتشار بعض الأنواع الرئيسية من الأحياء		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: (الادارية، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، 2006، الصفحات 27-28)، (كافي، اقتصاد النقل والبيئة في اطار ضوابط التنمية المستدامة، 2017، صفحة 138)، (développement, 2001, p. 303)

من خلال الجدول اعلاه يمكن القول أن تحديد مؤشرات قياس التنمية المستدامة ارتبط بمفهومها وأبعادها، وإن هناك منها ما هو مؤشر كمي قابل للقياس وهناك منها ما هو مؤشر كيفي غير قابل للقياس، وفيما يلي شرح مفصل لمؤشرات التنمية المستدامة:

1- المؤشرات الاقتصادية: تعبر المؤشرات الاقتصادية عن مدى قدرة الدولة على هيكلة بنيتها التحتية لتحقيق التنمية المستدامة، ويعد من أهم المؤشرات التي تعكس معدلات النمو الاقتصادي ومستوى حجم الاستثمارات المساهم في النمو، وتقليل البطالة، وكذا حجم الطاقات الإنتاجية للمشاريع و القدرة على تطوير الاساليب الانتاجية بما يواكب التطور التكنولوجي، ويتم الاعتماد في ذلك على المؤشرات الاتية: (سليمانى و بايزيد، 2015، صفحة 178)

أ- مؤشر البنية الاقتصادية: ويتم قياسه من خلال ما يلي:

✓ الأداء الاقتصاد: ويقاس بمعدل الدخل الوطني للفرد أو نسبة الاستثمار في معدل الدخل الوطني.

✓ التجارة: وتقاس بالميزان التجاري لسلع والخدمات.

✓ الوضعية المالية: وتقاس عن طريق قيمة الديون مقابل الناتج الوطني الإجمالي، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم الحصول عليها من الدول الاجنبية مقارنة بالناتج الوطني الإجمالي.

ب- مؤشر أنماط الإنتاج والاستهلاك: ويقاس من خلال ما يلي:

✓ استهلاك المادة: وتقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج، والمقصود بالمادة هنا كل المواد الخام التي مصدرها الطبيعة؛

✓ استخدام الطاقة: وتقاس عن طريق نصيب الفرد من الاستهلاك السنوي للطاقة، ونسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي؛

✓ توليد النفايات وإعادة التدوير: وتقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية، وإنتاج النفايات الخطرة، ورسكلة النفايات.

2- المؤشرات الاجتماعية: يعتبر الاهتمام بالعنصر البشري أحد ركائز التنمية المستدامة، ويتضمن توفير جميع حاجيات الفرد وتنمية قدراته وضمان حاجياته الضرورية هدف اساسي لتنمية المستدامة، من بين أهم المؤشرات المرتبطة بهذا الهدف ما يلي: (سردار، 2015، الصفحات 182-186)

أ- المساواة الاجتماعية: تعكس المساواة الاجتماعية درجة جودة الحياة ومدى حصول الفرد على فرصة في الحياة، وترتبط المساواة مع درجة عدالة توزيع الموارد المتاحة وعدالة المشاركة في فرص اتخاذ القرارات، وتتضمن فرص الحياة العمل والخدمات العامة ومنها الصحة والتعليم والعدالة والمساواة والتي تعتبر مجالا للمقارنة والتقييم داخل الدولة نفسها وكذلك بين الدول النامية، ومن القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية قضايا مكافحة الفقر، العمل

وتوزيع الدخل، النوع الاجتماعي، تمكين الأقليات العرقية والدينية، الوصول إلى الموارد المالية والطبيعية، وعدالة الفرص ما بين الأجيال، وقد عالجت الأجندة 21 موضوع المساواة الاجتماعية في الفصول الخاصة بالفقر وأنماط الإنتاج والاستهلاك والمرأة والأطفال والشباب وكذلك المجتمعات المحلية، وبالرغم من التزام معظم الدول في العالم باتفاقيات ومعاهدات تتضمن مبادئ العدالة والمساواة الاجتماعية فإن غالبية هذه الدول لم تحقق نجاحاً حقيقياً في مواجهة عدالة توزيع الموارد ومكافحة الفقر في مجتمعاتها، وتبقى المساواة الاجتماعية من أكثر قضايا التنمية المستدامة صعوبة في التحقق، وقد تم اختيار مؤشرين رئيسيين لقياس المساواة الاجتماعية وهما:

- ✓ الفقر: ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ونسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل.
- ✓ المساواة في النوع الاجتماعي: وتقاس من خلال حساب مقارنة معدل أجر المرأة مقارنة بمعدل أجر الرجل.
- ب- الصحة العامة: هناك ارتباط وثيق ما بين الصحة والتنمية المستدامة، فالحصول على مياه شرب نظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة هو من أهم مبادئ التنمية المستدامة، أما المؤشرات الرئيسية للصحة فهي:
 - ✓ حالة التغذية: وتقاس بالحالات الصحية للأطفال.
 - ✓ الوفاة: وتقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات، والعمر المتوقع عند الولادة.
 - ✓ الإصحاح: ويقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية ومربوطين بمرافق تنقية المياه.
 - ✓ الرعاية الصحية: وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية، ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال.
- ج- التعليم: يعد عملية مستمرة على مر الزمن ومطلباً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة، وقد تم التركيز على التعليم في كل فصول الأجندة 21، حيث أن التعليم أهم الموارد التي يمكن أن يحصل عليها الناس لتحقيق النجاح في الحياة، وهناك ارتباط حسابي مباشر ما بين مستوى التعليم في دولة ما ومدى تقدمها الاجتماعي والاقتصادي، أما مؤشرات التعليم فهي:
 - ✓ مستوى التعليم: ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي
 - ✓ محو الأمية: ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.
- د- السكن: يعد الملجأ من أهم احتياجات التنمية المستدامة، ومع أنه يعتبر من ضروريات الحياة فإن العديد من الدول والكثير من الفئات المحرومة لا تجد مأوى لها، فإن متطلبات الحياة وخاصة في المدن الكبيرة تتأثر دائماً بالوضع الاقتصادي ونسبة نمو السكان والفقر والبطالة

وكذلك سوء التخطيط العمراني والحضري وتشكل عملية الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن أحد أهم أسباب زيادة المستوطنات البشرية العشوائية ونسبة المتشردين وأولئك الذين يعيشون في ظروف قاسية.

هـ- الأمن: يتعلق الأمن في التنمية المستدامة بالأمن العمومي وحماية الناس من الجرائم، فالعدالة والديمقراطية والسلام الاجتماعي تعتمد جميعاً على وجود نظام متطور وعادل من الإدارة الأمنية التي تحمي المواطنين من الجريمة، ولكنها بنفس الوقت لا تثير القلق الاجتماعي أو تمارس سلطاتها في الظلم ولا تحترم حقوق الإنسان.

و- السكان: هناك علاقة عكسية واضحة بين النمو الديموغرافي والتنمية المستدامة، فكلما ارتفع معدل النمو الديموغرافي في دولة ما أو منطقة جغرافية معينة زادت نسبة استهلاك الموارد البيئية ونسبة التصنيع الغير منتظم والنمو الاقتصادي الغير متواصل، ما يؤدي في النهاية إلى كل أن المشاكل البيئية وبالتالي تقليل فرص تحقيق التنمية المستدامة.

3- المؤشرات المؤسسية: وهي تلك المؤشرات التي تعبر عن قياس مدى مساهمة المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة، ويتم تقييم ذلك من خلال المؤشرات التالية: (غنيم و أبو زنت، التنمية المستدامة فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها، 2007، صفحة 51)

أ- الإطار المؤسسي: ويشمل إنشاء مؤسسات تتبنى فكرة التنمية المستدامة في مختلف أنشطتها من خلال وضع إستراتيجية وطنية لكل دولة، إضافة إلى التوقيع على الاتفاقيات العلمية في مجال التنمية المستدامة.

ب- القدرة المؤسسية: من خلال إمكانيات المؤسسات البشرية والعلمية والاقتصادية والسياسية.

4- المؤشرات البيئية: تعد المحافظة على المورد الطبيعية من الاهداف الاساسية التي تسعى التنمية المستدامة لتحقيقها ولمعرفة ذلك لابد من مؤشرات تعمل على مراقبة وتقييم مدى استغلال الفرد للموارد الطبيعية، وتقديم الحلول اللازمة لبلوغ الاهداف المرجوة، وتشمل هذه المؤشرات على ما يلي: (الادارية، 2007، الصفحات 14-16)

أ- الغلاف الجوي: ويقاس بما يلي:

✓ تغير المناخ: يتم قياسه من خلال انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

✓ ترقق طبقة الأوزون: يتم قياسها من خلال استهلاك المواد المضرة بالأوزون.

✓ نوعية الهواء: تقاس من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط بالمناطق الحضرية.

ب- الأراضي: وتقاس من خلال ما يلي:

✓ الزراعة: ويتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، واستخدام الأسمدة والمبيدات والمخصبات الزراعية.

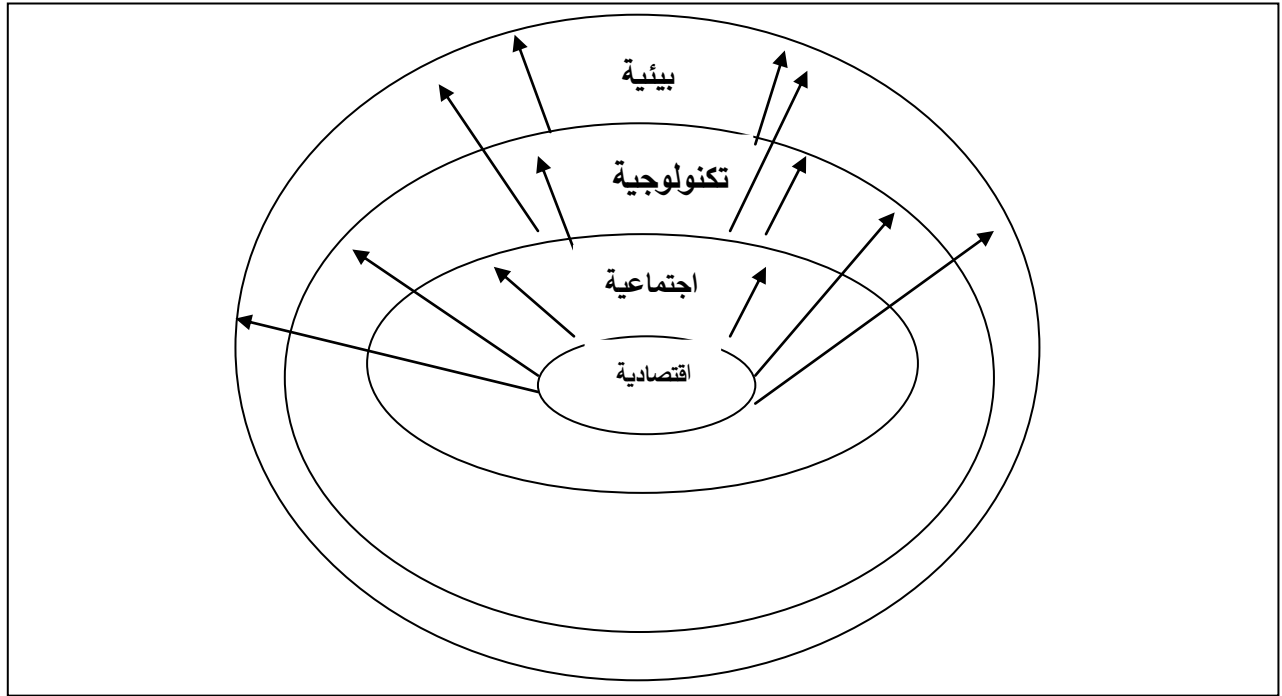
- ✓ الغابات: وتقاس بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، وكذلك معدلات قطع الاشجار في الغابات.
- ✓ التصحر: ويتم قياسه من خلال نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر مقارنة بالمساحة الكلية.
- ✓ التصحر: ويقاس بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.
- ج- البحار والمحيطات والمناطق الساحلية: وتقاس بما يلي:
 - ✓ المناطق الساحلية: ويتم قياسها بتركيز الطحالب في المياه الساحلية، ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.
 - ✓ مصائد الأسماك: وتقاس بوزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.
- د- المياه العذبة: وتقاس بما يلي:
 - ✓ نوعية المياه: تقاس بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه.
 - ✓ كمية المياه: يتم قياسها من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.
- هـ- التنوع الحيوي: ويقاس من خلال ما يلي:
 - ✓ الأنظمة البيئية: تقاس بحساب المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية، ومساحة الأنظمة البيئية الحساسة.
 - ✓ الأنواع الحيوية: يتم قياسها بنسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض .

المطلب الثالث: مستويات التنمية المستدامة

قام الباحثين بتحديد مستويات التنمية المستدامة بناء على ما جاءت به الهيئات الدولية من مبادئ وأبعاد، حيث تم تحديد كل من الاستدامة القوية والتي يتحقق فيها مستوى متكافئ لكل أبعاد التنمية المستدامة، والاستدامة الضعيفة والتي تقوم على تحقق بعد من أبعاد التنمية المستدامة على حساب بعد آخر.

أولا- الاستدامة القوية: تتحقق الاستدامة القوية في حالة ما كان هناك توسع متكافئ في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اطار الاستغلال العقلاني للبيئة واستخدام التكنولوجيا النظيفة أو الخضراء، فالاستدامة القوية تقوم على مبدأ المحافظة على مكونات رأس المال المختلفة كل على حده (المالي والانتاجي والبشري والطبيعي والتكنولوجي)، حيث تعتبر مكونات رأس المال الشامل مكملات لبعضها البعض وتدعو الى الاهتمام برأس المال الطبيعي (البعد البيئي) فضلا عن الاهتمام برأس المال المالي (البعد الاقتصادي)، والشكل الاتي يوضح ذلك:

الشكل 05: الاستدامة القوية (المتكئة حول البيئة)



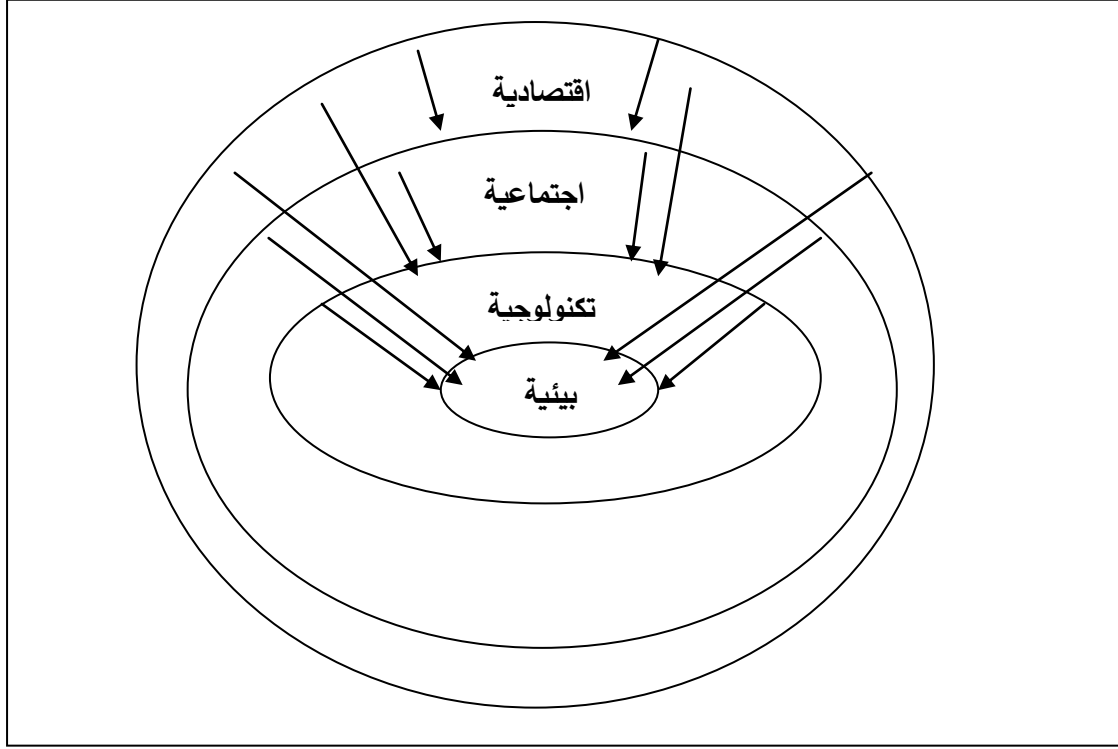
المصدر: (راشي، 2010، صفحة 31).

يتبين من خلال الشكل أعلاه ان مؤيدي الاستدامة القوية (المتكئة حول البيئة) ينظرون للبيئة كمورد ناضب غير متجدد، ومن ثم يزعمون أنه ليس هناك استدامة بيئية إلا إذا تم تعديل جذري على جانب الطلب من المعادلة، من خلال إعادة التفكير في استغلال الطبيعة فضلا عن فكرة التقدم الاقتصادي والتنمية، ولذلك تؤكد وجهة النظر هذه المعروفة أيضا "بالإيكولوجية العميقة" deep ecology أو المذهب الإيكولوجي ecologism (الذي يهتم بدراسة العلاقة بين الكائن الحي والبيئة التي يعيش فيها) "المتكئة حول البيئة" "ecocentric" بأنه لابد من حدوث ثورة في النموذج الإرشادي المهيمن لإنقاذ كوكب الأرض من الاستنزاف البيئي، وتبعاً لذلك فإن هذه النظرة ترى أنه لابد أن نعمل على تكييف أنفسنا للحفاظ على الطبيعة المهددة بزوال بدلاً من تكييف الأرض لتتناسب مع المتطلبات البشرية، وقد تسبب إصرار أنصار هذا الاتجاه على إحداث تغيير بنائي وثقافي في إثارة مخاوف كل من قطاع الأعمال والساسة وأولئك الناس الذين كانوا يرغبون في حلول جزئية للقضايا البيئية، وقد مثل هذا التوجه حركة الرفض ضد سياسات وممارسات الشركات والحكومات المتعلقة بالبيئة في الدول المتقدمة (الغامدي، 2007، الصفحات 19-20).

ثانياً- الاستدامة الضعيفة: يطلق عليها الاستدامة المتكئة حول الإنسان، حيث يفترض أصحاب هذا التوجه أن مختلف مكونات رأس المال هي بدائل لبعضها البعض أو بمعنى آخر تتحقق التنمية المستدامة بتفعيل بعد من أبعادها على حساب بعد آخر شرط أن يكون رأس المال الشامل ثابتاً،

استنادا إلى قاعدة التي تدعو إلى التوسع على حساب راس المال الطبيعي (البعد البيئي) شرط أن يكون راس المال الشامل ثابت، والشكل الآتي يوضح ذلك:

الشكل 06: الاستدامة الضعيفة (المتركزة حول الإنسان)



المصدر: (راشي، 2010، صفحة 31).

من خلال الشكل أعلاه يتبين أن حركة الاستدامة الضعيفة التي عرفت أيضا "بالبيئية الضحلة" "shallow environmentalism" تزعم بأن هناك حاجة لتوسيع نطاق المخزون من الموارد وأن هذا يمكن تحقيقه من خلال تطوير موارد متجددة، وإيجاد بدائل للموارد غير المتجددة، والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة/أو البحث عن حلول تكنولوجية كحل لمشكلة النفاذ والزوال والتلوث، كما يزعمون أن هناك تقاؤلا حول ثقة البشر في إيجاد حلول لكل المشاكل البيئية، كما سيكونون قادرين على تعزيز مخزون الموارد وذلك لأن التقدم التكنولوجي كما يفترض سيمكن البشر من التحكم في الأرض لتلبية مطالبهم الغير منتهية، ومن ثم فإن أي مشكلة تظهر ستحل من خلال التطور التقني، ويجادل أنصار هذا الموقف بأن أسباب الأزمة البيئية التي يعيشها كوكب الأرض لا تكمن في قيم نموذج الحداثة المهيمن المتمركز حول البشر ولا في معايير أو مؤسساته وممارساته بل أن تلوث المكونات البيئية ونفاذ التنوع البيئي والفقر وحالات عدم المساواة هي نتيجة للجهل والجشع والممارسات الحمقاء في التعامل مع البيئة، ومن ثم يمكن كبح مثل هذه الممارسات الحمقاء الملامة خلقيا عبر سن تشريعات وتغيير السياسة العامة، وزيادة التعليم، وتغيير القوانين البيئية، وإعادة الأراضي العامة إلى

اصحابها الاصليين، والتأكيد على حاجيات الأجيال المستقبلية، وتشجيع الإدارة الرشيدة للطبيعة وتشجيع آخر لاستخدام أمثل للموارد البيئية (الغامدي، 2007، الصفحات 12-13).

خلاصة الفصل الثاني:

نتج عن التدهور البيئي الذي يشهده العالم لقاء الصناعات الغير رشيدة انعقاد الكثير من المؤتمرات لمعالجة قضايا التنمية من تنمية تقليدية (اقتصادية) هدفها زيادة في معدل الدخل القومي، الى تنمية بشرية تهتم بالإنسان، الى تنمية مستقلة قائمة على تطوير المجتمع لقدرات أفرادها، وصولاً الى التنمية المستدامة والتي مفادها التوثيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن متطلبات البيئة، من خلال تلبية حاجيات الاجيال الحالية من موارد بيئية دون المساس بحاجيات الاجيال المستقبلية، حيث قامت المؤتمرات المنعقدة بخصوص التنمية المستدامة وكذا بعض الهيئات الدولية بتقديم تقارير تحدد فيها ضوابط تحقيق أهداف التنمية المستدامة من مكونات و شملت الانسان، والبيئة، والتكنولوجيا، الى أبعاد وشملت على أربعة أبعاد اساسية منها البعد الاقتصادي القائم على حصة الاستهلاك الفردي للثروات الطبيعية والاستغلال الامثل للموارد الطبيعية وعدالة توزيع الموارد، البعد الاجتماعي القائم على التحكم في النمو الديموغرافي والاستخدام الامثل للمورد البشري، البعد البيئي قائم حماية عناصر النظام البيئي (التربة، الماء، الهواء)، البعد التكنولوجي قائم على استخدام التكنولوجيا النظيفة والطاقات البديلة، وقد أظهر توجه بعض الدول نحو تحقيق التنمية المستدامة على نتائج ايجابية في مختلف المجالات.

**الفصل الثالث: دور التدقيق
الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية
في تحقيق التنمية المستدامة**

تمهيد:

عرفت بيئة الأعمال حالة عدم الاستقرار نتيجة التطورات الراهنة المرتبطة بالضوابط المحدد من قبل الهيئات الدولية في عدة مجالات اجتماعية وبيئية وتكنولوجيا في إطار ما يسمى بالتنمية المستدامة التي أصبحت مطلبا رئيسا يضمن للمؤسسات البقاء والاستمرار ويمكنها من توجيه أنشطتها من أهداف تقليدية الى أهداف حديثة تتوافق من بيئة الاعمال الراهنة، الأمر الذي جعل من المؤسسات تبحث عن الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة ومن بين هذه الاستراتيجيات تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الأخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) ضمن وظائف المؤسسة والذي يساهم في تمكين المؤسسة من زيادة ارباحها وتحسين مناخ العمل ودعم القضايا الاجتماعية والمحافظة على العناصر البيئة واقتناء التكنولوجيا التي تحمي العامل والبيئة والمجتمع، وبلوغ ذلك استوجب على المؤسسة استخدام آلية حديثة تدعى التدقيق الاجتماعي حيث يرتبط مع المسؤولية الاجتماعية ارتباطا وثيقا ويقوم على فحص وتدقيق أداء المؤسسة وتقييم مدى مساهمة أنشطتها لأبعاد المسؤولية الاجتماعية، وحتى يتسنى لنا الاحاطة بدور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث كالاني:

❖ **المبحث الأول: المؤسسة الاقتصادية والتنمية المستدامة.**

❖ **المبحث الثاني: أهمية تطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية في استدامة المؤسسة الاقتصادية.**

❖ **المبحث الثالث: فعالية التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسة الاقتصادية.**

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

المبحث الأول: المؤسسة الاقتصادية والتنمية المستدامة

تسعى مختلف المؤسسات الاقتصادية على اختلاف طبيعتها نشاطها إلى تحسين ادائها الاقتصادي والاجتماعي، كون أنشطتها تساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تلبية حاجات ورغبات المجتمع، إلا أن ممارسة نشاطها ينجر عنه الكثير من الآثار السلبية على البيئة والمجتمع، عن طريق التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية، والاستغلال الغير رشيد لليد العاملة خاصة من قبل المؤسسات الكبرى، الأمر الذي ساهم في ظهور توجه حديث امام المؤسسات الاقتصادية قائم حول أبعاد التنمية المستدامة، والذي يزيد من مسؤولية المؤسسة اتجاه المجتمع و البيئة ويساهم في معالجة الآثار السلبية الناتجة عن نشاطها، وبالتالي يميز مكانة المؤسسة داخل مجتمعها من جهة وعلى المستوى الدولي من جهة أخرى لتصبح مؤسسة اقتصادية مستدامة، ومن اجل الالمام بكيفية تحقيق المؤسسة لأبعاد لتنمية المستدامة ارتأينا ابراز استدامة المؤسسة الاقتصادية، والاطراف ذات المصلحة والتنمية المستدامة، و وظيفة المؤسسة الاقتصادية المستدامة.

المطلب الأول: استدامة المؤسسة الاقتصادية

تعتبر استدامة المؤسسات الاقتصادية أحد التوجهات التي تسمح لها بإعادة بناء إستراتيجيتها بما يتوافق مع متطلبات العصر، ويضمن لها بقاءها واستمراريتها، على هذا الأساس يصبح تبني التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية أحد الخيارات التي تكسب المؤسسة مميزات لتحقيق أهدافها في اطار أبعاد التنمية المستدامة وحتى يتسنى الوصول للمؤسسة المستدامة لابد من تحديد ضابط وشروط الاستدامة.

أولاً- مفهوم استدامة المؤسسة الاقتصادية: تطرقت الكثير من الدراسات الى موضوع الاستدامة حيث قدم تقرير بورتلاند مفهوم الاستدامة على أنه: "امكانية احداث التغيير والتنمية المطلوبة التي تفي باحتياجات المجتمع الحالي من خلال منظومة اقتصادية واجتماعية وبيئية وتكنولوجية تضمن الحفاظ على مقومات المجتمع للأجيال الحالية والمستقبلية" (بن الطيب، 2019، صفحة 03)، وبالتالي فإن الاستدامة تدعو إلى عدم استمرارية الأساليب الاستهلاكية والإنتاجية المتبعة حالياً، وتغييرها بأساليب استهلاكية وإنتاجية مستدامة، وبدون تحقيق مثل هذه المتطلبات فلا مجال لتطبيق الحقيقي لمفاهيم التنمية المستدامة، و يؤكد هذا المفهوم أيضاً على ضرورة التوفيق ما بين التنمية البيئية والتكنولوجيا والاقتصادية والاجتماعية وأنه لا يمكن إعداد أو تطبيق أية إستراتيجية أو سياسية مستدامة بدون تقاطع هذه الأبعاد معاً، و أيضاً على أنها ليست فقط ما يجب تركه للأجيال المستقبلية كموارد طبيعية ولكن ترك حرية التصرف فيها من أجل تلبية احتياجاتهم، ويؤكد تقرير بورتلاند أيضاً على الارتباط المتبادل الوثيق ما بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية ويحتاج تحقيق التنمية المستدامة إلى هيكلة الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية على الأخص، ولكن مثل هذا التغيير لا يمكن أن يتم إلا من خلال تكاتف جهود السلطة الحاكمة و التنظيم الشعبي والاجتماعي، والتعاون ما بين القطاعات

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، وممارسة الديمقراطية الاقتصادية من خلال عملية تشاورية تشاركية تتضمن كل قطاعات المجتمع (العايب، 2017، الصفحات 272-273)، وعليه فإنه يمكن وضع تعريف المؤسسة المستدامة بناء على أبعاد الاستدامة من أوجه نظر مختلفة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول 13 : مفهوم المؤسسات الاقتصادية المستدامة

وجهة النظر	المفهوم	الخصائص
الاقتصادية	"خلق قيمة مضافة اقتصادية مستدامة لكافة الأطراف ذات العلاقة، تزامنا مع الترشيد الاقتصادي للطاقات والموارد المستخدمة، من خلال الأداء المتميز لمواردها البشرية لتحقيق الفعالية والكفاءة الاقتصادية، وبالتالي سيعود ذلك على مساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة على المستوى الكلي من خلال تعظيم الدخل الإجمالي الوطني والحرص على ديمومته، وأحداث التكامل الاقتصادي على المستوى الوطني، وعقلنة الإنتاج وترشيد استغلال الموارد الوطنية".	-تعد المؤسسة مستدامة من المنظور الاقتصادي كل مؤسسة تسعى نحو تفعيل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة. -تقوم المؤسسة المستدامة حسب المنظور الاقتصادي على مساهمتها في خلق قيمة مضافة بالاقتصاد الوطني.
الاجتماعية	"تحقيق رفاهية المجتمع الذي تعيش فيه، وتحسين رعاية شؤون العاملين، وتوفير الأمن المهني والوظيفي والرعاية الصحية، كما تساهم في البعد الاجتماعي من خلال الخدمات التي تقدم النفع العام لأفراد المجتمع والمشاركة مع الحكومة في تقديم تلك الأنشطة بغرض القضاء على المشكلات الاجتماعية".	-تعد المؤسسة مستدامة من المنظور الاجتماعي كل مؤسسة تسعى نحو تفعيل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة. -تقوم المؤسسة المستدامة من المنظور الاجتماعي على تحسين جودة حياة المجتمع من جهة وتحسين ظروف العمل من جهة أخرى.
البيئية	" قدرة المؤسسة على الإستمرار في نشاطها بطريقة سليمة ومتواصلة ساعية في ذلك إلى بلوغ أقل تدهور في البيئة ، حيث يمكن تحقيق ذلك من خلال عملية تخطيط واعية للتوسع والنمو دون إلحاق الضرر برأس المال الطبيعي".	-تعد المؤسسة مستدامة من المنظور البيئي كل مؤسسة تسعى نحو تفعيل البعد البيئي للتنمية المستدامة. - تقوم المؤسسة المستدامة من المنظور البيئي على الاستغلال العقلاني والرشيد للموارد.
التكنولوجية	"قدرة المؤسسة على مواكبة العصرية من	-تعد المؤسسة مستدامة من المنظور

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

التكنولوجي كل مؤسسة تسعى نحو تفعيل البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة. -تقوم المؤسسة المستدامة من المنظور التكنولوجي على استخدام التكنولوجيا النظيفة في مختلف انشطتها.	خلال استغلالها للتكنولوجيا النظيفة الغير مضرّة بالبيئة والمجتمع في مختلف أنشطتها".	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: (مشري و بن خديجة، 2018، صفحة 477)، (تريعة، 2019، صفحة 73).

من خلال الجدول أعلاه يمكن القول أن المؤسسة المستدامة تتوقف على مدى توجهها نحو تفعيل أبعاد التنمية المستدامة ويمكن تعريفها بأنها: **تلك المؤسسة التي تقوم على تحقيق التقاطع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل المحافظة على البيئة باستخدام التكنولوجيا النظيفة، ويتجلى ذلك في دفع عجلة النشاط الاقتصادي و تحسين الاطار المعيشي بالمجتمع وبالمحيط الدخلي لها، في ظل الاستغلال العقلاني والرشيد للموارد الطبيعية والتكنولوجيا النظيفة.**

ثانيا- مبادئ المؤسسة المستدامة: وحتى يتسنى للمؤسسة التجاوب مع الضغوطات الدولية المهمة بقضايا التنمية المستدامة التي اصبحت ضرورة حتمية لضمان استمرار نشاطها في بيئة الاعمال، يتوجب على المؤسسة العمل وفق مجموعة من المبادئ التي تساهم في توجيه أهداف المؤسسة نحو استراتيجية التنمية المستدامة، والتي تتمحور في النقاط التالية: (مشري و بن خديجة، 2018، الصفحات 475-476)

1- مجال الاستدامة: هو عبارة عن النطاق الذي يتم فيه تطبيق أبعاد التنمية المستدامة، وعادة يربط وجوده بمجموعة من العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية والتكنولوجية، التي تشكل معا دعما كاملا لنطاق الاستدامة بكافة مكوناتها، ففي هذه الحالة نطاق الاستدامة يقتصر على المؤسسة، حيث نجد أن المؤسسة ملزمة بالامتثال لمتطلبات القوانين واللوائح والتقارير التي تقرها الدولة، و الجهات الحكومية وأجهزة المجتمع المدني، والأطراف ذات المصلحة لتدعيم التنمية المستدامة على المستوى الكلي.

2- الإشراك الكامل للأطراف ذات المصلحة: عند عمل المؤسسة على تحقيق الاستدامة تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة، إذا شملت مشاركة الأطراف الفاعلة في المؤسسة وهذا عائد إلى:

أ- مدى تحديد أصحاب المصلحة للأولويات.

ب- امكانيات الأطراف الفاعلة في إيجاد مختلف الحلول للمشاكل التي تواجهها المؤسسة.

ج- أعضاء المجتمع المحلي الزبائن، الموردون، جمعيات حماية البيئة ... الخ، يعملون غالبا على متابعة وتقييم انجازات المؤسسة.

د- مشاركة الأطراف الفاعلة في نشر التوعية الجماهيرية لتأييد التغيير.

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

3- الموارد: تمثل الموارد مختلف المصادر الطبيعية والغير طبيعية التي تساهم في دعم نطاق الاستدامة بالمؤسسة على القيام بدوره، فعندما تتوفر الموارد الكافية والمناسبة للمؤسسة يؤدي ذلك إلى المحافظة على استدامة حياتها لأطول وقت ممكن، فالمؤسسة مجبرة على تنفيذ نظام الإدارة البيئية وتصميم وتخطيط جميع العمليات من أجل ترشيد استخدام الموارد من ناحية ومن ناحية أخرى التقليل من الآثار السلبية الناتجة عن الاستغلال الغير عقلاني للموارد البيئية المتاحة.

4- التكنولوجيا: هي أثر التقدم التقني على طبيعة الحياة، فاستخدام التكنولوجيا بطريقة سليمة، تؤدي إلى المحافظة على الاستدامة من خلال توفير مجموعة من التطورات العلمية الحديثة التي تزيد من المعاملات المستدامة للمؤسسة كتحديث نظم إدارة المخاطر واستخدام التكنولوجيات الحديثة في مجال ضمان صحة وسلامة العمال والإنتاج الأنظف وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ... الخ.

ثالثاً- ركائز المؤسسة المستدامة: تسعى المؤسسات الاقتصادية نحو المحافظة على البيئة وتحسين جودة الحياة داخلها وخارجها وتلبية حاجيات الأفراد دون أن يؤثر ذلك على استدامتها واستمراريتها لتصبح بدورها مؤسسة مستدامة، وحتى يتسنى لها ذلك لابد من تفعيل التقاطع بين المحور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي، ويتمثل ذلك فيما يلي: (قطوش، 2017، الصفحات 121-124)

1- تفعيل المؤسسة المستدامة للبعد الاقتصادي: يظهر دور المؤسسة في تحقيق بعد اقتصادي مستدام من خلال خلق قيمة مضافة اقتصادية مستدامة لكافة الأطراف ذات المصلحة، تزامناً مع الترشيح الاقتصادي للموارد المستخدمة، ويتحقق ذلك من خلال:

أ- تطوير قواعد الإدارة الفعالة.

ب- تحسين إدارة المخاطر الخاصة بالمؤسسة.

ج- جعل الجودة ضمن أولويات خدمة الزبائن.

د- تشجيع تصميم وسائط إنتاج مسؤولة.

هـ- استخدام التنمية المستدامة كدافع للابتكار والاستثمار.

2- تفعيل المؤسسة المستدامة للبعد الاجتماعي: تساهم المؤسسة الاقتصادية في تحقيق جودة حياة المجتمع الذي تعيش فيه، وتحسين رعاية شؤون العاملين، وتوفير الأمن المهني والرعاية الصحية لهم، من خلال ما يلي:

1-2- مسؤولية المتعاونين مع المؤسسة: من خلال:

أ- توفير الظروف الملائمة للتنمية وتطوير المهارات والكفاءات.

ب- تشجيع التماسك الاجتماعي في المؤسسة.

ج- تشجيع التنوع الثقافي والاجتماعي في المؤسسة.

د- إثراء العلاقات المهنية والحوار الاجتماعي.

2-2- مسؤولية المؤسسة اتجاه المجتمع المحلي، من خلال:

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

أ- تشجيع التواصل والحوار.

ب- العمل التعاوني مع الجماعات المحلية.

3- تفعيل المؤسسة المستدامة للبعد البيئي والتكنولوجي: إن مجالات المسؤولية البيئية للمؤسسة الاقتصادية هي تلك المساهمات والمسؤوليات الطوعية والاجبارية الملقاة على عاتقها اتجاه حماية البيئة واستخدام التكنولوجيا النظيفة التي تحافظ على مواردها الطبيعية وتحقيق استدامتها ومنع وتقليل التلوث البيئية، ويتحقق ذلك من خلال مايلي:

3-1- التأكيد على الإدارة السليمة للنفايات والمنتجات في نهاية دورة حياتها من خلال تعزيز تصميم المنتجات الصديقة للبيئة.

3-2- مكافحة التغير المناخي، من خلال:

أ- التقليل أو الحد من انبعاثات الغازات الدفينة ذات الصلة بنشاطات المؤسسة.

ب- تخفيض انبعاثات الغازات الدفينة الناتجة عن نقل البضائع.

ج- تحسين ميزانية الطاقة للمؤسسة.

د- تشجيع الممارسات الجديدة الخاصة بأصحاب المصلحة.

3-3- مواكبة التطورات التكنولوجية: من خلال:

أ- استخدام التكنولوجيا النظيفة في استغلال الموارد.

ب- تكوين العامل في اطار استخدام التكنولوجيا النظيفة لضمان سلامته.

المطلب الثاني: الاطراف ذات المصلحة والتنمية المستدامة

إن تفعيل أبعاد التنمية المستدامة من طرف المؤسسة الاقتصادية لا يتم إلا من خلال مساهمة الأطراف ذات المصلحة في بلوغ هذا التوجه، فالمؤسسة التي ترغب في إدماج أبعاد التنمية المستدامة في أنشطتها يجب أن تضع ضمن أهدافها ليس فقط تعظيم الأرباح فقط، ولكن تحقيق التوازن بين المصالح التي قد تكون متناقضة لكل الأطراف ذات المصلحة، وإشراكهم في مواكبة متطلبات التنمية المستدامة لضمان بقاء واستمرارية المؤسسة.

أولاً- مفهوم ادارة أصحاب المصلحة: يعود مصطلح أصحاب المصلحة حسب "Mercier" إلى الكلمة الإنجليزية "Stakeholders" والتي ترجمت إلى اللغة الفرنسية "Les parties prenantes" والتي كان مرادفها الصحيح في اللغة العربية أصحاب المصلحة، فالكلمة الأصلية "Stakeholders" تتكون من شطرين الأول "Stake" والثاني "Holders"، فالشطرن الأول يعني كما أشير إليه في معجم إدارة الأعمال بأنه استثمار مالي والثاني يعني شخص، وبالتالي فالمصطلح ككل يعني الشخص الذي له استثمار مالي يخاطر به في عمل معين كحصة في نصيب الربح والخسارة، وكان أول ظهور للمصطلح في العصر الحديث في مذكرة داخلية بمعهد ستانفورد للبحوث (SRI) من طرف "Stewart Ansoff" سنة 1963، أما المفهوم في حد ذاته ظهر في خمسينيات القرن الماضي، أين قام العديد من الباحثين

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

وخاصة الاجتماعيين في دراسة العلاقة بين المؤسسة ومجتمعها حيث كانت سنة 1959 بمثابة الانطلاقة الأولى لهذا المفهوم، فأول من خاض في هذا المفهوم هو "Dill" الذي اعتبر أن المستهلكين والموردين وجماعية الضغط والمنافسة هم المراكز الأساسية الذي يجب على مسيري المؤسسة أخذ متطلباتهم بعين الاعتبار عند تخطيط نحو تحقيق الأهداف (مشري و بن خديجة، 2018، صفحة 477)، وبعدها قام معهد ستانفورد للأبحاث سنة 1963 بتعريف أصحاب المصلحة على أنهم: "شخص أو مجموعة من الأشخاص الذين بدون دعمهم تزول المؤسسة من الوجود" (قطوش، 2017، صفحة 153)، أي كل جهة ترتبط بالمؤسسة بشكل مباشر أو غير مباشر وأن نشاط المؤسسة يقوم على علاقاتها مع اصحاب المصلحة، التي تشمل المساهمون والعمال والزبائن ... الخ. كما أن فهم طبيعة العلاقة بين المؤسسة وأصحاب المصلحة، يتطلب نوع من السلوكيات والتي يطلق عليها ادرة أصحاب المصلحة حيث يعرفها فريمان واخرون بأنها: "كل الممارسات التي تقوم من خلالها الادارة بفهم العلاقات المترابطة و المتداخلة بين المؤسسة ومختلف الاطراف ذات المصلحة وتحليل العلاقات التفاعلية لخلق قيمة مضافة للمؤسسة واتخاذ القرارات الاستراتيجية " (Freeman, Harrison, & Andrew, 2007, p. 06).

ومن خلال ما سبق يمكننا القول ان المؤسسة تمارس نشاطها من خلال التعامل مع اصحاب المصلحة الذين يعتبرون سبب وجود المؤسسة، ولكي تضمن المؤسسة استمرارها وبقائها لابد من تحليل وتنظيم العلاقة بين اصحاب المصلحة في اطار ادارة تهتم بذلك، حيث يمكن تعريف ادارة اصحاب المصلحة بأنها: **مختلف الاجراءات والضوابط التي تقوم بها ادارة المؤسسة لتنظيم علاقة المؤسسة بأصحاب المصلحة، حتى يتسنى لها وضع استراتيجياتها المستقبلية من جهة واتخاذ القرارات من جهة اخرى.**

ثانيا- تصنيف وتطلعات أصحاب المصلحة: تعددت وجهات نظر الباحثين في ما يخص موضوع تحديد أصحاب المصلحة في المؤسسة وطبيعة تطلعاتهم فحجم المؤسسة ونوعية نشاطها تعتبر من المحددات التي بناءا عليها تحدد نوعية الأطراف الواجب التعامل معهم، فقد شملت التصنيفات ما يلي:

➤ تصنيف (Edward Freeman 1984): ينظر لأصحاب المصالح على أنهم: (قطوش، 2017، صفحة 154)

- ✓ أصحاب المصالح الداخليين: والمتمثلون في الملاك، العملاء، الموردون، الموظفون.
- ✓ أصحاب المصالح الخارجيين: والمتمثلون في المنافسين، المجتمع المدني، جمعيات الدفاع عن حقوق المستهلكين، جمعيات حماية البيئة، جماعات الضغط... الخ.
- تصنيف (Savage et al 1991): ينظر الى أصحاب المصلحة على أنهم: (Gomes, 2006, p. 50)

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

✓ أصحاب المصلحة الأساسيين: هم أولئك الذين لديك علاقات رسمية واقتصادية مع المؤسسة.

✓ أصحاب المصلحة الثانويين: هم أولئك الذين لا يرتبطون ارتباطاً مباشراً بالمؤسسة على الرغم من القدرة على التأثير بها والتأثير عليها.

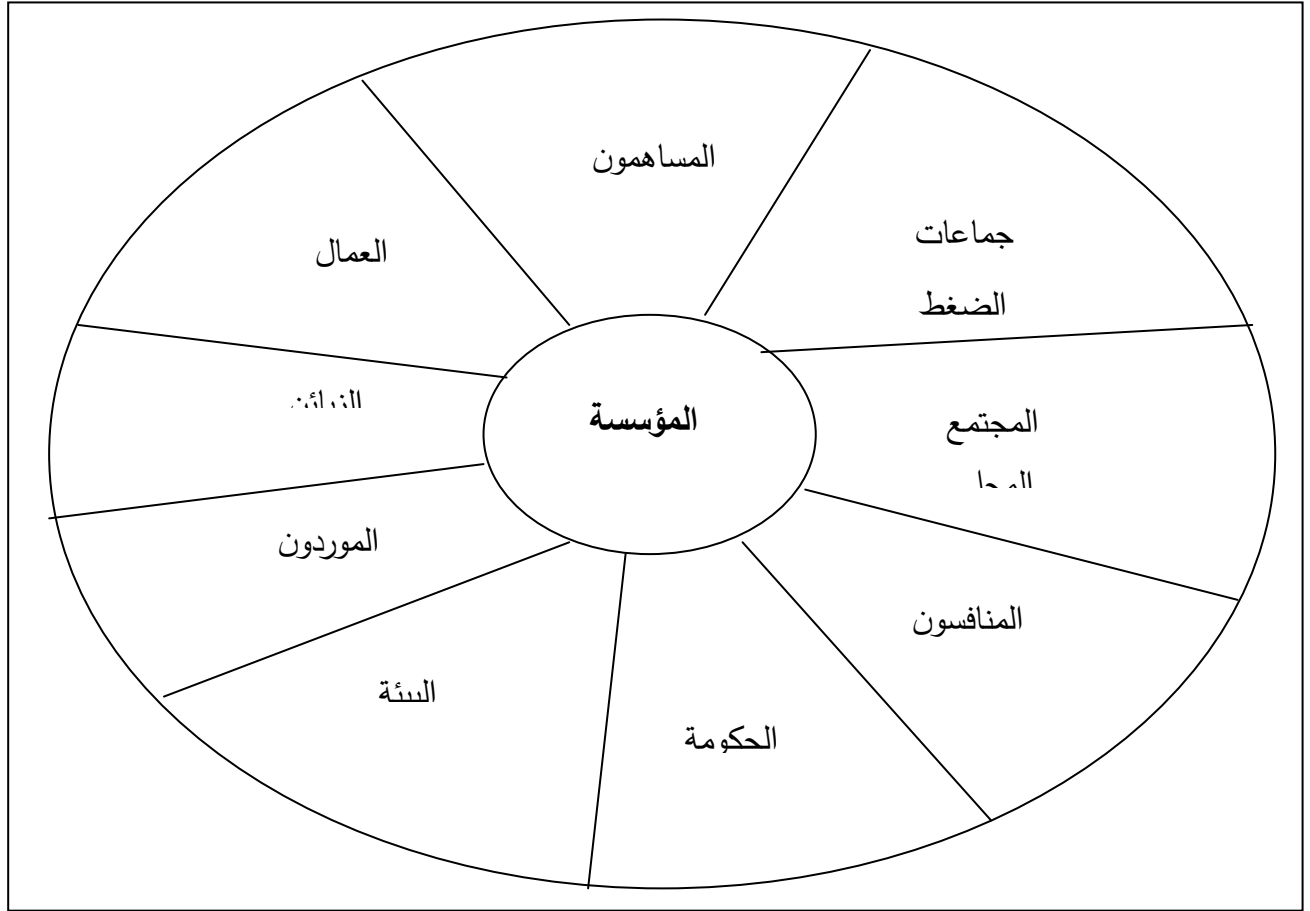
➤ تصنيف (1995 clarkson) يرى أن اصحاب المصلحة ينقسمون الى: (Gossy, 2008, p. 06)

✓ أصحاب المصلحة الأساسيين وهم الأطراف الذين بدونهم أو بدون مساهماتهم في المؤسسة فان استمراريتها غير ممكنة مثل: (المساهمين، المستثمرين، الموظفين، المستهلكين، الموردين، الدولة والمجتمع).

✓ أصحاب المصلحة الثانويين والذين عرفهم بأنهم أطراف لا يتم إشراكهم في التعاملات المباشرة التي تقوم بها المؤسسة وليس لهم دور كبير في حياة المؤسسة والذين يتمثلون في: (الإعلام وبعض المجموعات الخاصة).

1- تصنيف أصحاب المصلحة: من خلال ما سبق يمكن القول ان جميع اصحاب المصلحة لهم أثرا على المؤسسة سواء اساسيين او ثانويين، و يمكن حصرهم في الشكل الآتي:

الشكل 07: تحديد أصحاب المصلحة



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: (الغالي و العامري، 2016، صفحة 79).

يتضح من الشكل أعلاه أن أصحاب المصلحة الذين ترتبط علاقتهم بالمؤسسة يتمثلون فيما يلي: (العايب، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة (اطروحة دكتوراه)، 2010، الصفحات 88-90)

أ- المساهمون: يمثل المساهمون فئة مهمة جدا من أصحاب المصالح والمستفيد المباشر من نشاط المؤسسة الاقتصادية، إن هؤلاء المالكون يتحملون مخاطر الاستثمار من خلال المغامرة بأموالهم الخاصة متوقعين عائدا مجزيا ومناسبا من هذه الاستثمارات، ويمكن أن يكون المالك شخصا واحدا أو مجموعة أو شركة مساهمة أو شركة تضامن أو أي شكل قانوني آخر، إن كل من يحوز على جزء من رأسمال المؤسسة مهما كان وزنه، لديه الحق في توجيه سياسة المؤسسة فبالإضافة إلى الربحية التي تمثل المعيار الأهم في توجيه مسار وسياسات المؤسسة واتخاذ قرارات الاستثمارية، فمن حق المساهمين أيضا أن يفرضوا الجوانب الاجتماعية في وضع تلك السياسات، فالمستثمرون لا يسعون فقط إلى الربح على المدى القصير فقط بل وعلى المدى الطويل كذلك.

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

ب-العمال: تشمل هذه الفئة جميع العاملين من إداريين وفنيين وفئات أخرى، ويعتبرون مصدر ثروة للمؤسسة، حيث أن لهم مصلحة مهمة لا تقتصر على الأجور فحسب بل تتعداها إلى توفير ظروف عمل جيدة كمحيط العمل.

ج- الزبائن: إن هذه الفئة من أصحاب المصالح ذات أهمية كبيرة لكل المؤسسات الاقتصادية، بدون استثناء، فوجود هذه الأخيرة مرتبط بإنتاج سلع أو خدمات وهذه يستهلكها زبائن وطبيعة التعامل معهم وإقناعهم باستهلاك هذه المنتجات عمل مهم من أعمال إدارة التسويق في أي مؤسسة من المؤسسات.

د- الموردون: يمكن أن ينظر للعلاقة بين الموردين والمؤسسات الاقتصادية على أنهما علاقة قائمة على الثقة المتبادلة، لذلك يتوقع كل طرف من الطرف الآخر أن يحترم هذه العلاقة ويبادر إلى تعزيزها، فهم مصدر تموين المؤسسة لوصولها الى انتاج نهائي.

هـ- البيئة: ويقصد بها مختلف الموارد الطبيعية التي تستغلها المؤسسة وتؤثر وتتأثر بها ومنها التربة والماء والهواء، وقد أصبح لها صدى كبر نظرا للآثار البيئية التي تركها الممارسات المختلفة للمؤسسات الاقتصادية على صحة الإنسان أولا وعلى النباتات والحيوانات والمياه والتربة والهواء من آثاره.

و- الحكومة: تمثل الحكومة فئة من المستفيدين تعير لها المؤسسات الاقتصادية أهمية كبيرة باعتبارها الممثل القانوني للدولة .

ز- المنافسون: تعتبر أهم فئة تسعى الى زيادة القيمة السوقية لها عن المؤسسة حيث تعد مصدر الفرص والتهديدات للمؤسسة وقد تكون اما مؤسسات تعمل ضمن نفس نشاط المؤسسة او نشاط بديل لمنتجات المؤسسة.

ح- المجتمع المحلي: يقصد بهم كل من يقطن أو يعيش حول محيط وحدات الإنتاج ويتأثرون سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة من هذا النشاط الذي تمارسه المؤسسة.

ط- جماعات الضغط: منذ ثلاثة عقود تقريبا تجمعت بعض الهيئات التي لها أثر دولي تحت لواء منظمات غير حكومية يكمن دورها في إثارة الرأي العام وكذا الإعلام حول الممارسات السيئة للمؤسسات الاقتصادية التي تطالب مسيريتها بأن يكونوا أكثر شفافية وذلك بتقديم إيضاحات في حالة ما إذا لاحظوا الاستغلال السيئ للنفوذ الذي تحوز عليه بعض المؤسسات مثل المنافسة غير الشريفة ومخالفة قوانين العمل وتلويث البيئة، ومن الأمثلة على جماعات الضغط يمكن ذكر كل من منظمة العفو الدولية ومنظمة السلام الأخضر GREEN PEACE وأولياء بدون حدود MEDECINS SANS FRONTIERES وكذا رابطة فرض الضرائب على المعاملات المالية (ATTOC) لمساعدة المواطنين.

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

2-تطلعات أصحاب المصلحة: ففي ظل التطورات الراهنة التي تشهدها بيئة الأعمال أصبح أصحاب المصلحة يسعون نحو تحسين العلاقة بينهم وبين المؤسسة بشكل أفضل في مختلف تعاملاتها كون الجميع مستفيد من بقاءها، ويمكن ابراز تطلعات أصحاب المصلحة من خلال الجدول الآتي:

الجدول 14: تطلعات أصحاب المصلحة

تطلعات الاطراف ذات المصالح	تحديد الأطراف ذات المصالح
-تحقيق أكبر ربح ممكن. -تعظيم قيمة السهم. -زيادة قيمة المؤسسة. -تحسين صورة المؤسسة. -تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة. -حماية أصول المؤسسة. -تطوير قدرات وامكانيات المؤسسة. -سلامة الموقف القانوني والاخلاقي للمؤسسة.	المساهمون
-أجور ومرتبات مجزية. -فرص ترقية جيدة ومتاحة. -تدريب وتطوير مستمر. -عدالة وظيفية. -ظروف عمل مناسبة. -المشاركة في القرارات. -رعاية صحية جيدة. -اسكان وخدمات اخرى للعاملين.	العمال
-منتجات بأسعار مناسبة. -منتجات بنوعية جيدة. -تسهيل اجراءات الحصول على المنتجات. -اعلانات صادقة عن المنتجات. -منتجات امينة عند الاستعمال. -ارشادات واضحة حول استعمال وكيفية التخلص من من المنتج بعد الاستعمال. -الالتزام بمعالجة مخلفات المنتج من شراء الى غاية الاستعمال النهائي. -مسايرة المنتجات لثقافة المجتمع بما فيها الجانب الاخلاقي والديني والقانوني.	الزبائن
-مراعاة السياسات البيئية.	البيئة

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

- ربط الاداء البيئي بأهداف المؤسسة. - وجود مدونة الاخلاقيات البيئية ومعايير التطبيق المرتبطة بتوقعات المؤسسة المرتبطة بالمحافظة على البيئة. - ادراج قسم خاض بالبيئة في الهيكل العام للمؤسسة. - اندماج العاملين في النشطة البيئية. - وجود نظام للإدارة البيئية بالمؤسسة. - ادارة الجودة الشاملة البيئية. - تقليص معدلات التلوث ودعم فكر اعادة التدوير.	
- المساهمة في دعم البيئة التحتية للمجتمع. - خلق مناصب شغل جديدة. - المساهمة الايجابية بالمجتمع في حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية. - احترام العادات والتقاليد وثقافة المجتمع السائدة وعدم خرق قواعد وسلوك الاداب العامة. - تقديم الدعم للمؤسسات المجتمع المحلي كالجمعيات ومؤسسات اخرى كمراكز البحث العلمي والمستشفيات.	المجتمع المحلي
- الالتزام بالتشريعات والقوانين الصادرة عن الحكومة. - تسديد الالتزامات الضريبية والرسوم وعدم التهرب الضريبي. - المساهمة في معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة والتضخم ومساعدة في تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة. - احترام الحقوق المدنية للجميع دون تمييز لأي سبب كان. - تسديد أقساط الضمان الاجتماعي بانتظام وفي المواعيد المقررة لها. - تعزيز سمعة الدولة عند التعامل الخرجي.	الحكومة
- الاستمرار بالتجهيز والإمداد خاصة للمواد الاولية. - تقديم اسعار عادلة ومقبولة للمواد المجهزة. - تسديد الالتزامات والصدق في التعامل. - تطوير اساليب العمل ومواكبة التطورات الزاهنة في المواد الاولية الصديقة للبيئة.	الموردون
- المنافسة العادلة والنزيهة. - عدم الاضرار بمصالح الاخرين وبأي وسيلة كانت.	المنافسون
- التعامل الجيد مع جمعيات حماية المستهلك. - احترام أنشطة جمعيات حماية المستهلك. - احترام دور النقابات العمالية. - التعامل الصادق مع الصحافة ووسائل الاعلام.	جماعات الضغط

-احترام رأي اصحاب المهن.	
-نشر المعلومات الصادقة والصحيحة عن المؤسسة.	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: (الغالي و العامري، 2016، الصفحات 86-106)
يتبين من خلال الجدول أعلاه أن أصحاب المصلحة يسعون نحو توجيه أداء المؤسسة بما يضمن بقائها واستمراريتها لتواكب متطلبات العصر كونهم المؤثر على نشاط المؤسسة وترتبطهم معها مصالح متعددة.

ثالثا-توجيه المؤسسة لإدارة أصحاب المصلحة نحو تحقيق التنمية المستدامة: باعتبار اصحاب المصلحة لهم دور كبير في التأثير على أهداف وقرارات المؤسسة، فيستوجب على المؤسسة توجيه تطلعاتهم نحو هيكلة وظيفة الاستدامة بها، ويتجلى ذلك من خلال الخطوات التالية:

1-تحديد هوية أصحاب المصلحة القادرين على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة: تعتبر هذه العملية مهمة جدا للمؤسسة قبل البدء في النشاط، لأن الغرض منها هو تحديد هوية كل صاحب مصلحة مع المؤسسة لديه الدور في ممارسة متطلبات التنمية المستدامة، وكذا تحليل علاقته بها، لتقييم مستوى إشراكه و مستوى مصلحته مع المؤسسة ومستوى التأثير عليه، تتوقف هذه العملية على بعض الشروط منها تطوير وإعداد قائمة من أصحاب المصلحة، وكذا تحديد الهوية والقواسم المشتركة بين أصحاب المصلحة والتي من خلالها يمكن وصف طبيعة العلاقات، يمكن لهذه العملية أن تؤثر أو تتأثر بقرارات المؤسسة ومخرجاتها، وتحليل وتوثيق المعلومات التي تم جمعها عن مصالحهم، إشراكهم، ارتباطهم وتأثيرهم وكذا الآثار المحتملة على نجاح المؤسسة في توجه نحو أهدافها (هرموش و رمضان، 2019، صفحة 113).

2- اعداد خطة إدارة أصحاب المصلحة ضمن متطلبات تفعيل ابعاد التنمية المستدامة: الهدف من هذه العملية هو تحليل مستوى إشراك أصحاب المصلحة عند تحديد هويتهم، وتحتاج هذا الخطة إلى العناصر التالية: (Tardieu & autres, 2005, p. 37)

- أ- تحديد الموارد المادية والبشرية والأدوات اللازمة للتنمية المستدامة.
- ب- التعرف على شبكة المراسلين داخل مختلف الكيانات ووحدات الأعمال.
- ج- معرفة الفاعلين الأساسيين ومدى الإسهامات المحتملة وأهدافها الفردية والجماعية.
- د- تحديد الآثار والانعكاسات (إيجابية أو سلبية).
- هـ- تدريب أعوان الشبكة على العملية وتحديد الأدوات.
- و- معرفة وتحديد نوع عمل الشبكات وقنوات الاتصال من خلال تكرار اللقاءات، تبادل المعلومات والأفكار والتعرف على أهم المواضيع المتعلقة بالمؤشرات التي تخص الممارسات الجيدة ورصد التغذية العكسية،... الخ.
- ز- قياس الأداء وضبط الأهداف.

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

ح- وضع تقرير التنمية المستدامة.

ط- نشر النتائج وإيصال الأداء إلى أصحاب المصلحة.

3- إشراك أصحاب المصلحة في تفعيل التنمية المستدامة: إشراك أصحاب المصلحة يعتبر عملية مستمرة من الاتصالات والعمل بينهم وبين المؤسسة للوصول إلى توافق حول الحاجيات والتوقعات حول قضية التنمية المستدامة، فهي تعني كذلك المساهمة في الإعلان عن إدارة المخاطر في المؤسسة وتعزيز الثقة والسمعة بين أصحاب المصلحة.

4- مراقبة عملية إشراك أصحاب المصلحة في تفعيل التنمية المستدامة: تعني متابعة المستوى الحالي من عملية إشراك أصحاب المصلحة في تحقيق التنمية المستدامة، والتدخل من طرف المؤسسة لأخذ ردود الأفعال عن كل مستوى من مستويات الإشراك، مع العمل على تصحيح و تعديل ما أمكن دون تجاوز الحدود المتعلقة بإدارة المؤسسة، لأن لكل مستوى حدود محددة إن تم تجاوزها فإن ذلك يؤثر سلبا على مصلحة طرف آخر من أصحاب المصلحة، وتعرف المراقبة في إطار إشراك أصحاب المصلحة في تفعيل التنمية المستدامة بأنها: "المتابعة الشاملة لعلاقاتهم مع المؤسسة في إطار تحقيق التنمية المستدامة مع تعديل وضبط هذه العلاقات متى كان ذلك لا يخل بالتوازن المطلوب بين مصالح كل الأطراف". (بادن و بريش، 2017، صفحة 41).

المطلب الثالث: وظيفة المؤسسة الاقتصادية المستدامة

إن بعض الهيئات والمنظمات الدولية اقتصرت الطريق على المؤسسة وساهمت في وضع ابرز الآليات التي من شأنها ان تساعد الإدارة في إدماج ضمن الهيكل التنظيمي الرسمي عمليات أو نشاطات أو حتى وظيفة مستقلة تهتم بالقضايا البيئية والاجتماعية، للحفاظ على الموارد البيئية والمجتمع، ومراعاة الأطراف ذات المصلحة بالمؤسسة وهذه الوظيفة يمكن أن نطلق عليها وظيفة الاستدامة.

أولا- المبادرات الصادرة عن الجمعيات والمنظمات الدولية: قامت الكثير من المنظمات الدولية الى الامام بقضايا دولية تأثر على مختلف جوانب حياة الانسان كالتنمية المستدامة، حيث قدمت الكثير من الاسهامات الخاصة بمسؤولية المؤسسة في هذه القضايا، وشملت هذه المبادرات ما يلي: (العايب، وظيفة التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، 2011، الصفحات 174-175)

1- مبادرة منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي: ساهمت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي بعدة مبادرات والتي من شأنها أن توجيه المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات و من بينها المبادئ الموجهة خصيصا للشركات المتعددة الجنسية لسنة 1997، ومن بين ما تقوم عليه هذه المبادرة في المجال الاجتماعي هو احترام حقوق الموظفين بأن يكونوا ممثلين في اتحادات مهنية التي تمثل العاملين بصدق، وبصورة مستقلة، أو من خلال اتحادات المشغلين، مع الممثلين بهدف الوصول إلى اتفاقيات حول شروط التشغيل، أما في المجال البيئي فهي توصي بإقامة وتنفيذ أنظمة إدارة بيئية

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

تشمل جمع وتقييم المعلومات الملائمة والمختلفة بخصوص التأثيرات البيئية، الصحية والأمنية، وتحديد أهداف قابلة للقياس، وكذلك التحقق والرقابة المنتظمة للتقدم تجاه الأهداف الاجتماعية و الأهداف البيئية.

2- العقد العالمي: يعرف أيضا بمبادرة "كوفي عنان"، هذا العقد هو عبارة عن مبادرة تلقائية للمؤسسات المسؤولة تهدف نحو تحقيق هدفين متماثلان في إدماج الميثاق العالمي ومبادئه في إستراتيجية المؤسسات وأنشطتها وتنمية التعاون بين الأطراف الأساسية المعنية والنهوض بالشركات التي تأسست بمساندة الأهداف التي تسهر منظمة الأمم المتحدة على تحقيقها، إن الفكرة التي تنطلق منها هذه المبادرة هي محاولة دعم الاقتصاد العالمي وكذلك التوزيع العادل لثروات العالم على جميع سكان الكرة الأرضية في إطار العولمة، ولبلوغ هذه الأهداف يقترح الميثاق العالمي عدة آليات للتسيير والمشاركة كالتشاور حول السياسات المتبعة والتدريب والهيكل المحلية ومشاريع في نطاق الشراكة، وليس الميثاق العالمي آلية ترتيبية إذ لا يستخدم للحكم على سلوك أو على أعمال المؤسسات لكنه يركز بالعكس على المسؤولية تجاه العموم وعلى الشفافية والمصالح على المدى الطويل للمؤسسات وعالم الشغل والمجتمع المدني لبعث أعمال ملموسة ومتناسقة متعلقة بتطبيق مبادئ المبادرة.

3- المبادرة العالمية للإفصاح: وتسمى أيضا بالمبادرة العالمية لإعداد التقارير كما تسمى بمبادرة "الإبلاغ العالمية"، أنشئت سنة 1997 من طرف منظمة تسمى بإئتلاف الاقتصاديات المسؤولة بيئيا بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتكمن مهمتها في وضع طرق لإعداد تقارير للتنمية المستدامة، ورفعها إلى مستوى يعادل تلك الخاصة بالتقرير المالي حتى تتوفر في تلك التقارير الخصائص التالية: وهي القابلية للمقارنة والدقة والمصادقية وإمكانية التحقق من المعلومات المقدمة، في سنة 1999 نشرت نسخة أولية من المبادئ التوجيهية للتقرير عن التنمية المستدامة وبعد فترة من التفاصيل الوافية التجارب والمشاورات المكتملة، ظهرت النسخة الرسمية للمبادئ التوجيهية في جوان 2000، وقد تم تكملة هذه النسخة بنسخة أخرى نشرت سنة 2002، وفي سنة 2007 تم إدخال عدة تعديلات على المبادئ التوجيهية لسنة 2002، وقد اتخذ كل من العقد العالمي للأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية و كذلك المجلس الأوروبي للوزراء والمفوضية الأوروبية والمنندى الاقتصادي العالمي من هذه المبادئ التوجيهية مرجعا في مراسلاتهم لأصحاب المصلحة، كما أن أكثر من 130 مؤسسة في 21 بلد تعتمد على المبادئ التوجيهية في وضع تقاريرها عن التنمية المستدامة.

ثانيا- الاعتماد على المعايير ومواصفات قياسية دولية: حتى تضمن المؤسسة الاقتصادية مكانتها في ظل متطلبات السوق الدولي لابد عليها من وضع سياسات بيئية واجتماعية تبين توجهها، من خلال ارتباط مبادئها بالأداء البيئي والاجتماعي الشامل والذي يوفر إطارا للعمل ويبين أهدافها وغاياتها البيئية والاجتماعية، وتعد المؤسسة هذه السياسية وفق مواصفات الإزو .

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

1-إدارة الجانب البيئي في المؤسسة وفقا لمواصفة الإيزو 14000: إن تزايد الضغوط على المؤسسات الاقتصادية، وتزايد اهتمام الحكومات والهيئات الدولية، بإدارة البيئة وحماية الطبيعة، وفرضها للقوانين والتشريعات المتعلقة بذلك، أدى بالمؤسسات الاقتصادية نحو التوجه الى نظام الإدارة البيئية وفقا للمعايير الايزو 14000 لمواكبة متطلبات العصر.

أ- تعريف الأيزو 14000: تعرف مواصفة الايزو 14000 بأنها: "مجموعة من المواصفات الاختبارية التي تحافظ على البيئة، ومن ثم فهي تتيح للمؤسسات الاقتصادية والهيئات على مستوى العالم توحيد نظام ادارة بيئية واحد متفق عليه، وبالتالي فهي تضمن حماية البيئة من التلوث في ظل الاستجابة للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية تمت الموافقة على هذا النظام نهائيا سنة 1996" (معزوزي و تريح، 2019، صفحة 408).

يتبين من خلال هذا المفهوم ان معايير الايزو 14000 جاءت للحفاظ على الموارد الطبيعية وترشيد استغلالها في اطار الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للفرد والمجتمع والمؤسسات.

ب-مكونات مواصفات الايزو 14000: شملت مواصفات الايزو 14000 عدة معايير مختلفة الغايات الا أنها تساق كلها في ادارة المجال البيئي، والتي يبينها الجدول الآتي:

جدول 15: مكونات المواصفة الدولية الايزو 14000 نسخة 2004

الحالة	رقم المواصفة	تاريخ المواصفة	محتوى المواصفة
ISO	ISO14001	2004	نظم الإدارة البيئية: مواصفات مع مرشد للاستخدام.
ISO	ISO14004	2004	نظم الإدارة البيئية: إرشادات عامة للمبادئ والأنظمة والتقنيات المساندة.
ISO	ISO14020	2000	الملصقات والإعلانات البيئية: مبادئ عامة.
ISO	ISO14030	1999	تقويم الأداء البيئي: الإرشادات والمؤشرات ودراسة حالة لتوضيح الاستخدام.
ISO	ISO14040	2006	تحليل دورة حياة المنتج: المبادئ وإطار العمل.
ISO	ISO14044	2006	تحليل دورة حياة المنتج: الإرشادات التوجيهات.
ISO	ISO14047	2003	تقييم تأثير دورة حياة المنتج.
ISO	ISO14049	2000	أمثلة عن تأثير دورة حياة المنتج تطبيق.
ISO	ISO14050	2002	الإدارة البيئية: المصطلحات والمفردات الأساسية.

المصدر: (معزوزي و تريح، 2019، صفحة 409).

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

من خلال الجدول أعلاه يمكن القول أن المواصفات الدولية ايزو 14000 شملت عدة تطورات من فترة الى أخرى حتى يتسنى لها تطوير الادارة البيئية مواكبة للتطورات التي تشهدها المؤسسات في الوقت الراهن.

ج- أهداف المواصفة الدولية ايزو 14000: شملت أهداف المواصفة العلاقات الارتباطية بين المؤسسة والبيئة، والتي تتمثل فيما يلي: (طالب، 2017، صفحة 53)

✓ تمكين المؤسسات من انشاء نظام للادارة البيئية، يضمن لها التعامل مع القضايا البيئية وعناصرها المختلفة.

✓ يساعد المؤسسات على ضبط الأهداف والسياسات الخاصة بها في المجال البيئي.

✓ إرشاد المؤسسات إلى حسن تطبيق سياساتها البيئية.

✓ إلزام المؤسسات بالإعلان بشكل فعال عن سياستها البيئية وعن إلزامها بشروط السلامة البيئية أمام الهيئات الرسمية والمستهلكين والرأي العام.

✓ تشجيع المؤسسات في الحصول على شهادات المطابقة من الجهات المختصة، حول السلامة البيئية.

2- إدارة الجانب الاجتماعي في المؤسسة وفقا لمواصفات الإيزو 18000 والأيزو 26000:

يعد المورد البشري رأس مال استراتيجي للمؤسسات الاقتصادية سواء داخلها أو خارجها، فهو يتطلب جزء من الاهتمام ليضمن للمؤسسة التميز، ولهذا تبنت معظم المؤسسات مواصفات لإدارة الجانب الاجتماعي ومن بين هذه المواصفات ISO 18000، لإدارة السلامة والصحة المهنية، والمواصفة الجديدة للمسؤولية الاجتماعية ISO 26000.

2-1- مواصفة الايزو 26000: ان اهتمام المؤسسات بالجانب الاجتماعي اصبح ضرورة حتمية لضمان بقاءها في الأسواق، وحتى يتسنى لها ذلك لابد من مراعاة ما جاء في المواصفة الدولية ايزو 26000 الذي يعد معيارا متكاملًا لتفعيل المؤسسة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية.

أ- تعريف مواصفة الأيزو 26000: تعرف مواصفة الايزو 26000 بأنها: "نظام دولي جديد أطلقته المنظمة الدولية للمعايير، للمؤسسات المختلفة سواء عامة أو خاصة حيث يحتوي هذا النظام على المبادئ التوجيهية والإرشادات اللازمة للمؤسسات في تفعيل المسؤولية الاجتماعية، و قد مرت المواصفة بمرحلة اعداد طويلة انتهت بإطلاقها في عام 2010" (Djenatte & Guettaf, 2019, p. 793).

يتبين من هذا المفهوم ان مواصفة الايزو 26000 هي: مجموعة من الضوابط التي تحدد طرق تبني المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات.

ب- أهداف المواصفة ايزو 26000: تقوم أهداف مواصفة ايزو 26000 على دمج البعد الاجتماعي ضمن أنشطة المؤسسة، وتشمل أهدافها على ما يلي: (مقدم و بكار، 2014، صفحة 16)

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

- ✓ مساعدة المؤسسات في مخاطبة مسؤولياتها الاجتماعية، و في نفس الوقت احترام الاختلافات الثقافية الاجتماعية و البيئية و القانونية و ظروف التنمية الاقتصادي.
 - ✓ توفير التوجيهات العملية لممارسة أبعاد المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة، وتعزيز مصداقية التقارير المعدة لتسهيل تقييم ممارسات المسؤولية الاجتماعية.
 - ✓ التوافق مع الاتفاقات و المبادرات الدولية المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.
 - ✓ نشر الوعي لضرورة تبني المسؤولية الاجتماعية و التحسيس بأهميتها و مكاسبها للمؤسسات.
 - ✓ العمل المشترك على المستوى الدولي في موضوع المسؤولية الاجتماعية و توحيد ممارساتها ليسهل تقييمها بشكل متماثل في مختلف الدول.
 - ✓ جعل من الممارسات العملية للمسؤولية الاجتماعية آلية لتحقيق التنمية المستدامة، والحفاظ على الإنسان و الحيوان و البيئة، و الاعتماد على القوانين المنظمة لذلك مثل: حقوق الإنسان و قوانين حماية البيئة.
 - ✓ اعتبار كل قضايا التنمية كمكون أصيل لمواصفة المسؤولية الاجتماعية.
- 2-2- مواصفة الايزو 18000: تعد التزاما ثابتا ومطلقا لتطبيق كافة النظم المهنية بالمؤسسة لاقصادية، وقياس مدى التزام المؤسسة لنظام إدارة الصحة والسلامة المهنية مع المعايير المعترف بها على المستوى الدولي.
- أ- تعريف مواصفة إدارة الصحة والسلامة المهنية (الايزو 18000): تعرف مواصفة الايزو 18000 بأنها: "جزء من النظام العام للإدارة يهدف إلى تسهيل تدبير المخاطر، الحوادث المرتبطة بنشاطات المؤسسة، و عليه من خلال هذا التعريف، فإن هذا يتحقق من خلال تحقيق المتطلبات اللازمة ومراجعة مدى تطبيقها لتطوير وتطبيق وإنشاء وخدمة وصيانة سياسة السلامة والصحة المهنية" (قديرة، 2019، صفحة 93).
- حيث ترتكز هذه المواصفة على توفير الظروف الملائمة للعمال التي تضمن لهم حقوقهم، كما تتكون مواصفة إدارة الصحة والسلامة المهنية OHSAS18000 وفقا للايزو إلى معيارين وهما كما يلي: (مهاوات و جرموني، 2016، صفحة 154)
- ✓ OHSAS18001 يوضح مواصفات نظام إدارة السلامة والصحة المهنية: وهي المواصفة التي تحتوي على المتطلبات الأساسية لهذا النظام والتي يتم من خلالها منح الشهادة للمؤسسة بناء على مراجعة مدى تطبيق المتطلبات بالإضافة للمصطلحات الرئيسية.
 - ✓ OHSAS 18002 وهي التي تقدم إرشادات بشأن تنفيذ متطلبات نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية.

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

ب-أهداف مواصفة الايزو 18000: وتتعلق هذه المواصفة بنظام الصحة والأمن في المؤسسة إلى الشروط والعوامل التي تؤثر على العمال وكل شخص يتواجد في مكان العمل ويهدف هذا النظام إلى تحقيق الأهداف التالية: (جريو، 2017، الصفحات 274-275)

✓ القضاء على المخاطر المهددة للعمال والأطراف الأخرى التي والتي ترتبط بالصحة والأمن من جراء نشاطات المؤسسة.

✓ تطبيق وتحديث نظام تسيير الصحة والأمن دوريا وبصفة مستمرة في المؤسسة.

✓ ضمان تطابق هذه المواصفات مع سياسة المؤسسة في مجال الصحة والأمن في أماكن العمل.

✓ البرهنة على هذا التطابق للأطراف الأخرى التي لها علاقة مع المؤسسة الاقتصادية.

✓ البحث عن شهادة المطابقة وتسجيل النظام لدى هيئة خارجية تقييمية لأعمال المؤسسة.

✓ إجراء تقييم ذاتي وإعداد تصريح ذاتي بالمطابقة مع محتويات مقياس OHSAS 18000 الخاص بالوقاية والأمن داخل أماكن العمل.

ثالثا- نماذج التميز الإداري: ويقوم نموذج التميز على تشجيع المؤسسات الاقتصادية نحو الالتزام بالمعايير البيئية والمجتمعية في انشطتها، ومنحها جوائز فخرية لقاء تطبيقها لتلك المعايير، وتدخل ضمن هذه الفئة كل من نموذج الجائزة الأوروبية لإدارة الجودة ونموذج "ماكولم بالدريج" ونموذج "ديمنج" وكذلك بعض المبادرات المحلية مثل برنامج دبي للأداء الحكومي المتميز" وجائزة ملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية في الأردن، وبالرغم من تعدد النماذج إلا أن نموذج الجائزة الأوروبية يبقى هو الرائد في هذا المجال بل يعتبر هو المرجع لباقي النماذج الأخرى المذكورة سابقا وهذا نظرا لاحتواء معاييرها على البعد المجتمعي والبيئي، وتتبلور فلسفة النموذج الأوروبي في أن التميز في الأداء، خدمة العملاء، تحقيق المنافع لأصحاب المصلحة من العاملين وغيرهم والمجتمع بأسره إنما يتحقق من خلال القيادة التي تقوم بصياغة وتوجيه السياسات والإستراتيجيات والموارد البشرية وتستمر العلاقات وتدير العمليات المختلفة بالمنظمة وتشتمل الجائزة على مجموعة من العناصر أو المعايير خصص كل منهما عدد من النقاط حسب مدى أهميته، كما تعطي الأهمية اللازمة للمسؤولية الاجتماعية والبيئية حيث ترى ان البحث عن التميز يتجاوز مجرد تطبيق الاطار القانوني المخصص لاحترام البيئة وللعمال بل ان المؤسسة المتميزة هي تلك التي تتصرف بروح المسؤولية اتجاه كل أطراف المصلحة عن طرق النزاهة والافصاح والمسائلة (العايب، وظيفة التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، 2011، صفحة 175).

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

المبحث الثاني: أهمية تطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية في استدامة المؤسسة الاقتصادية

مرت المسؤولية الاجتماعية بعدة مراحل عبر الزمن الى أصبحت مطلباً أساسياً في بيئة الأعمال، ولا زالت تسير تطورات المجتمع وتوقعاته من خلال السياسات والأنشطة الخاصة بأعمالها لتحسين أثرها في المجتمع والبيئة، حيث كان لهذا التأثير الإيجابي الدافع القوي نحو تبني المؤسسات في الوقت الراهن لنماذج معينة من المسؤولية والتي تنصب في الأساس على خدمة الفرد، وضمان المحافظة على البيئة، فأصبحت المسؤولية الاجتماعية جوهر عمل كل المؤسسات باختلاف مفاهيمها وأنواعها ومجالاتها التي من شأنها أن تساهم في الاحاطة بمتطلبات التنمية المستدامة، ومن اجل الالمام بأهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة تطرقنا الى ماهية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، واساسيات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، ودور المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الاقتصادية في دعم أبعاد التنمية المستدامة.

المطلب الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

تعمل المؤسسات في ظل بيئة غير مستقرة و شديدة التعقيد تتطلب من القائمين عليها باعادة التخطيط لأهدافها والممارسات التي تقوم بها للاستجابة إلى متطلبات الوقت الراهن، الامر الذي استدعى ضرورة البحث عن اليات تمكن المؤسسة من استغلال انتمائها للمجتمع وتفاعل معه، بما يخدم مصالحها الاقتصادية ومصلحة المجتمع بشكل متكامل و متوازن، لضمان بقائها واستمراريتها، الا ان توصلت المؤسسات الى تبني ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية.

الفرع الأول: نشأة المسؤولية الاجتماعية: إن المتتبع لتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية، أظهر ان مصطلح هذه الأخيرة قديم منذ زمن بعيد، ظهر نتيجة تشابك العلاقات بين المؤسسات الاقتصادية والبيئة المحيطة بها، والآثار الذي يتحمله المجتمع والبيئة من جراء أنشطة تلك المؤسسات، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بالدور الاجتماعي عبر عدة محطات زمنية تتمثل فيما يلي:

1- محطة الثورة الصناعية والإدارة العلمية: تمثل الثورة الصناعية حادثة اقتصادية كان لها أثر كبير على الحياة الإنسانية، استخدم فيها التطورات التكنولوجية، والتركيز في هذه المحطة قائم على تحسين الأداء الاقتصادي وتحصيل أكبر قدر ممكن من الأرباح، ويحول جزء من هذه الأرباح اما في توسيع النشاط أو إنشاء وحدات صناعية جديدة، وصفت هذه المحطة بالاستغلال الغير عقلاني لجهود العاملين و الموارد البشرية بشكل عام، وتم تشغيل الأطفال و النساء و عموم العاملين لساعات طويلة في ظل ظروف عمل غير مواتية و أجور منخفضة و يمكن القول ان المستفيد الأكبر من هذه المرحلة هم رجال الأعمال والملاك دون الاهتمام بالعمال والمجتمع.

2- محطة العلاقات الإنسانية: نتيجة الاستغلال الغير عقلاني للمورد البشري وزيادة إصابات العمل الكثيرة و الوفيات الناتجة عنها و كذلك تشغيل الأطفال و النساء في ظروف قاسية، قد دعى الكثير من المهتمين بشؤون الصناعة في ذلك الوقت بضرورة الى الاهتمام و إعادة النظر في ظروف

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

العمل، و قد كان ثمرة هذا الشعور هو تجارب الشهيرة التي أجريت في مصانع " هوثرن " و التي هي باختصار محاولة التعرف على ظروف العمل ومدى تأثيرها على إنتاجية العاملين، حيث ساهم هذا بدفعة قوية في تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية، ونتيجة لما توصلت إليه هذه الدراسات كان الاهتمام بتوفير ظروف عمل مريحة ماديا للعاملين بغرض زيادة الإنتاج، والذي يؤدي إلى زيادة في أرباح المالكين (الغالبى و العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، 2005، الصفحات 54-55).

3- محطة الإنتاج الكبير: ظهر ما يسمى في هذه المرحلة مصطلح التدويل أي الزيادة في عدد المؤسسات وزيادة في حجم العمالة، وفي هذه المحطة استخدمت المؤسسات عددا كبيرا من صغار السن، حيث يتخصص كل عامل بجزء بسيط من العمل، كما كانت هذه المحطة بداية لتأثير السلبي على البيئة نتيجة الاستخدام الكبير لسيارات في الشوارع، بالإضافة إلى الاستخدام الغير عقلاني للموارد الطبيعية كالغابات والمياه.

4-محطة التوسع الصناعي: وهي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتعتبر من المحطات الهامة في تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بصورته الحديثة، والذي شهد تحول أنظمة الحكم من الديكتاتورية الى الديمقراطية التي تنص على المشاركة السياسية وتعزيز دور النقابات المنادية لضرورة تحسين ظروف العمل، وسن التشريعات التي تمكن العاملين من المشاركة في مجالس إدارات المؤسسات، ومن أهم ما نتج عن هذه المحطة المشاركة في اتخاذ القرار، وتحديد الحد الأدنى للأجر، وإشراك العاملين بالإدارة ونظم التأمين الاجتماعي والصحي وقوانين معالجة حوادث العمل وظهور منظمات حماية المستهلك.

5-محطة المواجهة بين الإدارات والنقابات: في هذه المحطة كان هناك دورا كبيرا للنقابات العمالية في المؤسسة، وزيادة دعم النقابات للعاملين، وزيادة إضرابات العاملين مما أدى إلى تعرض المؤسسات إلى خسائر فادحة، لقد أدى التطور في وسائل الاتصال وتعزيز المسار الديمقراطي إلى الزيادة في وعي العاملين لما حققته نقابات العمال في البلدان المتقدمة كما في بريطانيا وألمانيا، مما أدى إلى زيادة اهتمام المؤسسات بمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وفي هذه المرحلة تعالت الأصوات بتحسين نوعية الوقود لتخفيف التلوث الناجم عن احتراقه، بالإضافة إلى زيادة القضايا المقدمة للمحاكم بسبب انتهاكات المؤسسات للزبائن بسبب عدم صلاحية المنتجات وانخفاض جودتها، وقضايا التسمم الغذائي وإصابات العمل وغيرها.

6-محطة القوانين والمدونات الأخلاقية: في هذه المحطة بدأت المؤسسات بوضع بنود الالتزام بالقوانين الأخلاقية، حيث بدأت تظهر هذه القيم في شعارات ورسائل المؤسسة بشكل واضح، ومن القواعد والضوابط الاجتماعية ما يتعلق بعمل المرأة وحمايتها من الانتهاكات، وظهور ما يسمى بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية.

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

7- محطة جماعات الضغط: تتكون جماعات الضغط من فئة واسعة اصحاب المصلحة، ومنها فئة حماية المستهلكين وفئة حماية البيئة، ونقابة الأطباء، والمحامين، ومنظمات وجمعيات حماية المرأة والطفل، وجمعيات السلام الأخضر وغيرها، ان تأثير هذه الجماعات كان عن طريق تعاطف افراد المجتمع المساندين لها وفرض خياراتها لكي تؤخذ بعين الاعتبار من قبل المؤسسات بشكل مباشر، أو بشكل ضغط على الدول والذي ينعكس على المؤسسات بشكل غير مباشر، وقد أصبحت المسؤولية الاجتماعية في هذه المحطة أكثر قوة كفكرة نظرية وأقوى حضورا على ارض الواقع كممارسة بحكم تطوير معايير واضحة ومؤشرات قياس كمية تطلبها الكثير من المنظمات الدولية خصوصا تلك التي تهتم بالتنمية المستدامة (الخشالي، 2015).

8- محطة اقتصاد المعرفة وحصر المعلوماتية: تميزت هذه المحطة بظهور توجهات حديثة في الاقتصاد كالعولمة والخصخصة وانتشار شبكات المعلومات واتساع نمو قطاع الخدمات حيث ادت هذه الظواهر إلى ظهور انتهاكات والتجاوزات في الطبيعة الرقمية للاقتصاد الجديد، بالإضافة إلى ما سببه اتساع نطاق ظاهرة الخصخصة من بطالة وتغير في هيكل الاقتصاديات في دول العالم، الأمر الذي تطلب من المؤسسات النظر الى القضايا الاجتماعية والبيئية لضمان الاستمرارية والبقاء في عصر سرعة المعلومة حيث عرفت هذه المحطة التنبؤ الواقعي والملموس للمسؤولية الاجتماعية من قبل مؤسسات كبيرة (نجم، 2006، صفحة 202).

الفرع الثاني: مفهوم المسؤولية الاجتماعية: اختلف الباحثين والهيئات والتنظيمات في تحديد مفهوم دقيق للمسؤولية الاجتماعية إلا ان كل المفاهيم تشترك في ان المسؤولية الاجتماعية من المفاهيم الإدارية الحديثة التي ظهرت نتيجة تزايد الضغوط على المؤسسات من اصحاب المصالح الداخليين والخارجيين، حيث أن دورها لا يقتصر فقط على الخدمة مصالحها الذاتية وتحقيق الأرباح، بل يتعدى الى تحقيق مصالح المجتمع الذي تمارس فيه نشاطها.

وحتى يتسنى لنا تحديد وضبط مفهوم المسؤولية الاجتماعية (Responsabilité Sociale) لابد من التفرقة بينها وبين المسؤولية المجتمعية (Responsabilité Sociétale)، حيث يرى الباحث "جيوم سانتوني"، أن عبارة المسؤولية الاجتماعية هي: "ترجمة حرفية باللغة الانجليزية لعبارة (Corporate Social) وتعني النصوص القانونية بالإضافة إلى الاستثمار في الرأسمال البشري والبيئة والعلاقات مع الأطراف المعنية، و يغطي المصطلح الإنجليزي Social مجالا واسعا وأوسع منه لدى نفس الكلمة بالفرنسية، وبالتالي يمكن تبني الثنائية اجتماعي أو مجتمعي بالرغم من أن البعض يفضل استعمال مصطلح المسؤولية المجتمعية للمؤسسات"، ويعتبر المعيار الفرنسي SD21000 دليلا من أجل الأخذ في الحسبان تحديات التنمية المستدامة عند التخطيط لإستراتيجية المؤسسة وإدارتها، ومن خلال الاطلاع على مفاهيم المسؤولية الاجتماعية ومن أجل أغراض الدراسة والتطبيقات، يفضل استخدام مصطلح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات Corporate Social Responsibility، حيث معظم الدراسات

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

والمراجع تستعمل مصطلح المسؤولية الاجتماعية للتعبير عن علاقات المؤسسة مع البيئة والمجتمع عموماً (مشري و مسالمة، 2019)، وبالتالي يمكن حصر مفهوم المسؤولية الاجتماعية من خلال الجدول الآتي:

الجدول 16: مفهوم المسؤولية الاجتماعية

المصدر	المفهوم	الخصائص
الباحثين		
Archie Carroll	"التزام المؤسسة بالأخذ في الحسبان نتائج وأثار اتخاذ القرارات على النظام الاجتماعي الخارجي بطريقة تضمن التوازن بين الأرباح الاقتصادية المطلوبة والفوائد الاجتماعية المترتبة عن هذه القرارات".	-متابعة اثار قرارات المؤسسة على النظام الاجتماعي. -تحقيق التوازن بين النظامين الاقتصادي والاجتماعي.
Howard Bowen	"مسؤولية رجال الأعمال في متابعة السياسات واتخاذ القرارات والقيام بالأنشطة التي تتلاءم مع أهداف و قيم المجتمع".	-مجموعة القرارات المتخذة من رجال الاعمال. -تقوم القرارات على ما يتلائم مع أهداف المجتمع.
Watts et all	"التزام مستمر من قبل منظمات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية و العمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والسكان المحليين والمجتمع".	-التزام المؤسسة في تحقيق التنمية الاقتصادية على الجانب الاخلاقي. -جودة حياة المجتمع كهدف رئيسي بالمؤسسة.
Pride & Ferrell	"الالتزام المستمر للمؤسسات للسلوك الاخلاقي والمساهمة في التطوير الاقتصادي من خلال تحسين نوعية حياة العاملين وأسره، والالتزام اتجاه المجتمع ككل".	-توجيه سلوك المؤسسة نحو البعد الاخلاقي. -تطوير البعد الاقتصادي للمؤسسة من خلال اهتمامها بالجوانب الاجتماعية.
الهيئات والمنظمات الدولية		
البنك الدولي	"مساهمة قطاع الاعمال في التنمية المستدامة، وبالعامل مع الموظفين، والمجتمع المحلي والمجتمع عامة من أجل تحسين نوعية حياتهم بأسلوب يخدم نشاط المؤسسة والتنمية في ان واحد".	-تقوم المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة على المساهمة في دعم التنمية المستدامة. -تحقيق التوازن بين نشاط المؤسسة والتنمية.
منظمة الأمم	"تحلي المنظمات بروح المواطنة العالمية التي	-دمج احتياجات المجتمع ضمن

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

أهداف المؤسسة. - العمل ضمن شروط المنظمات والهيئات الدولية.	تغطي كلا من حقوق و مسؤوليات المنظمات غير الوطنية في السياق الدولي، عن طريق اعتناق واستصدار عدد من القيم والمبادئ المتفق عليها عالميا في ممارسات المنظمات وفي دعم السياسات العامة الملائمة على السواء في مجالات حقوق الإنسان، و في ظروف العمل وحماية البيئة".	المتحدة
- توجيه سلوك المؤسسات نحو البعد الاخلاقي. - تحقيق التكافؤ في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.	" التزام منظمات الأعمال بالسلوك الأخلاقي و بالمساهمة في التنمية الاقتصادية و في الوقت ذاته تحسين نوعية حياة القوى العاملة وأسرهم، فضلا عن المجتمعات المحلية و المجتمع عامة".	المجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة
- ممارسة نشاط المؤسسة في اطار احترام المجتمع والبيئة. - وضع اصحاب المصلحة ضمن اولويات المؤسسة مجتمع ومساهمين.	"ممارسات الأعمال التجارية المتسمة بالانفتاح والشفافية القائمة على المبادئ الأخلاقية واحترام الموظفين والمجتمع والبيئة، وصمت تلك المسؤولية لإتاحة قيمة مستدامة للمجتمع عامة، إضافة إلى المساهمين".	المنتدى الدولي لقادة الأعمال

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: (شقراني و هزشي، 2016، صفحة 252)، (بن فرج، 2018، صفحة 394)، (بلقايد و سعيداني، 2018، صفحة 495)، (Bank, 2004)، (فلاق، 2016، صفحة 47)، (الاسرج، 2018، الصفحات 23-24)، (Gamba & García, 2013, p. 233).

من خلال الجدول اعلاه يمكن تحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على انها: **مسؤولية المؤسسات تجاه المجتمع، من خلال ممارسة أنشطتها المختلفة وفق مجموعة من الابعاد المستدامة من القوانين والمبادئ الدولية المحدد من قبل الهيئات والمنظمات الدولية لضمان التوازن في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية.**

الفرع الثالث: أهمية المسؤولية الاجتماعية: ينتج عن تبني المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية أهمية بالغة لها وللمجتمع ولدولة على حد سواء ويظهر ذلك فيما يلي: (شلابي و شكري، 2013، الصفحات 17-18)

1- بالنسبة للمؤسسة: إن تفعيل المؤسسة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية ينتج عنه تحسين صورتها في المجتمع وترسيخ المظهر الإيجابي لها، خصوصا لدى اصحاب المصالح، إذا ما اعتبرنا أن المسؤولية الاجتماعية مبادرات طوعية للمؤسسة تجاه أطراف متعددة ذات مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، ومن شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تحسين بيئة العمل، وتعزيز الثقة والترابط بينها وبين ومختلف الأطراف ذات المصلحة.

2- بالنسبة للمجتمع: يساهم التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية فيما يأتي:

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

أ- دعم التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع، مع توليد شعور عالي بالانتماء من قبل الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة كالمعوقين والأقليات والمرأة والشباب، كذلك تعمل على تحقيق الاستقرار الاجتماعي نتيجة توفير نوع من العدالة الاجتماعية وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص، الذي هو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، كما تؤدي إلى تحسين جودة الحياة في المجتمع سواء من ناحية البنية التحتية أم الناحية الثقافية، وازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين منظمات المجتمع المختلفة ومختلف الفئات ذات المصلحة.

ب- دعم التنمية انطلاقاً من زيادة التنشيط بالوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد والجماعات والمنظمات بما يحقق الاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.

ج- تحقيق الترابط الاجتماعي، وازدهار شرائح المجتمع، كون المسؤولية الاجتماعية مرتبطة بمفاهيم أساسية كتحليل السرية بالعمل وزيادة الشفافية والصدق في التعامل.

3- بالنسبة للدولة: يؤدي تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية إلى تقليل الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل استمرارها في أداء مهامها وخدماتها الصحية و التعليمية والثقافية والاجتماعية بأكبر قدر من الكفاءة والفعالية.

المطلب الثاني: أساسيات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

باعتبار المسؤولية الاجتماعية لها الصفة الدينامكية و الواقعية و التطور المستمر، ساهم المهتمين بموضوع المسؤولية الاجتماعية من باحثين وهيئات في متابعته وتطويره كي يتلائم بسرعة مع المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية و الايكولوجية المحيطة بالمؤسسة من خلال تحديد مبادئه ومجالاته وأبعاده المختلفة.

أولاً- المبادئ الأساسية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات: تعددت محاولات الباحثين والمنظمات الدولية في وضع مبادئ للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، والتي نوجزها فيما يلي: (العصيمي، 2015، الصفحات 22-23)

1- الباحث (Bowen, 1953): يقترح مبدئين أساسيين للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، يشملان على ما يلي:

أ- بقاء المؤسسات مرتبط بتحقيق الرضا للمجتمع، لذلك يجب أن تعمل هذه المؤسسات في إطار ما يساهم في زيادة هذا الرضا.

ب- المؤسسات هي رمز للأخلاقيات في المجتمع، لذا يجب أن تعمل كل ما يعكس الأخلاقيات الجيدة.

2- الباحث (Wood, 1991): انطلاقاً من المبدئين السابقين ل "براون" عمل على توسيع الفكرة واقترح ثلاثة مبادئ للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كما يلي:

أ- المؤسسات هي وحدات اجتماعية، لذلك هي ملزمة بمسؤوليتها تجاه مجتمعها،

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

- ب- المؤسسات مسؤولة عن مخرجات مجال نشاطها التجاري في المجتمع.
- ج- المديرون التنفيذيون في المؤسسات هم قدوة للالتزام بالأخلاقيات في قراراتهم وانعكاساتها على المجتمع.
- 3- الباحث (Marks - Bench , 2003) اقترح على المستوى المؤسسي عددا من مبادئ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، هي كما يلي:
- أ- علاقة جديدة بين الشركات والمجتمعات المحلية.
 - ب- تحقيق الاستدامة في الإنتاج والتوزيع العادل.
 - ج- المشاركة في عمليات صنع القرار للمؤسسات.
 - د- حفظ وحماية البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية.
 - هـ- احترام كرامة كل شخص.
 - و- ميثاق محكم لسلوك الشركات والموردين.
 - ز- وضع سياسة لحقوق الإنسان على أساس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
 - ح- الالتزام بمبدأ أن كل عامل له الحق في الرعاية والاهتمام بسياسات متوازنة لحوكمة المؤسسات.

4- **الهيئات الدولية:** ساهمت جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في وضع مبادئ عامة للمسؤولية الاجتماعية، ومن هذه المنظمات (منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والبنك الدولي ، ومنظمة المعايير الدولية)، وأصبحت هذه الجهود التطوعية بمثابة قواعد للمؤسسات تحكم سلوكها الأخلاقي والاجتماعي، والتي شملت مايلي:

- أ- تنمية مختلف المجالات التي تحقق منافع اجتماعية.
- ب- الشفافية في تخطيط وتنفيذ العمليات.
- ج- الأداء المبني على الأهداف والقابلية للقياس.
- د- مكافأة الأداء الجيد، وإعادة النظر في الأداء الضعيف.
- هـ- المرونة والإبداع لتحقيق الأهداف.
- و- تفعيل أدوات المراقبة والتقارير و استمرارية التطوير.

ثانيا- **مجالات تطبيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:** حتى يتسنى للمؤسسة تطبيق المسؤولية الاجتماعية لابد من تحديد اهم العناصر المؤثرة والمتأثرة من نشاط المؤسسة، والتي تتمثل فيما يلي: (جردات و أبو الحمام، 2013، الصفحات 36-37)

1- **أصحاب المصالح:** تضم أصحاب المصالح كل الأفراد أو الجماعات أو المنظمات التي تتأثر مباشرة بسلوكيات المؤسسة، حيث تشعر هذه الأطراف بأن لها حصة أو منفعة من أداء المؤسسة، وهناك نوعين من أصحاب المصلحة، النوع الأول هم الأطراف الداخلية ذات المصلحة، أما النوع

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

الثاني فهم الأطراف الخارجية ذات المصلحة، والذي تم ذكرهم سلفاً، وتمارس المؤسسات مسؤوليتها الاجتماعية تجاه هذه الأطراف بمستويات متنوعة، ففيما يتعلق بالزبون تمارس المؤسسة مسؤوليتها الاجتماعية عن طريق تزويده بالسلع والخدمات التي تشبع أو تلبي حاجاته طوال الوقت وبشكل واسع، وتشمل المسؤولية الاجتماعية للموظفين تحقيق المؤسسة للمتطلبات الأساسية وتأمين الحوافز المادية وغير المادية لهم، وبالنسبة للمجتمع المحلي تبرز المسؤولية الاجتماعية من خلال الاهتمام بالمساهمات الخيرية ودعم البيئة المحلية، في حين تمارس المؤسسة مسؤوليتها الاجتماعية للحكومة من خلال دفعها للضرائب، الأمر الذي من شأنه المساهمة في دعم القطاعات الحكومية المتعددة بما فيها القطاع الصحي وغيره، والتي تسهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، أما فيما يتعلق بالموردين فمسؤولية المؤسسة تجاههم تكون بكيفية تعاملها معهم من حيث الاهتمام بالمواعيد، وتوزيع أعمالها عليهم دون تفرقة، وتحقيق حاجياتهم.

2- البيئة الطبيعية: ظهور الجماعات الضاغطة حول حماية البيئة من التلوث الذي يصيب الماء والهواء والأرض، حيث تمارس هذه الجماعات ضغوطاً سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وأصبح لهذه الجماعات من يساعدها ويساندها ويدعمها من الجمهور العام، وتعتبر شركات النفط والشركات الكيماوية من أكثر المؤسسات التي تتسبب في تلوث البيئة، وعموماً ليس هناك مؤسسات لا يوجد لها مخلفات تضر بالبيئة، ولهذا السبب تسعى الكثير من المؤسسات من خلال الأفراد العاملين فيها إلى محاولة توفير بيئة عمل صحية، وكذلك المساهمة في تنمية الموارد الطبيعية، وحمايتها على المدى الطويل وبصورة مستمرة، وتحسين سمعة المؤسسة في مجال حماية البيئة.

3- رفاهية المجتمع: يتطلب هذا المجال من المؤسسات العمل على تحسين الإطار المعيشي للمجتمع بشكل عام، ولجميع أفراد المجتمع، من خلال المساهمة في الأنشطة الخيرية، وأعمال الإحسان، ودعم الأنشطة الرياضية والثقافية والفنية التي تساهم في رفع ذوق المجتمع، وعدم خرق مبادئ وحقوق الإنسان.

من خلال حصر مجالات تطبيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يمكن القول ان تطبيق المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة قد يؤدي الى الاهتمام بتطلعات اصحاب المصلحة في التخطيط لأهدافها الاقتصادية بشكل متوازن.

ثالثاً- ابعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات: قام العديد من الباحثين والمنظمات المختصين في مجال المسؤولية الاجتماعية على تحديد الأبعاد الخاصة بها تحت تسميات متباينة حيث ظهرت الاختلافات في ذلك حسب بيئة الدراسة وحسب زمنها وطبيعة الصناعة المبحوثة، وتم تحديدها في شكل مناهج مختلفة، نوجزها فيما يلي:

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

1-منهج توجهات المسؤولية الاجتماعية: يقوم هذا المنهج على أساس بلورة ثلاث توجهات أساسية للمسؤولية الاجتماعية تعبر عنها ثلاثة أنماط: (الغالبية و العامرية، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الأعمال، 2016، الصفحات 62-63)

أ- النمط التقليدي للمسؤولية الاجتماعية: يقوم هذا النمط على مبادئ الاقتصاد الحر والقوى المتحركة فيه، والتي ترى أن المؤسسة تتبنى مسؤوليتها الاجتماعية من خلال التزامها بتقديم السلع والخدمات التي ترضي المجتمع وتستجيب لمتطلباته وأن أية التزامات أخرى إضافية فإنها ترجع إلى تقدير المؤسسة وإدارتها والتي يجب أن تؤخذ في إطار قدرة المؤسسة وإمكاناتها وبما لا يؤثر على أهدافها الاقتصادية وفي مقدمتها تحقيق أقصى الأرباح.

ب- النمط الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية: وتأسست فكرة هذا النمط استنادا إلى النقد الموجه إلى النمط الاقتصادي باعتبار أن إطار عمل المؤسسة يفترض أن يتسع ليشمل مجمل الأهداف الاجتماعية بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية فقد ذهبت بعض التفسيرات بعيدا في هذا النمط ونادت بضرورة أن تنتقل مسؤولية الرقابة على أعمال المجتمع من المسؤولية الخاصة إلى المسؤولية العامة، وهنا فإن المسؤولية الاجتماعية ما هي إلا التزام الإدارة والعمل على وفق مصالح وطلبات المجتمع وتمنح لهذه الأسبقية حتى على الأهداف الخاصة للمؤسسة.

ج- نمط الكلفة الاجتماعية: وهذه تستند إلى وجهة نظر أكثر تطورا عن طبيعة العقد الاجتماعي الذي أضاف مسؤوليات وأعباء جديدة تفرضها المجتمعات بقواها المختلفة على المؤسسات وبهذا فإن المسؤولية الاجتماعية يمكن اعتبارها وظيفة ومهام جديدة تضاف إلى وظائف رجال الأعمال وبالتالي فإن ما تتحمله المؤسسة من مسؤولية اجتماعية يمكن أن تحسب كغيرها من التكاليف في ضوء بدائل متعددة للقرار، وهنا فإن القرارات الاقتصادية للمؤسسة يجب أن تحسب في إطارها كلف مسؤوليات اجتماعية يفترض عدم التخلي عنها بكونها ضرورية لاستمرارية نشاط المؤسسة و تطور المجتمع.

2-منهج أنماط المسؤولية الاجتماعية: في هذا المنهج يمكن النظر للمسؤولية الاجتماعية بثلاثة أبعاد أساسية ينصب الأول على تحقيق أقصى ربح بالمؤسسة، و البعد الثاني خارجي مرتبط بالتعامل مع مجموعة كبيرة من المشاكل التي يعاني منها المجتمع أما البعد الثالث يقوم على مدى حماية البيئة، ومع ذلك وضمن هذا المنهج طورت ثلاثة أنماط للمسؤولية الاجتماعية: (العجرودي، 2011، الصفحات 430-434)

أ- النمط الكلاسيكي التقليدي: أول من دعى إلى هذا النمط هو الباحث الاقتصادي "أدم سميث"، حيث يقوم هذا النمط على أن كافة المؤسسات تسعى لتقديم أفضل الخدمات للمجتمع ككل

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

وتحقيق أعلى ربح ممكن، بما يتوافق مع الأحكام القانونية والقواعد الأخلاقية السائدة، وبالتالي فإن هذا الاتجاه يعبر عنه بالسلوك والقيم الشخصية لمديري الأعمال، والتي هي تعبر عن المعتقدات والاتجاهات التي تقودهم لتكوين قاعدة لما يختزنوه من معلومات وذلك لاعتماد السلوك الذي ينتهجونه.

ب- النمط الإداري: خلال عام 1930 لاحظ الاقتصاديون والإداريون بان هناك فجوة واسعة بين النمط الكلاسيكي فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والطبيعة الجديدة للمؤسسات وقد خرج "Berle means" باستنتاج من خلال تحليل قام به يفيد بأنه "إذا ما تغيرت الأعراف والقوانين السائدة، فإن أهداف المشروع سوف تتغير، كما أن قوة صنع القرار والمتعلقة بحدود المسؤولية الاجتماعية يجب أن ترتبط بالمديرين أكثر من ارتباطها وتركزها بيد المستثمرين"، ومن هنا فقد ظهر اتجاه فكري إداري جديد للمؤسسات سواء كان ذلك داخلها أو خارجها وبهذا الصدد يقول العالم الاقتصادي "Paul Samuelson" أن المؤسسات الكبيرة في الوقت الراهن، لا تتعهد بتحقيق مسؤولياتها الاجتماعية فقط، بل يجب عليها أن تحاول وبشكل كامل بتقديم الأفضل، وخلال الفترة ما بين (1940-1950) تم التحول من هدف المؤسسة والمتمثل بتعظيم الربح إلى إضافة هدف آخر يتمثل بتعظيم الرضا للمديرين أنفسهم، وبحثهم عن القوة والأمان والموقع المتميز في ظل نمو واتساع المؤسسة، وامتداد هذا الرضا إلى العناصر المؤثرة والمتفاعلة معها، سواء كان ذلك داخل المؤسسة أو خارجها.

ج- النمط البيئي: اختلفت تسميات هذا النمط فالبعض أطلق عليه نموذج "البيئة الاجتماعية"، وآخرون يسمونه "النموذج النوعي" لحياة المديرين وآخرون يقولون بأنه نموذج وجهة النظر العامة فضلا عن تسميات أخرى كلها تتطلب حول اعتبار هذا النمط الأكثر حداثة وارتباط بالبيئة، وبالتالي يمكننا القول عنه بأنه البيئي الحديث للمسؤولية الاجتماعية ظهر هذا النمط في عام (1990) ويتمثل بشعور المديرين كون مسؤوليتهم الاجتماعية لا تقتصر فقط على دخل المؤسسة بل تمتد إلى فئات وأطراف متعددة تتمثل بعموم المجتمع، وفي هذا المجال قام كل من (Ralph Nader and John K Galbraith) بدراسة تأثير الشركات الصناعية الكبيرة وخصوصا في مجال صناعة السيارات وقد خرجا بنتيجة مفادها "عندما تكون المصلحة الاجتماعية العامة هي القضية فليس هنالك أي حق طبيعي يترك أو يعلو على تلك المصلحة"، ومعنى ذلك أنه يجب أن توضع المصلحة العامة للمجتمع فوق أي اعتبار ذاتي أي أن لا يتجاوز أي هدف أو معيار آخر.

3- منهج أبعاد المسؤولية الاجتماعية: جاءت مساهمة (Carroll) بنقطة نوعية في توسيع مفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث ميزت هذا المنهج بأربعة أبعاد رئيسية لهذا المفهوم والتي توضح في الشكل الاتي:

الشكل 08: هرم كروول (Carroll) للمسؤولية الاجتماعية



المصدر: (كواشي و سعدي، 2017، صفحة 65)

وانطلاقاً من الشكل اعلاه يمكن تحديد عناصر هذا المنهج في أربعة عناصر اساسية تتمثل فيما يلي: (بوطيبة و مكي، 2017، الصفحات 106-107)

أ- البعد الاقتصادي: حيث تمارس المؤسسة أنشطة اقتصادية لتحقيق الكفاءة والفعالية، وتستخدم الموارد بشكل عقلاني لإنتاج السلع والخدمات بجودة عالية وتوزع العوائد بشكل عادل على عوامل الإنتاج المختلفة، بتحقيق ذلك تكون قد تحملت مسؤولية اقتصادية.

ب- البعد القانوني: حيث يندرج في هذا الإطار الالتزام الواعي والطوعي لقوانين والتشريعات الحاكمة لمختلف الجوانب في المجتمع، سواء كان هذا في الاستثمار أو الأجور أو العمل أو البيئة أو المنافسة أو غيرها.

ج- البعد الأخلاقي: التي تراعي من خلاله المؤسسة الجانب الأخلاقي في كل قراراتها ومسارها في الصناعة التي تعمل فيها، تجنباً لأي ضرر قد يلحق بالمجتمع.

د- البعد الخيري: الذي يشمل على التبرعات والهبات والمساعدات الاجتماعية الخيرية التي تخدم المجتمع ولا تهدف إلى تحقيق الربح، كما قد تتبنى المؤسسة في هذا الإطار قضية أساسية من قضايا المجتمع وتعمل على دعمها ومتابعتها.

4- **منهج مسؤوليات المسؤولية الاجتماعية:** أدى زيادة حجم المؤسسات وزيادة عدد العمال وتعدد تكنولوجيا الإنتاج فيها إلى تأثير المؤسسة في البيئة التي تعمل فيها، ومن هنا انطلقت الانتقادات لتلك المؤسسات ولأرباحها الكبيرة و التي لم يحصل منها المجتمع جزء بسيط يساهم في تطويره، لذلك قامت المؤسسات بالرد على هذه الانتقادات من خلال تبنيها للمسؤوليات عدة، والتي نوجزها فيما يلي: (العجرودي، 2011، الصفحات 461-463)

أ- المسؤولية الاقتصادية: تبناها الاقتصادي الأمريكي الحائز على جائزة نوبل " Milton Friedl Maul" يشير إلى أن المدراء هم محترفون وليس ملاك بأحسن حال من أجل تحقيق أرباح كبيرة وهو ما تركز عليه بعض المؤسسات من أجل تضخيم الربح للمالكيين بغض النظر عن الأهداف الاجتماعية، والتي قد تخفض من الأرباح نتيجة لهذا الصرف على هذا الجانب مما

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

يلحق بالمالكين أيضا، إذا ما تم رفع الأسعار للتعويض على الجانب الاجتماعي فإن المستهلكين سيخسرون أيضا وإذا امتنعوا عن شراء المنتجات فإن المبيعات سوف تنخفض وبالتالي تتدهور المؤسسة.

ب- المسؤولية الاجتماعية: تركز المؤسسات على الجانب الاجتماعي ومتطلباته وحاجاته في جميع قراراتها ومثال على ذلك جماعات السلام الأخضر "Green peace" فهي جماعات تقدم نفسها كأحزاب اجتماعية تمثل هذا النمط وتحث المؤسسة على تبنيه، لذلك تجد المؤسسة صعوبة كبيرة في أن تحقق التوازن بين متطلبات أدائها الاقتصادي ومتطلبات أدائها الاجتماعي، سواء كان ذلك على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

ج- المسؤولية الاقتصادية الاجتماعية (المتوازنة): تعتبر هذه المسؤولية أكثر توازنا من غيره فإدارة المؤسسة لا تعمل على تحقيق أهداف مصالح المالكين فقط، بل تتطلع إلى أمور أخرى عديدة لها علاقة بتلك المصالح مثل: الحكومة والمجتمع وهناك أفكار تدعم هذا الاتجاه منها اتساع عمليات الخصخصة الذي أدى إلى تطلع المجتمعات إلى مؤسسات الأعمال لتحمل مسؤوليتها في تقديم ما كانت تضلعه به الحكومة تجاه المجتمع والبيئة.

5- منهج المسؤولية الاجتماعية الشاملة: في إطار هذا المنهج تتجسد المسؤولية الاجتماعية والأداء الاجتماعي بثلاثة أبعاد مهمة: (الغالبية و العامري، المسؤولية الاجتماعية وإخلاقيات الأعمال، 2016، الصفحات 67-68)

أ- البعد الخيري الشامل: يتضمن هذا البعد التبرعات الإنسانية و هبات الإحسان المستمرة للجمعيات الغير هادفة إلى الربح، وتقع هذه التبرعات في إطار استراتيجية خيرية تتبعها المؤسسة على الأمد الطويل دعما لقضية مهمة من قضايا المجتمع.

ب- بعد المسؤولية الشاملة: ويتضمن هذا البعد جميع المبادرات الاجتماعية مثل تشغيل العاملين من الأقليات والعمل على تحسين البيئة وتقليل التلوث وترشيد استخدام الطاقة والاستغلال العقلاني للموارد وتأمين بيئة عمل صحية ونظيفة وإنتاج منتجات آمنة وغيرها من الأمور التي تعكس مسؤولية عالية اتجاه المجتمع.

ج- بعد السياسية الشاملة: ويشمل هذا البعد موقف المؤسسة اتجاه القضايا السياسية والاجتماعية المثارة بقوة بالمجتمع، ومن المعلوم أن هذه القضايا تتجدد وتتغير باستمرار بسبب التطور الحاصل في المجتمع وانعكاسات هذا التطور خاصة التكنولوجي على الجانب الاجتماعي والسياسي والثقافي، لذلك تبادر المؤسسة إلى أن تحمل طوعية بعضا من متطلبات هذا الدور للمجتمع بصورة عامة أو بعض فئاته بشكل خاص.

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

من خلال ما سبق يمكن القول ان تباين واختلاف طبيعة تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية لم يأخذ حيزا مطلقا، بل كان هناك ترابط واشتراك في جل ما جاءت به المناهج تتدرج فيما جاء به (Carroll) من أبعاد خيرية وأخلاقية وقانونية واقتصادية.

المطلب الثالث: دور المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الاقتصادية في دعم أبعاد التنمية المستدامة
إن قيام المؤسسات بدورها اتجاه المسؤولية الاجتماعية والتزامها خيريا وأخلاقيا وقانونيا واقتصاديا في مختلف وظائفها يضمن إلى حد ما دعم جميع اصحاب المصالح لأهدافها ورسالتها للاستدامة والاعتراف بممارستها والمساهمة في إنجاح خططها وأهدافها.

أولا- علاقة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بالتنمية المستدامة: من الصعب التمييز بين مفهومي التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية بسبب تقاربهما، فالأول غايته التوفيق بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية و البيئية والتكنولوجي على المستوى الدولي، والثاني يعني دمج الاتجاهات الاجتماعية والبيئية والتكنولوجية في النشاطات التجارية لذا تعد التنمية المستدامة الإطار العام للمسؤولية الاجتماعية، و بذلك تستمد المسؤولية الاجتماعية اتجاهاتها من الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة، إذ تهتم بشكل أساسي بالجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي وكذا البيئي، حيث تشير المسؤولية الاجتماعية إلى مجموعة واسعة من القضايا، تقوم على نهج متكامل في إدارة الإقتصاد والبيئة والاهتمامات بالمجالات البشرية والقدرة المؤسسية والتكنولوجية، حيث يحتاج صانعي القرار إلى معلومات لتوجه نحو تحقيق المسؤولية الاجتماعية " معلومات عن التطور الراهن، ومعلومات عن الاتجاهات ونقاط الضغط، ومعلومات عن أثر التدخلات"، تسمح هذه المؤشرات لأصحاب القرار وواضعي السياسات من رصد التقدم المحرز في سبيل تحقيق التنمية المستدامة (فضالة و قرومي، 2017، الصفحات 53-54).

إلا أن هذه العلاقة لا يزال يكتنفها بعض الغموض الذي تعكسه بعض الأسئلة التي لم تجد إجابات لها بعد مثل: المسؤولية تجاه المجتمع المحلي أم الدولي؟، وأي مسؤولية تلك المرتبطة بالمؤسسات، أم أنها المسؤولية عن كل شيء اجتماعي؟، ومن يضع حدود هذه المسؤولية (الإستراتيجيات، السياسات، العمليات)؟، وما محددات اعتبار أن المؤسسات فعلا مسؤولة اجتماعيا؟، وكيف يمكن للمديرين في المؤسسات تعريف وفهم قيم وتوقعات المجتمع؟، وكيف تحدد المؤسسات أصحاب المصالح المرتبطين بها؟، وكيف يمكن تقييم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات؟، وهل تتوافق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات مع التنمية المستدامة بنفس الطريقة في جميع الدول؟.

هذه الأسئلة وغيرها تطرح الجدل الأعرق في ماهية المفهومين يمكن اعتبارهما أصلا نفس الفكرة من مبدأ أن كليهما غايته استدامة حياة أفضل، واحترام الإنسانية، والمساواة، والتعاون، وفي هذا الصدد ترى (Monica, 2006) أن التنمية المستدامة تطرح سؤال (ماذا؟)، بينما تجيب المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على سؤال كيف، و ماذا تعود إلى ماذا يجب أن ننجز من أجل إنجاح تحولات المجتمعات

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

في الحاضر والمستقبل على المستوى المحلي والعالمي إلى حياة أفضل، أما (كيف) فتشير إلى السلوكيات والممارسات التي يجب على المؤسسات انتهاجها لعمل الأشياء الصحيحة لتحقيق هذا النجاح في التحول، إذا العلاقة ترابطية في فكرة ذات شكل دائري ومستمر.

هذه العلاقة إطارها ومعاييرها وضعت بمساهمات تطوعية من قبل الهيئات العالمية (غير الحكومية) من خلال المؤتمرات والاتفاقات التي حاولت جاهدة لتطويرها، والتي من ضمنها ما يلي:

✓ إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (1948م): والذي وضع أساسا للاعتراف واحترام حقوق الإنسان من خلال فهم عالمي شامل لهذه الحقوق والحريات في كافة الأنشطة الإنسانية.

✓ إعلان منظمة العمل الدولية لمبادئ العمل الدولية والسياسات الاجتماعية (1977 م): والذي يشجع المنظمات التجارية العالمية الاهتمام بالجوانب الاجتماعية مثل الجوانب الاقتصادية.

✓ إعلان منظمة العمل الدولية للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل (1998م): والذي أكد على ضرورة وجود حد أدنى من الاهتمام بالجوانب الاجتماعية للعاملين لضمان تقدم التطور الاجتماعي بالتزامن مع التطور الاقتصادي لمنظمات الأعمال.

✓ الدائرة المستديرة لمبادئ الأعمال (1999م): مبادرة من قادة الأعمال برعاية من الأمم المتحدة لوضع رؤية السلوكيات الأخلاقية للشركات من أجل تطوير الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية في هذه الشركات بشكل مستقر يساهم في إدامة المجتمعات.

✓ مبادرة الاتفاق العالمي (1999م): مبادرة من الأمم المتحدة شجعت فيها الشركات للارتباط بشبكة إلكترونية كبيرة فيما بينها ككيانات اقتصادية وبين وكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني وذلك لتبادل الآراء والأفكار حول ممارسات المسؤولية الاجتماعية من خلال عشرة مبادئ حددتها الأمم المتحدة (العصيمي، 2015، الصفحات 63-65).

وفي الأخير يمكن القول ان التزام المؤسسة خيريا وأخلاقيا وقانونيا واقتصاديا في ممارسة انشطتها يعد كآلية فعالة لبلوغ أهداف وأبعاد التنمية المستدامة وذلك من خلال اشراك أصحاب المصلحة و وضع تطلعاتهم ضمن الأهداف الرئيسية للمؤسسة، وحتى يتسنى للمؤسسة تحديد اثر تطبيق المسؤولية الاجتماعية على أبعاد التنمية المستدامة يتم اعتماد بعض المؤشرات التي نوجزها فيما يلي: (بوفافة و عطية، 2018، الصفحات 38-39)

1- مؤشر أبعاد المسؤولية الاجتماعية: ويتم فيه الاعتماد على عدة مقاييس نذكر منها:

أ- قياس مكافاه القوى العاملة: من خلال الأجور والامتيازات المدفوعة للوقوف عند مدى العناية بهم في مختلف المجالات الاجتماعية.

ب- معامل قياس مدى مكافأة العمال = الأجور المدفوعة + المزايا الممنوحة / متوسط الأجر للعامل * عدد العمال-

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

ج- قياس مدى مساهمة المؤسسة في حل بعض القضايا الاجتماعية: كالإسكان وتوفير وسائل المواصلات:

✓ مساهمة المؤسسة = عدد الأفراد المشمولين بالسكن أو النقل .. الح / عدد العمال.

د- قياس مدى مساهمة المؤسسة في الجوانب الفنية للعاملين فيها:

✓ مساهمة المؤسسة في التطوير الفني = المساهمة في نفقات التدريب والتطوير / إجمالي الأجور المدفوعة للعاملين .

هـ- قياس مدى مساهمة المؤسسة في تحقيق الرفاه الاجتماعي والوعي البيئي في المنطقة:

✓ مساهمة المؤسسة = تكاليف المساهمة في بناء المدارس والمستشفيات والأندية الاجتماعية / إجمالي التكاليف - الاجتماعية في مجال البيئة المحيطة.

و- قياس مدى مساهمة المؤسسة في ابحاث منع التلوث والوضوء وتجميل المنطقة:

✓ مساهمة المؤسسة = إجمالي ميزانية ابحاث منع التلوث أو الضوضاء أو تجميل المنطقة / إجمالي ميزانية الابحاث.

ز- قياس مدى مساهمة المؤسسة في توفير الأمن الصناعي للعاملين:

✓ مساهمة المؤسسة = عدد الحوادث التي تقع/ عدد ساعات العمل الفعلية.

ح- قياس مدى مساهمة المؤسسة في استقرار العمل في محيطها:

✓ معدل دوران العاملين = اجمالي العاملين تاركي الخدمة/ إجمالي عدد العاملين.

ط- قياس مدى مساهمة المؤسسة في تكاليف البنى التحتية في المنطقة المحيطة:

✓ مساهمة المؤسسة = اجمالي مساهمة مؤسسة معنية/ إجمالي تكاليف مساهمة المؤسسات في المنطقة.

ي- قياس مدى استغلال المؤسسة للموارد الاقتصادية المتاحة في المنطقة المحيطة:

✓ مساهمة المؤسسة = تكاليف عناصر الانتاج من داخل المنطقة/ تكاليف عناصر الانتاج من خارج المنطقة أو الكلية.

2- مؤشر الإفصاح المحاسبي الاجتماعي: الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي هو الطريقة

التي بموجبها تستطيع المؤسسة إعلام الأطراف ذات المصالح عن نشاطاتها المختلفة ذات المضامين الاجتماعية وتعتبر القوائم المالية أو التقارير الملحق بها أداة لتحقيق ذلك، و يتميز بين: نماذج الإفصاح عن نماذج التكاليف و المنافع الاجتماعية و نماذج الإفصاح عن تكاليف الاجتماعية.

3- مؤشر السمعة: يعتبر مؤشر السمعة المقياس الثالث لقياس أداء المؤسسة اتجاه المسؤولية

الاجتماعية، يقوم هذا المؤشر على دراسة استقصائية حول أداء المؤسسة اتجاه المسؤولية الاجتماعية

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

من خلال استمارة استبيان من طلبة الدراسات العليا للإدارة الأعمال و العاملين بالمؤسسات الاقتصادية والمجتمع الذي تنشط فيه المؤسسة.

ثانيا-وظائف المؤسسة الاقتصادية في اطار متطلبات المسؤولية الاجتماعية: تتطلب استدامة المؤسسة تبني المسؤولية الاجتماعية كخطوة اولية ضمن وظائف المؤسسة، وإدراج ابعادها المختلفة في سلوكيات ونشاطات الوظائف من بدايتها الى غاية نهايتها وذلك من خلال ما يلي:

1- المسؤولية الاجتماعية لوظيفة الإنتاج والعمليات: تعد عملية الإنتاج استجابة لتوفير منتج او خدمة تحقق اشباع رغبات وحاجيات معينة للفرد والبيئة والمجتمع، وعند ممارسة عملية الإنتاج أو التصنيع أو تقديم الخدمة يجب مراعاة أهداف الأطراف ذات المصلحة والجهات الأخرى داخل المؤسسة وخارجها، ولبلوغ هذه الاهداف يتطلب ذلك ضرورة التزام المؤسسة بأبعاد المسؤولية الاجتماعية في مختلف مراحل الانتاج، ذلك من خلال ما يلي: (فلاق و حدو، مساهمة المسؤولية الاجتماعية لمنظمة الأعمال في ادارة الازمات والوقاية منها، 2016، الصفحات 176-177)

1-1- اختيار الموقع: كافة المؤسسات تواجه مشكل اختيار الموقع المناسب، فبالنسبة للمؤسسات القائمة فعلا قد تحتاج إلى إجراء توسعات نتيجة زيادة الطلب على منتجاتها، والتي لا يمكن تلبيتها من خلال التوسع في الموقع الحالي، كذلك تزداد أهمية هذا القرار أيضا من خلال انخفاض الطلب على منتجاتها والاستمرار في ذلك يتطلب البحث عن موقع آخر مناسب، كذلك تظهر الحاجة إلى ذلك عند محدودية الطاقات الإنتاجية، أو نفاذها أو حدوث تغييرات في الأسواق أو تكاليف أداء العمال، و ظهور مواقع بديلة أخرى أقل تكلفة وأكثر ملائمة لنشاط المؤسسة، وقرار اختيار موقعها من القرارات التي لا يمكن التراجع فيه، إذ أن ذلك ينجم عنه تكاليف ثقيلة، مما يستوجب معه اختيار الموقع المناسب وفقا للأسس العلمية لما في ذلك من أثر إيجابي على إجمالي التكاليف لا سيما تكاليف النقل.

1-2- تصميم المنتج: يفترض عند اتخاذ القرارات المرتبطة بجوانب تصميم المنتج أن تلتزم المؤسسة بالضوابط الأخلاقية التالية:

أ- القوانين والتشريعات الصادرة بشأن المواصفات الفنية للمنتج.

ب- الأسس والضوابط الفنية في تحديد واستخدام المواد والخامات والمستلزمات لإنتاج المنتج.

ج- شروط تحقيق السلامة والأمن والسلامة في استهلاك المنتج واستخدامه.

د- متطلبات الترشيح الاقتصادي لتكلفة تصميم وإنتاج المنتج.

1-3- تخطيط ورقابة الإنتاج: يمكن لإدارة الإنتاج والعمليات أن تركز مسؤوليتها الاجتماعية وسلوكها الأخلاقي في الرقابة التي تعتمدها في النظام الإنتاجي للمؤسسة، إن هذا الأمر يأتي منسجما مع طبيعة البيئة التي تعمل فيها المؤسسة من جانب القدرات البشرية للقيام بهذه العملية ومن جانب آخر فإن خلط الإنتاج والرقابة عليها يفترض أن تعزز من قدرات المؤسسة ورغبتها في التطور

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

والتحسين المستمر، لذلك يفترض أن تراعي إشكالية استخدام المواد الأولية ونوعيتها والمواد المعادة للتصنيع وطبيعة التعب الذي يتعرض له العاملون في مكان العمل وكذلك أن تأخذ بعين الاعتبار ساعات العمل الإنتاجية وفترات الراحة للعاملين في النظام الإنتاجي.

1-4- تخطيط ورقابة المخزون والشراء: يعتبر المخزون أحد العناصر الرئيسية التي تتكون منها الأصول المتداولة، لذلك فإن موضوع قياس تكلفة المخزون واختيار الطريقة الواجب تطبيقها لمعالجة المخزون تحتاج إلى اهتمام فائق نظرا للأثر الهام لذلك في تحديد تكلفة المنتجات وتكلفة المبيعات، وبالتالي على قياس الدخل و المركز المالي.

1-5- أخلاقيات الجودة: تمثل جودة المنتجات إحدى الحالات الرئيسية للأسس الأخلاقية التي يجب التركيز عليها عند اتخاذ القرارات الإنتاجية، ويختلف مفهوم الجودة من وجهة نظر كل من المنتج والمستهلك، إذ تعرف الجودة من وجهة نظر المنتج بأنها المطابقة بين مخرجات العملية الإنتاجية والمواصفات المحددة مسبقا، بينما يقصد بالجودة من وجهة نظر المستهلك بأنها مدى تحقيق المنتج للغرض المقصود منه و بالسعر الذي يرغب المستهلك دفعه.

2- المسؤولية الاجتماعية لوظيفة التسويق: يعتبر التسويق همزة وصل بين المؤسسة والمجتمع والمستهلك، حيث بدأت المؤسسات تعطي اهتماما لضرورة تكامل منتجاتها مع سلوكيات وقيم المجتمع، كل ذلك أدى بالمؤسسة الى الاستغناء عن أساليب التسويق القديمة والتوجه نحو أسلوب التسويق الاجتماعي والبيئي الذي يعد من الأساليب التي تلزم المؤسسة على ممارسة وظيفة التسويق وفق أبعاد المسؤولية الاجتماعية بما يتوافق مع متطلبات اصحاب المصلحة المعنيين، ويتم ذلك من خلال ما يلي: (الخشالي، 2015، الصفحات 164-167)

2-1- حماية المستهلك: أدى ظهور ما يسمى بجمعيات حماية المستهلك الى الزام المؤسسة بالاهتمام بصفات المستهلكين في ممارسة أنشطتها، ويهدف عمل جمعيات حماية المستهلكين الى الحد من التأثيرات السلبية الناتجة عن عمل هذه المؤسسات تجاه المستهلكين، وفي عام 1956 تم الإعلان عن ما يسمى بقانون حقوق المستهلك، والذي حدد حقوقه بالبند الأربعة التالية:

أ- حق الأمان: والذي يوجب بان تكون جميع المنتجات المنتجة من قبل المؤسسات آمنة عند الاستخدام وعليها نشرات إيضاحية تتضمن تعليمات كاملة عن كيفية استخدام المنتج وانه صالح للاستخدام، وان المؤسسة مسؤولة عن أية عيوب يمكن أن تحصل عند الاستخدام، وقد يتضمن ذلك تعويضات المتضررين، كما وقد يقتضي على المؤسسة سحب منتجاتها من السوق.

ب- حق الحصول على المعلومات: ويشير إلى حق الزبائن بالحصول على المعلومات الكافية عن المنتج، بحيث تمكنهم هذه المعلومات من مقارنتها مع المعلومات عن المنتجات الأخرى وتساعدتهم في اتخاذ قرار الشراء الملائم، كما هو في التعليمات الدوائية.

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

ج- حق الاختيار: وبموجبه يكون للمستهلك حق اختيار المنتج المطرح من قبل المؤسسات المختلفة وإن المنتج الذي يختاره هو الذي يشبع رغباته، ويمكن تحقيق هذا الحق من خلال محاربة الاحتكار وتكوين التكتلات التي تقلل من المنافسة العادلة في السوق، وتساعد حصول المستهلك على المنتج بأفضل الأسعار.

د- حق سماع الرأي: يتمثل هذا الحق في أن تسمع منظمات الأعمال شكاوى المستهلكين وتسهل لهم إيصال أصواتهم عن طريق الاتصال المجاني والمواقع الالكترونية وغيرها.

2-2-التسعير: يمكن للمؤسسة أن تقوم بتجسيد التزامها الاجتماعي والأخلاقي من خلال عملية تسعير منتجاتها، من خلال أحداث التوازن بين تكاليفها وإيراداتها.

2-3- التعبئة و التغليف: يجب أن تتضمن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في مجال التعبئة والتغليف تكاليف معقولة، بالإضافة إلى تطوير عمليات التغليف، وأن تفي عمليات التعبئة والتغليف بمتطلبات أمن وسلامة المنتج ومراعاة الناحية الجمالية والذوق العام والقيم والأعراف والتقاليد، ووضع العلامة التجارية بشكل واضح، وتزويد المستهلك بالمعلومات الكافية من حيث تاريخ الإنتاج والمكونات الأساسية للمنتج وفترة الصلاحية وكيفية الاستعمال والمشاكل المحتملة عند التشغيل عند التشغيل بالإضافة الى كيفية التعامل مع الاغلفة والعبوات لتقليل قدر الامكان من التلوث البيئي.

2-4- التوزيع المادي: تمثل تكلفة التوزيع جانب أساسي من تكلفة المنتج، ويتعلق التوزيع بإيصال المنتج إلى المستهلك، وإدارة التسويق مسؤولة عن تخفيض التكلفة، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق التقليل قدر الإمكان من قنوات التوزيع، وعدم تحميل المنتجات تكلفة إضافية، وكذلك إيصال المنتج إلى كافة المستهلكين الذين يحتاجون لهذا المنتج، والاختيار الجيد والمدروس لمراكز البيع والمخازن والمستودعات بحيث لا تكون قريبة من المناطق السكنية، والتأكد من نزاهة الوسطاء والتزامهم وعدم الاحتكار، وتهيئة وسائل النقل المناسبة لنقل المنتجات.

2-5- الإعلان والترويج: تسعى إدارة التسويق من خلال نشاط الإعلان والترويج إلى تحقيق العديد من الأهداف الاجتماعية، تقديم اعلانات مدروسة بعناية من قبل مختصين في علم النفس والاجتماع والاقتصاد، والإعلان فوائد كبيرة على المجتمع، منها تشجيع المنافسة ودعم وسائل الإعلام حيث تمثل الإعلانات مصادر تمويل ممتازة لوسائل الإعلام، كما انه يخلق فرص عمل ويستقطب الكثير من المختصين، وهكذا بالنسبة للترويج كاسلوب دعاية لمنتجاتها.

2-6- خدمات ما بعد البيع: تدخل في إطار تكامل وتطوير العلاقة مع المستهلك من خلال تحقيق أعلى درجات الرضا له، ويمكن تجسيد المسؤولية الاجتماعية لإدارة التسويق في هذا المجال بان تكون خدمات ما بعد البيع معقولة، وسهولة الحصول على خدمات ما بعد البيع، وإن لا تبيع المؤسسة بأسعار رخيصة ولكن ترهق المستهلك عن طريق خدمات ما بعد البيع، ومن الأمثلة على ذلك أسعار الطابعات فهي رخيصة ولكن أسعار الحبر مرتفعة جدا.

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

3-المسؤولية الاجتماعية لوظيفة الموارد البشرية: اصبح للمورد البشري مكانة مهمة وخاصة لدى المؤسسات الاقتصادية لما يحققه من تميز لها ولكونه عنصرا اساسيا من اصحاب المصلحة، ما دفع بالمؤسسات ان تطبق اسس المسؤولية الاجتماعية في ممارسة وظيفة الموارد البشرية، ويتم ذلك من خلال: (بلقايد و سعيداني، 2018، الصفحات 499-500)

3-1-الاستقطاب او التوظيف: تعتبر من أهم الاساليب التي يمكن للمؤسسة ان تعتمد عليها لممارسة مسؤوليتها الاجتماعية وفق ما يلي:

أ- اتباع عملية بحث سليمة و تامين حقوق المترشحين لمناصب الشغل و الإعلان عن الوظائف الشاغرة بشكل علني، والنزاهة في تقييم واختيار الناجحين.

ب-مسابقات التوظيف يجب أن تتم على أسس علمية و موضوعية، و ليس بشكل عشوائي، و يجب أن توافق طبيعة العمل الذي يمتحن فيه المترشح.

ج- عدم إهمال كل طلبات التوظيف التي تصل إلى المؤسسة سواء تم ذلك بالتسليم المباشر أو عن طريق البريد العادي أو البريد الالكتروني.

د- عدم سحب الموظفين بشكل عمدي من المنافسين الآخرين بطرق غير قانونية و غير أخلاقية.

هـ-استناد عملية الاستقطاب إلى تحديد دقيق و موضوعي للاحتياجات من مختلف التخصصات لشغل وظائف حقيقية.

و- الموازنة بين الاستقطاب الداخلي و الخارجي، حيث يفيد الأول في منح فرص الترقية لعمال المؤسسة.

ز- عدم التحيز في عملية اختيار العمال لصالح جنس معين دون الآخر.

3-2-التدريب او التكوين: يمكن ان تعتمد مؤسسات الاعمال على التدريب و التكوين كأساليب لممارسة مسؤوليتها الاجتماعية لما تتركه من اثار ايجابية على العمال والمؤسسة على حد سواء وما يجب التركيز عليه يشمل ما يلي:

أ- تطوير المهارات والقيادات المستقبلية و خلق فرص عمل ملتزمة وبمهارات عالية.

ب-اعطا فرص التكوين والتدريب لجميع العمال دون اقصاء اي فئة وعدم استغلالها كحجة لتبذير الموارد.

ج- ان يتم تنظيم عملية التكوين ضمن نظام ممنهج وهادف لمسايرة التطور العلمي والتكنولوجي لتحيين معارف و معلومات العمال.

3-3-ظروف العمل: يمكن لمؤسسة الاعمال ان تجسد التزامها الاجتماعي من خلال العمل على تحسين بيئة العمل مما يسمح للعمال بالعمل بأكثر اريحية وذلك من خلال:

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

أ- ضرورة توفير جميع وسائل الامن والسلامة في مكان العمل و تنظيم مكان العمل وتسهيل حركة العمال.

ب- توفير معدات العمل كالنظارات والقفازات والأحذية الواقية والقبعات توفير جو ومناخ عمل سليم يشجع على الابداع.

3-4- الاجور ومكافآت العاملين: تمثل الاجور من ابرز الوسائل التي تبرز مدى تجسيد المؤسسة لبرامجها الاجتماعية والاخلاقية كما تسمح لها بتحفيز الافراد على العمل اكثر كما تزيد من ولائهم وانتمائهم لها ومن ابرز الجوانب المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية من جانب الاجور نذكر مايلي:

أ- ان يتسم نظام الاجور المعتمد في المؤسسة على المساواة و العدل و ان يتم اعداده وفقا لأسس سليمة حتى يستطيع تحفيز العمال.

ب- عدم التمييز بالأجور بين الرجل و المرأة و اعتماد طرق و اساليب سليمة في دفع الاجور .

3-5- التقييم: يمكن لمؤسسة الاعمال ان تمارس مسؤوليتها الاجتماعية في اطار عمليات التقييم تسمح لها بارضا جميع الاطراف بالاعتماد على مايلي:

أ- الموضوعية و النزاهة في تقييم أداء العاملين، واستعمال معايير تقييم دقيقة.

ب- يجب أن ترتبط عملية التقييم بالإجراء الإداري والقانوني الموافق، ففي حالة الأداء الجيد يجب أن يحصل العامل على مكافأة بغرض تشجيعه، وفي حال الأداء السلبي يمكن أن يتعرض العامل لعقاب بحسب درجة إهماله.

ج- عدم الاكتفاء بالتحفيز المادي، بل يجب أن يحصل العامل على قدر كاف من التقدير و الاحترام نظير ما يقدمه من عمل متقن في المؤسسة.

د- لا يجب أن تكون الرقابة على الأداء رقابة مستمرة و مباشرة لأنها ستؤدي إلى مضايقة العمال، و سيصبح الأمر أكثر استفزازا لهم.

هـ- يجب ان تمنح عملية التقييم لأفراد ذوي خبرة و دراية بالعملية و ان يتميزوا بقدرة التعامل مع الآخرين وان لا تقتصر عملية التقييم على الفترة الحديثة للأداء بل تشمل العملية كلها.

4- المسؤولية الاجتماعية لوظيفة المحاسبة والتدقيق: تعد وظيفة المحاسبة والتدقيق أهم وظيفة بالمؤسسة نظرا لمهمتها في تنظيم عمليات تمويل واستثمار في انشطتها المختلفة لتحسين الوضع التنافسي لها، ومواكبة لما جاءت به الهيئات الدولية حول دعوة المؤسسات الى الافصاح المحاسبي للمعلومات الخاصة بتأثيرات البيئية والاجتماعية، اصبح الزاما على المؤسسة العمل على مسايرة ذلك في الوظيفيتين الماليتين المحاسبة والتدقيق وتطبيق المسؤولية الاجتماعية عمليا من خلال: (فلاق، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، 2016، الصفحات 95-97)

4-1- المحاسبة المالية الإدارية: تطور مفهوم المحاسبة من أسلوب تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات التي لها طبعة مالية وتفسير النتائج الناتجة عنها، إلى مفهوم حديث مفاده توفير المعلومات التي يمكن

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

أن تكون ضرورية في اتخاذ القرارات الاقتصادية المحققة للرفاه الاجتماعي، وهذا ما يتناسب مع مفهوم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الذي أظهر مفهومًا جديدًا للمحاسبة من خلال قياسه و هو ما يعرف بالمحاسبة الاجتماعية، حيث تنقسم إلى قسمين:

أ- المحاسبة المالية: وهي التي تعرف بالمحاسبة العامة، والتي تهتم بمشاكل القياس والعرض لمقابلة احتياجات الأطراف الخارجية.

ب- المحاسبة الإدارية: والتي تسمى بمحاسبة التكاليف أو محاسبة المسؤولية، والتي تهتم بمشاكل القياس والعرض للاستخدامات في المؤسسة.

4-2- تفعيل دور وظيفة المحاسبة من خلال الأنشطة الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: ان محور العمل في وظيفة المحاسبة هو الفرد الذي يشارك في وضع المعايير وفي ضوئها يقيم الاداء في المؤسسات واعداد تقارير ترفع إلى الادارات العليا لذا فإن أخلاقيات العمل المحاسبي تتحكم بصورة كبيرة في مخرجات هذا النظام من المعلومات المحاسبية.

4-3- تفعيل جودة التقارير المحاسبية: المعلومات المحاسبية هي محور تقارير الأداء، لذا وبهدف تفعيل دور تقارير الأداء لذا بهدف تفعيل دور تقارير الاداء في تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها ورفع جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها وبالتالي تحقيق أعلى كفاية لمستخدمي التقارير والمستخدمين من تلك المعلومات ودعم جودة القرار المتخذ بناء على هذه التقارير، يجب التركيز على هذه العمليات و التي تتحكم بتصرفاته و نتائج أنشطة المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية المذكورة سابقا، فللمسؤولية الأخلاقية الأثر الكبير في رفع و تدعيم أو خفض إضعاف جودة التقارير المحاسبية، وبهدف تفعيل جودة تقارير الأداء يقع على عاتق الإدارة في المؤسسة اتخاذ الخطوات التالية:

أ- توضيح مفهوم المسؤولية الأخلاقية في وظيفة المحاسبة.

ب- ترغيب المحاسبين لامتنثال بهذه الأخلاقيات ودعمهم بالحوافز والمكافآت المادية والمعنوية.

ج- تنمية الإحساس بالمسؤولية للمحاسب المعد للتقارير، من خلال تدعيم الشعور الإنساني داخل الوحدة دائرة المحاسبة والقائمة على العدالة والنزاهة في تقييم الأداء.

د- وضع صيغة قانونية مهنية أخلاقية تتضمن احتواء أخلاقيات الأعمال.

4-4- التدقيق الاجتماعي: إن أول من أشار إلى التدقيق الاجتماعي في العصر الحديث والمستقل عن مفهوم المسؤولية الاجتماعية هو (bowen) مشيرا إلى أنه " طالما أن المؤسسة تخضع لمراجعة مالية مستقلة عن أنشطتها المالية، فإنه وجب أن تخضع لتدقيق خارجي مستقل يهدف إلى تقييم أدائه من وجهة نظر اجتماعية بواسطة مدققين اجتماعيين"، و ان من أهم المبادئ السلوكية التي لا بد أن يتجلى بها المدقق في تحمل المسؤولية الاجتماعية ما يلي:

أ- يجب على المدقق أن يتحمل مسؤولياته كاملة بنزاهة وعدالة و شفافية.

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

ب-تقبل الالتزامات كاملة في إطار خدمة المصلحة العامة بنزاهة وثقة وفي ضوء الأسس المهنية المتعارف عليها.

ج-الاستقامة والنزاهة، وهنا يجب أن يحافظ المدقق على الموضوعية بعيدا عن صراع المصالح بدون تحيز لطرف دون آخر وإنما يكون التحيز لقواعد المهنة و مبادئها.

د- الموضوعية والاستقلالية، بحيث يجب أن تعكس التقارير المقدمة من قبل المدقق الحقائق كاملة بموضوعية وتجرد تام، وأن تأتي ضمن إطار استقلالية المدقق المهنية.

هـ-الالتزام باعتماد الأدوات المهنية الفنية والمعايير الأخلاقية وأن يطبقها في جميع الظروف والأحوال.

و- ضرورة الالتزام بالمبادئ الأساسية للمدونات المهنية في المنظمات التي يقوم بتدقيق أعمالها والالتزام بمبادئ الإفصاح التام.

ثالثا-مساهمة تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في دعم أبعاد التنمية المستدامة: تعمل المؤسسات في ظل بيئتها الغير مستقرة على تسخير كل ما يضمن لها البقاء والاستمرار ويمكنها من الاحاطة بالضغوط الدولية او الوطنية التي تناشد الدول و المؤسسات بالمشاركة في دعم قضايا دولية لاسيما قضية التنمية المستدامة التي اصبحت هدفا استراتيجيا تعمل كل الدول والمؤسسات على تحقيقه، ومن بين الآليات التي قد تساعد المؤسسات في تحقيق الهدف السالف الذكر هي المسؤولية الاجتماعية.

1- دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في دعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة: يتطلب تحقيق الاستدامة الاقتصادية للمؤسسة تطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية ضمن وظائفها من خلال الالتزام خيريا وأخلاقيا وقانونيا واقتصاديا في مختلف انشطتها والعمل على الوصول نحو تطلعات اصحاب المصالح وإشراكهم في ذلك، والجدول الاتي يوضح ذلك:

الجدول 17: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في دعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

أبعاد المسؤولية الاجتماعية	اصحاب المصالح المشتركين	البعد الاقتصادي
البعد الخيري	المساهمون الحكومة الموردون	- تقديم الدعم لدولة والمجتمع في ظل الازمات والكوارث.
البعد الاخلاقي		-تحسين صورة المؤسسة. - تعزيز سمعة الدولة على المستوى الدولي. -تقديم اسعار عادلة ومقبولة للمواد الاولية المستوردة خارج المؤسسة؛ -المنافسة العادلة والنزاهة. -عدم الاضرار بمصالح الاخرين وبأي وسيلة كانت.

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

المنافسون	
	البعد القانوني
	- سلامة الموقف القانوني والاخلاقي للمؤسسة. - الالتزام بالتشريعات والقوانين الصادرة عن الحكومة المتعلقة بضرائب والتأمينات والضمان الاجتماعي. - تسديد الالتزامات والصدق في التعامل.
	البعد الاقتصادي
	- المساهمة في زيادة الدخل الوطني الخام. - تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة. - تسديد الالتزامات الضريبية والرسوم وعدم التهرب الضريبي. - الاستمرار بالتجهيز والإمداد خاصة للمواد الأولية.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: (الغالبى و العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، 2005، الصفحات 85-105)، (العجرودي، 2011، الصفحات 463-465)، (شقراني و هزشي، 2016، الصفحات 258-260)، (حنيش، 2017، صفحة 211)، (Koldovskyi, 2005, pp. 137-138).

من خلال الجدول اعلاه نستنتج ما يلي:

✓ ان الالتزام الخيري للمؤسسة في وظائفها ساهم في دعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال ضمان تخصيص الدعم لدولة والمجتمع في حالة وقوع كوارث وأزمات كان هذا القرار صادرا من المؤسسة و بإشراك المساهمون (أصحاب المصلحة).

✓ الالتزام الأخلاقي للمؤسسة في وظائفها ساهم في دعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال تحسين صورة المؤسسة على المستوى الوطني والدولي وكذلك الحصول على مواد اولية ذات جودة وأسعار مقبولة والمنافسة العادلة والنزاهة كان ذلك بتعاون المؤسسة مع أصحاب المصلحة المتمثلون في الموردون والمنافسون.

✓ الالتزام القانوني في وظائف المؤسسة ساهم في دعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال الالتزام بالتشريعات والقوانين الصادرة عن الحكومة المتعلقة بضرائب والتأمينات والضمان الاجتماعي و تسديد الالتزامات والصدق في التعامل، حيث ساهم في ذلك كل من المؤسسة وأصحاب المصلحة المتمثلون في الحكومة والموردون.

✓ الالتزام الاقتصادي في وظائف المؤسسة ساهم في دعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال المساهمة في زيادة الدخل الوطني الخام وتعظيم القيمة السوقية للمؤسسة والاستمرار بالتجهيز والإمداد خاصة للمواد الأولية، حيث ساهم في ذلك كل من المؤسسة وأصحاب المصلحة المتمثلون في المساهمون والموردون.

2- دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في دعم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة: يعد التزام المؤسسة في انشطتها بأبعاد المسؤولية الاجتماعية الخيرية والأخلاقية والقانونية والاقتصادية كأداة

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

تساهم في توجيه تطلعات أصحاب المصلحة نحو الاستدامة الاجتماعية للمؤسسة، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول 18: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في دعم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

البعد الاجتماعي	أصحاب المصالح المشتركين	أبعاد المسؤولية الاجتماعية
- قبول توظيف الأفراد المعوقين. - المساهمة في رعاية المعوقين أو ذوي العاهات. - تقديم الدعم للمؤسسات المجتمع المحلي كالجمعيات ومؤسسات أخرى كمراكز البحث العلمي والمستشفيات.		البعد الخيري
- تهيئة ظروف عمل مناسبة. - رعاية صحية جيدة للعمال. - توفير الاسكان والخدمات المختلفة للعاملين. - مسايرة المنتجات لثقافة المجتمع بما فيها الجانب الاخلاقي والديني والقانوني. - المساهمة في دعم البنية التحتية للمجتمع. - احترام الحقوق المدنية للجميع دون تمييز لأي سبب كان. - اعلانات صادقة عن المنتجات. - التعامل الجيد مع جمعيات حماية المستهلك. - التعامل الصادق مع الصحافة ووسائل الاعلام.	العمال الزبائن المجتمع المحلي الحكومة	البعد الاخلاقي
- إحترام النظم والقوانين والإجراءات والتقاليد الإدارية و احترام القيم العليا. - تسهيل اجراءات الحصول على المنتجات. - الالتزام بالتشريعات والقوانين الصادرة عن الحكومة. - احترام أنشطة جمعيات حماية المستهلك. - احترام دور النقابات العمالية.	جماعات الضغط	البعد القانوني
- منح العاملين أجور ومرتبات تحقق لهم مستوى معيشي مناسب. - تقديم منتجات بأسعار مناسبة. - تقديم منتجات بنوعية جيدة. - المساهمة في معالجة المشكلات الاجتماعية كالبطالة والتضخم ومساعدة في تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة. - نشر المعلومات الصادقة والصحيحة عن المؤسسة.		البعد الاقتصادي

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: (الغالي و العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، 2005، الصفحات 85-105)، (العجرودي، 2011، الصفحات 463-465)، (شقراني و هزشي، 2016، الصفحات 258-260)، (حنيش، 2017، صفحة 211)، (Koldovsky, 2005, pp. 137-138).

من خلال الجدول اعلاه نستنتج ما يلي:

✓ ان الالتزام الخيري للمؤسسة في وظائفها ساهم في دعم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من خلال قبول توظيف الأفراد المعوقين، و تقديم رعاية صحية جيدة للعمال وتقديم الدعم للمؤسسات المجتمع المحلي كالجمعيات ومؤسسات اخرى كمراكز البحث العلمي والمستشفيات، ساهم في ذلك كل من المؤسسة وأصحاب المصلحة المتمثلون في العمال والمجتمع المحلي وجماعا الضغط؛

✓ الالتزام الأخلاقي للمؤسسة في وظائفها ساهم في دعم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من خلال تهيئة ظروف عمل مناسبة و توفير الاسكان والخدمات المختلفة للعاملين والمساهمة في دعم البنية التحتية للمجتمع و تقديم اعلانات صادقة عن المنتجات والتعامل الجيد مع جمعيات حماية المستهلك ومع الصحافة ووسائل الاعلام، كان ذلك بتعاون المؤسسة مع أصحاب المصلحة المتمثلون في العمال والمجتمع المحلي والزبائن وجماعات الضغط.

✓ الالتزام القانوني في وظائف المؤسسة ساهم في دعم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من خلال احترام النظم والقوانين والإجراءات والتقاليد الإدارية و احترام القيم العليا و تسهيل اجراءات الحصول على المنتجات والالتزام بالتشريعات والقوانين الصادرة عن الحكومة واحترام أنشطة جمعيات حماية المستهلك واحترام دور النقابات العمالية، حيث ساهم في ذلك كل من المؤسسة وأصحاب المصلحة المتمثلون في المجتمع المحلي والزبائن والحكومة وجماعات الضغط والعمال.

✓ الالتزام الاقتصادي في وظائف المؤسسة ساهم في دعم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من خلال منح العاملين أجور ومرتبات تحقق لهم مستوى معيشي مناسب و تقديم منتجات بأسعار مناسبة و المساهمة في معالجة المشكلات الاجتماعية كالبطالة والتضخم ومساعدة في تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة ونشر المعلومات الصادقة والصحيحة عن المؤسسة، حيث ساهم في ذلك كل من المؤسسة وأصحاب المصلحة المتمثلون في العمال والزبائن والحكومة والمجتمع المحلي وجماعات الضغط.

3- دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في دعم البعد البيئي والتكنولوجي للتنمية المستدامة:

اخذ موضوع البيئة والتكنولوجيا حيزا كبيرا في بيئة الاعمال مما جعل المؤسسة تبحث عن استدامتها البيئية والتكنولوجيا وذلك اعتمادا على التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية وتوجيه تطلعات اصحاب المصلحة نحو ذلك، والجدول الاتي يوضح ذلك:

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

الجدول 19: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في دعم البعد البيئي والتكنولوجي للتنمية المستدامة

اصحاب المصالح المشتركين	ابعاد المسؤولية الاجتماعية	تفعيل البعد البيئي والتكنولوجي
المساهمون الزبائن البيئة الحكومة الموردون جماعات الضغط	البعد الخيري	- دعم المنظمات والجمعيات الغير الحكومية القائمة على حماية البيئة.
	البعد الاخلاقي	- تقديم منتجات امنة عند الاستعمال. - تقديم ارشادات واضحة حول استعمال وكيفية التخلص من المنتج بعد الاستعمال. - الالتزام بمعالجة مخلفات المنتج من شراء الى غاية الاستعمال النهائي. - تطوير اساليب العمل التقنية ومواكبة التطورات الراهنة في المواد الاولى الصديقة للبيئة.
	البعد القانوني	- مراعاة السياسات البيئية. - اعداد مدونة للاخلاقيات البيئية ومعايير التطبيق المرتبطة بتوقعات المؤسسة المرتبطة بالمحافظة على البيئة. - الالتزام بالتشريعات والقوانين الصادرة عن الحكومة.
	البعد الاقتصادي	- تطوير القدرات والامكانيات التكنولوجية بالمؤسسة. - تطوير وظيفة البحث والتطوير بالمؤسسة. - ربط الاداء البيئي بأهداف المؤسسة. - وجود نظام للإدارة البيئية بالمؤسسة. - ادارة الجودة الشاملة البيئية. - تقليص معدلات التلوث ودعم فكر اعادة التدوير.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: (الغالبى و العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، 2005، الصفحات 85-105)، (العجرودي، 2011، الصفحات 463-465)، (شقراني و هزشي، 2016، الصفحات 258-260)، (حنيش، 2017، صفحة 211)، (Koldovsky, 2005, pp. 137-138).

من خلال الجدول اعلاه نستنتج ما يلي:

✓ ان الالتزام الخيري للمؤسسة في وظائفها ساهم في دعم البعد البيئي والتكنولوجي للتنمية المستدامة من خلال دعم المنظمات الغير الحكومية القائمة على حماية البيئة، ساهم في ذلك كل من المؤسسة وأصحاب المصلحة المتمثلون في جماعات الضغط.

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

✓ الالتزام الأخلاقي للمؤسسة في وظائفها ساهم في دعم البيئي والتكنولوجي للتنمية المستدامة من خلال تقديم منتجات آمنة عند الاستعمال وتقديم إرشادات واضحة حول استعمال وكيفية التخلص من المنتج بعد الاستعمال والالتزام بمعالجة مخلفات المنتج من شراء إلى غاية الاستعمال النهائي وتطوير أساليب العمل التقنية ومواكبة التطورات الراهنة في المواد الأولية الصديقة للبيئة، كان ذلك بتعاون المؤسسة مع أصحاب المصلحة المتمثلون في المجتمع المحلي والزبائن و البيئة والموردون.

✓ الالتزام القانوني في وظائف المؤسسة ساهم في دعم البعد البيئي والتكنولوجي للتنمية المستدامة من خلال مراعاة السياسات البيئية وإعداد مدونة للاحلاقيات البيئية ومعايير التطبيق المرتبطة بتوقعات المؤسسة المرتبطة بالمحافظة على البيئة و الالتزام بالتشريعات والقوانين الصادرة عن الحكومة، حيث ساهم في ذلك كل من المؤسسة وأصحاب المصلحة المتمثلون في البيئة و جماعات الضغط والحكومة.

✓ الالتزام الاقتصادي في وظائف المؤسسة ساهم في دعم البعد البيئي والتكنولوجي للتنمية المستدامة من خلال تطوير القدرات والامكانيات التكنولوجية بالمؤسسة وربط الاداء البيئي بأهداف المؤسسة ووجود نظام للإدارة البيئية بالمؤسسة وتقليص معدلات التلوث ودعم فكر اعادة التدوير، حيث ساهم في ذلك كل من المؤسسة وأصحاب المصلحة المتمثلون في البيئة والمساهمون.

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

المبحث الثالث: فعالية التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسة الاقتصادية

كانت لتطورات الدولية الجديدة بما فيها العولمة أثرا هيكليا في بيئة الأعمال شمل الاهتمام المتزايد باستراتيجية التنمية المستدامة من قبل المؤسسات الاقتصادية، ذلك باعتبارها التوجه الحديث الذي يضمن بقاء واستمرار المؤسسة، وحتى يتسنى للمؤسسة تحقيقها لآبد عليها من تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية بأنشطتها المختلفة، الأمر الذي أوجب على المؤسسات تبني آلية التدقيق الاجتماعي لرفع فعالية المؤسسات وتحسين أدائها الاجتماعي من خلال دمج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ضمن استراتيجيتها الشاملة، كونه يشمل جميع جوانب إدارة المؤسسة ووسيلة ضرورية وأكثر ملائمة من أجل قيادة المؤسسة نحو تحقيق التنمية المستدامة في ضوء تفعيل مسؤوليتها الاجتماعية، ومن أجل الالمام بتحديد العلاقات بين متغيرات موضوع الدراسة (التدقيق الاجتماعي، المسؤولية الاجتماعية، التنمية المستدامة) ارتأينا التطرق الى مكانة التدقيق الاجتماعي ضمن إستراتيجية المؤسسة، وأوجه ارتباط التدقيق الاجتماعي بالمسؤولية الاجتماعية، ودور التدقيق الاجتماعي في دعم أبعاد التنمية المستدامة ضمن تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية.

المطلب الأول: مكانة التدقيق الاجتماعي ضمن إستراتيجية المؤسسة

مما لا شك فيه أن الوقوف على ما بذلته المؤسسة الاقتصادية من نتائج وما حقته من أهداف لا يمكن أن يتم إلا بنظام تقييم شامل لكفاءة أدائها والذي يؤشر لمتخذي القرار المستوى الذي وصلت إليه، كما يقدم للإدارة شكل واضح عن النتائج التي حققتها مما يوجهها نحو تصحيح أوضاعها وتعزيز قدراتها ليساعدها على الاستمرار والبقاء والتطور، والتساؤل المطروح كيف يمكن للتدقيق الاجتماعي ان يساهم في تحسين أداء المؤسسة في مواجهة الاحتياجات الحديثة المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية في ظل البيئة المتغيرة وتصادم اصحاب المصالح؟ إذا لآبد له من إعادة التفكير في وسائل عمل المدقق ودوره في إطار ما يعرف بتحقيق التنمية المستدامة.

في الوقت الراهن يعد التدقيق الاجتماعي حقيقة فعلية لتلبية احتياجات مسؤولي المؤسسات في ضمان مدى مطابقة مؤسساتهم للمعايير الخارجية والداخلية، أيضا مدى مقدرة الإجراءات في جذب و تنمية وحفظ الأفراد والكفاءات التي تضمن مكانة المؤسسة بالسوق الحالي والمستقبلي، كما يساهم في توضيح الرؤية لهم حول ما إذا كانت فعالية القرارات المتخذة من طرفهم في حالات إعادة التنظيم والاندماج، كما أن المساهمين بحاجة إلى توضيحات عن مدى المخاطر التي تواجه استثماراتهم في حالة الانحرافات المرتبطة بالجانب الاجتماعي، بالنسبة للأفراد وممثليهم فهم يطلبون الشفافية والحياد الموضوعي في ما يخص المعلومات الموضوعة تحت تصرفهم، الأطراف ذات المصلحة الخارجية مثل الجماعات المحلية والمؤسسات الحكومية هم أيضا يحتاجون إلى معلومات مدققة خاصة بالجانب الاجتماعي للمؤسسة.

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

من خلال ذلك يظهر تدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كوسيلة لتحقيق الفعالية والقيمة المضافة ففي شهر مارس من سنة 2000 القمة الأوروبية في لشبونة حددت كأهداف استراتيجية لها التنمية الاقتصادية المستدامة وتطوير عالم الشغل وتناسق اجتماعي أكبر، والمقاربة الاقتصادية الاجتماعية تعمل على تخفيض التكاليف الخفية حيث يوضح بعض الباحثين أمثال " Savall H et " Zardet V أن التدقيق الاجتماعي يمثل مادة ثمينة اجتماعية تستجيب لمنطق التنمية الاجتماعية الاقتصادية المدمجة وتقود إلى مستوى المسؤولية الاجتماعية الدائمة.

إن الاهتمام المتزايد بموضوع تفعيل المسؤولية الاجتماعية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي ساهم وبشكل كبير في تطوير الاهتمام بأصحاب المصلحة ككل، فلم يعد الاهتمام فقط بالمساهمين كطرف من أصحاب المصلحة ولكن في إطار البحث المستمر والدائم، زاد الاهتمام بالموضوعات المرتبطة بالمجتمع من خلال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، إذ أصبح المجتمع يتحصل على امتيازات جديدة، فإدارة المؤسسات بشكل جيد يؤدي إلى توفير فرص عمل ويبني الثقة في الاقتصاد ويمنع تبديد الموارد ويحافظ على البيئة التنافسية من خلال احترام قواعد الأخلاقيات مما يساهم في منع وقوع الأزمات.

يعتبر التدقيق الاجتماعي وسيلة هامة، ضرورية، استراتيجية والأكثر ملائمة في الإطار الحديث للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من أجل قيادة المؤسسة نحو الفعالية والكفاءة ما يمكن أن يقدمه التدقيق الاجتماعي اليوم ومستقبلا يجب أن يفكر فيه من جانب خلق الترابط والتناسق مع القيادة الرشيدة والمجتمع متجاوزين بذلك فحص مدى تطابق الوثائق والإجراءات مع ما تفرضه الأنظمة والتشريعات القانونية والمعايير الدولية، كما أن التدقيق الاجتماعي يعد الآلية القيادية التي تساهم في تطوير التطبيقات السليمة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (سكاك، دور التدقيق الاجتماعي في بناء استراتيجية المؤسسة (اطروحة دكتوراه) ، 2010، الصفحات 193-194)، (السبتي و اخرون، 2019، صفحة 510).

أولا-آلية عمل التدقيق الاجتماعي في المؤسسات الاقتصادية: يقوم تطبيق التدقيق الاجتماعي في المؤسسة الاقتصادية على مجموعة من الاجراءات التي تم استخراجها من الاجراءات العامة السالفة الذكر، وتتمثل فيما يلي:

1-تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة: يتم من خلال مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي تعكس فاعلية وكفاءة هذه المؤسسات في تحقيق أهدافها الاجتماعية تجاه اصحاب المصالح، ومدى التزامها بالتشريعات والسياسات التي تضعها الدولة لتحسين الآثار الخارجية الناتجة عن ممارسة هذه المؤسسة لنشاطها الاقتصادي وأثرها على البيئة، ومدى قيام هذه المؤسسات بتخفيض الآثار الخارجية السلبية الناتجة عن التشغيل، كالحد من نسبة التلوث، كما تضمن هذه المؤشرات مجموعة من المؤشرات الخاصة بتقييم الأداء الاجتماعي المتعلق بالموارد البشرية، وهذا فضلا عن مجموعة من

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

المؤشرات الخاصة بتقييم أداء هذه المؤسسات فيما يتعلق بالأنشطة الخاصة بالمنتجات والخدمات التي تقدمها للمجتمع.

والواقع أن عملية تقييم الأداء الاجتماعي لهذه المؤسسات والتي يقوم بها المدقق تستلزم ضرورة تحديد مراكز المسؤولية الاجتماعية حتى يتم هذا التقييم على أساس علمي سليم، هذه المسؤولية تستلزم وجود وحدة مستقلة تكون مهمتها الأساسية في أي مؤسسة القيام بالوفاء بالمتطلبات الاجتماعية، ويكون لها سلطة اتخاذ القرارات الخاصة بتنفيذ هذه المتطلبات في حدود إمكانياتها المتاحة والموضوعة تحت تصرفها فضلا عن هذا فإن عملية تقييم الأداء الاجتماعي الذي يقوم به المدقق تستلزم وجود مجموعة من المعايير العملية لتقييمه (متولي، المراجعة وتدقيق الحسابات 1، 2009، الصفحات 300-301)، هذه المعايير يمكن تصنيفها في شكل ثلاثة مجموعات تتمثل فيما يلي: (متولي، المراجعة 1، 2006، الصفحات 261-262)

1-1- مجموعة المعايير الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية تتمثل في:

أ- درجة الأمان الخاصة بتجهيزات التشغيل وخطوط الإنتاج، فعدم توافر درجة معينة من الأمان يعرض العاملين للمخاطر ويؤدي إلي خفض روحهم المعنوية.

ب- درجة الأمان في المنتج من حيث التغليف أو التعبئة وطريقة الاستخدام والحفظ وتاريخ الإنتاج والصلاحية وفترة ضمان تعطي الثقة في المنتج ويؤدي إلي تقليل احتمالات التعرض لأي إصابة ناشئة عن الاستخدام.

ج- درجة الأمان المرتبطة بتداول المادة الأولية ذات التكلفة المرتفعة والندرة النسبية في حالة انخفاضها أو عدم سلامتها يمكن أن يؤدي إلى الاتلاف والضياع في استخدامها، كما أن الاستخدام الغير رشيد في استخدامها يمكن أن يترتب عليه أضرار تلحق بالعاملين ويمكن أن يؤدي إلى ارتفاع تكلفتها الإجمالية بالإضافة إلى ارتفاع تكلفتها الاجتماعية المترتبة على هذا الاستخدام إجراءات التخلص من النفايات ومخلفات الإنتاج يمكن أن تلحق الضرر بالعاملين والبيئة المحيطة بالمؤسسة.

د- أدوات الحد من التلوث، فتلوث الهواء له أثاره السلبية على صحة العمال، الأمر الذي يترتب عليه زيادة التكاليف الاجتماعية الناتجة عن تكلفة العلاج.

1-2- مجموعة المعايير الخاصة بالتشريعات واللوائح الحكومية ويتمثل أهمها في:

أ- التشريعات الخاصة بتعيين الأفراد المعوقين.

ب- التشريعات الخاصة بالمساواة بين العمال وعدم التمييز بين هؤلاء من حيث الجنس أو اللون أو العقيدة والتشريعية الخاصة بتعيين الأفراد المجندين في القوات المسلحة حتى قضاء فترة الخدمة الإلزامية والوطنية والمساواة بينهم وبين باقي العاملين.

ج- التشريعات الخاصة بتخفيض نسبة التلوث.

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

د- اللوائح الحكومية الخاصة بالنظافة العامة وطرق التخلص من النفايات ومخلفات الإنتاج هذه التشريعات واللوائح يمكن أن يشكل الالتزام بها مجموعة من المعايير التي يمكن استخدامها في تقويم ومراجعة الأداء الاجتماعي لهذه المؤسسات.

1-3- مجموعة المعايير الخاصة بالتنظيم الداخلي للمؤسسة للوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية ويتمثل أهمها في:

- أ- السعي نحو تخفيض نسبة الأمية بين العمال داخل وخارج المؤسسة.
- ب- تعديل الطرق مداخل المؤسسة وتوفير وسائل النقل للعمال والموردين والعملاء.
- ج- توفير خدمات الإسكان والرعاية الصحية للعاملين داخل المؤسسة بأسعار مناسبة.
- د- التوسع في إنشاء المساحات الخضراء المحيطة بالمؤسسة وإقامة النوادي الرياضية والاجتماعية للعاملين في المؤسسة.

2- إبداء رأي فني محايد عن مدى تعبير التقارير والقوائم المالية عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة: ابداء رأي فني محايد يستند علي مجموعة من أدلة وقرائن الإثبات عن مدى تعبير التقارير والقوائم المالية الاجتماعية عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة، حتى يتمكن المدقق من إبداء رأي فني محايد عن مدى تعبير التقارير والقوائم المالية عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة، لابد من توفر العناصر الآتية:

2-1- وجود نظام محاسبي للمسئولية الاجتماعية لهذه المؤسسات يقوم على قياس وتوصيل المعلومات المرتبطة بالأنشطة الاجتماعية لهذه المؤسسات، لأصحاب المصلحة المحتاجين لهذه المعلومات، ويجب أن يتم القياس الاجتماعي لهذه الأنشطة على أساس نقدي كلما أمكن ذلك نظرا لأن التقارير الوصفية تصف النشاط الاجتماعي فقط دون تحديد للتكاليف والمنافع المترتبة علي قيام هذه المؤسسات بأنشطتها الاجتماعية.

2-2- وجود مجموعة من أدلة وقرائن الإثبات تمكن المدقق من إبداء رأيه الفني المحايد عن مدى إفصاح التقارير والقوائم المالية عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، هذه الأدلة يجب أن تساعد المدقق على الحكم ما إذا كانت التقارير والقوائم المالية التي تم إعدادها لهذا الغرض توضح إفصاحا تاما عن التكاليف والمنافع الاجتماعية وتمكن من قياس صافي بينهم.

2-3- جدير بالملاحظة أن هذه الأدلة يجب أن تتصف بالكفاءة والصلاحية.

2-4- من حيث الكفاءة يجب أن يركز الفحص علي البيانات المحاسبية الخاصة بالأنشطة الاجتماعية للتأكد من صحتها ووجود دليل إثبات لكل عملية مرتبطة بالنشاط الاجتماعي، وتتعلق الكفاية بصفة عامة بحجم الأدلة الضرورية لتدعيم رأي المدقق، وكما هو الحال في التدقيق المالي فإن حجم الأدلة في التدقيق الاجتماعي يعتمد إلى حد كبير علي تقرير المدقق بعد دراسة الظروف والحقائق المحيطة بعملية المراجعة، وبصفة عامة يجب على المدقق دراسة طبيعة العناصر

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

الاجتماعية المرتبطة بالتكاليف والمنافع الاجتماعية محل الفحص ودرجة المخاطرة النسبية المرتبطة بكل عنصر من هذه العناصر.

2-5- تتحقق صلاحية هذه الأدلة عندما تكون هذه الأدلة فعالة وملائمة ويقصد بالفاعلية هنا النوعية الجيدة من الأدلة التي يمكن الاعتماد عليها في إبداء الرأي، والتي قد تتكون من العناصر الطبيعية القابلة للملاحظة أو المشاهدة مثل الأصول الاجتماعية المرتبطة بالتحسينات التي قدمتها المؤسسة للمحافظة على سلامة البيئة المحيطة أو المعونات الاجتماعية التي قدمتها المؤسسة لبعض الفئات والخدمات الصحية التي تقدمها المؤسسة والتي تقلل من الأمراض والأوبئة ومبالغ التكاليف التي تحملتها المؤسسة للمساعدة في حل أو تخفيف حدة المشكلات المرتبطة بالمواصلات وغيرها من الأنشطة الاجتماعية (متولي، المراجعة وتدقيق الحسابات 1، 2009، الصفحات 298-299).

3- ترشيد القرارات الخاصة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الاقتصادية وتحديد النطاق الأمثل لهذه الأنشطة: ويتم ترشيد القرارات المرتبطة بمدى ممارسة أنشطة المؤسسة وفق أبعاد المسؤولية الاجتماعية من خلال:

ضرورة قيام المدقق بدراسة الآثار الخارجية لنشاط المؤسسة، نظرا لأن التدقيق الاجتماعي مجال مهني يهدف إلى توفير البيانات والمعلومات اللازمة لتقويم الأداء الاجتماعي لهذه المؤسسات كما أن لفظ الأداء الاجتماعي ينصب على كل ما من شأنه التأثير على رفاهية المجتمع أو فئة من الفئات بما لا يتعارض مع مصالح واهتمامات فئة أخرى، فأصبح التدقيق الاجتماعي منهجا لتوفير البيانات اللازمة لتقويم الأداء الاجتماعي على مستوى المؤسسة، أصبحت الآن تتناول أمورا متعددة، ف بجانب اهتمامها بدراسة وتقويم الأداء الاجتماعي للمؤسسة ومدى وفائها بمسئولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، اتسع نطاقها ليشمل ضرورة قيام المدققين بدراسة الآثار الخارجية للنشاط هذه المؤسسة، وفي هذا الشأن يوجد اتجاه في الفكر المحاسبي يناهز ضرورة قيام المدقق الاجتماعي بالتحقيق من صحة الأرقام التي تعدها المؤسسة والخاصة بالتكاليف والمنافع الاجتماعية، فرقم صافي الربح الذي يظهره حساب الأرباح والخسائر المؤسسة التابعة للقطاع العام لا يعكس بالضرورة كفاءة هذه المؤسسات، نظرا لتدخل الدولة في أوجه النشاط التي تقوم به المؤسسة وإلزامها بأسعار وأوضاع معينة لصالح المجتمع، نتيجة لهذا أصبح من الضروري أخذ المنافع الخارجية والتكاليف الاجتماعية والآثار القانونية التي تحدثها هذه المؤسسات وما تتمتع به من منافع اجتماعية في الاعتبار عند قياس الكفاءة الكلية لهذه المؤسسات (متولي، المراجعة 1، 2006، الصفحات 263-264).

ثانيا- اسهامات تبني التدقيق الاجتماعي بالمؤسسات الاقتصادية: ان تبني الية التدقيق الاجتماعي في ممارسة أنشطة المؤسسة الاقتصادية ينجم عنه ما يلي: (سكاك، دور التدقيق الاجتماعي في بناء استراتيجية المؤسسة (اطروحة دكتوراه)، 2010، الصفحات 192-193)

1- المصادقة على الوثائق التي تصدر عن المؤسسة بصفة رسمية إلزامية أو طوعية إرادية.

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

- 2- تقييم نظام المعلومات المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.
- 3- الإشهاد المعياري الإلزامي من أجل الحصول على الشهادات الخاصة كالا يزو.
- 4- تدقيق الفعالية، المطابقة أو الاستراتيجية الذي يتم وفقا لطلب المؤسسة لمعالجة الاختلالات ومشاكلات لإيجاد الحلول المناسبة أو تحسين الحالة الملاحظة.
- 5- الإشراف الفعال عن تنفيذ الخطة وعن تعديلها حسب النتائج التي توصل إليها التدقيق.
- 6- التقرير عن أداء وانجازات المؤسسة الاجتماعية بطريقة علمية مبنية على إثباتات وأدلة موثوقة.
- 7- يسمح لأصحاب المصلحة الحكم عن مدى بلوغ المؤسسة للقيم المضافة الاجتماعية، الثقافية والبيئية.
- 8- توفير المعلومات الصادقة لأصحاب المصلحة من أجل اتخاذ القرارات بناء على معطيات صادقة وموثوقة.
- 9- يساعد في التخطيط الاستراتيجي بإيجاد التوازن اللازم بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئة.
- 10- التحكم في الاخطار بالتزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية للحصول على الاشهاد المعياري.
- 11- إبداء رأي الفني المحايد حول المعلومات والقوائم التي تصدر عن المؤسسة والإفصاح الاجتماعي.
- 12- على مستوى الجانب الامني فان الهدف منه هو تخفيض الاخطار المتعلقة بعدم احترام وتطبيق القوانين الداخلية والخارجية.
- 13- على مستوى نوعية المعلومات يقوم التدقيق الاجتماعي بفحص نوعية صدق ودقة المعلومات التي اعتمد عليها في اتخاذ القرارات.
- 14- على مستوى الفعالية يقوم بتحديد الانحرافات والأخطار الناجمة عن عدم تحقق الاهداف المسطرة في إطار السياسات والبرامج الاجتماعية.
- 15- على مستوى التحكم في التكاليف يحاول التحكم في مصادر تبذير وهدر الطاقات المتجددة بالمؤسسة وتخفيض التكاليف الخفية.
- 16- على مستوى تحسين وتطوير الاختيارات الاستراتيجية يساهم في ضمان فعالية ادارة اعمال المؤسسة ونظام قيادتها بالمقارنة بالاختيارات الاستراتيجية لها.

المطلب الثاني: أوجه ارتباط التدقيق الاجتماعي بالمسؤولية الاجتماعية

نتيجة التطورات الحاصلة في العالم واهتمام الباحثين و الهيئات الدولية بالمجتمع، لم تعد آلية التدقيق الاجتماعي تقتصر على تقييم أنظمة الرقابة الداخلية فقط، بل تجاوز ذلك ليصبح آلية تساهم في تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات من خلال الدمج الإرادي لأنشطة المؤسسة مع العلاقات لكل الأطراف ذات المصلحة الداخلية والخارجية.

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

أولاً- علاقة التدقيق الاجتماعي بالمسؤولية الاجتماعية: ارتبطت العلاقة بين التدقيق الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية بنشأة التدقيق الاجتماعي وتجاوبا مع التطورات الدولية عبر الزمن التي أحدثها الباحثين والهيئات الدولية، والجدول الاتي يوضح ذلك:

الجدول 20: نشأة العلاقة بين التدقيق الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية

الفترة (م)	الهدف من التدقيق	اهمية الرقابة الداخلية	المسؤولية الاجتماعية
ما قبل عام 1850	اكتشاف الغش و الاختلاس.	غير مهمة.	منعدمة.
ما بين 1850 الى 1905	اكتشاف الغش والخطأ والاختلاس.	غير مهمة.	منعدمة.
ما بين 1905 الى 1933	تحديد عدالة المركز المالي و اكتشاف الغش والخطأ.	درجة اهتمام بسيطة.	منعدمة.
ما بين 1933 الى 1940	تحديد عدالة المركز المالي و اكتشاف الغش والخطأ.	بداية الاهتمام.	بداية بروزها كفكرة.
ما بين 1940 الى 1960	ظهور التدقيق الاجتماعي القائم على تحديد عدالة المركز المالي و اكتشاف الغش والخطأ وتقييم الاداء الاجتماعي .	اهتمام قوي.	بداية اعتمادها في عمليات التدقيق.
من 1960 حتى الان	تقييم الاداء الاجتماعي مراقبة الخطط، دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية وحماية البيئة.	اهتمام جوهري.	اعتبارها الاتجاه الحديث.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: (كاتبة، 2018، صفحة 258)

حيث يتبين لنا من الجدول أعلاه ان الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية ظهر نتيجة التطور العملي للتدقيق حيث ان أول من أشار إلى المصطلح في الولايات المتحدة الأمريكية هو Howard Bowen عام 1953 مشيراً أنه "طالما أن المشروع يخضع لتدقيق مالي مستقل فإنه يجب أن يخضع لتدقيق مستقل يقيم أدائه من وجهة نظر اجتماعية بواسطة مدققين اجتماعيين، وأعيد استخدام المصطلح عام 1958 من قبل Blum feed الذي ركز على تطبيقاته العلمية في ما يخص وفاء المشروع بمسؤولياته الاجتماعية اتجاه الأفراد من حيث مدى إشباع لحاجاتهم الإنسانية ومدى رضاهم عن العمل، ومنذ ذلك، لم يمتد مجال التدقيق الاجتماعي إلا إلى تلك النواحي المتعلقة بالأفراد إلى غاية 1992 حين أصبحت الشركات تعد قائمة المحاسبة الأخلاقية، وفي سنة 1995 تم تأسيس المعهد الدولي للمحاسبة الاجتماعية والأخلاقية لتنسيق المعلومات حول مختلف تطبيقات التدقيق الاجتماعي.

بدأ الاهتمام بتدقيق الاجتماعي في بداية السبعينات، حيث اتجهت معظم الهيئات العلمية والمهنية المهمة بشؤون المحاسبة والتدقيق بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الاهتمام بالموضوع، في

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

دراسة أجريت سنة 1977 تبين أنه من بين 500 شركة صناعية أفصحت عن 446 بيانات المسؤولية الاجتماعية أي بنسبة 89,2%، ومن بين 50 شركة تامين أفصحت 36 منها أي بنسبة 72% و 47 بنك من بين 50 بنك تجاري أي بنسبة 94%.

بعدها حصل ضغط شديد على المدققين القبول فكرة المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع لاعلام مختلف الأطراف عن الأداء الاجتماعي للمؤسسات، ففي دراسة أجرتها الجمعية الأمريكية للمحاسبة صرح 73% من المستجوبين من محاسبين ومدققين "أنهم مدركون لرغبة المجموعات المختلفة من المؤسسات لكي يمتد تدقيقهم إلى النشاطات الاجتماعية"، وفي دراسة أخرى أجريت بالولايات المتحدة الأمريكية أكد 46% من مديري المؤسسات الموجه إليهم الاستقصاء أن منشآت الأعمال سوف تطالب بإجراء تدقيق اجتماعي في المستقبل وارتفعت هذه النسبة إلى 59% بين المديرين الذين تتعدى مبيعات مؤسساتهم 10 مليون دولار سنوياً.

في أوروبا عامة، وفرنسا خاصة كان ظهور التدقيق الاجتماعي خلال سنة 1977 مع صدور القانون الذي ألزم المؤسسات بتقديم الميزانية الاجتماعية "Bilan social" مما جعل العديد منهم يقوم بتخطيط البعد الاجتماعي و وجد التدقيق الاجتماعي الاهتمام اللائق به قام "Raymond Vatier" في سنة 1982 بإنشاء المعهد الدولي للتدقيق الاجتماعي بعدما اتضحت أهمية و خلية تسيير الموارد البشرية في المؤسسة مما استلزم وجود مدققين ذوي مهارات وكفاءات عالية واستخدام منهجية عمل صرامة لتشخيص الموضوعي المستقل للوضعية الاجتماعية.

في إنجلترا، برز الاهتمام بالموضوع سنة 1973 حيث صدرت مجلة التدقيق الاجتماعي والتي صدرت سنة 1975 بحث عن التقارير المالية المؤسسة يتضمن جزء منه التدقيق الاجتماعي وأدى تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنظمات الغير الحكومية إلى انتشار التدقيق الاجتماعي، ومنذ حوالي 15 سنة احتل التدقيق الاجتماعي مكانة إعلامية هامة في الدول الأوروبية وبعض الهيئات الدولية مثل (ONU)، (OECD) كما تبنته بعض الدول في تشريعاتها مثل فرنسا وبلجيكا و الجمعية الأوروبية التي اعترفت رسمياً بتدقيق المسؤولية الاجتماعية (سكاك)، تدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، 2011، الصفحات 208-209).

ثانياً- مساهمة التدقيق الاجتماعي في تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعي: تعد هذه الاجراءات جزئية رئيسية من الاجراءات العامة للممارسة لعملية التدقيق الاجتماعي التي تم التفصيل فيها في المبحث الثالث من الفصل الثاني، والتي تعد الجزئية التي تبين التقاطع بين التدقيق الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية وكيفية مساهمته في تفعيلها، يمكننا ابراز مساهمة التدقيق الاجتماعي في تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية من خلال ما يلي: (بن شريف، هيري، و ساوس، 2018، صفحة 932)

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

1- تفعيل البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية: من خلال ما يقوم به التدقيق الاجتماعي من فحص وتدقيق مختلف المصادر والمعلومات والبيانات والأرقام التي تدرج ضمن أنشطة المؤسسة في الاطار الخيري، وذلك من خلال:

- أ- دراسة وفحص برامج المؤسسة وجهودها في حل مشكلات الإسكان.
- ب- تدقيق تكاليف بعثات الحج والعمرة والتسهيلات المقدمة للعاملين وإعداد الأفراد ونظم اختيارهم لتلك البعثات والمبالغ الخاصة بتوفير إقامة الشعائر الدينية والمبالغ المنفقة على الندوات للتحقق من تقديم المؤسسة لتلك الخدمات بشكل مناسب.
- ج- تدقيق وفحص المبالغ التي تم إنفاقها على الرحلات المصايف والنوادي والحفلات والأنشطة الرياضية وإعداد الأفراد المستفيدين من تلك الأنشطة ونظم الاختيار للتحقق من تقديم المؤسسة لتلك الخدمات.

د- فحص و تدقيق مبالغ الهيئات والتبرعات التي قدمتها المؤسسة للمؤسسات التعليمية والثقافية والاجتماعية والجمعيات بالمجتمع للتحقق من دعم المؤسسة لتلك الهيئات.

2- تفعيل البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية: من خلال ما يقوم به التدقيق الاجتماعي من فحص وتدقيق مختلف المصادر والمعلومات والبيانات والأرقام التي تدرج ضمن أنشطة المؤسسة في الاطار الأخلاقي، من خلال:

- أ- دراسة وفحص برامج المؤسسة وجهودها في بيان مظاهر ومسببات بعض المشكلات الاجتماعية وسبل الوقاية منها أو العلاج لها.
- ب- فحص و تدقيق نظم إعانات الوفاة والعجز الكامل والجزئي ومكافآت التقاعد ونظم الإعانات والمعاشات الإضافية بهدف التحقق من مناسبة تلك المؤسسة ومن انتظام صرفها للعاملين المستحقين لها.
- ج- فحص و تدقيق إحصائيات إصابات العمل وإصابات الأمراض المهنية والمبالغ المنفقة على المراكز الطبية ووحدات الإسعاف، ومبالغ ونظم العلاج داخل وخارج المؤسسة بهدف التحقق من سلامة بيئة العمل وتوافر سبل الرعاية الطبية والصحية للعاملين.
- د- فحص و تدقيق إعداد المتدربين ونظم التدريب داخل وخارج المؤسسة والمبالغ المنفقة على التدريب، ومتوسط نصيب الفرد من تلك المبالغ.
- هـ- فحص ودراسة نظم الضمانات والصيانة والخدمات المقدمة للسلع والخدمات للتحقق من التزام المؤسسة بتلك الضمانات وتقديمها للعملاء في الوقت والشكل المناسب.
- و- فحص وتدقيق مبالغ الإعلان ومضمونه وبيانه للتحقق من صدقه وموضوعية وضروريته في تنشيط المبيعات.

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

ز- فحص ودراسة نظم التعبئة والتغليف للتحقق من توافر كافة البيانات والمعلومات اللازمة على عبوات تلك السلع بشكل موضوعي وصادق.

3-تفعيل البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية: من خلال ما يقوم به التدقيق الاجتماعي من فحص وتدقيق مختلف المصادر والمعلومات والبيانات والأرقام التي تندرج ضمن أنشطة المؤسسة في الاطار القانوني، من خلال:

أ- فحص وتدقيق مدى مطابقة أنشطة المؤسسة لمختلف الاجراءات والقوانين الصادرة من الهيئات الدولية والدولة التي تنظم العلاقة بين المؤسسة وأصحاب المصلحة.

ب-فحص ودراسة ارقام ومعدلات دوران العمل بالمؤسسة ونظم الاتصال وصناديق الشكاوي ونظم الاجتماعات الدورية للتحقق من توافر وسائل اتصال فعالة بينها وبين الاطراف المحيطة بيها.

ج-فحص شكاوى ومقترحات العملاء عن السلع لو الخدمات المقدمة ودراسة مسبباتها والإطلاع على ما تقوم به الإدارة بشأنها للتحقق من وجود الأمان الكامل عند استخدام السلع والخدمات ومن تلافيتها ورضاء العملاء عموما.

د- فحص ودراسة مبالغ ونوعيات الغرامات والمخالفات التي وقعت على المؤسسة كنتيجة للتخلص من نفايات ومخالفات الإنتاج بطريقة غير سليمة او تلويث الهواء أو الماء للتحقق من التزام المؤسسة بنصوص القوانين في المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث بكافة اشكاله.

هـ- فحص سياسات البيع والتسويق والتخزين للتحقق من أن المؤسسة لا تمارس اساليب ملتوية لخلق ازمات مصطنعه بالأسواق، كما أنها لا تتدخل في اتفاقات سرية تهدف الى تضخيم معدلات العائد على الاستثمار عن المعدلات المتعارف عليه.

4-تفعيل البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية: من خلال ما يقوم به التدقيق الاجتماعي من فحص وتدقيق مختلف المصادر والمعلومات والبيانات والأرقام التي تندرج ضمن أنشطة المؤسسة في الاطار الاقتصادي، من خلال:

أ- فحص وتدقيق مبالغ الأجور والمرتبات والمكافآت والحوافز والمنح والإعانات بهدف التحقق من نفعها وسدادها في المواعيد المقررة ما يحصل عليه العاملون من اجور في مستوى مناسب حيث يتقارب في نفس الوقت مع متوسط ما يحصل عليه العاملين في المؤسسات الأخرى المماثلة.

ب-فحص المبالغ المنفقة على أبحاث ودراسات السوق ودراسة خطط وبرامج الإنتاج للتحقق من مدى قيام المؤسسة بجهود لازمة للارتقاء بمستوى السلع والخدمات وتقديمها في تشكيلات تتناسب مع كافة الدخول وأذواق لإشباع رغبات العملاء.

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

ج- فحص ودراسة وتدقيق نظم تكاليف الإنتاج ونظم السعر المتبعة للتحقق من مناسبة هامش الربح وعلّة الأسعار المعدة للسلع والخدمات.

د- إجراء كافة الاختبارات واستخدام أساليب التحليل المالي للتحقق من أن العائد المحقق للملاك على رأس المال المستثمر كان مناسباً في حدود العائد المناظر في الأنشطة المماثلة.

هـ- فحص ما تضيفه المؤسسة إلى الدخل القومي في شكل ما تحصل عليه الدولة من عوائد موزعة أو ضرائب وما إلى ذلك.

و- فحص وتدقيق مدى استفادة الدولة من فائض إيرادات المؤسسة، وما توفر من عملات أجنبية لازمة لنفع خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالدولة.

ثالثاً- فعالية التدقيق الاجتماعي في ممارسة المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الاقتصادية: إن إجراء نظرة موسعة حول التدقيق الاجتماعي يبرز دوره في تحقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، حيث تجدر الإشارة إلى أن أهداف التدقيق الاجتماعي جميعاً تحتوي في مضمونها وخبائها على تحفيز المؤسسات من أجل الالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية، وينتج عن ذلك عدة مزايا وإسهامات للمؤسسة يمكن إبرازها فيما يلي: (الحايك، توفيق، و بشايرة، 2015، صفحة 238)، (سكاك، تدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، 2011، الصفحات 212-213)

1- ترشيد القرارات الخاصة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ورسم السياسات وتحديد النطاق الأمثل لتلك الأنشطة.

2- تشجيع الاهتمام بالأنشطة ذات المغزى الاجتماعي.

3- الاستجابة للمطالب المتزايدة من أطراف المجتمع للحصول على معلومات دقيقة يمكن الاعتماد عليها عن الأداء الاجتماعي للمؤسسات.

4- التحقق من صدق ودقة المعلومات التي تعبر عن المسؤولية الاجتماعية.

5- أن مدخلات التدقيق الاجتماعي تعتبر مخرجات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

6- الإشراف الفعال وتعديل الخطط الموضوعية حسب النتائج المتوصل إليها في الوقت المناسب بما يخدم تحقيق المسؤولية الاجتماعية.

7- الحكم بمدى تحقيق المؤسسة للقيم المضافة الاجتماعية والثقافية والبيئية.

8- بهدف التدقيق الاجتماعي إلى تخفيف وتخفيض المخاطر الناتجة عن عدم احترام القوانين وبالتالي تحقيق المسؤولية الاجتماعية.

9- بهدف ويعمل التدقيق الاجتماعي على تحديد بؤر الإسراف والتبذير في استعمال الطاقة البشرية بشكل عقلاني والتقليل من التكاليف الخفية مما يساهم في تحقيق المسؤولية الاجتماعية.

10- التسيير العقلاني للعمال باستعمال أدوات كمية في مجالات نوعية مما يساهم في تحمل المؤسسات المسؤولية الاجتماعية اتجاه مواردها البشرية.

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

11- التحكم الأمثل في التكاليف الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة .

المطلب الثالث: دور التدقيق الاجتماعي في دعم أبعاد التنمية المستدامة ضمن تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية

ففي ظل المتطلبات الحديثة لبيئة الأعمال التي تتادي بضرورة ممارسة أنشطة المؤسسة في إطار التنمية المستدامة لضمان مكانتها، جعل المؤسسات تبحث عن مختلف الأدوات والآليات التي من شأنها تحقيق ذلك ومن بينها آلية التدقيق الاجتماعي والذي يعد الآلية الرئيسية في ممارسة أبعاد المسؤولية الاجتماعية (الخيرية والأخلاقية والقانونية والاقتصادية) من خلال ما يقوم به من فحص مختلف البيانات والمعلومات والمصادر الخاصة بالأداء الاجتماعي ذلك ما يساهم بشكل غير مباشر في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة حيث تعد أبعاد المسؤولية الاجتماعية محور الربط و التقاطع بين التدقيق الاجتماعي وأبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، والتي سنتطرق لها بتفصيل في هذا المطلب.

أولاً- دور التدقيق الاجتماعي في دعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة ضمن تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية: تقوم آلية التدقيق الاجتماعي على فحص مختلف البيانات والمعلومات والمصادر الخاصة بأنشطة المؤسسة في الإطار الخيري والأخلاقي والقانوني والاقتصادي، ذلك ما يساهم بشكل غير مباشر في دعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حيث تعد أبعاد المسؤولية الاجتماعية همزة وصل بين التدقيق الاجتماعي والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، والذي تم التطرق لها في المبحث الثاني من الفصل الثالث وتبيان العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وأبعاد التنمية المستدامة، والجدول الآتي يوضح العلاقة بين كل من التدقيق الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

الجدول 21: دور التدقيق الاجتماعي في دعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة ضمن تفعيل أبعاد

المسؤولية الاجتماعية

التدقيق الاجتماعي	تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية	دعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة
تدقيق البعد الخيري	البعد الخير	-تقديم الدعم لدولة من خلال الاعانات والهبات المقدمة. -انعاش الحياة الاقتصادية لقاء ما تم انفاقه على المصايف والرحلات والنوادي وغيرها.
- تدقيق وفحص المبالغ التي تم إنفاقها على الرحلات المصايف والنوادي والحفلات والأنشطة الرياضية وإحصاء الأفراد المستفيدين من تلك الأنشطة ونظم الاختيار للتحقق من تقديم المؤسسة لتلك الخدمات.		

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

	البعد الاخلاقي	تدقيق البعد الأخلاقي
		-فحص ودراسة نظم الضمانات والصيانة والخدمات المقدمة للسلع والخدمات للتحقق من التزام المؤسسة بتلك الضمانات وتقديمها للعملاء في الوقت والشكل المناسب.
		-فحص وتدقيق مبالغ الإعلان ومضمونه وبيانه للتحقق من صدقه وموضوعيته و ضروريته في تنشيط المبيعات.
-تحسين صورة المؤسسة. - تعزيز سمعة الدولة على المستوى الدولي. -تقديم اسعار عادلة للمنتجات المقدمة. -تطوير البيئة التسويقية في الدولة. -المنافسة العادلة والنزاهة. -عدم الاضرار بمصالح الاخرين وبأي وسيلة كانت.	البعد القانوني	-فحص ودراسة نظم التعبئة والتغليف للتحقق من توافر كافة البيانات والمعلومات اللازمة على عبوات تلك السلع بشكل موضوعي وصادق.
		تدقيق البعد القانوني
		-فحص وتدقيق مدى مطابقة أنشطة المؤسسة لمختلف الاجراءات والقوانين الصادرة من الهيئات الدولية والدولة التي تنظم العلاقة بين المؤسسة وأصحاب المصلحة.
-سلامة الموقف القانوني والاخلاقي للمؤسسة. - الالتزام بالتشريعات والقوانين الصادرة عن الحكومة المتعلقة بضرائب والتأمينات والضمان الاجتماعي. - تسديد الالتزامات والصدق في التعامل مع اصحاب المصلحة. -الالتزام المؤسسة بشروط السوق بكل مصداقية والابتعاد عن الاحتكار وتحديد الاسعار.	البعد القانوني	- فحص شكاوى ومقترحات العملاء عن السلع لو الخدمات المقدمة ودراسة مسبباتها والإطلاع على ما تقوم به الإدارة بشأنها للتحقق من وجود الأمان الكامل عند استخدام السلع والخدمات ومن تلافيتها ورضاء العملاء عموما.
		-فحص سياسات البيع والتسويق والتخزين للتحقق من أن المؤسسة لا تمارس اساليب ملتوية لخلق ازمات مصطنعه بالأسواق، كما أنها لا تتدخل في اتفاقات سرية تهدف الى تضخيم معدلات العائد على الاستثمار عن المعدلات المتعارف عليه.
		تدقيق البعد الاقتصادي
-المساهمة في زيادة الدخل	البعد الاقتصادي	

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

الوطني الخام. -تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة. - تسديد الالتزامات الضريبية والرسوم وعدم التهرب الضريبي. -الاستمرار بالتجهيز والإمداد خاصة للمواد الأولية.		- إجراء كافة الاختبارات واستخدام أساليب التحليل المالي للتحقق من أن العائد المحقق للمالك على رأس المال المستثمر كان مناسباً في حدود العائد المناظر في الأنشطة المماثلة. -فحص ما تضيفه المؤسسة إلى الدخل القومي في شكل ما تحصل عليه الدولة من عوائد موزعة أو ضرائب وما إلى ذلك. -فحص وتدقيق مدى استفادة الدولة من فائض إيرادات المؤسسة، وما توفر من عملات أجنبية لازمة لنفع خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالدولة.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: (بن شريف، هيري، و ساوس، 2018، صفحة 932)، (الغالبى و العامري، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الأعمال، 2016، الصفحات 85-105)، (خامرة، 2006، الصفحات 86-89)، (بورنان، 2017، الصفحات 347-350)، (علي و المعتمصم، 2003، صفحة 424)، (Koldovsky, 2015, pp. 135-136)، (لطفى، 2005، الصفحات 111-114).

من خلال الجدول أعلاه يمكن القول ان ما يقوم به التدقيق الاجتماعي لدعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يركز على:

- ✓ فحص وتدقيق أنشطة المؤسسة في الاطار الخيري للمسؤولية الاجتماعية والذي يساهم في تقديم الدعم لدولة من خلال الاعانات والهبات المقدمة.
- ✓ فحص وتدقيق أنشطة المؤسسة في الاطار الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية والذي يساهم تعزيز سمعة الدولة على المستوى الدولي، وتقديم اسعار عادلة للمنتجات المقدمة، وتطوير البيئة التسويقية في الدولة، وضمان المنافسة العادلة والنزاهة، وعدم الاضرار بمصالح الآخرين وبأي وسيلة كانت.
- ✓ فحص وتدقيق أنشطة المؤسسة في الاطار القانوني للمسؤولية الاجتماعية والذي يساهم في الالتزام بالتشريعات والقوانين الصادرة عن الحكومة المتعلقة بضرائب والتأمينات والضمان الاجتماعي، و تسديد الالتزامات والصدق في التعامل مع اصحاب المصلحة ،والتزام المؤسسة بشروط السوق بكل مصداقية والابتعاد عن الاحتكار وتحديد الاسعار.
- ✓ فحص وتدقيق أنشطة المؤسسة في الاطار الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية والذي يساهم في زيادة الدخل الوطني الخام، وتعظيم القيمة السوقية للمؤسسة، و تسديد الالتزامات الضريبية والرسوم وعدم التهرب الضريبي، والاستمرار بالتجهيز والإمداد خاصة للمواد الأولية.

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

ثانيا- دور التدقيق الاجتماعي في دعم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة ضمن تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية: تقوم آلية التدقيق الاجتماعي على فحص مختلف البيانات والمعلومات والمصادر الخاصة بأنشطة المؤسسة في الإطار الخيري والأخلاقي والقانوني والاقتصادي، ذلك ما يساهم بشكل غير مباشر في دعم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، حيث تعد أبعاد المسؤولية الاجتماعية همزة وصل بين التدقيق الاجتماعي والبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، والذي تم التطرق لها في المبحث الثاني من الفصل الثالث وتبيان العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وأبعاد التنمية المستدامة، والجدول الآتي يوضح العلاقة بين كل من التدقيق الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية والبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:

الجدول 22: دور التدقيق الاجتماعي في دعم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة ضمن تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية

التدقيق الاجتماعي	تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية	دعم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة
تدقيق البعد الخيري -دراسة وفحص برامج المؤسسة وجهودها في حل المشكلات الاجتماعية كتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة. -تدقيق تكاليف بعثات الحج والعمرة والتسهيلات المقدمة للعاملين وإعداد الأفراد ونظم اختيارهم لتلك البعثات والمبالغ الخاصة بتوفير إقامة الشعائر الدينية والمبالغ المنفقة على الندوات للتحقق من تقديم المؤسسة لتلك الخدمات بشكل مناسب. -فحص و تدقيق مبالغ الهيئات والتبرعات التي قدمتها المؤسسة للمؤسسات التعليمية والثقافية والاجتماعية والجمعيات بالمجتمع للتحقق من دعم المؤسسة لتلك الهيئات.	البعد الخير	-قبول توظيف الأفراد المعوقين. -المساهمة في رعاية المعوقين أو ذوي العاهات. -تقديم الدعم للمؤسسات المجتمع المدني كالجمعيات ومؤسسات اخرى كمراكز البحث العلمي والمستشفيات.
تدقيق البعد الأخلاقي		

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

-تهيئة ظروف عمل مناسبة. -رعاية صحية جيدة للعمال. - توفير الاسكان والخدمات المختلفة للعاملين. -مسايرة المنتجات لثقافة المجتمع بما فيها الجانب الاخلاقي والديني والقانوني. -المساهمة في دعم البنية التحتية للمجتمع. -احترام الحقوق المدنية للجميع دون تمييز لأي سبب كان. -اعلانات صادقة عن المنتجات. -التعامل الجيد مع جمعيات حماية المستهلك. -التعامل الصادق مع الصحافة ووسائل الاعلام.	البعد الاخلاقي	-فحص وتدقيق مبالغ الأجور والمرتبات والمكافآت والحوافز والمنح والإعانات بهدف التحقق من نفعها وسدادها في المواعيد المقررة ما يحصل عليه العاملون من اجور في مستوى مناسب حيث يتقارب في نفس الوقت مع متوسط ما يحصل عليه العاملين في المؤسسات الأخرى المماثلة. -دراسة وفحص برامج المؤسسة وجهودها في بيان مظاهر ومسببات المشكلات المرتبطة بالعمال. -فحص و تدقيق نظم إعانات الوفاة والعجز الكامل والجزئي ومكافآت التقاعد ونظم الإعانات والمعاشات الإضافية بهدف التحقق من مناسبة تلك المؤسسة ومن انتظام صرفها للعاملين المستحقين لها. -فحص و تدقيق إحصائيات إصابات العمل وإصابات الأمراض المهنية والمبالغ المنفقة على المراكز الطبية ووحدات الإسعاف، ومبالغ ونظم العلاج داخل وخارج المؤسسة بهدف التحقق من سلامة بيئة العمل وتوافر سبل الرعاية الطبية والصحية للعاملين. -فحص و تدقيق إعداد المتدربين ونظم التدريب داخل وخارج المؤسسة والمبالغ المنفقة على التدريب، ومتوسط نصيب الفرد من تلك المبالغ. -فحص وتدقيق مختلف المعلومات المقدمة لأصحاب المصلحة.
- إحترام النظم والقوانين والإجراءات والتقاليد الإدارية و إحترام القيم العليا. - تسهيل اجراءات الحصول	البعد القانوني	تدقيق البعد القانوني -فحص وتدقيق مدى مطابقة أنشطة المؤسسة لمختلف الاجراءات والقوانين الصادرة من الهيئات الدولية والدولة التي تنظم العلاقة بين المؤسسة وأصحاب المصلحة.

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

على المنتجات. -الالتزام بالتشريعات والقوانين الصادرة عن الحكومة. -احترام أنشطة جمعيات حماية المستهلك. -احترام دور النقابات العمالية.		-فحص ودراسة ارقام ومعدلات دوران العمل بالمؤسسة ونظم الاتصال وصناديق الشكاوي ونظم الاجتماعات الدورية للتحقق من توافر وسائل اتصال فعالة بينها وبين الاطراف المحيطة بيها.
--منح العاملين أجور ومرتبات تحقق لهم مستوى معيشي مناسب. - تقديم منتجات بأسعار مناسبة. - تقديم منتجات بنوعية جيدة. - المساهمة في معالجة المشكلات الاجتماعية كالبطالة والتضخم ومساعدة في تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة. -نشر المعلومات الصادقة والصحيحة عن المؤسسة.	البعد الاقتصادي	تدقيق البعد الاقتصادي
		-فحص وتدقيق مبالغ الأجور والمرتبات والمكافآت والحوافز والمنح والإعانات بهدف التحقق من نفعها وسدادها في المواعيد المقررة ما يحصل عليه العاملون من اجور في مستوى مناسب حيث يتقارب في نفس الوقت مع متوسط ما يحصل عليه العاملين في المؤسسات الأخرى المماثلة.
		-فحص المبالغ المنفقة على أبحاث ودراسات السوق ودراسة خطط وبرامج الإنتاج للتحقق من مدى قيام المؤسسة بجهود لازمة للارتقاء بمستوى السلع والخدمات وتقديمها في تشكيلات تتناسب مع كافة الدخول وأذواق لإشباع رغبات العملاء.
		-فحص ودراسة وتدقيق نظم تكاليف الإنتاج ونظم السعر المتبعة للتحقق من مناسبة هامش الربح و الأسعار المعدة للسلع والخدمات.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: (بن شريف، هيري، و ساوس، 2018، صفحة 932)، (الغالبى و العامري، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الأعمال، 2016، الصفحات 85-105)، (خامرة، 2006، الصفحات 86-89)، (بورنان، 2017، الصفحات 347-350)، (علي و المعتصم، 2003، صفحة 424)، (Koldovsky, 2015, pp. 135-136)، (لطفي، 2005، الصفحات 111-114).

من خلال الجدول أعلاه يمكن القول ان ما يقوم به التدقيق الاجتماعي لدعم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يركز على:

✓ فحص وتدقيق أنشطة المؤسسة في الاطار الخيري للمسؤولية الاجتماعية و يساهم ذلك في توظيف الأفراد المعاقين، والمساهمة في رعاية المعوقين أو ذوي العاهات، وتقديم الدعم

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

للمؤسسات المجتمع المحلي كالجمعيات ومؤسسات أخرى كمراكز البحث العلمي والمستشفيات.

✓ فحص وتدقيق أنشطة المؤسسة في الاطار الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية يساهم ذلك في تهيئة ظروف عمل مناسبة، و تقديم رعاية صحية جيدة للعمال، و توفير الاسكان والخدمات المختلفة للعاملين، و مسايرة المنتجات لثقافة المجتمع بما فيها الجانب الاخلاقي والديني والقانوني، والمساهمة في دعم البنية التحتية للمجتمع...الخ.

✓ فحص وتدقيق أنشطة المؤسسة في الاطار القانوني للمسؤولية الاجتماعية ذلك يساهم في إحترام النظم والقوانين والإجراءات والتقاليد الإدارية و احترام القيم العليا، و تسهيل اجراءات الحصول على المنتجات، والالتزام بالتشريعات والقوانين الصادرة عن الحكومة، واحترام أنشطة جمعيات حماية المستهلك، واحترام دور النقابات العمالية.

✓ فحص وتدقيق أنشطة المؤسسة في الاطار الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية يساهم ذلك في منح العاملين أجور ومرتبات تحقق لهم مستوى معيشي مناسب، و تقديم منتجات بنوعية جيدة و بأسعار مناسبة للمجتمع، و المساهمة في معالجة المشكلات الاجتماعية كالبطالة والتضخم ومساعدة في تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة.

ثالثاً- دور التدقيق الاجتماعي في دعم البعد البيئي والتكنولوجي للتنمية المستدامة ضمن تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية: تقوم آلية التدقيق الاجتماعي على فحص مختلف البيانات والمعلومات والمصادر الخاصة بأنشطة المؤسسة في الاطار الخيري والأخلاقي والقانوني والاقتصادي، ذلك ما يساهم بشكل غير مباشر في دعم البعد البيئي والتكنولوجي للتنمية المستدامة حيث تعد أبعاد المسؤولية الاجتماعية همزة وصل بين التدقيق الاجتماعي والبعد البيئي والتكنولوجي للتنمية المستدامة، والذي تم التطرق لها في المبحث الثاني من الفصل الثالث وتبيان العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وأبعاد التنمية المستدامة، والجدول الآتي يوضح العلاقة بين التدقيق الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية والبعد البيئي والتكنولوجي للتنمية المستدامة:

الجدول 23: دور التدقيق الاجتماعي في دعم البعد البيئي والتكنولوجي للتنمية المستدامة ضمن

تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية

التدقيق الاجتماعي	تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية	دعم البعد البيئي والتكنولوجي للتنمية المستدامة
تدقيق البعد الخيري	البعد الخير	دعم المنظمات والجمعيات الغير الحكومية القائمة على حماية البيئة.
-دراسة وفحص برامج المؤسسة وجهودها في بيان مظاهر ومسببات بعض المشكلات البيئية وسبل		

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

		الوقاية منها أو العلاج لها.
		-فحص التبرعات الموجهة لحماية البيئة.
-تقديم منتجات امنة عند الاستعمال. -تقديم ارشادات واضحة حول استعمال وكيفية التخلص من المنتج بعد الاستعمال. -الالتزام بمعالجة مخلفات المنتج من شراء الى غاية الاستعمال النهائي. -المحافظة والاستغلال الامثل للموارد الطبيعية.	البعد الاخلاقي	تدقيق البعد الأخلاقي
		-فحص ودراسة نظم التعبئة والتغليف للتحقق من توافر كافة البيانات والمعلومات اللازمة على عبوات تلك السلع بشكل امن و موضوعي وصادق.
		-تدقيق المبالغ الموجهة لرسكلة مخلفات المنتجات.
		- فحص شكاوى ومقترحات العملاء عن السلع لو الخدمات المقدمة ودراسة مسبباتها والإطلاع على ما تقوم به الإدارة بشأنها للتحقق من وجود الأمان الكامل عند استخدام السلع والخدمات ومن تلافيها ورضاء العملاء عموما.
-مراعاة السياسات البيئية. -اعداد مدونة للاحلاقيات البيئية ومعايير التطبيق المرتبطة بتوقعات المؤسسة المرتبطة بالمحافظة على البيئة. - الالتزام بالتشريعات والقوانين البيئية الصادرة عن الحكومة والهيئات الدولية.	البعد القانوني	تدقيق البعد القانوني
		-فحص وتدقيق مدى مطابقة أنشطة المؤسسة لمختلف الاجراءات والقوانين الصادرة من الهيئات الدولية والدولة والتي مفادها حماية البيئة.
		-فحص ودراسة مبالغ ونوعيات الغرامات والمخالفات التي وقعت على المؤسسة كنتيجة للتخلص من نفايات ومخالفات الإنتاج بطريقة غير سليمة او تلويث الهواء أو الماء للتحقق من التزام المؤسسة بنصوص القوانين في المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث بكافة اشكاله.

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

		-دراسة مدى التزام المؤسسة بالمبادرات الدولية والمواصفات الدولية ISO الخاصة بالبيئة في عملية الانتاج.
تدقيق البعد الاقتصادي	البعد الاقتصادي	تدقيق البعد الاقتصادي -فحص المبالغ المنفقة على أبحاث ودراسات القائمة على اقتناء تكنولوجيا النظيفة ودراسة خطط وبرامج الإنتاج الانظف للتحقق من مدى قيام المؤسسة بجهود لازمة للارتقاء بمستوى السلع والخدمات وتقديمها في تشكيلات تتناسب مع متطلبات العصر.
		-فحص ما تضيفه المؤسسة إلى الدخل القومي في شكل ما تحصل عليه الدولة من عوائد موزعة أو جباية بيئية وما إلى ذلك.
		-فحص وتدقيق مدى استفادة الدولة من فائض إيرادات المؤسسة، وما توفر من عملات اجنبية لقاء زيادة صادرات المؤسسة من منتجاتها المطابقة للمواصفات الدولية.
		-تطوير اساليب العمل التقنية ومواكبة التطورات الراهنة في المواد الاولية الصديقة للبيئة. -تطوير القدرات والامكانيات التكنولوجية بالمؤسسة. -تطوير وظيفة البحث والتطوير بالمؤسسة. -ربط الاداء البيئي بأهداف المؤسسة. -وجود نظام للإدارة البيئية بالمؤسسة. -ادارة الجودة الشاملة البيئية. -تقليل معدلات التلوث ودعم فكر اعادة التدوير.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: (بن شريف، هيري، و ساوس، 2018، صفحة 932)، (الغالبى و العامري، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الأعمال، 2016، الصفحات 85-105)، (خامرة، 2006، الصفحات 86-89)، (بورنان، 2017، الصفحات 347-350)، (علي و المعتمد، 2003، صفحة 424)، (Koldovsky, 2015, pp. 135-136)، (لطي، 2005، الصفحات 111-114).

من خلال الجدول أعلاه يمكن القول ان ما يقوم به التدقيق الاجتماعي لدعم البعد البيئي والتكنولوجي للتنمية المستدامة يرتكز على:

✓ فحص وتدقيق أنشطة المؤسسة في الاطار الخيري للمسؤولية الاجتماعية و يساهم ذلك في دعم المنظمات والجمعيات الغير الحكومية القائمة على حماية البيئة.

✓ فحص وتدقيق أنشطة المؤسسة في الاطار الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية يساهم ذلك في تقديم منتجات امنة عند الاستعمال، وتقديم ارشادات واضحة حول استعمال وكيفية التخلص من المنتج بعد الاستعمال، والالتزام بمعالجة مخلفات المنتج من شراء الى غاية الاستعمال النهائي.

الفصل الثالث: دور التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

✓ فحص وتدقيق أنشطة المؤسسة في الاطار القانوني للمسؤولية الاجتماعية ذلك يساهم في مراعاة السياسات البيئية، واعداد مدونة للاحلاقيات البيئية ومعايير التطبيق المرتبطة بتوقعات المؤسسة المرتبطة بالمحافظة على البيئة، والالتزام بالتشريعات والقوانين البيئية الصادرة عن الحكومة والهيئات الدولية.

✓ فحص وتدقيق أنشطة المؤسسة في الاطار الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية يساهم ذلك في تطوير اساليب العمل التقنية ومواكبة التطورات الراهنة في المواد الاولية الصديقة للبيئة، وتطوير القدرات والامكانيات التكنولوجية بالمؤسسة، وتطوير وظيفة البحث والتطوير بالمؤسسة، وربط الاداء البيئي بأهداف المؤسسة، وتقليص معدلات التلوث ودعم فكر اعادة التدوير.

خلاصة الفصل الثالث:

تشير جميع المؤشرات إلى الاهتمام المتزايد بالتنمية المستدامة من طرف المؤسسات نتيجة للضغوطات المفروضة عليها في بيئة الأعمال والتي أصبحت أحد التوجهات التي تسمح لها بإعادة بناء إستراتيجيتها بما يتوافق مع متطلبات العصر، ويضمن لها بقاءها واستمراريتها، على هذا الأساس يصبح تبني التنمية المستدامة وبإشراك أصحاب المصلحة في المؤسسة الاقتصادية أحد الخيارات التي تكسب المؤسسة صفة الاستدامة، وهنا يأتي دور التدقيق الاجتماعي كآلية قابلة للتطبيق بالمؤسسة وتمكنها من تطوير أداءها وتوجيه أنشطتها ضمن أبعاد المسؤولية الاجتماعية في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة من خلال فحص مختلف الأنشطة المالية والتشغيلية والاجتماعية والبيئية للوقوف على مدى التزام وظائف المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية وينتج عن ذلك تحقيق المؤسسة للأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية.

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق

الاجتماعي في تحقيق التنمية

المستدامة في ظل تفعيل

المسؤولية الاجتماعية بمجمع

صيدال

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

تمهيد:

في الفصول السابقة تم مناقشة الإطار النظري لموضوع الدراسة، وفي إطار الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها، قمنا بإجراء دراسة عملية لدمج المعرفة العلمية النظرية مع الواقع العملي، وقد تم اختيار مجمع صيدال كنموذج، باعتباره متوافقا مع متغيرات الدراسة، فهو من المؤسسات الهامة والتي تعد احد اذرع الصناعة الوطنية التي يراهن عليها في ترجمة الأهداف الوطنية للتنمية بكافة أوجهها، بالإضافة إلى طبيعة نشاطاته المتمثلة في الصناعة الصيدلانية والتي تتطلب تكنولوجيا عالية، وما لها من تأثير كبير على المجتمع والبيئة معا، وهذا ما يحتم على المجمع المساهمة الفعلية في خدمة المجتمع من ناحية والحفاظ على البيئة من ناحية أخرى.

وحتى يتسنى لنا الاحاطة بمدى مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال ، تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث كالآتي:

❖ المبحث الأول: تقديم عام لمجمع صيدال.

❖ المبحث الثاني: الاطار المنهجي للدراسة الميدانية.

❖ المبحث الثالث: تحليل واختبار فرضيات الدراسة.

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

المبحث الأول: تقديم عام لمجمع صيدال

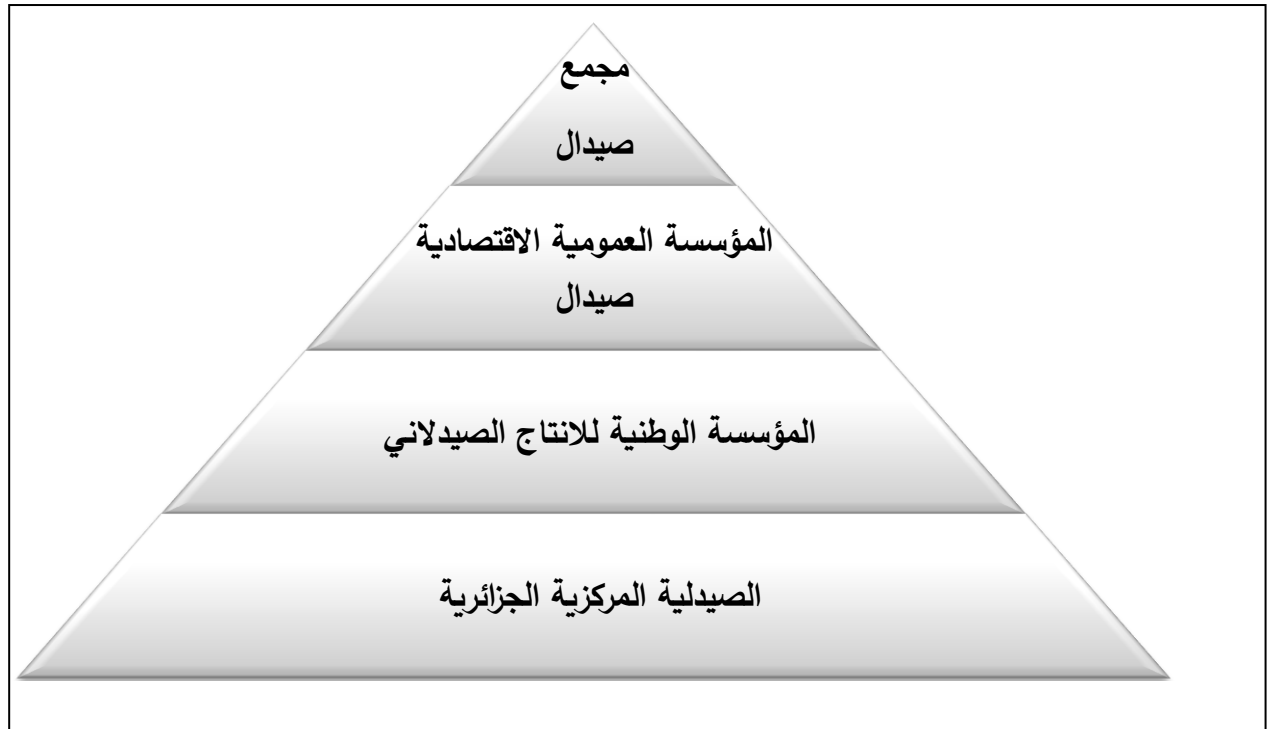
مجمع صيدال أحد أهم الأقطاب الصناعية في الجزائر التي شهدت تطورا كبيرا في الصناعات الصيدلانية باعتبار منتجاته احد أهم احتياجات المجتمع، الامر الذي جعله يسعى الى تنويع منتجاته وفق المعايير الدولية والدخول حيز المنافسة مع المؤسسات الصيدلانية الدولية.

المطلب الأول: التعريف بمجمع صيدال

يعد مجمع صيدال مؤسسة تساهمية جزائرية تتكون من عدة مديريات، ووحدات انتاجية وحدات تجارية موزعة عبر التراب الوطني، تعمل في مجال الصناعة الصيدلانية المختلفة كما انها تسعى الى مسايرة الأسواق المحلية والدولية.

أولا-الحقبة الزمنية لتطور مجمع صيدال: شهد مجمع صيدال عدة تطورات عبر الزمن الى غاية وصوله الى ما هو عليه اليوم، والشكل الآتي يوضح ذلك:

الشكل 09: الحقبة الزمنية لتطور مجمع صيدال



المصدر: من اعداد الطالب بالاستناد الى (مجلس الادارة، 2014).

من خلال الشكل أعلاه يتبين لنا ما يلي: (لزرع، 2011، الصفحات 129-130)

1-سنة 1971: عقب استقلال الجزائر بدأ تأميم المؤسسات الوطنية من ضمنها المخابر الفرنسية TORANDE و La BAZ et MERZU من طرف الحكومة الجزائرية آنذاك في إطار حملة تأميمات وسائل الإنتاج وأنشأت "الصيدلية المركزية الجزائرية" PCA (La Pharmacie Centrale Algérienne).

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

2- سنة 1982: تم تقسيم الصيدلة المركزية الجزائرية PCA إلى خمس مؤسسات حكومية تمثلت فيما يلي:

أ- المؤسسة الحكومية الأولى: المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلاني "ENPP" والتي كان نشاطها يتمثل في صنع الأدوية ذات الاستعمال البشري والبيطري، حيث تمثلت ممتلكات المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلاني ENPP في وحدات الإنتاج بالجزائر العاصمة ومركب المضادات الحيوية بالمدينة الذي كان بحيازة الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية SNIC فيما سبق.

ب- المؤسسة الحكومية الثانية: مؤسسة "ENOPHARM" بوهران يقوم نشاطها على استيراد وتوزيع الأدوية لغرب الجزائر.

ج- المؤسسة الحكومية الثالثة: مؤسسة "ENOPHARM" بقسنطينة، يقوم نشاطها على استيراد وتوزيع الأدوية لشرق الجزائر.

د- المؤسسة الحكومية الرابعة: مؤسسة "ENOPHARM" بالعاصمة، يقوم نشاطها على استيراد وتوزيع الأدوية لوسط الجزائر.

هـ- المؤسسة الحكومية الخامسة: مؤسسة "ENEMEDI"، يقوم نشاطها على استيراد الأجهزة والمستلزمات الطبية.

3- سنة 1984: تم تغيير اسم المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلاني تحت تسمية "المؤسسة العمومية الاقتصادية صيدال".

4- سنة 1989: أصبحت "صيدال" مؤسسة عمومية تتمتع بالاستقلالية في التسيير، ذلك تطبيقا لسياسة استقلالية المؤسسات، وتم بموجب ذلك تحويلها إلى مؤسسة وطنية ذات أسهم.

5- سنة 1993: في إطار الإصلاح المالي لمؤسسات القطاع العمومي تحملت الدولة جميع ديون وخسائر "صيدال" ومن جهة أخرى سمحت لها بإنشاء مؤسسات أو فروع جديدة تابعة لها.

6- سنة 1998: استنادا لمخطط إعادة الهيكلة الصناعية في بداية سنة 1997 والذي تم بموجبه تقييم المؤسسة وتشخيص مركزها المالي الداخلي والخارجي، تحولت المؤسسة في فيفري 1998 بموجب عقد 97/085 إلى "المجمع صيدال".

7- سنة 1999: قرر المجلس الإداري للمجمع بإدراج 20 % من رأسماله للمساهمين الخواص، كانت بداية دخول المجمع إلى بورصة الجزائر وقدرت قيمة السهم الواحد بـ 800 دج وكان أول تسعيرة لأسهم المجمع، حقق المجمع نتائج جيدة ساهمت في تطوره على المستوى المحلي والاقليمي.

8- سنة 2006: تم اختيار المجمع الصناعي صيدال مع 54 مؤسسة أخرى من بين 145 مؤسسة كبرى من أجل خصوصتها، وزيادة رأسمالها والبحث عن شريك استراتيجي.

9- سنة 2009 : ارتفعت حصة مؤسسة صيدال في رأس مال "سوميدال" إلى 59 % .

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

10-سنة 2010: ارتفعت حصة مجمع صيدال في رأسمال مؤسسة "TAPSCO" الى 44.41 %، كما قامت بالحصول على 20% من راس مال مؤسسة ايبيرال "IBERAL".

ثانيا- مهام مجمع صيدال: يعمل المجمع الصناعي صيدال على تطوير إنتاج وتسويق المواد الصيدلانية لكل من الفئة البشرية والبيطرية، وضمان مركزه التنافسي على المستوى المحلي والإقليمي والعمل على دخول الاسواق الدولية الأسواق العالمية . ويمكن ابراز مهام المجمع في النقاط الاتية: (علاوي، 2014، صفحة 185)

- 1-تلبية الاحتياجات الصيدلانية لكل من الفئة البشرية والبيطرية.
 - 2- توسيع خطوط الانتاج والتوزيع لمختلف المواد الصيدلانية سواء في شكل مواد أولية أو منتجات نصف مصنعة و منتجات تامة الصنع.
 - 3-إنتاج المواد الأولية المخصصة لصناعة الدوائية.
 - 4- إنتاج الأساس الفعال للمضادات الحيوية.
 - 5-تطوير التعاملات التجارية، لتغطية متطلبات السوق الوطنية والتخطيط نحو الدخول الى الأسواق الدولية.
 - 6-مراقبة ومتابعة التصنيع من بدايته الى غاية ايصاله للمستعمل.
 - 7-تحديث التطورات المرتبطة بالأدوية ضمن منتجات المجمع.
 - 8 -إنتاج منتجات التعبئة و التغليف لتأمين سلامة المنتج.
 - 9-اقتناء التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في عملية الانتاج لضمان جودة ونوعية منتجات المجمع وزيادة الطاقة الانتاجية به.
 - 10-مسايرة المعايير الدولية الخاصة بالمجتمع والبيئة والجودة.
- ثالثا-أهداف مجمع صيدال: يسعى المجمع الصناعي صيدال إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي: (عزوز، 2016، صفحة 154)

- 1-تسعى مديرية البحث والتطوير بالمجمع الى تحديث وتنويع قائمة المنتجات بالمجمع واقتناء التكنولوجيا القائمة على ذلك.
- 2- تحسين العلاقات مع الشريك الأجنبي ت سواء من خلال اتفاقيات المشاريع المشتركة أو من خلال عقود التصنيع أو اتفاقيات الترخيص.
- 3-اختراق أسواق جديدة والعمل على ضمان المركز التنافسي في الأسواق الصيدلانية الدولية.
- 4-زيادة الحصة السوقية، وتحسين الأداء الاقتصادي والمالي.
- 5- مواكبة عصر التكنولوجيا من خلال الاستفادة من عمليات التحويل التكنولوجي من الدول الأجنبية.

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية

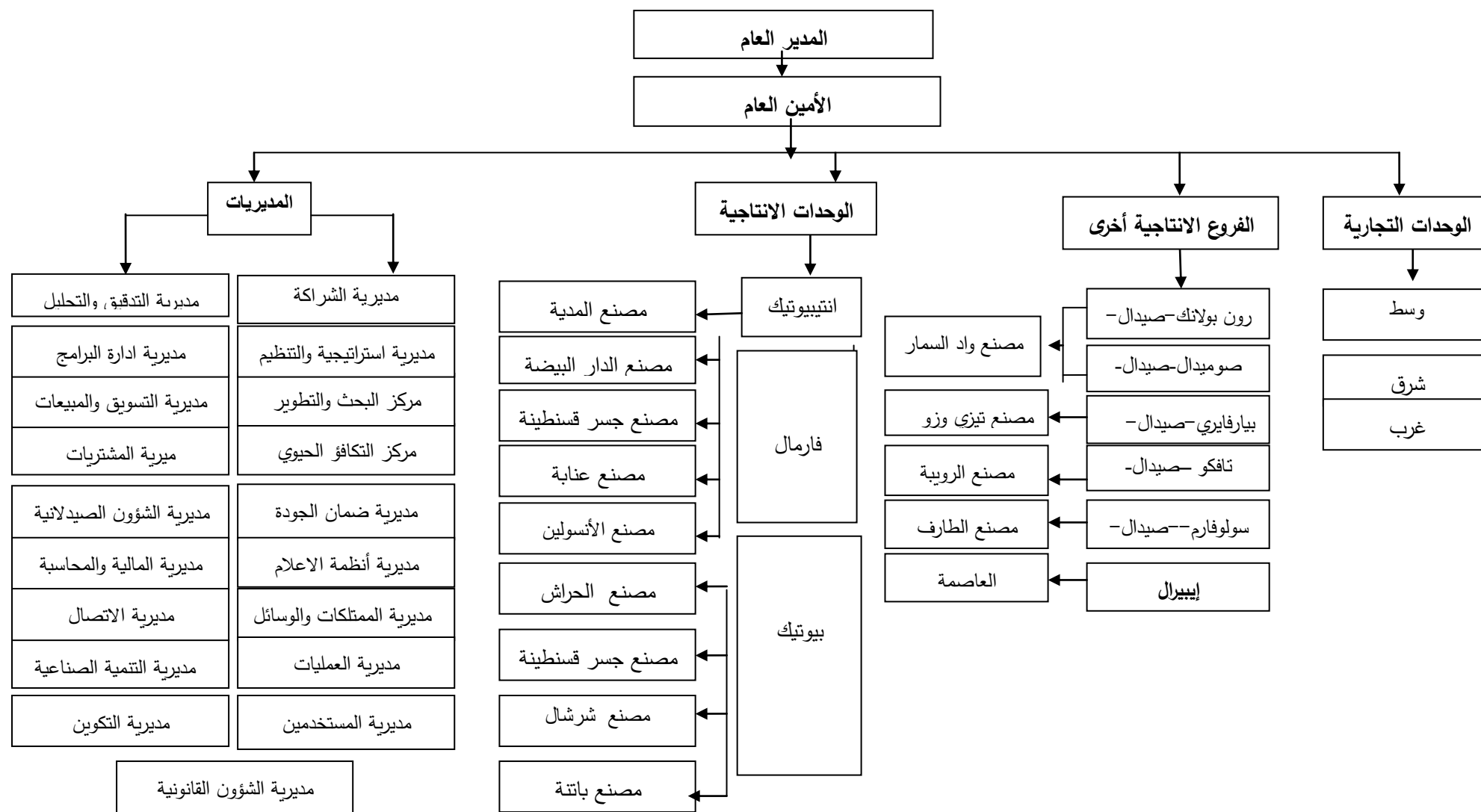
الاجتماعية بمجمع صيدال

- 6- تغطية السوق الوطني لتخفيض حجم استيراد الأدوية والمنتجات الصيدلانية.
- 7- كسب رضا المستهلك من خلال توفير منتجات الأدوية ذات جودة عالية وبأسعار مناسبة.
- 8- العمل في اطار معايير الجودة والنوعية والمجتمع والبيئة من خلال الحصول على شهادة ISO .

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال

حتى يتسنى للمجمع الصناعي صيدال التكيف مع البيئة التنافسية التي ينشط فيها ويستجيب للأحداث في سوق الصيدلانية، تمت هيكلة التنظيم بالمجمع، بما يسمح له تحقيق أهدافه الاستراتيجية وتلبية الاحتياجات الحالية، وتعزيز موقعه كمنتج الرئيسي في السوق المحلية والتوسع في الإنتاج إلى أقسام علاجية أخرى، ويمكن توضيح ذلك من خلال الهيكل التنظيمي الآتي:

الشكل 10: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال



المصدر: من اعداد الطالب بالاستناد على: (مديرية أنظمة الاعلام، 2020)

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

من خلال الشكل أعلاه يتبين لنا مايلي: (الاعلام، 2020)
أولاً-الإدارة العليا: وتأخذ هرم الهيكل التنظيمي بالمجمع الصناعي صيدال باعتبارها أعلى سلطة ويندرج ضمنها:

- 1- المدير العام: يعد أعلى رتبة بالمجمع من حيث صلاحياته ومسؤولياته التي تشمل على مايلي:
 - 1-1- التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات المتبعة للمجمع.
 - 1-2- يعد المرآة العاكسة للمجمع في محيط الصناعة الصيدلانية في الداخل والخارج.
 - 1-3- يمثل مجلس ادارة المجمع، حيث يتكون مجلس إدارة المجمع الصناعي صيدال من تسعة أعضاء، ومن مسؤولياته مناقشة المهام الآتية:
 - أ- تقييم أنشطة المجمع في نهاية السنة.
 - ب- وضع الاستراتيجيات والسياسات اللازمة للمجمع في السنة الحالية والقادمة.
 - ج- متابعة كل ما يرتبط بشراكة المجمع بما يخدم أهدافه.
 - 2- الأمين العام: يمثل همزة الوصل في الهيكل التنظيمي للمجمع، بين مجلس الادارة وباقي المديریات وهو الجهة المسؤولة عن التنسيق في عملية اتخاذ القرارات.
- ثانيا- المديریات العامة للمجمع الصناعي صيدال: وتعد المديریات الجهة المسؤولة عن متابعة تنفيذ القرارات والأهداف وتشمل على مايلي:

- ✓ الهيكل الإداري الذي تنطوي عليه المديریات المركزية.
- ✓ مديرية التدقيق.
- ✓ مديرية الشراكة والتحالفات.
- ✓ مديرية إدارة البرامج.
- ✓ مديرية الاستراتيجية والتنظيم.
- ✓ مديرية التسويق والمبيعات.
- ✓ مركز البحث والتطوير.
- ✓ مركز التكافؤ الحيوي.
- ✓ مديرية المشتريات.
- ✓ مديرية ضمان الجودة.
- ✓ مديرية الشؤون الصيدلانية.
- ✓ مديرية أنظمة الإعلام.
- ✓ مديرية المالية والمحاسبة.
- ✓ مديرية الممتلكات والوسائل العامة.

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

- ✓ مديرية الاتصال.
- ✓ مديرية العمليات.
- ✓ مديرية التنمية الصناعية.
- ✓ مديرية المستخدمين.
- ✓ مديرية التكوين.
- ✓ مديرية الشؤون القانونية.

ثالثا-الوحدات الانتاجية: شهد المجمع الصناعي صيدال الكثير من التطورات لما وصل عليه اليوم، من خلال تنويع وتحديث صناعته بما يلبي حاجيات ومتطلبات المجتمع، وذلك من خلال:

1-فرع أنتيبايوتيك "Antibiotical": بدأ نشاطه سنة 1988 برأسمال قدر 950 مليون دج، بلغت مساحته 25 هكتار، مقره الاجتماعي المدينة، يقوم نشاطه الصيدلاني على إنتاج المضادات الحيوية من نوع البنيسيلينية وغيرها، بالإضافة إلى منتجات نصف مصنعة ومواد أولية صيدلانية.

2-فارمال "Pharmal": قدر رأسمال وحدة فارمال الانتاجية ب 200 مليون دج، يقع مقرها بالدار البيضاء انظمت له ثلاث مصانع فرعية إنتاجية ومخبر سنة 1999، يعمل المخبر على مراقبة الجودة والنوعية لمنتجات مصانع الفرع وكذلك بعض المؤسسات العمومية والخاصة التي تعمل في الصناعة الصيدلانية، وتمثلت هذي الفروع فيما يلي:

أ- فرع الدار البيضاء: يعد المصنع القديم الذي يعمل منذ 1958 ، اقتصر نشاطه قديما على صناعة بعض الأدوية ومستحضرات التجميل، اما حاليا ينتج عدة أنواع صيدلانية منها (الأقراص، مشروبات، كبسولات،مراهم الخ)، تفوق قدرته الانتاجية 50 مليون وحدة بيع سنويا.

ب-فرع قسنطينة: انظمت الى وحدة فارمال في 31 ديسمبر 1997 ، يقوم نشاطه الصيدلاني على إنتاج أشكال الأدوية السائلة، تضم ورشتين لصناعة الأدوية السائلة ومخبر لمراقبة الجودة وتوفير الخدمات للمؤسسات العمومية والخاصة، تفوق قدرتها الانتاجية 5 مليون وحدة بيع سنويا.

ج- فرع عنابة: انظمت الى وحدة فارمال في 31 ديسمبر 1997، يقوم نشاطه الصيدلاني على تصنيع الأنواع الجافة (أقراص وكبسولات)، تفوق قدرتها الانتاجية 6مليون وحدة بيع سنويا.

د- فرع الأنسولين بقسنطينة: يقوم نشاطه الصيدلاني على صنع الأنسولين للاستعمال البشري، حيث يقدم 3 أنواع من الأنسولين الأنسولين السريع، الأنسولين المركب مزيج 25 ، الأنسولين القاعدي في شكل حقن، تفوق قدرته الانتاجية إلى 36 مليون وحدة بيع سنويا.

3-فرع بيوتيك "Biotic": تم تحويله إلى مجمع صناعي في 1998، وقدر رأسماله ب 250 مليون دج، مقره الاجتماعي بالمعجدة الحراش " ويتكون من ثلاثة مصانع فرعية للإنتاج، وهي:

أ- فرع الحراش: تأسس سنة 1971، وتقدر طاقته الإنتاجية ب 20 مليون وحدة بيع سنويا، ويظم

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

مخبر لمراقبة الجودة، مكلف بالتحاليل الكيميائية والفيزيائية والتسيير التقني والعلمي ويضم أربع ورشات: (ورشة الأشربة، ورشة المراهم، ورشة المحاليل، ورشة الأقراص).

ب- فرع جسر قسنطينة: تقدر طاقتها الإنتاجية أكثر من 18 مليون وحدة بيع سنويا، تعتبر المنتج المحلي الوحيد للمحاليل المكثفة بتكنولوجيا المتطورة، وتضم مخبر يقوم بمراقبة الجودة والتحاليل بالتحاليل الفيزيوكيميائية والميكروبيولوجية، علم السموم، التسيير التقني والعلمي، ويحتوي على خمسة ورشات إنتاج مختصة في صناعة الأنواع الجالونيسية هي ورشة الأقراص، ورشة التحميلات، ورشة الأمبولات، ورشة المحاليل المكثفة على شكل أكياس، ورشة المحاليل المكثفة على شكل قروورات.

ج- فرع شرشال: تقدر مبيعاتها ب 300 ألف وحدة مباع، تحتوي على ثلاث ورشات تصنيعية هي ورشة الأقراص، ورشة الأشربة والكبسولات والأكياس، ورشة المحاليل المكثفة، ويضم الفرع مخبر لمراقبة الجودة والقيام بتحاليل الفيزيائية والكيميائية والميكروبيولوجية، وعلم السموم.

د- فرع باتنة: تقوم على إنتاج التحاميل.

رابعا- الفروع الانتاجية الأخرى: وشملت الفروع الانتاجية التي تأسست على حساب عقود الشراكة المبرمة من قبل المجمع الصناعي صيدال والتي سيتم التفصيل فيهم لاحقا.

خامسا- الوحدات التجارية: قام المجمع صيدال بتأسيس ثلاثة وحدات تجارية لتغطية احتياجات السوق المحلي، والتي تتمثل فيما يلي:

1- الوحدة التجارية للوسط (المركزية): تم تأسيس هذه الوحدة في 12 أوت 1995، يقوم نشاطها على توزيع الأدوية والمواد الصيدلانية المنتجة من طرف المجمع أو من حلفائه من نقطة بيع واحدة، لديها مجموعة مختصة في التسويق والمبيعات، تقدر قيمتها الاستثمارية ب 80000000 دج، ولها طاقة تخزين تصل الى 5 مليون وحدة بيع، تقع في المحمية، وتصل مساحة التخزين بها إلى 1800 م².

2- الوحدة التجارية للشرق: تم تأسيس هذه الوحدة في 11 نوفمبر 1999، من طرف مجلس ادارة المجمع، بغرض تلبية احتياجات أكثر من 19 ولاية من ولايات الشرق الجزائري، يقع مقرها الاجتماعي بولاية باتنة، وتصل مساحة التخزين بها الى 3600 م².

3- الوحدة التجارية للغرب: تم تأسيسها سنة 2000، تهدف الى تسويق وتوزيع الأدوية والمواد الصيدلانية المنتجة من طرف المجمع أو من حلفائه انطلاقا من نقطة بيع واحدة لتغطية احتياجات ولايات الغرب الجزائري.

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

المطلب الثالث: انجازات مجمع صيدال

حتى يتسنى للمجمع الصناعي صيدال تحقيق أهدافه المنشودة القائمة على تغطية السوق المحلي واختراق الأسواق الأجنبية لصناعة الصيدلانية، سارع في التوجه نحو إبرام عدة اتفاقيات في إطار الشراكة واستقاء شروط دخوله الى بورصة القيم المنقولة.

أولا- عقود الشراكة للمجمع صيدال: في ظل متطلبات تطوير منتجات المجمع الصناعي لابد من تأهيل اليد العاملة وتوفير التكنولوجيا الحديثة ورأس المال المطلوب، الأمر الذي استدعى الى ضرورة إبرام عقود الشراكة بمختلف أنواعها من بعض المخابر والمؤسسات المتخصصة في الصناعة الصيدلانية التي قد تساهم في ذلك، وشملت عقود الشراكة التي أبرمها المجمع الصناعي صيدال ما يلي:

1- عقود الشراكة المختلطة: وتعرف بأنها: " مساهمة متعامل أجنبي في رأس المال، ويتم بناء وحدات انتاجية مشتركة وتأسيس مجالس ادارة تتولى ادارة المشروع المشترك، ومزايا هذا النوع من الشراكة استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وتقاسم المخاطر، و تطوير مهارات التسيير والرقابة، وجلب التكنولوجيا الحديثة وطرق تسييرها" (علاوي، 2014، صفحة 193)، وفيما يلي توضيح أهم عقود الشراكة المختلطة المبرمة من طرف المجمع الصناعي صيدال: (بن جلول و بعلي، 2020، الصفحات 33-34)

1-1- مشروع فايزر - صيدال - (Pfizer - Saidal): " تم التوقيع على القانون الأساسي لهذا الفرع بين مجمع صيدال و المخبر الأمريكي فايزر في سبتمبر 1998، ينص على انشاء فرع انتاجي مختلط صيدال - فايزر (PSM) يقع في " الدار البيضاء " ولاية الجزائر، القدرة الانتاجية لهذا الفرع تفوق 30 مليون وحدة بيع، وتقدر تكلفة هذا الاستثمار ب 912 مليون دج، يساهم فيها مجمع صيدال بنسبة % 30، بدأ المشروع عمليات الإنتاج في سنة 2000، يقوم على انتاج كل الأشكال الجافة والسائلة (مضادات الالتهاب، المضادات الحيوية ومضادات أمراض القلب)".

1-2- مشروع رون بولانك - صيدال - (Rhône Poulenc (France) - Saidal): " تم التوقيع على القانون الأساسي لهذا الفرع في سبتمبر 1998 بين مجمع صيدال والشركة الفرنسية "رون بولانك"، ويقتضي العقد على إنشاء فرع انتاجي بالمنطقة الصناعية "واد سمار"، تصل القدرة الانتاجية لهذا الفرع 20 مليون وحدة بيع سنويا، وتقدر تكلفة هذا الاستثمار 400 مليون دينار جزائري، الانطلاقة الفعلية للإنتاج كانت في ديسمبر 2000، مشاركة المجمع الصناعي صيدال في هذا الاستثمار بلغ نسبة % 30 ، بينما %70 للمستثمر الاجنبي، وتشمل منتجات هذا الفرع على الأشكال الجافة لمختلف الأصناف العلاجية (مضادات الالتهاب، مضادات أمراض القلب، مضادات الطفيليات ومهدآت السعال و المضادات الحيوية)".

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

1-3- التجمع الصيدلاني الأوروبي - صيدال - (Groupement Pharmaceutique Européen - Sidal)

"تم التوقيع على القانون الأساسي لهذا الفرع بين المجمع الصناعي صيدال والمجمع الصيدلاني الأوروبي في سبتمبر 1998، يقتضي الاتفاق على إنجاز فرع إنتاجي سميت "صوميدال"، موقعها الاجتماعي في المنطقة الصناعية الصناعية "واد سمار" بولاية الجزائر، تصل طاقتها الانتاجية الى ب 27 مليون وحدة بيع، كما بلغ رأس مال هذا الاستثمار 980 مليون دج، بدأ نشاط هذا الفرع في الثلاثي الرابع من سنة 2000 ، ويقوم على انتاج الأشكال الجافة، السائلة والعجينية التي تخص الفروع العلاجية (مانعات الحمل، مهدآت السعال، ومضادات هبستامينيك)".

1-4- مشروع نوفونورديسك-بيارفايري - صيدال - (Novo Nordisk - Pierre Fapre-Sidal)

"تم التوقيع على القانون الأساسي لهذا الفرع بين مخابر نوفونورديسك الدانمركية ومخابر بيا رفايري الفرنسية ومجمع صيدال في جانفي 1999، ويقتضي العقد على إنجاز فرع انتاجي للأنسولين، ومقومات السرطان، ب "واد عيسى" ولاية تيزي وزو، بلغ رأس مال هذا الفرع 2670 مليون دج، وتصل طاقته الانتاجية الى 37 مليون وحدة بيع، وبلغت مساهمة المجمع صيدال في رأس المال نسبة 10 % ومخابر نوفونورديسك بنسبة 45 %، كما تساهم مخابر بيارفايري هي الأخرى بنسبة 45 % ، بدأ نشاط هذا الفرع في في الثلاثي الأول من سنة 2001".

1-5- مشروع دار الدواء - صيدال - (Dar El Ddawa - Sidal): "تم هذا العقد المشترك بين

مجمع صيدال ودار الدواء الأردنية في سنة 1999، ويقتضي على إنشاء شركة مختلطة تسمى صيدار، بفرع جسر قسنطينة لتصنيع القطرات الحيوية للعين، تصل طاقته الانتاجية 6 ملايين وحدة بيع، كما بلغ رأس ماله 120 مليون دج، ساهم مجمع صيدال في تكلفة هذا الاستثمار بنسبة 30 % بدأ نشاط هذا الفرع في الانتاج سنة 2000".

1-6- الشركة المشتركة "تافكو (Acdima - Spimaco - JPM - Digromed): "هذا العقد المشترك

بين "مجمع صيدال - أكديما - سبيماكو - جي بي أم -ديغروماد "في 8 جويلية 2000، وأطلق عليها اسم الشركة الصيدلانية العربية الطاسيلي، وحدد موقعها الاجتماعي ب "الروبية"، تقوم على صناعة المنتجات الخاصة بأمراض العين، ومنتجات الحقن، وبلغت تكلفة هذا الفرع 1100 مليون دج، وقدرة انتاجية تقدر ب 17 مليون وحدة بيع، بدأ نشاط هذا الفرع في السداسي الثالث من سنة 2001".

1-7- المشروع المشترك ميداكنا - صيدال - (Medacta - Sidal): "تم التوقيع على القانون

الأساسي لهذا العقد في 20 نوفمبر 2000، بين مجمع صيدال ومجمع ميداكنا شركة خاصة سويسرية متخصصة في البحث وصناعة اللوازم المخصصة لكل أنواع الجراحة، يقع مقر هذا المشروع في "شرشال" ولاية الجزائر، ويقوم على صناعة الرمامات التجبيرية، أو أجهزة تبديل تجبيرية ذات تكنولوجيا عالية، اقتضى الاتفاق على إنشاء فرع خاص بإنتاج اللوازم الجراحية وتسويقها في

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

الجزائر، وأطلق على هذه الشركة اسم "صامد"، وبلغ رأس مال هذا الاستثمار 192 مليون دج، وبطاقة انتاجية تصل إلى 3 مليون وحدة بيع سنويا، ساهم المجمع الصناعي صيدال في تكلفة رأس مال هذا الاستثمار بنسبة 40 %، أما مجمع ميداكنا فتصل نسبة مساهمته إلى 60 %، ولم يتم تحديد تاريخ انطلاق هذا الفرع".

1-8-المشروع المشترك صيدال - أبولميد - (Saidal - Abolmed): تم التوقيع على القانون الأساسي لهذا العقد بين مجمع صيدال وأبولميد الروسي في 28 مارس 2004، حدد موقعها الاجتماعي في ولاية المدية، ويقدر عدد المنتجات ب 11 منتج".

1-9-المشروع المشترك صيدال - سولوفارم الصيدلاني - (Saidal Solupharm Pharmaceutique):

"تم التوقيع على القانون الأساسي لهذا العقد في 9 مارس 2004، واقتضى العقد على تحديد موقعها الاجتماعي بولاية الطارف، متخصص في إنتاج أشكال محددة مثل الحقن، مضادات الروماتيزم ومضادات السرطان".

وهناك مشاريع مشتركة كانت قيد الإنجاز لسنة 2007، يوجد بها من المشاريع من بدأ نشاطه ويوجد من لم يبدأ لحد الآن، وتتمثل العقود المشتركة التي قام بها المجمع الصناعي صيدال فيما يلي: (محبوب، 2015، صفحة 183)

1-10-عقد صيدال - سوميديال (Saidal - Somedial): "بلغت مساهمة مجمع صيدال في رأس المال 16.97% وسوميديال 83.03 %، وتصل طاقته الانتاجية الى 141 مليون دج".

1-11-سانوفي - أفنتيس فارما صيدال (Sanofi - Aventis pharma Saidal): "بلغت نسبة حصة مجمع صيدال في رأس مال الفرع 30 %، وتصل طاقته الإنتاجية 127.8 مليون دج".

1-12-جوراس فارماسونليكال - صيدال (Joras Pharmacenlical - Saidal): "بلغت نسبة حصة مجمع صيدال في رأس مال الفرع 30 %، وتقدر طاقته الإنتاجية ب 36 مليون دج".

1-13-فايزر - صيدال مانوفاككتورينج (Pfizer - Saidal Manufacturing): "بلغت نسبة حصة مجمع صيدال في رأس مال الفرع 30 %، وتقدر طاقته الإنتاجية 273 مليون دج".

2-الشراكة بعقود التصنيع: وتعرف بأنها: "تلك العقود التي بمقتضاها يتم التصنيع دواء الشريك بالوحدات الإنتاجية التابعة للشريك الاخر، وتساهم هذه الصيغة بنقل تكنولوجيا الحديثة لشريك المصنع، ورفع كفاءة اليد العاملة، استغلال كامل للطاقة الإنتاجية للوحدات، وتمكين الشريك المصنع من مساهمة التطورات الحديثة في مجال الصناعة الصيدلانية" (علاوي، 2014، صفحة 193)، من خلال التعريف السابق الذكر وبعد الاطلاع على عقود التصنيع الذي قام بها المجمع الصناعي

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

صيدال تبين ان صيدال قام بمجموعة من عقود التصنيع نبرزها في ما يلي: (بوسمينة، 2014، الصفحات 323-324)

2-1- صيدال -فايزر - (Pfizer - Saidal): " تم التوقيع على القانون الأساسي لهذا العقد في أكتوبر 1997 ، والذي يقضي بصناعة أربع منتجات على مستوى فرع فارمال، وكانت الانطلاقة في 6 سبتمبر 1998 ، حثت يتخصص هذا المشروع في إنتاج الأنواع الجافة بطاقة إنتاجية تقدر ب 30مليون وحدة بيع".

2-2- صيدال -نوفونورديسك - (Novo Nordisk -Saidal): " تم التوقيع على القانون الأساسي لهذا العقد بين مجمع صيدال والمخبر الدانماركي "نوفونورديسك" في ديسمبر 1997 ، وهذا لإنتاج نوع من الدواء يتمثل في " دانيلاز على شكل أقراص وأشربة، ويكون الإنتاج على مستوى فرع أنتيبوتيكال بالمدينة، وبقدرة انتاجية تصل الى 33.7مليون دولار أمريكي".

2-3- صيدال - دار الدواء - (Dar El Ddawa - Saidal): "تم التوقيع على القانون الأساسي لهذا العقد بين مجمع صيدال والمخبر الأردني دار الدواء في ديسمبر 1997 ، تخصص في انتاج 6 أنواع من الأدوية (ازوكار في شكل أقراص، كابوكار في شكل أقراص، فيفيدار في شكل كبسولات، ميكوهيل على شكل مرهم، امبولار على شكل شراب؛ ديكلوجزيك على شكل كريم)".

2-4- صيدال- رام فارما - (Ram Pharma - Saidal): "تم التوقيع على القانون الأساسي لهذا العقد

بين المجمع الصناعي صيدال والشركة الأردنية " رام فارما "في ديسمبر 1997 ، تخصصت في انتاج ثلاث منتجات بفرع فارمال "الدار البيضاء" تمثلت في (امبيريزول، تاموكسيفين، واسيكلوفير)".

2-5- صيدال - حياة فارم - (Hayat Pharm - Saidal): "تم التوقيع على القانون الأساسي لهذا العقد بين مجمع صيدال والشريك الأردني "حياة فارم" سنة 1998 ، تخصص في تصنيع منتجات بفرع فارمال بالدار البيضاء".

2-6- صيدال - أنافال وسولوفارم - (Infal et Solapharm - Saidal): "تم التوقيع على القانون الأساسي لعقدين في سنة 2004، مع الشريكين أنافال وسولوفارم، وبمقتضى هذان العقدان يقوم مجمع صيدال بإنتاج الأدوية المتفق عليها، في مركب المضادات الحيوية بالمدينة".

3- اتفاقيات اقتناء الرخص: تم التوقيع على اتفاقيات لاقتناء رخص الإنتاج نوجز منها مايلي: (محبوب، 2015، صفحة 186)

3-1- سولفاي فارم (Solvey Pharm (France): سنة 1994، ننتج منتجين، موقعها الاجتماعي "الدار البيضاء".

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

3-2- ميدي كوبا (Medi cuba(Cuba): سنة 1998، تنتج اربع منتجات ، موقعها الاجتماعي "مركب المدينة".

3-3- حياة فارم (Ayat Pharm(Jordanie) : سنة 1998، تنتج منتجين، موقعها الاجتماعي "الدار البيضاء".

3-4- ميهيكو (Meheco (Chine): في سنة 1998 يقدم 03 منتجات وفي 2003 يقدم منتجين، موقعها الاجتماعي "مركب المدينة".

3-5- إيلي ليلي (Ellililly (USA) : سنة 1999، يقدم منتجين، موقعها الاجتماعي "مركب المدينة
ثانيا- دخول مجمع صيدال بورصة القيم المنقولة: يعد المجمع الصناعي صيدال من بين المؤسسات الوطنية التي شهدت تطورا كبيرا في الأسواق نتيجة التوسعات التي قام بها في اطار عقود الشراكة، الأمر الذي يسر له دخول بورصة القيم المنقولة من خلال عدة مراحل، نوجزها فيما يلي: (عزوز، 2016، الصفحات 158-159)

1-المرحلة الأولى: في سنة 1998 عقد اتفاق بين المجلس الوطني لمساهمات الدولة والشركة العمومية القابضة للكيمياء والصيدلة في جانفي 1988، من أجل الخصخصة الجزئية للمجمع الصناعي صيدال وذلك بالتنازل عن حصة من رأسماله والمقدرة ب 20%.

2-المرحلة الثانية: قام المجمع الصناعي صيدال باجراء مجموعة من الاصلاحات الادارية التي تتلائم مع القوانين المسيرة للبورصة والتي كانت كتهيئة لدخوله بورصة الجزائر، شملت التعديلات التحرير الكلي لرأس المال والزيادة فيه.

3- المرحلة الثالثة: تم تعيين مكتب الدراسات سنة 1998، حيث قام المجمع الصناعي صيدال بتعاقد لمدة أربعة أشهر مع مكتب الدراسات الكندي.

4- المرحلة الرابعة: تكوين الوثائق الأساسية للتقييم.

5- المرحلة الخامسة: عقد جلسات مع لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، كان الهدف منها إعداد العرض العمومي للبيع.

6- المرحلة السادسة: التشاور مع بورصة القيم المنقولة بغرض التعريف بالهيكل التنظيمي لعملية العرض العمومي للبيع، كما تم فيها تحديد فترة العرض المحددة بشهر واحد، أما فترة المصادقة على الأوامر فهي عشرة أيام، في حين حددت فترة التسوية والتسليم بثلاثة أسابيع.

7- المرحلة السابعة: عقد اتفاقيات مع الوسطاء في عمليات البورصة (IOB)، اختار المجمع الصناعي صيدال الوسطاء الماليين الآتي ذكرهم:

أ- الشركة المالية العامة: شركة تساهمية وتعد رئيسة الوسطاء في البورصة؛

ب-الشركة المالية للاستثمار والتوظيف: الراشد المالي وشركة توظيف القيم المنقولة.

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

أما عن البنوك التي اختارهم المجمع الصناعي صيدال:

- ✓ القرض الشعبي الجزائري (CPA).
- ✓ الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP).
- ✓ البنك الجزائري الخارجي (BEA).
- ✓ بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR).
- ✓ بنك التنمية المحلية (BDL).
- ✓ الصندوق الوطني للتضامن الفلاحي (CNSA).

8- المرحلة الثامنة: تم الإشهار بالمجمع الصناعي صيدال كشركة تساهمية حيث قام المجمع بعمل إشهار على التلفزيون الوطني وإنشاء مغلقات إخبارية، من خلال التعاقد مع الوكالة الوطنية للنشر والإشهار (ANEP)، مع تنظيم أبواب مفتوحة على صيدال، وفي الأخير تلقى المجمع الصناعي صيدال القبول الرسمي لدخول الى بورصة القيم المنقولة أخيرا تم قبول المجمع رسميا للدخول إلى بورصة القيم المنقولة بعد النتائج المالية المرضية التي حققها .

ثالثا - مؤشرات التقدير الكمي لنشاط المجمع الصناعي صيدال: بعد ما تم تقديم عقود الشراكة التي قام بها المجمع الصناعي صيدال ومختلف مراحل دخوله الى بورصة القيم المنقولة، يتعين لنا تقديم المؤشرات الكمية التي توضح مدى مساهمة ذلك في بلوغ أهدافه المنشودة، وقد تم تقديم سلسلة زمنية لحجم الانتاج، ورقم الاعمال والنتائج المالية للفترة الممتدة من سنة 2005 الى غاية سنة 2016:

1-الانتاج: شهد المجمع الصناعي صيدال تذبذبا في تطور حجم الانتاج خلال الفترة الممتدة من 2005 الى غاية 2016، والجدول الاتي يوضح ذلك:

الجدول 24: تطور إنتاج مجمع صيدال للفترة(2005-2016)

وحدة القيمة: 1000 دج، وحدة الكمية: 1000 وحدة

الانتاج المحقق			التغير المحقق		نسبة التغير %	
السنوات	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية
2005	5514746	115897	637718-	10620-	10-	08-
2006	6096963	122344	582217	6447	11	6
2007	6887550	135141	790587	12797	13	10
2008	9193809	133025	2306259	2116-	33	-02
2009	10167776	139988	973967	6963	11	5
2010	8945845	134605	1221931-	5383-	-12	-04
2011	9636263	131048	690418	3557-	8	-03
2012	10362003	135573	725740	4525	8	3

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية

الاجتماعية بمجمع صيدال

2013	10719779	130676	357776	4897	3	-04
2014	8483261	111020	2236518-	19656-	-21	-15
2015	8519894	108938	36633	2082-	0	-02
2016	10223000	107000	1703106	1938-	20	1,77

المصدر: من إعداد الطالب بالاستناد إلى تقارير: (سلطة ضبط السوق المالي، 2017).

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا ان تطور حجم الانتاج في مجمع صيدال لم يشهد زيادة تصاعدية عبر الزمن بل كان تذبذب من فترة الى اخرى، ففي سنة 2005 الى غاية 2009 كانت الزيادة في شكل تصاعدي وهذا راجع الى عقود الشراكة التي قام بها المجمع من جهة ومن جهة اخرى تحقيق الاهداف المسطرة للمجمع التي من ضمنها تغطية السوق المحلي، اما من سنة 2010 الى غاية 2016 شهد ارتفاع وانخفاض في حجم الانتاج ويرجع ذلك الى بلوغ ذروة الانتاج والعمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب.

2-رقم الأعمال: يقاس رقم الاعمال من خلال مجمل حجم المبيعات الصيدلانية للمجمع وإيرادات الخدمات المقدمة للغير، والجدول الاتي يوضح رقم الاعمال المحقق للمجمع الصناعي صيدال خلال فترة الممتدة من 2005 الى غاية 2016:

الجدول 25: تطور رقم أعمال مجمع صيدال للفترة(2016-2005)

الوحدة: 1000 د ج

السنوات	قيمة رقم الاعمال	التغير في قيمة رقم الاعمال	نسبة التغير
2005	6720843	142221	2
2006	7222361	501518	7
2007	8022397	800036	11
2008	9882486	1860089	23
2009	9783274	99212-	-01
2010	11196319	1413045	14
2011	12101514	905195	8
2012	12206459	104945	1
2013	11461847	738612-	-04
2014	9789026	1672821	15
2015	9984044	195018	2
2016	10223411	239367	2.3

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

المصدر: من إعداد الطالب بالاستناد الى تقارير: (سلطة ضبط السوق المالي، 2017).

من خلال الجدول أعلاه يمكن القول أن المجمع الصناعي صيدال شهد ارتفاع رقم الاعمال في شكل تصاعدي خطي للفترة الممتدة من 2005 الى غاية 2008. وهذا يرجع الى عدة عوامل من بينها بداية تطور المجمع، حيث شهد قبل هذه الفترة توقيع عقود شراكة مع الكثير من الشركات الصيدلانية وزيادة في وحدات الانتاج لتغطية السوق المحلي واختراق الاسواق الدولية، اما خلال الفترة الممتدة من 2009 الى غاية 2016 شهد تطور رقم الاعمال لمجمع صيدال تذبذبا ويرجع هذا الى الزيادة احيانا في حجم الانتاج والتخفيض احيانا نتيجة تشبع السوق، كما ان تحسين الرعاية الصحية وجودة الحياة ادت الى تراجع الطلب على المنتجات الصيدلانية الامر الذي يستدعي من المجمع العمل على توازن السوق الصيدلانية بين العرض والطلب.

3-النتائج المالية: تعبر النتائج المالية عن مدى بلوغ الأهداف المسطرة، والجدول التي يوضح النتائج المالية للمجمع الصناعي صيدال خلال الفترة الممتدة من 2005 الى غاية 2016:

الجدول 26: النتائج المالية لمجمع صيدال للفترة (2005-2016)

الوحدة: 1000 د ج

نسبة التغير			التغير في القيمة		القيمة المحققة	
النتيجة	القيمة المضافة	النتيجة	القيمة المضافة	النتيجة	القيمة المضافة	السنوات
7	-07	487642	-267210	487642	3711822	2005
12	15	547484	567615	547484	4279437	2006
59	14	872150	592179	872150	4871616	2007
54	28	1346638	1348908	1346638	4220524	2008
90	86	2560637	1634922	2560637	7855446	2009
-57	-18	-1102192	-2168095	-1102192	5687351	2010
87	25	2060480	1397388	2060480	7084739	2011
-05	12	-1965161	879100	-1965161	7963839	2012
36	-01	692986	-16692	692986	7947147	2013
-44	-24	-1180396	-1943775	-1180396	6003372	2014
-23	-08	-333933	-497999	-333933	5505373	2015
32	07	365343	391144	365343	5896517	2016

المصدر: من إعداد الطالب بالاستناد إلى تقارير: (سلطة ضبط السوق المالي، 2017).

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن المجمع الصناعي صيدال حقق نتائج مرضية على مدار الفترة الممتدة، رغم التذبذب القائم على المتغيرات السالفة الذكر كالإنتاج ورقم الأعمال الى أن الزيادة والانخفاض في نتائجه عرفت نوعا من الاستقرار.

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

المبحث الثاني: الاطار المنهجي للدراسة الميدانية

يعد الاطار المنهجي لدراسة الميدانية الركيزة الأساسية التي تساهم في تحليل واختبار نتائج فرضيات الدراسة، ويتم من خلالها تحديد عينة الدراسة وتحديد منهج الدراسة المستخدم وأدوات جمع البيانات ومدى ثباتها وصدقها، والأساليب الاحصائية المستخدمة في تحليل ومناقشة البيانات التي تم جمعها، ومن اجل الامام بمختلف الخطوات المستخدمة في الدراسة الميدانية.

المطلب الأول: تحديد عينة الدراسة

تعد عينة الدراسة أهم مرحلة من مراحل الدراسة الميدانية لأنها ستساعد الباحث على تحديد أفضل طريقة علمية لدراسة المجتمع من خلال دراسة العينة وتعميم نتائجها على المجتمع ككل وفق مجموعة من الاعتبارات.

أولاً-مجتمع الدراسة: نظرا لأهمية تطبيق التدقيق الاجتماعي في المؤسسات لتحقيق التنمية المستدامة، تم اختيار إحدى هذه المؤسسات لتطبيق دراستنا عليها، وبالتالي يتمثل المجتمع الكلي للدراسة في جميع الموظفين في مجمع صيدال، اما مجتمع الهدف الذي يمكن التعرف عليه فهم الافراد العاملين بالمجمع في كل من فرع جسر قسنطينة والوحدة التجارية للشرق بباتنة، وقد تم اختيار المجمع صيدال نظرا لعدة اعتبارات نوجزها فيما يلي:

- 1- مؤسسة عمومية وطنية تعمل وفق أساليب التسيير الحديثة.
- 2- مشاركة المجمع صيدال في تحقيق السياسات الوطنية للدولة.
- 3- تقوم أنشطة المجمع صيدال على المواصفات الدولية ISO.
- 4- يعد المجمع صيدال من بين المؤسسات المتبينة لآلية التدقيق الاجتماعي في الجزائر.
- 5- ارتباط المجمع صيدال بالاقتصاد الوطني والمجتمع والبيئة.

ثانيا-عينة الدراسة: وتعرف عينة الدراسة على أنها: " جزء من مجتمع الدراسة والتي تتمتع بخصائص مشتركة ويمكن أن تعمم نتائجها في النهاية عن المجتمع ككل " (بكر، 2018، صفحة 160). وحتى يتسنى للباحث تحديد عينة الدراسة لابد نمم مراعاة الاعتبارات الآتية: (دويدري، 2000، صفحة 307)

- 1-لحصول على فرص متساوية لجمع مفردات مجتمع الدراسة كأساس لعينة الدراسة.
- 2-مستوى الدقة والمصادقية للنتيجة التي يريد الباحث الحصول عليها ، وكلما زاد احتمال رغبة الباحث في الحصول على نتائج أكثر دقة وموثوقية ، كلما كان عليه زيادة عدد العينات المختارة. الدقة تعني دقة نتائج العينة وقربها من النتائج الفعلية.. أما درجة الثقة فهي درجة عدم تطابق نتائج البحث مع النتائج الفعلية، درجة التعميم التي يبحث عنها الباحث من نتائج بحثه ، لأنه كلما زاد

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية

الاجتماعية بمجمع صيدال

احتياج الباحث والرغبة في توسيع نتائج بحثه على نطاق واسع لتشمل مجموعة البحث الأصلية ، يجب عليه زيادة حجم العينة المختارة.

3- درجة التجانس أو التباين في خصائص مجتمع البحث الأصلي: كلما كانت خصائص المجتمع الأصلي أكثر تجانساً، زاد عدد في العينة المطلوبة ، وعندما يكون هناك العديد من الاختلافات الأساسية الهامة بين العيّنتين، هناك تحتاج إلى زيادة حجم العينة.

4 - كلما زادت عناصر أو ملاحظات مجتمع البحث الأصلي، زاد حجم العينة المطلوبة والعكس بالعكس، يرجى ملاحظة أنه مع زيادة حجم مجتمع البحث الأصلي، فإن نسبة العينة إلى مجتمع البحث الأصلي سوف أقل.

بنسبة لدراستنا تم الاعتماد على مجموعة من الادوات الاحصائية لتحديد حجم العينة المطلوب من بينها المعادلة الرياضية الآتية:

$$n = N * X / (X + N - 1) \dots\dots\dots(01)$$

$$X = Z_{\alpha/2}^2 * p * (1-p) / MOE^2 \dots\dots\dots(02)$$

n: حجم العينة = ؟.

$Z_{\alpha/2}$: القيمة الحرجة للتوزيع العادي ← $a=0.05$ مستوى الثقة=95%، القيمة الحرجة تم

تحديدتها من جدول ستيودنت ب =1,645.

MOE: هو هامش الخطأ=0,08%.

P: نسبة العينة=25%.

N: حجم المجتمع=6000.

وبتعويض نجد:

$$X = 1.645(0.05/2)^2 * 0.25(1-0.25) / (0.0008)^2 = 288/16$$

بتعويض X في المعادلة (01) نجد:

$$n = 6000 * 288.16 / (288.16 + 6000 - 1)$$

$$n=275$$

كما تم تأكيد حجم العينة من خلال الاعتماد على الموقع الاحصائي select statistical

services المشهور والذي يوضح في الشكل الآتي:

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية

الاجتماعية بمجمع صيدال

الشكل 11: تحديد حجم العينة

Calculator

What margin of error do you need? 5% is a common choice	5 %	
What confidence level do you need? Typical choices are 90%, 95%, or 99%	95 %	
How big is the population? If you don't know, use 100,000	6000	
What do you believe the likely sample proportion to be? If you're not sure, leave this as 50%	25 %	
Your recommended sample size is		275 

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الموقع: (Population Proportion Sample Size, 2010)

يتضح من خلال الشكل أعلاه ما يلي:

- ✓ تحديد هامش الخطأ ب5%.
- ✓ تحديد مستوى الثقة ب95%.
- ✓ تقدير مجتمع الدراسة ما بين 5000 الى 6000 عامل.
- ✓ نسبة العينة المحتملة 25%.

حيث تم اختيار العينة العشوائية الغير قصدية وبلغ عدد الاستبيانات الموزعة على العينة (275) استبانة، تم استرجاع (260) منها، غير أن عدد الاستبيانات الصالحة لعملية التحليل الإحصائي (255) استبانة، أي بنسبة استجابة بلغت (92%).

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

تم استخدام مجموعة من الأدوات في جمع البيانات ومعلومات المرتبطة بالدراسة، كما تم تحديد مجموعة من الأدوات الإحصائية التي تتلائم مع طبيعة مشكلة الدراسة، وتشمل الأدوات المستخدمة في الدراسة على ما يلي:

أولاً- أدوات التحليل الإحصائي: حتى يتسنى لنا اختبار فرضيات الدراسة، تم إدخال البيانات إلى برنامج SPSS23، واختيار الأدوات الإحصائية الملائمة للدراسة من أدوات الإحصاء الوصفي والاستدلالي، والتي تتمثل فيما يلي:

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية

الاجتماعية بمجمع صيدال

1-الأدوات الإحصائية الوصفية: وتشمل على ما يلي:

- أ- التكرارات: تحديد تكرار أفراد عينة الدراسة الذين اختاروا كل بديل من بدائل الاستبيان.
- ب-النسب المئوية: تحديد نسبة أفراد عينة الدراسة الذين اختاروا كل بديل ممكن من بدائل الاستمارة.
- ج-ألفا كرونباخ: يستخدم لقياس مدى ثبات استبانة الدراسة.
- د-الصدق الذاتي: يستخدم لقياس مدى صدق استبانة الدراسة.
- هـ-المتوسط الحسابي: وهو من مقاييس النزعة المركزية لتحديد مستوى الإجابة حول الفقرات ومعرفة مستوى المتغيرات.
- و-المتوسط الحسابي الفرضي: نفرض أن العينة المدروسة لا يوجد فيها تحيز في الإجابات سواء نحو القبول أو الرفض فتم توسط عدد الاختيارات بالعدد 03 كمتوسط فرضي.
- ز- الانحراف المعياري: وهو لمعرفة مستوى تشتت إجابات أفراد العينة عن وسطها الحسابي، إذ كلما قلت قيمته ازداد تركيز الإجابات حول الوسط الحسابي.

2-الأدوات الإحصائية التحليلية(الاستدلالية): وتتمثل فيما يلي:

- أ- اختبار **t-test**: وذلك لاختبار معاملات الدلالة الإحصائية لمعاملات التحديد المختلفة، وذلك بهدف تحديد معنوية المتغير المستقل والتابع واختبار قبول أو عدم قبول فرض الدراسة.
- ب-معامل الارتباط سبيرمان: لقياس الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان.
- ج-معامل الارتباط بيرسون: وهذا للكشف عن قوة أو درجة العلاقة بين المتغيرين وتتراوح درجة العلاقة بين أي متغيرين والتي يعبر عنها باصطلاح معامل الارتباط **Corrélation Coefficient** بين $[-1; +1]$ ، فكلما كانت درجة الارتباط قريبة من 1 فإن ذلك يعني أن الارتباط قوياً جداً بين المتغيرين، وكلما قلت درجة الارتباط كلما ضعفت العلاقة بين المتغيرين.
- د-الانحدار البسيط: يعبر عن العلاقة الجبرية أو درجة التأثير بين متغيرين على الأكثر، لتحديد نوع أثر المتغير المستقل على المتغير التابع.
- هـ-الانحدار الخطي المتعدد: يقصد الانحدار المتعدد تقدير العلاقة بين أكثر من متغيرين أو ظاهرتين في صورة جبرية تساعد على التنبؤ في مقدار التغير في المتغير التابع للمعادلة عند تحديد قيمة المتغيرات المستقلة.

ثانياً-أدوات جمع البيانات المستخدمة في الدراسة: يتوقف نجاح الدراسة الميدانية على البيانات المرتبطة بطبيعة الدراسة والتي يتم تحليلها للوصول الى النتائج التي يتم على اساسها اختبار صحة

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

الفروض الموضوعية لدراسة، وتماشيا مع طبيعة موضوع الدراسة تم اختيار مجموعة من الادوات لجمع البيانات اللازمة لذلك:

1-الملاحظة: استخدمنا الملاحظة المباشرة في بحثنا بغرض التأكد من فرضيات الدراسة وتشخيص وضع المؤسسة محل الدراسة، وكذا الحصول على معلومات لم نتمكن من الحصول عليها من الاستبيان مباشرة، أو لتوضيح عناصر لم يتم التطرق لها بالتفصيل في الاستبيان ، حيث ركزنا على سلوكيات الأفراد وكيفية أدائهم لمهامهم، علاقاتهم ببعضهم البعض وعلاقتهم برؤسائهم، وكذلك ملاحظة كل ما يؤكد تبني المجمع لأبعاد المسؤولية الاجتماعية وكذلك اسهامات المجمع في تحقيق التنمية المستدامة ذلك من خلال متابعة سلوكيات الموظفين بالمجمع صيدال وكذلك مختلف الجداول والقوائم والصور والوثائق التي تؤكد ذلك.

2-المقابلة: تعد إحدى الأدوات المستخدمة في جمع البيانات بشكل هادف للوصول إلى حقائق أراد الباحث الوصول إليها، وهي استبيان شفوي يتم فيه التبادل اللفظي بين القائم بالمقابلة وبين فرد أو عدة أفراد للحصول على معلومات ترتبط بآراء واتجاهات أو دوافع أو سلوكيات، وفي هذه الدراسة تم إجراء مقابلة مع موظفي مجمع صيدال من اجل تشخيص مهام المجمع، وكذا التعرف على الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي للمجمع والذي يخدم متغير دراستنا (التنمية المستدامة)، بالإضافة الي تحديد جهات الاشراف وآليات الرقابة والمتابعة للأداء الاجتماعي بالمجمع والذي يخدم متغير دراستنا(التدقيق الاجتماعي)، مع التعرف على الاسهامات الخيرية والأخلاقية والقانونية والاقتصادية للمجمع والذي يخدم متغير دراستنا(المسؤولية الاجتماعية)، وتساعد هذه المعلومات في تحليل النتائج.

3-الاستبيان: يعد الاستبيان أحد أهم الأدوات وأكثرها شيوعا في جمع البيانات المرتبطة بموضوع الدراسة، فبعد الانتهاء من الفصلين النظريين تم التطرق إلى ضبط الاستمارة وذلك بوضع عبارات تلائم طبيعة الدراسة، ثم عرض الاستمارة على بعض الأساتذة في الاختصاص وبعد الموافقة عليها تم وضع الاستمارة في شكلها النهائي، وشملت مراحل الوصول إلى استمارة الاستبيان ما يلي:

أ- **مرحلة الإعداد:** لقد قمنا في البداية واعتمادا على محتويات موضوع دراستنا بوضع استمارة أولية، شملت 36 سؤال مركزين في ذلك على تنظيم الأسئلة وتبسيطها قصد جعلها واضحة ومفهومة يسهل على المبحوثين فهمها والإجابة عليها، بحيث تكون خالية من كل تأويل وغموض، وتتلاءم مع قدرات الأفراد الذين يجيبون عليها.

ب- **مرحلة الاستشارة العلمية:** بعد إعداد الاستمارة الأولية وفقا لموضوع الدراسة وأولويات معالجة الإشكالية، تم عرضها على مجموعة من المحكمين والمتمثلين في الأساتذة ذوي الخبرة، من أجل تقييم وإثراء الاستمارة الأولية، وذلك لتفادي الأخطاء التقنية والمنهجية.

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

وبعد تنقيحها وتقييمها من طرف الأساتذة، تم إعدادها في شكلها النهائي كما يوضحه نموذج

الاستمارة، حيث تضمنت الاستمارة النهائية 36 سؤالاً كما يلي:

- المحور الأول: متعلق بالبيانات الشخصية لعينة الدراسة.
- المحور الثاني: متعلق بتطبيق التدقيق الاجتماعي في المؤسسة محل الدراسة.
- المحور الثالث: متعلق بتفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (الخيرية، الأخلاقية، القانونية والاقتصادية) بالمؤسسة محل الدراسة.
- المحور الرابع: متعلق بدعم أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي والتكنولوجي) في المؤسسة محل الدراسة.

وللتعرف على درجة الموافقة تم الاعتماد على أسلوب لكارتر الخماسي في إجابة المبحوثين (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة).

المطلب الثالث: اختبار أدوات القياس المستخدمة في الدراسة الميدانية

قبل توزيع الاستمارات لابد من إجراء اختبار لمقياس الدراسة من خلال بعض الأدوات الإحصائية والتي تتمثل في الصدق والثبات.

أولاً- اختبار صدق المقياس: بعد تحقق شرط الصدق الظاهري لـ 24 عبارة من الخبراء والباحثين المتخصصين في التدقيق الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، تم قياس صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان من خلال معامل ارتباط سبيرمان، والجدول الآتي توضح ذلك:

الجدول 27: صدق الاتساق الداخلي لمحور تطبيق التدقيق الاجتماعي في المؤسسة محل الدراسة.

العبارات	معامل الارتباط سبيرمان %	مستوى المعنوية
تحرص المؤسسة على توفير الوسائل والأدوات اللازمة للوقاية من الأخطار التي قد تتسبب في ضرر احد المتعاملين معها (عمال-زبائن-موردين-المجتمع المدني..الخ) .	0,531	0,000
تساعد وظيفة التدقيق في التخطيط الاستراتيجي لإيجاد التوازن اللازم بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.	0,714	0,000
هناك نظام واضح ومحدد لتدقيق البيانات والمعلومات الخاصة بالأداء الاجتماعي للمؤسسة.	0,772	0,000
مفهوم التدقيق الاجتماعي واضح لدى العاملين بالمؤسسة.	0,626	0,000
تمارس المؤسسة وظيفة التدقيق الاجتماعي وفق معايير متعارف عليها (معايير التدقيق العامة الشخصية، معايير العمل الميداني، معايير التقرير والإفصاح).	0,678	0,000

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية

الاجتماعية بمجمع صيدال

0,000	0,719	تقوم المؤسسة بإشراك كافة المصالح في عملية التدقيق الاجتماعي من خلال ما تتحصل عليه من وثائق وبيانات وتقارير خاصة بالأداء الاجتماعي.
0,000	0,742	على مستوى نوعية المعلومات يقوم التدقيق الاجتماعي بفحص صدق ودقة المعلومات التي تم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.
0,000	0,696	يقوم التدقيق الاجتماعي في المؤسسة بتحديد الانحرافات والأخطار الناجمة عن عدم تحقق الأهداف المسطرة في إطار السياسات والبرامج الاجتماعية.
0,000	0,688	تقدم إدارة التدقيق الاجتماعي رأي الفني محايد حول المعلومات والقوائم التي تصدر عن المؤسسة.
0,000	0,506	التقارير الناتجة عن عملية التدقيق الاجتماعي متاحة لجميع العاملين.
0,000	0,533	يعد التدقيق الاجتماعي بمؤسستكم كأداة رقابية تشجع المؤسسة على الالتزام بمسؤولياتها اتجاه المتعاملين معها.
0,000	0,512	يعد التدقيق الاجتماعي أداة تساهم في معالجة انحرافات والتنبؤ بالمستقبل بالمؤسسة.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: مخرجات برنامج spss 23.

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه:

✓ أن معاملات الارتباط سبيرمان لإجابات عينة الدراسة حول عبارات المتغير المستقل (تطبيق التدقيق الاجتماعي في المؤسسة محل الدراسة) تنحصر بين 0,5 و 0,75، وكذلك مستوى المعنوية أقل من (0,05) وبالتالي تعتبر عبارات المتغير المستقل صادقة لما وضعت لقياسه. الجدول 28: صدق الاتساق الداخلي لمحور تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (الخيرية والأخلاقية والقانونية والاقتصادية) بالمؤسسة محل الدراسة.

مستوى المعنوية	معامل الارتباط سبيرمان %	العبارات
0,000	0,460	تتحمل المؤسسة مصاريف بعثات الحج والعمرة والتسهيلات للعمال والمبالغ الخاصة بتوفير إقامة الشعائر الدينية.
0,000	0,497	انفاق المؤسسة على الرحلات الصيفية والنوادي والحفلات والأنشطة الرياضية واختيار الأفراد المستفيدين من تلك الأنشطة وفق شروط عادلة.
0,000	0,464	تقدم المؤسسة الهيئات والتبرعات للمؤسسات التعليمية والثقافية والاجتماعية والجمعيات بالمجتمع.
0,000	0,529	تفعيل البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية

الاجتماعية بمجمع صيدال

0,000	0,571	تسعى المؤسسة لتقديم إعانات الوفاة والعجز الكامل والجزئي ومكافآت التقاعد والمعاشات الإضافية وانتظام صرفها للعاملين المستحقين لها.
0,000	0,473	دراسة المؤسسة لنظم الضمانات والصيانة الخدمات المقدمة للسلع والخدمات، وتقديمها للعملاء في الوقت والشكل المناسب.
0,000	0,640	تقوم المؤسسة بإدراج كافة البيانات والمعلومات التي تحتوي على خصائص المنتج بشكل موضوعي وصادق.
0,000	0,502	تفعيل البعد الاخلاقي للمسؤولية الاجتماعية
0,000	0,482	مطابقة أنشطة المؤسسة لمختلف الاجراءات والقوانين الصادرة من الهيئات الدولية والدولة التي تنظم العلاقة بين المؤسسة وأصحاب المصلحة.
0,000	0,609	اهتمام المؤسسة بشكاوى ومقترحات العملاء عن السلع و الخدمات المقدمة ودراسة مسبباتها، والتأكد من وجود الأمان الكامل عند استخدام السلع والخدمات المقدمة.
0,000	0,511	دراسة المؤسسة لمبالغ ونوعيات الغرامات والمخالفات التي وقعت على المؤسسة كنتيجة للتخلص من نفايات ومخلفات الإنتاج بطريقة غير سليمة او تلويث الهواء.
0,000	0,626	تفعيل البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية
0,000	0,697	مراقبة المؤسسة لمدى مناسبة و سداد مبالغ الأجور والمرتبات والمكافآت والحوافز والمنح والإعانات في المواعيد المقررة.
0,000	0,540	انفاق المؤسسة على أبحاث ودراسات السوق ودراسة خطط وبرامج الإنتاج للارتقاء بمستوى السلع والخدمات في تشكيلات تتناسب مع كافة الدخول وأذواق العملاء.
0,000	0,453	تسعى المؤسسة لتحسين علاقتها مع الدولة من خلال افادة الدولة من فائض ايرادات المؤسسة، ومدى توفير المؤسسة من عملات اجنبية لازمة لنفع خطط التنمية الاقتصادية بالدولة.
0,000	0,647	تفعيل البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: مخرجات برنامج spss 23.

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه:

✓ أن معاملات الارتباط سبيرمان لإجابات عينة الدراسة حول عبارات المتغير المعدل(تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية " الخيرية والأخلاقية والقانونية والاقتصادية ") بالمؤسسة محل الدراسة) تنحصر بين 0,4 و 0,7، وكذلك المستوى المعنوية أقل من (0,05) وبالتالي تعتبر عبارات المتغير المعدل صادقة لما وضعت لقياسه.

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية

الاجتماعية بمجمع صيدال

الجدول 29: صدق الاتساق الداخلي لمحور دعم أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي) في المؤسسة محل الدراسة.

مستوى المعنى	معامل الارتباط سبيرمان %	العبارات
0,000	0,615	تقدم المؤسسة اعانات وهبات لدعم القضايا الاقتصادية لدولة.
0,000	0,398	تلتزم المؤسسة بتقديم أقساط الضرائب والتأمينات للمصالح المعنية.
0,000	0,568	تساهم المؤسسة في زيادة الدخل الوطني الخام لدولة.
0,000	0,721	دعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة
0,000	0,616	تساعد المؤسسة في دعم مؤسسات المجتمع المدني كالجمعيات، ومؤسسات أخرى كمراكز البحث العلمي والمستشفيات وغيرها...
0,000	0,374	مسايرة المؤسسة في تقديم منتجاتها لثقافة المجتمع بما فيها الجانب الاخلاقي والديني والقانوني.
0,000	0,509	مساهمة المؤسسة في معالجة المشكلات الاجتماعية كالبطالة والتضخم ومساعدة في تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة.
0,000	0,728	دعم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة
0,000	0,555	دعم المؤسسة للمنظمات والجمعيات الغير الحكومية القائمة على حماية البيئة.
0,000	0,594	التزام المؤسسة بالتشريعات والقوانين البيئية الصادرة عن الحكومة والهيئات الدولية.
0,000	0,512	تقدم المؤسسة ارشادات واضحة حول حيثيات الاستعمال والتخلص من المنتج قبل وبعد استهلاكه.
0,000	0,748	دعم البعد البيئي للتنمية المستدامة
0,000	0,609	عناية المؤسسة بوظيفة البحث والتطوير.
0,000	0,637	تقوم المؤسسة بتطوير القدرات والإمكانيات التكنولوجية بصفة مستمرة.
0,000	0,561	تعمل المؤسسة وفق اساليب العمل التقنية ومواكبة التطورات الراهنة الصديقة للبيئة والإنسان.
0,000	0,736	دعم البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: مخرجات برنامج spss 23.

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه:

✓ أن معاملات الارتباط سبيرمان لإجابات عينة الدراسة حول عبارات المتغير التابع (دعم أبعاد التنمية المستدامة "الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي" في المؤسسة محل الدراسة) تتحصر

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

بين 0,3 و 0,7، وكذلك مستوى المعنوية أقل من (0,05) وبالتالي تعتبر عبارات المتغير التابع صادقة لما وضعت لقياسه.

ثانياً - اختبار ثبات المقياس (ألفا كرونباخ): تم استعمال معامل (ألفا كرونباخ) لقياس ثبات واتساق الاستبانة لكل محور من محاور الدراسة، والجدول الآتي يوضح الثبات والصدق الذاتي للأداة المستخدمة في دراسة الحالة (الاستبيان).

الجدول 30: قياس الثبات والصدق الذاتي لاستبيان الدراسة

المحاور	عدد العبارات	الثبات (معامل ألفا كرونباخ)	الصدق الذاتي (ألفا كرونباخ/√)
تطبيق التدقيق الاجتماعي في المؤسسة محل الدراسة.	12	0,940	0,969
تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (الخيرية والأخلاقية والقانونية والاقتصادية) بالمؤسسة محل الدراسة.	12	0,909	0,953
دعم أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي) في المؤسسة محل الدراسة.	12	0,928	0,963
المجموع	36	0,920	0,959

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: مخرجات برنامج spss 23.

يتضح من خلال الجدول أعلاه:

✓ أن معامل ألفا كرونباخ للاستبانة ككل بلغ 0,920 والصدق الذاتي للاستبانة ككل بلغ 0,959 وهي قيم جيدة من الناحية الإحصائية، وكذلك فإن معاملات ألفا كرونباخ والصدق الذاتي لجميع المحاور مقبولة إحصائياً، وبذلك تم التأكد من صدق وثبات استبيان الدراسة، وبالتالي صلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة.

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

المبحث الثالث: تحليل واختبار فرضيات الدراسة

بعدما تم تصميم إستمارة الإستبيان في شكلها النهائي وبعد قياس مدى صدق وثبات الأداة، تم توزيعها على عينة الدراسة وإعادة جمعها لإخضاعها لتحليل و الاختبار، في هذا المبحث سيتم تحليل نتائج الإستبيان ، حيث سيتم تقديم خصائص أفراد العينة من خلال مجموعة من الأسئلة الشخصية، اضافة الى تحليل نتائج الأسئلة المرتبطة بمشكلة الدراسة ليتسنى لنا اختبار صحة الفرضيات الموضوعة وتأكيد صحتها، ومن اجل الامام بتحليل نتائج الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة، تم تقسيم هذا المبحث الى المطالب الموالية.

المطلب الأول: تحليل محور البيانات الشخصية

في هذه الدراسة تم اختيار مجموعة من الخصائص لعينة الدراسة والتي تتمشى مع طبيعة الموضوع، حيث شملت مواصفات عينة الدراسة على الجنس، والفئة العمرية، والخبرة المهنية، والمستوى الوظيفي.

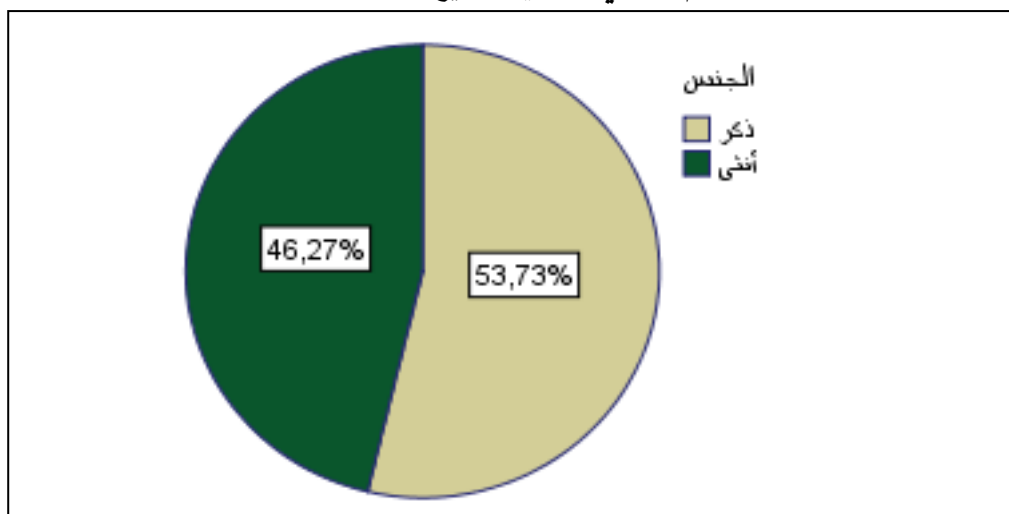
أولاً-الجنس: يوضح الجدول والشكل الآتي توزيع أفراد العينة حسب الجنس، كما يلي:

الجدول 31: توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

المواصفات	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	137	53,7
أنثى	118	46,3
المجموع	255	100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: مخرجات برنامج spss 23.

الشكل 12: الرسم البياني الدائري لتوزيع عينة الدراسة حسب الجنس



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: مخرجات برنامج spss 23.

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتبين لنا أن عينة الدراسة المتكونة (255) فرداً، (137) ذكر و (118) إناث، أي أن نسبة الذكور كانت مرتفعة مقارنة بنسبة الإناث في عينة الدراسة، حيث بلغت نسبة الذكور 53,7%، في حين قدرت نسبة الإناث بـ 46,3% ويرجع هذا إلى طبيعة التوظيف بالمؤسسة محل الدراسة نظراً لصعوبة نشاط المؤسسة (التنقل، بذل الجهد، التوزيع...الخ).

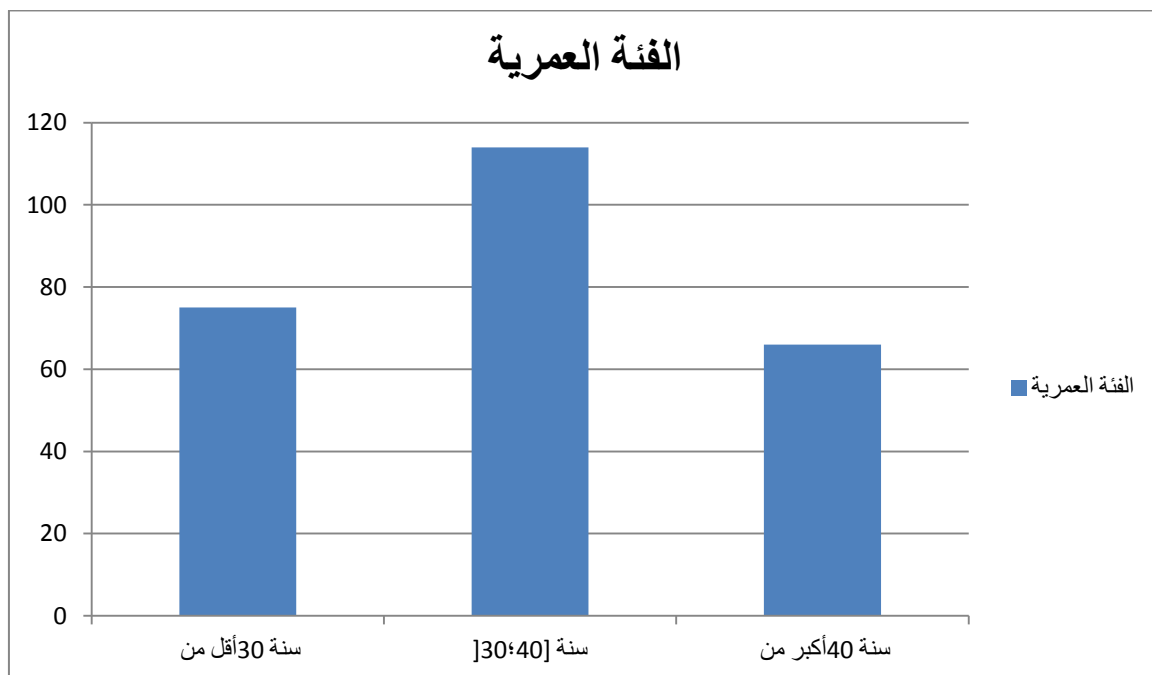
ثانياً-الفئة العمرية: يوضح الجدول والشكل الآتي توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية، كما يلي:

الجدول 32: توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية

المواصفات	التكرار	النسبة المئوية%
أقل من 30 سنة	75	29,4
[30؛40] سنة	114	44,7
أكبر من 40 سنة	66	25,9
المجموع	255	100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: مخرجات برنامج spss 23.

الشكل 13: الرسم البياني العمودي لتوزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: مخرجات برنامج spss 23.

يتضح من خلال معطيات الجدول والشكل أعلاه أنه يوجد تفاوت في أعمار أفراد عينة الدراسة وأن الفئة السنية الأكثر تكراراً في عينة الدراسة هي الفئة السنية [30؛40] سنة وقدّرت بنسبة 44,7%، تليها الفئة السنية أقل من 30 سنة بنسبة 29,4%، وأخيراً الفئة أكبر من 40 سنة بنسبة

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

25,9% ، وهذا مؤشر معبر عن درجة توظيف المؤسسة محل الدراسة لليد العاملة وكذلك احتواءها لفئة الشباب.

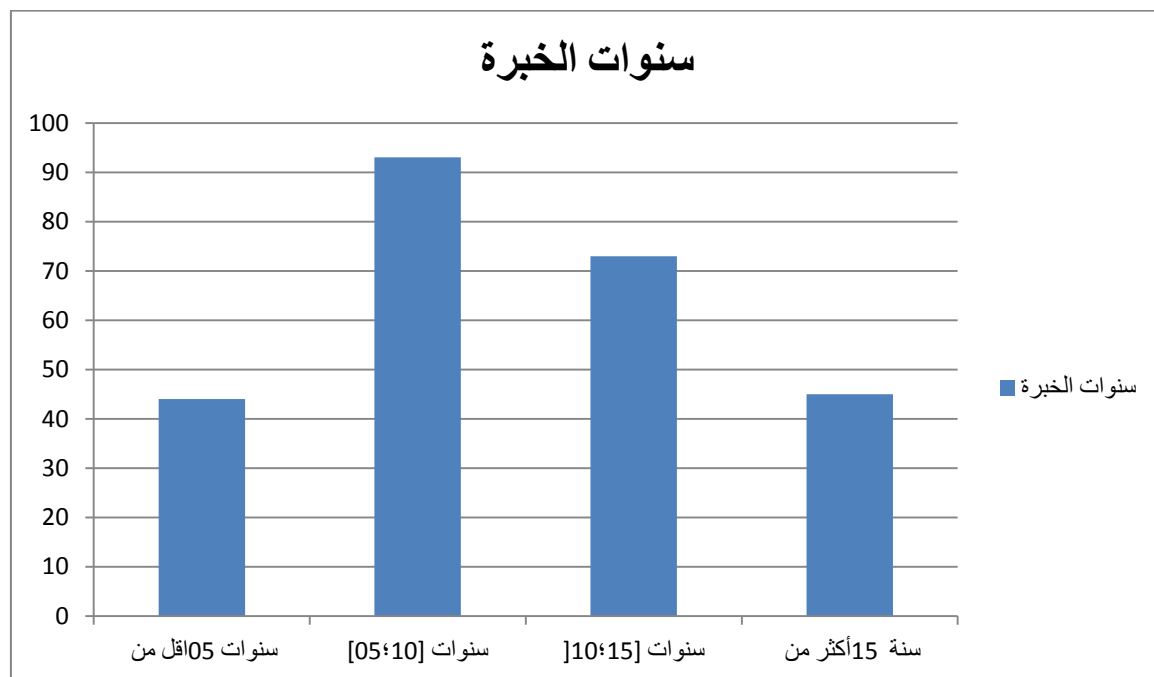
ثالثاً- سنوات الخبرة: يوضح الجدول والشكل الآتي توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة، كما يلي:

الجدول 33: توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

المواصفات	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 05 سنوات	44	17,3
[10؛05] سنوات	93	36,5
[15؛10] سنوات	73	28,6
أكثر من 15 سنة	45	17,6
المجموع	255	100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: مخرجات برنامج spss 23.

الشكل 14: الرسم البياني العمودي لتوزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: مخرجات برنامج spss 23.

يتضح من خلال نتائج الجدول والشكل أعلاه، أن أغلب أفراد العينة لديهم خبرة في العمل، وأن الفئة الأكبر تكرر لأفراد العينة التي لديهم خبرة [10؛05] سنوات بنسبة مئوية قدرت 36,5%، وهي نسبة تمنح للدراسة نوع من الدقة وصورة أكثر واقعية عن المؤسسة محل الدراسة، وتليها أفراد العينة التي لديهم خبرة من [15؛10] سنوات بنسبة 28,6%، ثم تليها أفراد العينة الأكثر من 15 سنة

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

بنسبة 17,6%، وفي الأخير أفراد العينة الأقل من 05 سنوات بنسبة 17,3%، وهذا يعتبر مؤشر دال على مدى إطلاع الموظفين على واقع المؤسسة.

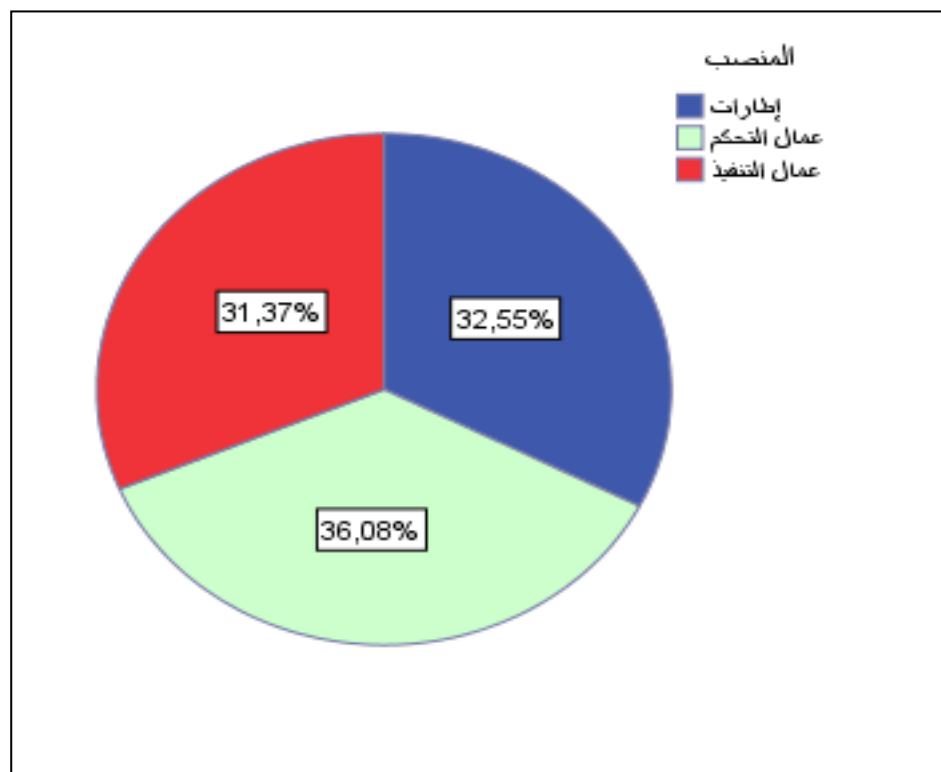
رابعا-المستوى الوظيفي: يوضح الجدول والشكل الآتي توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي، كما يلي:

الجدول 34: توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي

المواصفات	التكرار	النسبة المئوية%
إطارات	83	32,5
أعوان التحكم	92	36,1
أعوان التنفيذ	80	31,4
المجموع	255	100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: مخرجات برنامج spss 23.

الشكل 15: الرسم البياني الدائري لتوزيع عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: مخرجات برنامج spss 23.

يتضح من خلال معطيات الجدول والشكل أعلاه أنه يوجد تباين في المستوى الوظيفي لعينة الدراسة، وأن المستوى الوظيفي الأكبر تكرارا في عينة الدراسة هم عمال التحكم وقدرت نسبتهم ب 36,1%، تليها الاطارات بنسبة 32,5%، وأخيرا عمال التنفيذ بنسبة 31,4%، وهذا مؤشر معبر

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

عن درجة توافق العينة المختارة مع طبيعة موضوع الدراسة القائم على كل من متغير (التدقيق الاجتماعي) و متغير (المسؤولية الاجتماعية) و متغير (التنمية المستدامة).

المطلب الثاني: قياس النزعة المركزية والتشتت لاستجابة عينة الدراسة

حتى يتسنى لنا وصف الدراسة بصور كاملة ومفصلة وجب أن يتم تنظيم وتلخيص ووصف البيانات المتحصل عليها من أداة الدراسة (الاستبيان) وصفا كميا، وذلك من خلال أدوات الاحصاء الوصفي (النزعة المركزية) و (التشتت).

أولاً- قياس النزعة المركزية والتشتت لمحور تطبيق التدقيق الاجتماعي في المؤسسة محل الدراسة: تم الاعتماد على كل من أداة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف البيانات المستمدة من اجابات أفراد عينة الدراسة حول تطبيق التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة محل الدراسة وصفا كميا، والجدول الآتي يوضح ذلك.

الجدول 35: النزعة المركزية والتشتت لاستجابة عينة الدراسة لمحور تطبيق التدقيق الاجتماعي في المؤسسة محل الدراسة

الرقم	العبارات	التكرارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
01	تحرص المؤسسة على توفير الوسائل والأدوات اللازمة للوقاية من الأخطار التي قد تتسبب في ضرر احد المتعاملين معها (عمال-زبائن- موردين-المجتمع المدني..الخ) .	03	04	03	111	134	4,45	0,713
02	تساعد وظيفة التدقيق في التخطيط الاستراتيجي لإيجاد التوازن اللازم بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.	05	07	15	150	78	4,13	0,797
03	هناك نظام واضح ومحدد لتدقيق البيانات والمعلومات الخاصة بالأداء الاجتماعي للمؤسسة.	08	00	04	145	98	4,31	0,659
04	مفهوم التدقيق الاجتماعي واضح لدى العاملين بالمؤسسة.	00	05	01	118	131	4,47	0,613
05	تمارس المؤسسة وظيفة التدقيق الاجتماعي وفق معايير متعارف عليها (معايير التدقيق العامة الشخصية، معايير العمل الميداني، معايير التقرير والإفصاح).	01	06	09	113	126	4,40	0,708
06	تقوم المؤسسة بإشراك كافة المصالح في عملية	04	04	07	160	80	4,21	0,710

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية

الاجتماعية بمجمع صيدال

							التدقيق الاجتماعي من خلال ما تتحصل عليه من وثائق وبيانات وتقارير خاصة بالأداء الاجتماعي.	
0,733	4,12	73	149	25	06	02	على مستوى نوعية المعلومات يقوم التدقيق الاجتماعي بفحص صدق ودقة المعلومات التي تم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.	07
0,759	4,15	76	155	15	04	05	يقوم التدقيق الاجتماعي في المؤسسة بتحديد الانحرافات والأخطار الناجمة عن عدم تحقق الاهداف المسطرة في إطار السياسات والبرامج الاجتماعية.	08
0,712	4,44	134	110	03	06	02	تقدم ادارة التدقيق الاجتماعي رأي الفني محايد حول المعلومات والقوائم التي تصدر عن المؤسسة.	09
0,663	4,48	138	109	03	03	02	التقارير الناتجة عن عملية التدقيق الاجتماعي متاحة لجميع العاملين.	10
0,764	4,38	121	124	02	02	06	يعد التدقيق الاجتماعي بمؤسستكم كأداة رقابية تشجع المؤسسة على الالتزام بمسؤولياتها اتجاه المتعاملين معها.	11
0,712	4,27	97	141	09	06	02	يعد التدقيق الاجتماعي أداة تساهم في معالجة انحرافات والتنبؤ بالمستقبل بالمؤسسة.	12
0,71	4,32	تطبيق التدقيق الاجتماعي في المؤسسة محل الدراسة						

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: مخرجات برنامج spss 23.

يتضح من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

❖ تحليل النتائج المتحصل عليها: بعد اخضاع البيانات المتحصل عليها من عينة الدراسة على

برنامج SPSS، تم الحصول على النتائج الآتية:

✓ يزداد الاتفاق ما بين الفقرة رقم (10) و (04) و (01) و (09) و (05)، حيث بلغت المتوسطات الحسابية ب(4,48) و (4,47) و (4,45) و (4,44) و (4,40) على الترتيب، وبانحرافات معيارية مقدرة ب(0,663) و (0,613) و (0,713) و (0,712) و (0,708) على الترتيب، احتلت المرتبة الأولى من إجابات أفراد عينة الدراسة المبحوثة حول درجة الموافقة (أوافق بشدة)، وهذا يعني أن المؤسسة محل الدراسة تمارس عملية التدقيق الاجتماعي وفق المعايير المتعارف عليها وأن تقارير التدقيق الاجتماعية محايدة تماما؛

✓ في الفقرة (11) و (03) و (12) و (06) و (08) و (02) و (07) بلغت متوسطات حسابية تقدر ب(4,38) و (4,31) و (4,27) و (4,21) و (4,15) و (4,13) و (4,12) على الترتيب وبانحرافات معيارية مقدرة ب(0,764) و (0,659) و (0,712) و (0,710) و (0,759)

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

و(0,797) و(0,733) على الترتيب، احتلت المرتبة الثانية من إجابات أفراد عينة الدراسة المبحوثة حول درجة الموافقة (أوافق)، وهذا يعني أن ممارسة التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة محل الدراسة له دور كبير في رقابة وظائف المؤسسة كما يعمل على تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي قد تواجه المؤسسة.

❖ تفسير النتائج المتحصل عليها: المحور الثاني للدراسة والذي مفاده "تطبيق التدقيق الاجتماعي في المؤسسة محل الدراسة"، قدرت قيمته المركزية ب(4,32) وبانحراف معياري قدر ب(0,71) وبالتالي هناك تجانس حول استجابة أفراد العينة واتفاقهم على قيمة المتوسط الحسابي، وتدل قيمة كل من المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري على درجة مركزية و انخفاض التشتت في استجابات عينة الدراسة حول المتغير المستقل "التدقيق الاجتماعي"، ويشير ذلك إلى أن هناك موافقة من أفراد عينة الدراسة حول تطبيق المؤسسة محل الدراسة لآلية التدقيق الاجتماعي.

ثانياً-قياس النزعة المركزية والتشتت لمحور تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (الخيرية والأخلاقية والقانونية والاقتصادية) بالمؤسسة محل الدراسة: تم الاعتماد على كل من أداة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف البيانات المستمدة من إجابات أفراد عينة الدراسة حول تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (الخيرية والأخلاقية والقانونية والاقتصادية) بالمؤسسة محل الدراسة وصفا كمياً، والجدول الآتي يوضح ذلك.

الجدول 36: النزعة المركزية والتشتت لاستجابة عينة الدراسة لمحور تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة محل الدراسة

الرقم	العبارات	التكرارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
01	تتحمل المؤسسة مصاريف بعثات الحج والعمرة والتسهيلات للعمال والمبالغ الخاصة بتوفير إقامة الشعائر الدينية.	07	00	04	133	111	4,34	0,766
02	انفاق المؤسسة على الرحلات الصيفية والنوادي والحفلات والأنشطة الرياضية واختيار الأفراد المستفيدين من تلك الأنشطة وفق شروط عادلة.	02	10	11	150	82	4,18	0,750
03	تقدم المؤسسة الهياكل والتبرعات	05	09	08	149	84	4,17	0,808

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

							للمؤسسات التعليمية والثقافية والاجتماعية والجمعيات بالمجتمع.	
0,77	4,23	تفعيل البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية						
0,657	4,68	189	59	00	05	02	تسعى المؤسسة لتقديم إعانات الوفاة والعجز الكامل والجزئي ومكافآت التقاعد والمعاشات الإضافية وانتظام صرفها للعاملين المستحقين لها.	04
0,632	4,30	94	148	09	03	01	دراسة المؤسسة لنظم الضمانات والصيانة الخدمات المقدمة للسلع والخدمات، وتقديمها للعملاء في الوقت والشكل المناسب.	05
0,675	4,59	167	81	00	05	02	تقوم المؤسسة بإدراج كافة البيانات والمعلومات التي تحتوي على خصائص المنتج بشكل موضوعي وصادق.	06
0,65	4,52	تفعيل البعد الاخلاقي للمسؤولية الاجتماعية						
0,706	4,21	80	160	09	01	05	مطابقة أنشطة المؤسسة لمختلف الاجراءات والقوانين الصادرة من الهيئات الدولية والدولة التي تنظم العلاقة بين المؤسسة وأصحاب المصلحة.	07
0,677	4,21	78	164	04	07	02	اهتمام المؤسسة بشكاوى ومقترحات العملاء عن السلع و الخدمات المقدمة ودراسة مسبباتها، والتأكد من وجود الأمان الكامل عند استخدام السلع والخدمات المقدمة.	08
0,598	4,26	82	161	09	02	01	دراسة المؤسسة لمبالغ ونوعيات الغرامات والمخالفات التي وقعت على المؤسسة كنتيجة للتخلص من نفايات ومخلفات الإنتاج بطريقة غير سليمة او تلويث الهواء.	09
0,66	4,23	تفعيل البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية						
0,648	4,57	159	89	01	05	01	مراقبة المؤسسة لمدى مناسبة و	10

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

							سداد مبالغ الأجور والمرتبات والمكافآت والحوافز والمنح والإعانات في المواعيد المقررة.	
0,811	4,24	100	134	09	07	05	انفاق المؤسسة على أبحاث ودراسات السوق ودراسة خطط وبرامج الإنتاج للارتقاء بمستوى السلع والخدمات في تشكيلات تتناسب مع كافة الدخول وأذواق العملاء.	11
0,636	4,44	126	121	02	06	00	تسعى المؤسسة لتحسين علاقتها مع الدولة من خلال افادة الدولة من فائض إيرادات المؤسسة، ومدى توفير المؤسسة من عملات اجنبية لازمة لنفع خطط التنمية الاقتصادية بالدولة.	12
0,70	4,42	تفعيل البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية						
0,697	4,35	تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (الخيرية والأخلاقية والقانونية والاقتصادية) بالمؤسسة محل الدراسة						

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: مخرجات برنامج spss 23.

يتضح من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

❖ تحليل النتائج المتحصل عليها: بعد اخضاع البيانات المتحصل عليها من عينة الدراسة على برنامج SPSS، تم الحصول على النتائج الآتية:

✓ بلغ المتوسط الحسابي للبعد الخيري في محور تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية ب(4,23)، وبانحراف معياري قدر ب(0,77)، ويدل ذلك على موافقة اغلبية افراد عينة الدراسة على ان المؤسسة محل الدراسة تقوم بعدة أعمال خيرية من بينها تقديم التبرعات للمستشفيات والمؤسسات التعليمية والجمعيات الخيرية وكذلك اهتمامها بتقديم امتيازات خيرية داخل المؤسسة كالحج والعمرة.

✓ قدر المتوسط الحسابي للبعد الأخلاقي في محور تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية ب(4,52)، وبانحراف معياري قدر ب(0,65)، ويدل ذلك على موافقة اغلبية افراد عينة الدراسة على ان المؤسسة محل الدراسة لها دور أخلاقي في بيئتها من خلال ما تقوم به تجاه أصحاب المصالح من تقديم إعانات الوفاة والعجز الكامل والجزئي ومكافآت التقاعد

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

والمعاشات الإضافية وانتظام صرفها للعاملين المستحقين لها، وتقديم الضمانات اللازمة لسلع والخدمات المقدمة لعملائها.

✓ بلغ المتوسط الحسابي للبعد القانوني في محور تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية ب(4,23)، وبانحراف معياري قدر ب(0,66)، ويدل ذلك على موافقة اغلبية افراد عينة الدراسة على ان المؤسسة محل الدراسة تلتزم في التعامل مع أصحاب المصالح بالقوانين والتشريعات المعمول بها على المستوى الوطني او الدولي.

✓ قدر المتوسط الحسابي للبعد الاقتصادي في محور تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية ب(4,42)، وبانحراف معياري قدر ب(0,70)، ويدل ذلك على موافقة اغلبية افراد عينة الدراسة على ان المؤسسة محل الدراسة تعمل على مراقبة سداد مبالغ الأجور والمرتبات والمكافآت والحوافز والمنح والإعانات في المواعيد المقررة كما تساهم في افادة الدولة من الارباح المتحصل عليها في شكل ضرائب وتأمينات كما توفر لدولة العملات الاجنبية اللازمة لدعم خطط التنمية الاقتصادية بالدولة.

❖ تفسير النتائج المتحصل عليها: المحور الثالث للدراسة والذي مفاده " تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (الخيرية والأخلاقية والقانونية والاقتصادية) بالمؤسسة محل الدراسة"، قدرت قيمته المركزية ب(4,35) وبانحراف معياري قدر ب(0,697)، وبالتالي هناك تجانس حول استجابة أفراد العينة لصالح موافق واتفقهم على قيمة المتوسط الحسابي، وتدل قيمة كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري على درجة مركزية وانخفاض التشتت في استجابات عينة الدراسة حول المتغير الوسيط لدراسة، ويشير ذلك إلى أن هناك موافقة من أفراد عينة الدراسة حول تفعيل المؤسسة محل الدراسة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية.

ثالثاً- قياس النزعة المركزية والتشتت لمحور دعم أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي) في المؤسسة محل الدراسة: تم الاعتماد على كل من اداة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف البيانات المستمدة من اجابات أفراد عينة الدراسة حول دعم أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي) في المؤسسة محل الدراسة وصفا كمياً، والجدول الآتي يوضح ذلك.

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية

الاجتماعية بمجمع صيدال

الجدول 37: النزعة المركزية والتشتت لاستجابة عينة الدراسة لمحور دعم أبعاد التنمية المستدامة
بالمؤسسة محل الدراسة

الرقم	العبارات	التكرارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
01	تقدم المؤسسة اعانات وهبات لدعم القضايا الاقتصادية لدولة.	01	08	03	143	100	4,31	0,688
02	تلتزم المؤسسة بتقديم أقساط الضرائب والتأمينات للمصالح المعنية.	06	00	01	96	152	4,52	0,736
03	تساهم المؤسسة في زيادة الدخل الوطني الخام لدولة.	00	05	03	163	84	4,28	0,586
دعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة								
04	تساعد المؤسسة في دعم مؤسسات المجتمع المدني كالجمعيات، ومؤسسات أخرى كمراكز البحث العلمي والمستشفيات وغيرها...	01	06	03	145	100	4,32	0,657
05	مسايرة المؤسسة في تقديم منتجاتها لثقافة المجتمع بما فيها الجانب الاخلاقي والديني والقانوني.	06	00	01	91	157	4,54	0,735
06	مساهمة المؤسسة في معالجة المشكلات الاجتماعية كالبطالة والتضخم ومساعدة في تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة.	01	10	02	150	92	4,26	0,703
دعم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة								
07	دعم المؤسسة للمنظمات والجمعيات الغير الحكومية القائمة على حماية البيئة.	02	06	01	148	98	4,31	0,677
08	التزام المؤسسة بالتشريعات والقوانين البيئة الصادرة عن الحكومة والهيئات الدولية.	03	01	05	152	94	4,31	0,646
09	تقدم المؤسسة ارشادات واضحة حول حيثيات الاستعمال والتخلص	03	06	00	126	120	4,39	0,722

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

							من المنتج قبل وبعد استهلاكه.	
0,68	4,34	دعم البعد البيئي للتنمية المستدامة						
0,653	4,42	124	122	02	07	00	عناية المؤسسة بوظيفة البحث والتطوير.	10
0,678	4,33	103	144	00	06	02	تقوم المؤسسة بتطوير القدرات والإمكانيات التكنولوجية بصفة مستمرة.	11
0,752	4,37	118	128	00	04	05	تعمل المؤسسة وفق اساليب العمل التقنية ومواكبة التطورات الراهنة الصديقة للبيئة والإنسان.	12
0,69	4,37	دعم البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة						
0,686	4,36	دعم أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي) في المؤسسة محل الدراسة						

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: مخرجات برنامج spss 23.

يتضح من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

❖ تحليل النتائج المتحصل عليها: بعد اخضاع البيانات المتحصل عليها من عينة الدراسة على

برنامج SPSS، تم الحصول على النتائج الآتية:

✓ بلغ المتوسط الحسابي للبعد الاقتصادي في محور دعم ابعاد التنمية المستدامة ب(4,37)، وبانحراف معياري قدر ب(0.67)، ويدل ذلك على موافقة اغلبية افراد عينة الدراسة على ان المؤسسة محل الدراسة تساهم في دعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال بتقديم اقساط الضرائب والضمان الاجتماعي للمصالح المعنية وتساهم في زيادة الدخل الوطني الخام لدولة.

✓ قدر المتوسط الحسابي للبعد الاجتماعي في محور دعم ابعاد التنمية المستدامة ب(4,37)، وبانحراف معياري قدر ب(0.70)، ويدل ذلك على موافقة اغلبية افراد عينة الدراسة على ان المؤسسة محل الدراسة تساهم في دعم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من خلال دعم مؤسسات المجتمع المدني كالجمعيات، ومؤسسات اخرى كمراكز البحث العلمي والمستشفيات وغيرها...، و معالجة المشكلات الاجتماعية كالبطالة والتضخم ومساعدة في تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة.

✓ بلغ المتوسط الحسابي للبعد البيئي في محور دعم ابعاد التنمية المستدامة ب(4,34)، وبانحراف معياري قدر ب(0,68)، ويدل ذلك على موافقة اغلبية افراد عينة الدراسة على ان المؤسسة محل الدراسة تساهم في دعم البعد البيئي للتنمية المستدامة من خلال الالتزام

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

بالتشريعات والقوانين البيئية الصادرة عن الحكومة والهيئات الدولية وتقديم كل المساعدات للمنظمات والجمعيات الغير الحكومية القائمة على حماية البيئة.

✓ قدر المتوسط الحسابي للبعد التكنولوجي في محور دعم ابعاد التنمية المستدامة ب(4,37). وبانحراف معياري قدر ب(0,69)، ويدل ذلك على موافقة اغلبية افراد عينة الدراسة على ان المؤسسة محل الدراسة تساهم في دعم البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة من خلال الاهتمام بوظيفة البحث والتطوير والعمل وفق الاساليب التقنية ومواكبة التطورات الراهنة الصديقة للبيئة والإنسان.

❖ تفسير النتائج المتحصل عليها: المحور الرابع للدراسة والذي مفاده " دعم أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي) في المؤسسة محل الدراسة "، قدر المتوسط العام له ب(4,36) وبانحراف معياري قدر ب(0,686) وبالتالي هناك تجانس حول استجابة أفراد العينة واتفاقهم على قيمة المتوسط الحسابي، وتدل قيمة كل من المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري على درجة مركزية و انخفاض التشتت في استجابات عينة الدراسة حول المتغير التابع " التنمية المستدامة"، ويشير ذلك إلى أن هناك موافقة من أفراد عينة الدراسة حول دعم المؤسسة محل الدراسة لأبعاد التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

تم الاعتماد على مجموعة من الادوات الاحصائية التي تتماشى مع طبيعة الموضوع لاختبار فرضيات الدراسة وإيجاد الدلالة الاحصائية للفروض الموضوعية وكذا تأكيد صحة هذه الفرضيات. أولاً-اختبار الفرضية الأولى: تم استخدام اختبار (t- test sample) ذلك لتأكد من وجود دلالة إحصائية، في إجابات الأفراد حول تطبيق التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة محل الدراسة، وذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول 38: قياس الدلالة الاحصائية لتطبيق المؤسسة محل الدراسة لتدقيق الاجتماعي

العبارة	قيمة اختبار t	مستوى المعنوية
تحرص المؤسسة على توفير الوسائل والأدوات اللازمة للوقاية من الأخطار التي قد تتسبب في ضرر أحد العاملين معها (عمال، زبائن، ... الخ).	32,420	0,000
تساعد وظيفة التدقيق في التخطيط الاستراتيجي لإيجاد التوازن اللازم بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.	22,699	0,000
هناك نظام واضح ومحدد لتدقيق البيانات والمعلومات الخاصة بالأداء الاجتماعي للمؤسسة.	31,668	0,000
مفهوم التدقيق الاجتماعي واضح لدى العاملين بالمؤسسة.	38,292	0,000
تمارس المؤسسة وظيفة التدقيق الاجتماعي وفق معايير متعارف	31,592	0,000

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

		عليها)معايير التدقيق العامة الشخصية، معايير العمل الميداني(...).
0,000	27,172	تقوم المؤسسة بإشراك كافة المصالح في عملية التدقيق الاجتماعي من خلال ما تتحصل عليه من وثائق وبيانات وتقارير خاصة بالأداء الاجتماعي.
0,000	24,348	على مستوى نوعية المعلومات يقوم التدقيق الاجتماعي بفحص صدق ودقة المعلومات التي تم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.
0,000	24,173	يقوم التدقيق الاجتماعي في المؤسسة بتحديد الانحرافات والأخطار الناجمة عن عدم تحقيق الأهداف المسطرة في إطار السياسات والبرامج الاجتماعية.
0,000	32,346	تقدم إدارة التدقيق الاجتماعي رأي فني محايد حول المعلومات والقوائم التي تصدر عن المؤسسة.
0,000	35,700	التقارير الناجمة عن التدقيق الاجتماعي متاحة لجميع العاملين.
0,000	28,867	يعد التدقيق الاجتماعي بمؤسستكم كأداة رقابية تشجع المؤسسة على الالتزام بمسؤولياتها اتجاه العاملين معها.
0,000	28,582	يعد التدقيق الاجتماعي أداة تساهم في معالجة انحرافات التنبؤ بالمستقبل بالمؤسسة.
0,000	29,82	تطبيق التدقيق الاجتماعي في المؤسسة محل الدراسة.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: مخرجات برنامج spss 23.

يتضح من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

❖ **استخراج قيمة (t) الجدولية:** كون أن عينة الدراسة اكبر من (30)، ومن خلال المزاوجة بين قيمة مستوى المعنوية المقدرة ب(0,05)، وبين درجات الحرية المقدرة ب(254)، تم الاعتماد على جدول التوزيع "ستودنت" في تحديدها والتي قدرت ب(1,645).

❖ **التحليل الإحصائي:** من خلال نتائج الجدول رقم (35) يتبين لنا أن قيمة المتوسط الحسابي العام للمحور الثاني من محاور الدراسة اكبر من المتوسط الفرضي حيث قدر ب(4,32) وبانحراف معياري قدر ب(0,71)، هذا يعني انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات إجابة المبحوثين عن مدى التزام المؤسسة محل الدراسة بتطبيق التدقيق الاجتماعي، ويؤكد ذلك قيمة (t) المحسوبة المقدرة ب(29,82) وهي دالة عند درجات حرية (254) ومستوى معنوية مقدر ب(0,05)، إذن المؤسسة تلتزم بتطبيق التدقيق الاجتماعي.

❖ **القرار:** إن نتيجة اختبار الفرضية الأولى للدراسة والتي مفادها " توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 حول تطبيق التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة محل الدراسة "، والتي

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

قدرت في اختبار (t) ب (29,82) وهي أكبر من قيمتها الجدولية المقدرة ب(1,645) وهي دالة عند مستوى معنوية (0,05)، ولهذه النتائج نقبل الفرضية الأولى.

❖ **التفسير الاقتصادي:** استنادا إلى النتائج التي تم التوصل إليها يمكن القول: أن المؤسسة محل الدراسة تستخدم آلية التدقيق الاجتماعي في فحص مختلف الوثائق والمستندات الخاصة بأنشطة المؤسسة وفق معايير التدقيق المتعارف عليها وبصفة دائمة، كما تستخدم المؤسسة هذه الأداة في مراقبة أدائها تجاه أصحاب المصالح، للكشف عن متطلباتهم واحتياجاتهم بما يضمن تطور واستمرار نشاط المؤسسة، وكسب ثقة وولاء أصحاب المصالح.

ثانيا- اختبار الفرضية الثانية: تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لاختبار الدلالة الإحصائية في إجابات الأفراد حول وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة والمسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال تحليل ارتباط المحور الثاني مع المحور الثالث، والجدول والشكل الآتي يوضح ذلك:

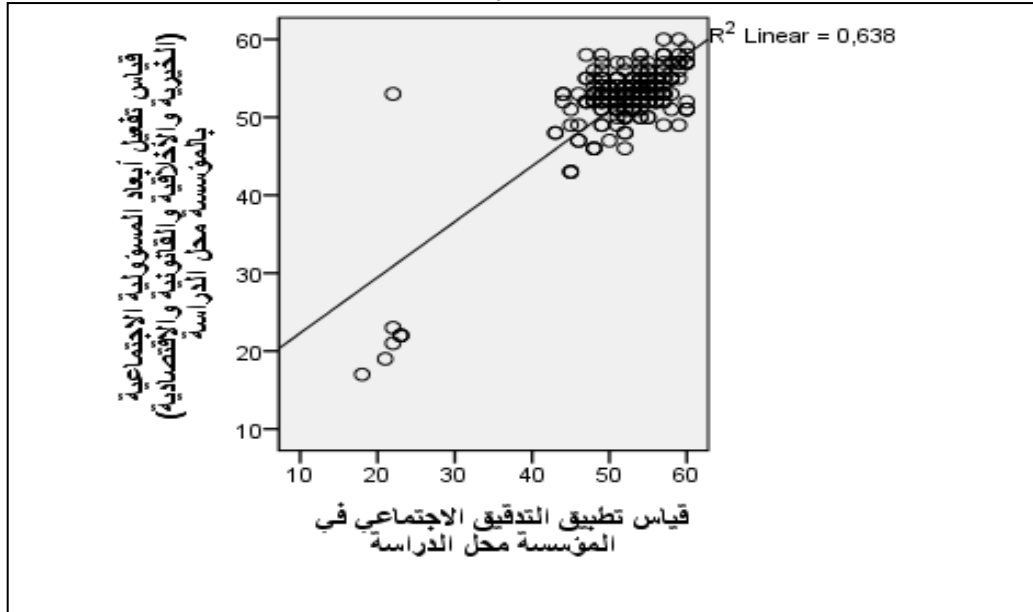
الجدول 39: العلاقة الإحصائية بين التدقيق الاجتماعي وأبعاد المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة محل الدراسة

تطبيق التدقيق الاجتماعي في المؤسسة محل الدراسة.	تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (الخيرية والأخلاقية والقانونية والاقتصادية) بالمؤسسة محل الدراسة.		
0,799**	1	معامل الارتباط بيرسون	تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (الخيرية والأخلاقية والقانونية والاقتصادية) بالمؤسسة محل الدراسة.
0,000		مستوى المعنوية	
1	0,799**	معامل الارتباط بيرسون	تطبيق التدقيق الاجتماعي في المؤسسة محل الدراسة.
	0,000	مستوى المعنوية	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: مخرجات برنامج spss 23.

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

الشكل 16: الارتباط العام بين متغير (التدقيق الاجتماعي) و (المسؤولية الاجتماعية) في المؤسسة محل الدراسة



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: مخرجات برنامج spss 23.

يتضح من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

❖ **التحليل الإحصائي:** من خلال نتائج الجدول رقم (35) و (36) يتبين لنا أن قيمة المتوسطات الحسابية العامة للمحور الثاني "قياس تطبيق التدقيق الاجتماعي" و المحور الثالث "قياس تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية" أكبر من المتوسط الفرضي، وهذا يعني انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات إجابة المبحوثين عن درجة العلاقة الارتباطية بين تطبيق التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة محل الدراسة وتفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة محل الدراسة، وهذا ما تبينه العلاقة الخطية بين المتغيرين في التمثيل البياني، ويؤكد ذلك معامل الارتباط العام للعلاقة بين التدقيق الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية ب(0,799)، وهذا يعني انه توجد علاقة طردية قوية بين التدقيق الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية، أي انه كلما زاد الالتزام بتطبيق التدقيق الاجتماعي زاد ذلك في تفعيل البعد الخيري والأخلاقي والقانوني والاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية.

❖ **القرار:** ان نتائج اختبار الفرضية الثانية للدراسة والتي مفادها "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 بين التدقيق الاجتماعي وتفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (الخيري، الأخلاقي، القانوني والاقتصادي) في المؤسسة محل الدراسة، والتي قدر معامل ارتباطها ب(0,799)، وهي دالة عند مستوى معنوية (0,05) وبمستوى دلالة قدره (0,00)، ولهذه النتائج نقبل الفرضية الثانية لدراسة.

وتنقسم الفرضية الثانية الى الفرضيات الجزئية الآتية:

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

1- اختبار الفرضية الجزئية الأولى: تم استخدام معامل الارتباط الخطي البسيط بيرسون لقياس العلاقة الإحصائية في إجابات عينة الدراسة حول التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة محل الدراسة والبعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول 40: العلاقة الإحصائية بين التدقيق الاجتماعي والبعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة محل الدراسة

تطبيق التدقيق الاجتماعي في المؤسسة محل الدراسة		البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية
مستوى المعنوية	معامل الارتباط بيرسون	
0,000	0,589**	تتحمل المؤسسة مصاريف بعثات الحج والعمرة والتسهيلات للعمال والمبالغ الخاصة بتوفير إقامة الشعائر الدينية.
0,000	0,540**	إنفاق المؤسسة على الرحلات الصيفية والنوادي والحفلات والأنشطة الرياضية واختيار الأفراد المستفيدين من تلك الأنشطة وفق شروط عادلة.
0,000	0,589**	تقدم المؤسسة الهبات والتبرعات للمؤسسات التعليمية والثقافية والاجتماعية والجمعيات بالمجتمع.
0,000	0,630**	علاقة التدقيق الاجتماعي بالبعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: مخرجات برنامج spss 23.

يتضح من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

❖ **التحليل الإحصائي:** من خلال نتائج الجدول رقم (35) و (36) يتبين لنا أن قيمة المتوسطات الحسابية للمحور الثاني والمحور الثالث حول "تفعيل البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعي" أكبر من المتوسط الفرضي، هذا يعني انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات إجابة المبحوثين عن درجة العلاقة الارتباطية بين تطبيق التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة محل الدراسة وتفعيل البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة محل الدراسة، ويؤكد ذلك قيمة معاملات الارتباط المحصورة بين 0,5 إلى 0,6، حيث قدر معامل الارتباط للعلاقة بين التدقيق الاجتماعي والبعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية ب(0,63)، وهذا يعني انه توجد علاقة طردية بين التدقيق الاجتماعي والبعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية، أي انه كلما زاد الالتزام بتطبيق التدقيق الاجتماعي زاد تفعيل البعد الخيري أيضا.

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

❖ **القرار:** ان نتائج اختبار الفرضية الجزئية الاولى للفرضية الثانية للدراسة والتي مفادها "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 بين التدقيق الاجتماعي والبعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة محل الدراسة، والتي قدر معامل ارتباطها ب(0,63)، وهي دالة عند مستوى معنوية (0,05) وبمستوى دلالة قدره (0,00)، ولهذه النتائج نقبل الفرضية الجزئية الأولى للفرضية الثانية.

❖ **التفسير الاقتصادي:** استنادا إلى النتائج التي تم التوصل إليها يمكن القول أن العلاقة بين التدقيق الاجتماعي والبعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية علاقة طردية، أي أنه كلما كانت الممارسة المستمرة لتدقيق الاجتماعي بالمؤسسة زاد ذلك في درجة تفعيل البعد الخيري للمؤسسة وذلك يرجع لما يقدمه التدقيق الاجتماعي من فحص وتدقيق مختلف المصادر والمعلومات والبيانات والأرقام التي تدرج ضمن أنشطة المؤسسة في الإطار الخيري، من خلال دراسة وفحص برامج المؤسسة وجهودها في حلول مشاكل السكن، وتدقيق الامتيازات الخاصة بعثات الحج والعمرة، وتدقيق وفحص المبالغ التي تم إنفاقها على الرحلات المصايف والنوادي والحفلات والأنشطة الرياضية.

2- اختبار الفرضية الجزئية الثانية: تم استخدام معامل الارتباط الخطي البسيط بيرسون لقياس العلاقة الإحصائية في إجابات عينة الدراسة حول التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة محل الدراسة والبعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول 41: العلاقة الإحصائية بين التدقيق الاجتماعي والبعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة محل الدراسة

تطبيق التدقيق الاجتماعي في المؤسسة محل الدراسة		البعد الأخلاقي
مستوى المعنوية	معامل الارتباط بيرسون	
0,000	0,614**	تسعى المؤسسة لتقديم إعانات الوفاة والعجز الكامل والجزئي ومكافآت التقاعد والمعاشات الإضافية وانتظام صرفها للعاملين المستحقين لها.
0,000	0,552**	دراسة المؤسسة لنظم الضمانات والصيانة والخدمات المقدمة للسلع والخدمات وتقديمها للعملاء في الوقت والشكل المناسب.
0,000	0,458**	تقوم المؤسسة بإدراج كافة البيانات والمعلومات التي تحتوي على خصائص المنتج بشكل موضوعي وصادق.
0,000	0,672**	علاقة التدقيق الاجتماعي بالبعد الأخلاقي

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

		للمسؤولية الاجتماعية.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: مخرجات برنامج spss 23.

يتضح من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

❖ **التحليل الإحصائي:** من خلال نتائج الجدول رقم (35) و (36) يتبين لنا أن قيمة المتوسطات الحسابية للمحور الثاني و المحور الثالث حول "تفعيل البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعي" أكبر من المتوسط الفرضي، هذا يعني انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات إجابة المبحوثين عن درجة العلاقة الارتباطية بين تطبيق التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة محل الدراسة و تفعيل البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة محل الدراسة، ويؤكد ذلك قيمة معاملات الارتباط المحصورة بين 0,45 إلى 0,6، حيث قدر معامل الارتباط العام للعلاقة بين التدقيق الاجتماعي والبعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية ب(0,672)، وهذا يعني انه توجد علاقة طردية قوية بين التدقيق الاجتماعي والبعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية، أي انه كلما زاد الالتزام بتطبيق التدقيق الاجتماعي زاد ذلك في تفعيل البعد الأخلاقي أيضا.

❖ **القرار:** ان نتائج اختبار الفرضية الجزئية الثانية للفرضية الثانية لدراسة والتي مفادها "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 بين التدقيق الاجتماعي والبعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة محل الدراسة، والتي قدر معامل ارتباطها ب(0,672)، وهي دالة عند مستوى معنوية (0,05) وبمستوى دلالة قدره (0,00)، ولهذه النتائج نقبل الفرضية الجزئية الثانية للفرضية الثانية.

❖ **التفسير الاقتصادي:** استنادا إلى النتائج التي تم التوصل إليها يمكن القول أن العلاقة بين التدقيق الاجتماعي والبعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية علاقة طردية وقوية اي أنه كلما كانت الممارسة المستمرة لتدقيق الاجتماعي بالمؤسسة زاد ذلك في درجة تفعيل البعد الأخلاقي للمؤسسة وذلك يرجع لما يقدمه التدقيق الاجتماعي من فحص وتدقيق مختلف المصادر والمعلومات والبيانات والأرقام التي تدرج ضمن أنشطة المؤسسة في الاطار الأخلاقي، من خلال دراسة وفحص برامج المؤسسة في بيان مظاهر ومسببات بعض المشكلات الاجتماعية، وفحص و تدقيق نظم إعانات الوفاة والعجز الكامل والجزئي ومكافآت التقاعد ونظم الإعانات والمعاشات الإضافية، وكذلك فحص و تدقيق إحصائيات إصابات العمل والمبالغ المنفقة على المراكز الطبية ووحدات الإسعاف.

3- **اختبار الفرضية الجزئية الثالثة:** تم استخدام معامل الارتباط الخطي البسيط بيرسون لقياس العلاقة الإحصائية في إجابات عينة الدراسة حول التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة محل الدراسة والبعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية والجدول الاتي يوضح ذلك:

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

الجدول 42: العلاقة الاحصائية بين التدقيق الاجتماعي والبعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة محل الدراسة

تطبيق التدقيق الاجتماعي في المؤسسة محل الدراسة		البعد القانوني
مستوى المعنوية	معامل الارتباط بيرسون	
0,000	0,645**	مطابقة أنشطة المؤسسة لمختلف الإجراءات والقوانين الصادرة من الهيئات الدولية والدولة التي تنظم العلاقة بين المؤسسة وأصحاب المصلحة.
0,000	0,593**	اهتمام المؤسسة بشكاوى ومقترحات العملاء عن السلع والخدمات المقدمة ودراسة مسبباتها والتأكد من وجود الأمان الكامل عند استخدامها.
0,000	0,536**	دراسة المؤسسة لمبالغ ونوعيات الغرامة والمخالفة التي وقعت على المؤسسة كنتيجة للتخلص من نفايات ومخلفات الإنتاج بطريقة سلبية أو تلويث الهواء.
0,000	0,688**	علاقة التدقيق الاجتماعي بالبعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: مخرجات برنامج spss 23.

يتضح من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

❖ **التحليل الإحصائي:** من خلال نتائج الجدول رقم (35) و (36) يتبين لنا أن قيمة المتوسطات الحسابية للمحور الثاني والمحور الثالث حول "تفعيل البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية" اكبر من المتوسط الفرضي، هذا يعني انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات إجابة المبحوثين عن درجة العلاقة الارتباطية بين تطبيق التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة محل الدراسة و تفعيل البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة محل الدراسة، ويؤكد ذلك قيمة معاملات الارتباط المحصورة بين 0,5 إلى 0,6 حيث قدر معامل الارتباط العام للعلاقة بين التدقيق الاجتماعي والبعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية ب(0,688)، وهذا يعني انه توجد علاقة طردية قوية بين التدقيق الاجتماعي والبعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية، أي انه كلما زاد الالتزام بتطبيق التدقيق الاجتماعي زاد ذلك في تفعيل البعد القانوني أيضا.

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

❖ **القرار:** ان نتائج اختبار الفرضية الجزئية الثالثة للفرضية الثانية لدراسة والتي مفادها "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 بين التدقيق الاجتماعي والبعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة محل الدراسة، والتي قدر معامل ارتباطها ب(0,688)، وهي دالة عند مستوى معنوية (0,05) وبمستوى دلالة قدره(0,00)، ولهذه النتائج نقبل الفرضية الجزئية الثالثة للفرضية الثانية.

❖ **التفسير الاقتصادي:** استنادا إلى النتائج التي تم التوصل إليها يمكن القول أن العلاقة بين التدقيق الاجتماعي والبعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية علاقة طردية وقوية أي أنه كلما كانت الممارسة المستمرة لتدقيق الاجتماعي بالمؤسسة زاد ذلك في درجة تفعيل البعد القانوني للمؤسسة، وذلك يرجع لما يقدمه التدقيق الاجتماعي من فحص وتدقيق مختلف المصادر والمعلومات والبيانات والأرقام التي تتدرج ضمن أنشطة المؤسسة في الإطار القانوني، من خلال فحص وتدقيق مدى مطابقة أنشطة المؤسسة لمختلف الإجراءات والقوانين الصادرة من الهيئات الدولية والدولة التي تنظم العلاقة بين المؤسسة وأصحاب المصلحة، وفحص ودراسة أرقام ومعدلات دوران العمل بالمؤسسة ونظم الاتصال وصناديق الشكاوي ونظم الاجتماعات الدورية للتحقق من توافر وسائل اتصال فعالة بينها وبين الأطراف المحيطة بها، وفحص شكاوى ومقترحات العملاء عن السلع والخدمات المقدمة ودراسة مسبباتها والإطلاع على ما تقوم به الإدارة بشأنها للتحقق من وجود الأمان الكامل عند استخدام السلع والخدمات ومن تلافيتها ورضاء العملاء عموما.

4-اختبار الفرضية الجزئية الرابعة: تم استخدام معامل الارتباط الخطي البسيط بيرسون لقياس العلاقة الإحصائية في إجابات عينة الدراسة حول التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة محل الدراسة والبعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول 43: العلاقة الإحصائية بين التدقيق الاجتماعي والبعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة محل الدراسة

تطبيق التدقيق الاجتماعي في المؤسسة محل الدراسة		البعد الاقتصادي
مستوى المعنوية	معامل الارتباط بيرسون	
0,000	0,512**	مراقبة المؤسسة لمدى مناسبة وسداد مبالغ الأجور والمرتبات والمكافآت والحوافز والمنح والإعانات في المواعيد المقررة.
0,000	0,568**	إنفاق المؤسسة على أبحاث ودراسات السوق ودراسة مخطط وبرامج الإنتاج للارتقاء بمستوى السلع والخدمات في تشكيلات تتناسب والدخول وأذواق العملاء.

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

0,000	0,602**	تسعى المؤسسة لتحسين علاقتها مع الدولة من إفادتها من فائض إيرادات المؤسسة ومدى توفير عملات أجنبية لازمة لنفع خطط التنمية الاقتصادية بالدولة.
0,000	0,713**	علاقة التدقيق الاجتماعي بالبعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: مخرجات برنامج spss 23.

يتضح من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

❖ **التحليل الإحصائي:** من خلال نتائج الجدول رقم (35) و (36) يتبين لنا أن قيمة المتوسطات الحسابية للمحور الثاني والمحور الثالث حول "تفعيل البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعي" اكبر من المتوسط الفرضي، هذا يعني انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات إجابة المبحوثين عن درجة العلاقة الارتباطية بين تطبيق التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة محل الدراسة وتفعيل البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة محل الدراسة، ويؤكد ذلك قيمة معاملات الارتباط المحصورة بين 0,5 إلى 0,7 حيث قدر معامل الارتباط العام للعلاقة بين التدقيق الاجتماعي والبعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية ب(0,713)، وهذا يعني انه توجد علاقة طردية قوية بين التدقيق الاجتماعي والبعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية، أي انه كلما زاد الالتزام بتطبيق التدقيق الاجتماعي زاد ذلك في تفعيل البعد الاقتصادي أيضا.

❖ **القرار:** ان نتائج اختبار الفرضية الجزئية الرابعة للفرضية الثانية للدراسة والتي مفادها "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 بين التدقيق الاجتماعي والبعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة محل الدراسة، والتي قدر معامل ارتباطها ب(0,713)، وهي دالة عند مستوى معنوية (0,05) وبمستوى دلالة قدره (0,00)، ولهذه النتائج نقبل الفرضية الجزئية الرابعة للفرضية الثانية.

❖ **التفسير الاقتصادي:** استنادا إلى النتائج التي تم التوصل إليها يمكن القول أن العلاقة بين التدقيق الاجتماعي والبعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية علاقة طردية وقوية اي أنه كلما كانت الممارسة المستمرة لتدقيق الاجتماعي بالمؤسسة زاد ذلك في درجة تفعيل البعد الاقتصادي للمؤسسة، وذلك يرجع لما يقدمه التدقيق الاجتماعي من فحص وتدقيق مختلف المصادر والمعلومات والبيانات والأرقام التي تتدرج ضمن أنشطة المؤسسة في الاطار الاقتصادي، من خلال فحص وتدقيق مدى استفادة الدولة من أرباح المؤسسة، وما توفره المؤسسة من عملات اجنبية تساعد في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالدولة، وفحص القيمة المضافة للمؤسسة في الدخل الوطني الخام.

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

ثالثاً- اختبار الفرضية الثالثة: تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لاختبار الدلالة الإحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى تأثير تفعيل المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة محل الدراسة على دعم التنمية المستدامة، من خلال تحديد المتغير المستقل (تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية) والمتغير التابع (دعم أبعاد التنمية المستدامة)، و تحليل انحدار المحور الثالث مع المحور الرابع، والجداول الآتية توضح ذلك:

الجدول 44: ملخص نموذج أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الاخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) على دعم أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي) في المؤسسة محل الدراسة

المتغير المستقل		تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (الخيرية والأخلاقية والقانونية والاقتصادية) بالمؤسسة محل الدراسة	
المتغير التابع		دعم أبعاد التنمية المستدامة(الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي) في المؤسسة محل الدراسة	
النتائج الاحصائية لنموذج			
معامل الارتباط(R)	مربع معامل التحديد (R ²)	معامل التحديد المعدل (R ²)	الخطأ المعياري للتقدير
0,855 ^a	0,731	0,730	3,207

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: مخرجات برنامج spss 23.

الجدول 45: تحليل تباين أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الاخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) على دعم أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي) في المؤسسة محل الدراسة

مجموع مربع التباين	درجات الحرية	متوسط مربع التباين	قيمة (F) المحسوبة	مستوى المعنوية
7077,611	1	7077,611	688,316	0,000
2601,472	253	10,282		
9679,082	254			

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: مخرجات برنامج spss 23.

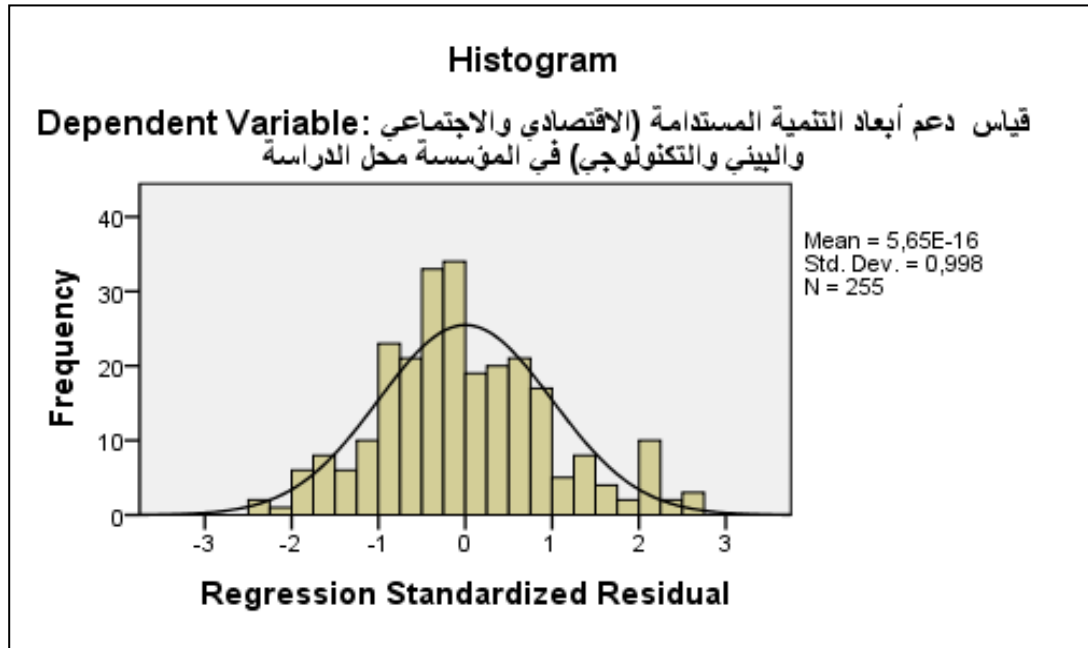
الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

الجدول 46: معاملات أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الأخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) على دعم أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي) في المؤسسة محل الدراسة

المتغيرات	معامل الانحدار (B)	معاملات موحدة (Beta)	اختبار (t)	مستوى المعنوية
الثابت	6,017		3,384	0,001
تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (الخيرية والأخلاقية والقانونية والاقتصادية) بالمؤسسة محل الدراسة	0,888	0,855	26,236	0,000

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: مخرجات برنامج spss 23.

الشكل 17: الرسم البياني لتوزيع المتغيرات

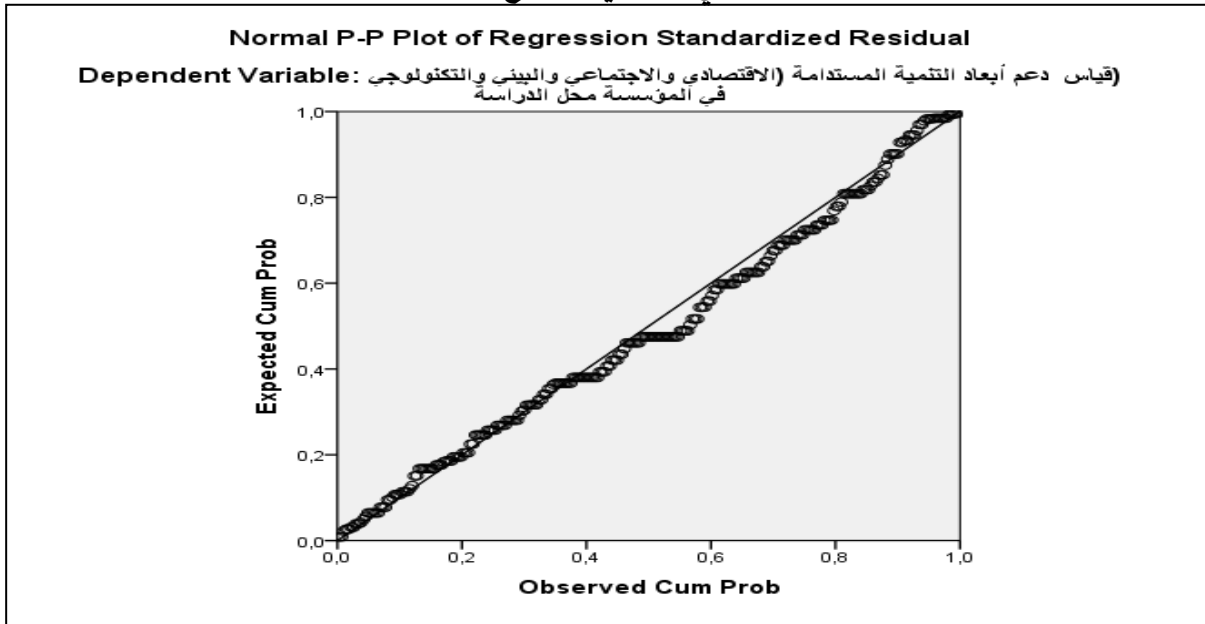


المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: مخرجات برنامج spss 23.

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية

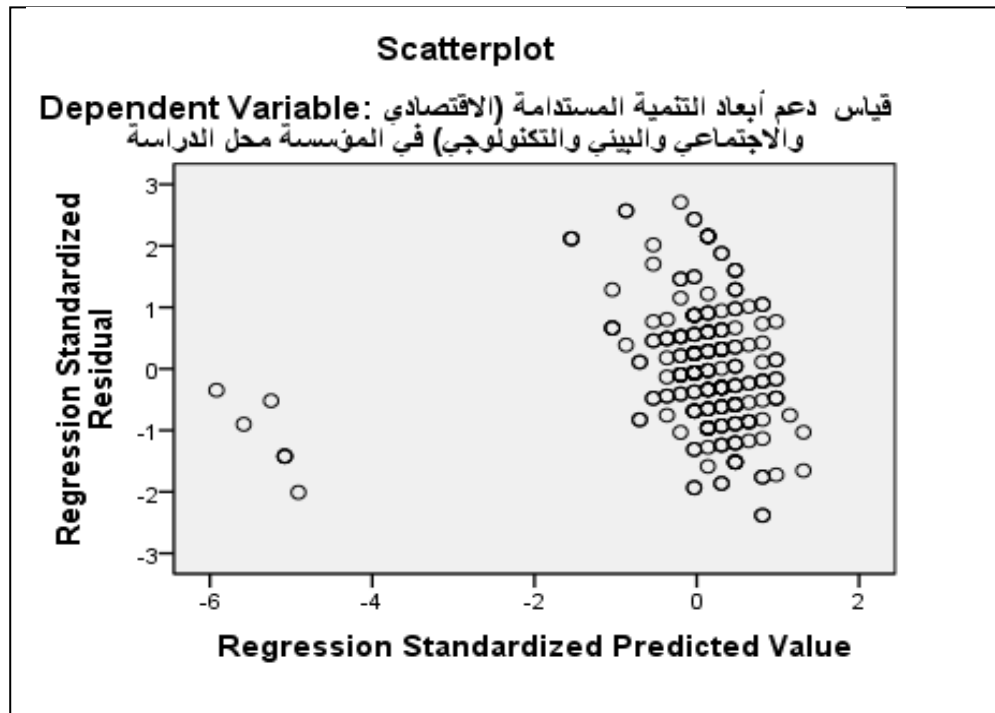
الاجتماعية بمجمع صيدال

الشكل 18:البواقي المعيارية لنموذج الانحدار



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: مخرجات برنامج spss 23.

الشكل 19: انتشار البواقي مع القيم المتوقعة



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: مخرجات برنامج spss 23.

❖ التمثيل البياني: يوضح كل من الشكل (17) و(18) و(19)، اعتدالية توزيع البواقي وتجمع البيانات حول الخط المستقيم وبتالي فان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وهو شرط من شروط اجراء تحليل الانحدار.

❖ التحليل الإحصائي: من خلال نتائج الجداول أعلاه يتبين ما يلي:

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية

الاجتماعية بمجمع صيدال

✓ نتائج الجدول رقم(44) ملخص نموذج أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الاخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) على دعم أبعاد التنمية المستدامة(الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي) في المؤسسة محل الدراسة: قدر معامل الارتباط ب($R=0,855^a$) وهو يدل على وجود علاقة طردية قوية بين تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية ودعم أبعاد التنمية المستدامة، بينما قدر معامل التحديد ب($R^2=0,731$)، حيث يفسر معامل التحديد نسبة التغير في المتغير التابع (دعم أبعاد التنمية المستدامة)، والتي تعود إلى التغير في المتغير المستقل(تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية)، والنسبة المتبقية تعود إلى عوامل أخرى تؤثر في قيمة المتغير التابع(دعم أبعاد التنمية المستدامة)، كما كان الخطأ المعياري للتقدير Std Error of the Estimate قد بلغ 3,207 حيث أنه كلما صغر هذا النوع من الخطأ فإن ذلك يعني أن حجم أخطاء التقدير أقل.

✓ نتائج الجدول رقم(45) تحليل تباين أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الاخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) على دعم أبعاد التنمية المستدامة(الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي) في المؤسسة محل الدراسة: بلغ مستوى الدلالة ($Sig=0,000, F=688,316$) هذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، وقد قدر مربع وسط البواقي Somme des carrés حوالي 9679,082 وهو مربع الخطأ المعياري للتقدير، وتعتبر هذه النتائج على أن نموذج الانحدار جيد.

✓ نتائج الجدول رقم(46) معاملات أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الاخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) على دعم أبعاد التنمية المستدامة(الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي) في المؤسسة محل الدراسة: حيث تمثلت معادلة الانحدار فيما يلي:

دعم أبعاد التنمية المستدامة= تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية * (0,888)+(6,017)
تمثل هذه المعادلة أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية على دعم أبعاد التنمية المستدامة بواسطة المعامل (B) وقيمه (0,888)، إلا أن هذا التفسير يمكن أن يكون أكثر فهماً إذا قمنا بتحويل (B) إلى درجات معيارية Z لمتغيري تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية ودعم أبعاد التنمية المستدامة مما ينتج عنه معامل (Beta) البالغ (0,855)، والذي يظهر تحت المعاملات المعيارية Standardized Coefficients في الجدول، كما تفسر المعاملات المعيارية دلالة تأثير تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية في دعم أبعاد التنمية المستدامة. ($Sig=0,000, T=26,236$)

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية

الاجتماعية بمجمع صيدال

❖ **القرار:** إن نتيجة تأكيد فرضيات التأثير المتعلقة بأثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية على دعم أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة محل الدراسة، والتي قدرت قيمة F بها (688,316) وهي دالة بمستوى دلالة قدر ب(0,000)، وهذا يؤكد وجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 المتغير المستقل (تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية) على المتغير التابع (دعم أبعاد التنمية المستدامة) بالمؤسسة محل الدراسة، كما قدرت قيمة T المحسوبة (26,236) وهي دالة عند مستوى دلالة قدرها (0,000) وهو ما تشير إليه قيمة B التي تعني أن التغير في قيمة المتغير المستقل (تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية) بوحدة واحدة يقابله تغير بمقدار (88,8%) في المتغير التابع (دعم أبعاد التنمية المستدامة)، وهذا المتغير المستقل يفسر حسب معامل التحديد R^2 المقدر ب(0,731) من التباين في المتغير التابع (دعم أبعاد التنمية المستدامة)، أي أن نسبة (73,1%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (دعم أبعاد التنمية المستدامة) سببها تغيرات حاصلة في المتغير المستقل (تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية)، ولهذه النتائج نقبل الفرضية الثالثة لدراسة.

وتنقسم الفرضية الثالثة الى الفرضيات الجزئية الآتية:

1- اختبار الفرضية الجزئية الأولى: تم استخدام معامل الانحدار الخطي المتعدد لقياس الأثر الإحصائي في إجابات عينة الدراسة حول أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة محل الدراسة على دعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، والجدول الآتي توضح ذلك:

الجدول 47: ملخص نموذج أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الأخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) على دعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في المؤسسة محل الدراسة

المتغير المستقل	تفعيل البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية	تفعيل البعد الاخلاقي للمسؤولية الاجتماعية	تفعيل البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية	تفعيل البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية
المتغير التابع	دعم البعد الاقتصادي			
النتائج الاحصائية لنموذج				
معامل الارتباط (R)	مربع معامل التحديد (R ²)	معامل التحديد المعدل (R ²)		الخطأ المعياري للتقدير
0,752	0,565	0,558		1,102

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: مخرجات برنامج spss 23.

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

الجدول 48: تحليل تباين أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الاخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) على دعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في المؤسسة محل الدراسة

مستوى المعنوية	قيمة (F) المحسوبة	متوسط مربع التباين	درجات الحرية	مجموع مربع التباين	
0,000 ^b	81,294	98,674	4	394,694	الانحدار
		1,214	250	303,447	البواقي
			254	698,141	المجموع

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: مخرجات برنامج spss 23.

الجدول 49: معاملات أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الاخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) على دعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في المؤسسة محل الدراسة

مستوى المعنوية	اختبار (t)	معاملات موحدة (Beta)	معامل الانحدار (B)	المتغيرات
0,001	3,369		2,132	الثابت
0,000	4,847	0,263	0,206	تفعيل البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية
0,001	3,228	0,212	0,223	تفعيل البعد الاخلاقي للمسؤولية الاجتماعية
0,003	3,046	0,186	0,180	تفعيل البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية
0,001	3,340	0,229	0,231	تفعيل البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية

❖ المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: مخرجات برنامج spss 23.

❖ **التحليل الإحصائي:** من خلال نتائج الجداول أعلاه يتبين ما يلي:

✓ نتائج الجدول رقم (47) ملخص نموذج أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الاخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) على دعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في المؤسسة محل الدراسة: قدر معامل الارتباط ب ($R=0,752^a$) وهو يدل على وجود علاقة طردية قوية بين تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الاخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) ودعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، بينما قدر معامل التحديد ب ($R^2=0,565$)، حيث يفسر معامل التحديد نسبة 56,5% في التغير في المتغير التابع (البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة)، والتي تعود إلى التغير في أحد المتغيرات المستقلة (تفعيل البعد

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية

الاجتماعية بمجمع صيدال

الخيري، تفعيل البعد الاخلاقي، تفعيل البعد القانوني، تفعيل البعد الاقتصادي)، والنسبة المتبقية تعود إلى عوامل أخرى تؤثر في قيمة المتغير التابع (دعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة)، كما كان الخطأ المعياري للتقدير Std Error of the Estimate قد بلغ 1,102 حيث أنه كلما صغر هذا النوع من الخطأ فإن ذلك يعني أن حجم أخطاء التقدير أقل.

✓ نتائج الجدول رقم (48) تحليل تباين أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الاخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) على دعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في المؤسسة محل الدراسة: بلغ مستوى الدلالة ($\text{Sig}=0,000, F=81,294$) وبالتالي sig أصغر من 0,05 الانحدار معنوي وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وقد قدر مربع وسط البواقي Sum of Squares حوالي 698,141 وهو مربع الخطأ المعياري للتقدير، وتعتبر هذه النتائج على أن نموذج الانحدار جيد.

✓ نتائج الجدول رقم (49) معاملات أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الاخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) على دعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في المؤسسة محل الدراسة: تأخذ معادلة الانحدار المتعدد الشكل الآتي:

$$(0,231)X_4 + (0,180)X_3 + (0,223)X_2 + (0,206)X_1 + 2,132 = Y$$

X_1 : تفعيل البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية.

X_2 : تفعيل البعد الاخلاقي للمسؤولية الاجتماعية.

X_3 : تفعيل البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية.

X_4 : تفعيل البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية.

Y : دعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

تمثل هذه المعادلة أثر تفعيل المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في المؤسسة محل الدراسة بواسطة المعامل (B) حيث قدرت قيمة (B) للمتغيرات المستقلة على التوالي تفعيل البعد الخيري ب(0,206)، وتفعيل البعد الاخلاقي ب(0,223)، و تفعيل البعد القانوني ب(0,180)، وتفعيل البعد الاقتصادي ب(0,231)، إلا أن هذا التفسير يمكن أن يكون أكثر فهماً إذا قمنا بتحويل (B) إلى درجات معيارية Z لمتغيرات المستقلة والمتغير التابع، مما ينتج عنه معامل (Beta) ليصبح تفعيل البعد الخيري يقدر ب(0,263)، وتفعيل البعد الاخلاقي يقدر ب(0,212)، و تفعيل البعد القانوني يقدر ب(0,186)، وتفعيل البعد الاقتصادي يقدر ب(0,229)، والذي يظهر تحت المعاملات المعيارية Standardized Coefficients في جدول المعاملات، كما تفسر ($\text{Sig}=0,000, T=4,847$) للمتغير المستقل X_1 وهي أصغر من 0,05، دلالة تأثير تفعيل البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية على دعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، و ($\text{Sig}=0,001, T=3,228$) للمتغير المستقل X_2 وهي أصغر من 0,05، دلالة تأثير تفعيل البعد

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية

الاجتماعية بمجمع صيدال

الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية على دعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، (Sig=0,003، T=3,046) للمتغير المستقل X_3 وهي أصغر من 0,05، دلالة تأثير تفعيل البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية على دعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، (Sig=0,001، T=3,340) للمتغير المستقل X_4 وهي أصغر من 0,05، دلالة تأثير تفعيل البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية على دعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

❖ **القرار:** إن نتيجة اختبار الفرضية الجزئية الأولى للفرضية الثالثة للدراسة والتي مفادها " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في المؤسسة محل الدراسة "، والتي قدرت قيمة F بها (81,294) وهي دالة بمستوى دلالة قدر ب (0,000)، وهذا يؤكد وجود دلالة إحصائية لتأثير المتغيرات المستقلة (تفعيل البعد الخيري، تفعيل البعد الاخلاقي، تفعيل البعد القانوني، تفعيل البعد الاقتصادي) على المتغير التابع (البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة) بالمؤسسة محل الدراسة، كما قدرت قيمة T المحسوبة على التوالي (T=4,847)، (T=3,228)، (3,046)، (T=3,340) وهي دالة عند مستوى دلالة أقل من (0,05) وهو ما تشير إليه قيمة B التي تعني أن التغير في قيمة المتغيرات المستقلة (تفعيل البعد الخيري، تفعيل البعد الاخلاقي، تفعيل البعد القانوني، تفعيل البعد الاقتصادي) بوحدة واحدة لكل متغير مستقل يقابله تغير بمقدار (B%) لكل متغير مستقل في المتغير التابع (دعم البعد الاقتصادي)، وهذه المتغيرات المستقلة تفسر حسب معامل التحديد R^2 المقدر ب (0,565) من التباين في المتغير التابع (دعم البعد الاقتصادي)، أي أن نسبة (56,5%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (دعم البعد الاقتصادي) سببها تغيرات حاصلة في المتغير المستقل (تفعيل البعد الخيري، تفعيل البعد الاخلاقي، تفعيل البعد القانوني، تفعيل البعد الاقتصادي)، ولهذه النتائج نقبل الفرضية الجزئية الأولى للفرضية الثالثة.

❖ **التفسير الاقتصادي:** استنادا إلى النتائج التي تم التوصل إليها يمكن القول انه توجد علاقة تأثير بين متغيرات الدراسة، فكلما كانت الزيادة في المتغير المستقل (تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية) يتبعها زيادة في المتغير التابع (البعد الاقتصادي) وفق معادلة الانحدار المتعدد المحددة سابقا، أي أن تفعيل المؤسسة محل الدراسة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية من خلال ما تقدمه من تبرعات للمنظمات والجمعيات وكذلك تقديم الضمانات الخاصة بمنتجاتها والتزامها بالقوانين الحكومية وزيادة في طاقتها الانتاجية ينتج عنها دعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال انعاش الحياة الاقتصادية لقاء ما تم انفاقه على المصايف والرحلات والنوادي وغيرها، وتطوير البيئة التسويقية في الدولة، والصدق في التعامل مع اصحاب المصلحة، والمساهمة في زيادة الدخل الوطني الخام.

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

2- اختبار الفرضية الجزئية الثانية: تم استخدام معامل الانحدار الخطي المتعدد لقياس الأثر الاحصائي في إجابات عينة الدراسة حول أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة محل الدراسة على دعم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، والجداول الآتية توضح ذلك:

الجدول 50: ملخص نموذج أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الاخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) على دعم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في المؤسسة محل الدراسة

المتغير المستقل	تفعيل البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية	تفعيل البعد الاخلاقي للمسؤولية الاجتماعية	تفعيل البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية	تفعيل البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية
المتغير التابع				دعم البعد الاجتماعي
النتائج الاحصائية لنموذج				
معامل الارتباط (R)	مربع معامل التحديد (R ²)	معامل التحديد المعدل (R ²)	الخطأ المعياري للتقدير	
0,783	0,613	0,607	1,059	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: مخرجات برنامج spss 23.

الجدول 51: تحليل تباين أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الاخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) على دعم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في المؤسسة محل الدراسة

مجموع مربع التباين	درجات الحرية	متوسط مربع التباين	قيمة (F) المحسوبة	مستوى المعنوية
445,391	4	111,348	99,208	0,000
280,593	250	1,122		
725,984	254			
المجموع				

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: مخرجات برنامج spss 23.

الجدول 52: معاملات أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الاخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) على دعم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في المؤسسة محل الدراسة

المتغيرات	معامل الانحدار (B)	معاملات موحدة (Beta)	اختبار (t)	مستوى المعنوية
الثابت	1,551		2,548	0,011
تفعيل البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية	0,260	0,325	6,369	0,000
تفعيل البعد الاخلاقي للمسؤولية الاجتماعية	0,328	0,306	4,947	0,000

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

الاجتماعية				
تفعيل البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية	0,131	0,132	2,301	0,022
تفعيل البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية	0,163	0,159	2,459	0,015

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: مخرجات برنامج spss 23.

❖ **التحليل الإحصائي:** من خلال نتائج الجداول أعلاه يتبين ما يلي:

✓ نتائج الجدول رقم (50) ملخص نموذج أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الاخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) على دعم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة: قدر معامل الارتباط ب ($R=0,783^a$) وهو يدل على وجود علاقة طردية قوية بين تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الاخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) ودعم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، بينما قدر معامل التحديد ب ($R^2=0,613$)، حيث يفسر معامل التحديد نسبة 61,3% في التغير في المتغير التابع (البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة)، والتي تعود إلى التغير في أحد المتغيرات المستقلة (تفعيل البعد الخيري، تفعيل البعد الاخلاقي، تفعيل البعد القانوني، تفعيل البعد الاقتصادي)، والنسبة المتبقية تعود إلى عوامل أخرى تؤثر في قيمة المتغير التابع (دعم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة)، كما كان الخطأ المعياري للتقدير Std Error of the Estimate قد بلغ 1,059 حيث أنه كلما صغر هذا النوع من الخطأ فإن ذلك يعني أن حجم أخطاء التقدير أقل.

✓ نتائج الجدول رقم (51) تحليل تباين أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الاخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) على دعم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في المؤسسة محل الدراسة: بلغ مستوى الدلالة ($Sig=0,000, F=99,208$) وبتالي sig أصغر من 0,05 الانحدار معنوي وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وقد قدر مربع وسط البواقي Sum of Squares حوالي 725,984 وهو مربع الخطأ المعياري للتقدير، وتعتبر هذه النتائج على أن نموذج الانحدار جيد.

✓ نتائج الجدول رقم (52) معاملات أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الاخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) على دعم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في

المؤسسة محل الدراسة: تأخذ معادلة الانحدار المتعدد الشكل الآتي:

$$(0,163)X_4 + (0,131)X_3 + (0,328)X_2 + (0,260)X_1 + 1,551 = Y$$

X_1 : تفعيل البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية.

X_2 : تفعيل البعد الاخلاقي للمسؤولية الاجتماعية.

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

X₃: تفعيل البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية.

X₄: تفعيل البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية.

Y: دعم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

تمثل هذه المعادلة أثر تفعيل المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في المؤسسة محل الدراسة بواسطة المعامل (B) حيث قدرت قيمة (B) للمتغيرات المستقلة على التوالي تفعيل البعد الخيري ب(0,260)، وتفعيل البعد الاخلاقي ب(0,328)، و تفعيل البعد القانوني ب(0,131)، وتفعيل البعد الاقتصادي ب(0,163)، إلا أن هذا التفسير يمكن أن يكون أكثر فهما إذا قمنا بتحويل (B) إلى درجات معيارية Z لمتغيرات المستقلة والمتغير التابع، مما ينتج عنه معامل (Beta) ليصبح تفعيل البعد الخيري يقدر ب(0,325)، وتفعيل البعد الاخلاقي يقدر ب(0,306)، و تفعيل البعد القانوني يقدر ب(0,132)، وتفعيل البعد الاقتصادي يقدر ب(0,159)، والذي يظهر تحت المعاملات المعيارية Standardized Coefficients في جدول المعاملات، كما تفسر (Sig=0,000، T=6,369) للمتغير المستقل X₁ وهي أصغر من 0,05، دلالة تأثير تفعيل البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية على دعم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، و (Sig=0,000، T=4,947) للمتغير المستقل X₂ وهي أصغر من 0,05، دلالة تأثير تفعيل البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية على دعم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، (Sig=0,022، T=2,301) للمتغير المستقل X₃ وهي أصغر من 0,05، دلالة تأثير تفعيل البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية على دعم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، (Sig=0,015، T=2,459) للمتغير المستقل X₄ وهي أصغر من 0,05، دلالة تأثير تفعيل البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية على دعم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

❖ **القرار:** إن نتيجة اختبار الفرضية الجزئية الثانية للفرضية الثالثة للدراسة والتي مفادها " يوجد تأثير

ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية والبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في المؤسسة محل الدراسة "، والتي قدرت قيمة F بها (99,208) وهي دالة بمستوى دلالة قدر ب(0,000)، وهذا يؤكد وجود دلالة إحصائية لتأثير المتغيرات المستقلة (تفعيل البعد الخيري، تفعيل البعد الاخلاقي، تفعيل البعد القانوني، تفعيل البعد الاقتصادي) على المتغير التابع (البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة) بالمؤسسة محل الدراسة، كما قدرت قيمة T المحسوبة على التوالي (T=6,369)، (T=4,947)، (T=2,301)، (T=2,459) وهي دالة عند مستوى دلالة أقل من (0,05) وهو ما تشير إليه قيمة B التي تعني أن التغير في قيمة المتغيرات المستقلة (تفعيل البعد الخيري، تفعيل البعد الاخلاقي، تفعيل البعد القانوني، تفعيل البعد الاقتصادي) بوحدة واحدة لكل متغير مستقل يقابله تغير بمقدار (B%) لكل متغير مستقل في

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

المتغير التابع (دعم البعد الاجتماعي)، وهذه المتغيرات المستقلة تفسر حسب معامل التحديد R^2 المقدر ب(0,613) من التباين في المتغير التابع (دعم البعد الاجتماعي) ، أي أن نسبة (61,3%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (دعم البعد الاجتماعي) سببها تغيرات حاصلة في المتغيرات المستقلة (تفعيل البعد الخيري، تفعيل البعد الاخلاقي، تفعيل البعد القانوني، تفعيل البعد الاقتصادي) ، ولهذه النتائج نقبل الفرضية الجزئية الثانية للفرضية الثالثة.

❖ **التفسير الاقتصادي:** استنادا إلى النتائج التي تم التوصل إليها يمكن القول انه توجد علاقة تأثير بين متغيرات الدراسة، فكلما كانت الزيادة في المتغيرات المستقلة (تفعيل البعد الخيري، تفعيل البعد الاخلاقي، تفعيل البعد القانوني، تفعيل البعد الاقتصادي) يتبعها زيادة في المتغير التابع (البعد الاجتماعي) وفق معادلة الانحدار المتعدد المحددة سابقا، أي أن تفعيل المؤسسة محل الدراسة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية من خلال ما تقدمه من جهود في حل المشكلات الاجتماعية، و الاهتمام بنظم إعانات الوفاة والعجز الكامل والجزئي ومكافآت التقاعد ونظم الإعانات والمعاشات الإضافية والالتزام بمختلف الاجراءات والقوانين الصادرة من الهيئات الدولية والدولة التي تنظم العلاقة بين المؤسسة وأصحاب المصلحة ينتج عنها دعم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من خلال المساهمة في رعاية المعوقين أو ذوي العاهات توظيف الأفراد المعوقين، و المساهمة في دعم البنية التحتية للمجتمع.

3- اختبار الفرضية الجزئية الثالثة: تم استخدام معامل الانحدار المتعدد لقياس الأثر الاحصائي في إجابات عينة الدراسة حول أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة محل الدراسة على دعم البعد البيئي للتنمية المستدامة، والجداول الآتية توضح ذلك:

الجدول 53: ملخص نموذج أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الاخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) على دعم البعد البيئي للتنمية المستدامة في المؤسسة محل الدراسة

المتغير المستقل	تفعيل البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية	تفعيل البعد الاخلاقي للمسؤولية الاجتماعية	تفعيل البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية	تفعيل البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية
المتغير التابع	دعم البعد البيئي			
النتائج الاحصائية لنموذج				
معامل الارتباط (R)	مربع معامل التحديد (R ²)	معامل التحديد المعدل (R ²)		الخطأ المعياري للتقدير
0.795	0.632	0.626		1.029

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: مخرجات برنامج spss 23.

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

الجدول 54: تحليل تباين أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الاخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) على دعم البعد البيئي للتنمية المستدامة في المؤسسة محل الدراسة

مستوى المعنوية	قيمة (F) المحسوبة	متوسط مربع التباين	درجات الحرية	مجموع مربع التباين	
0,000	107,295	113,585	4	454,340	الانحدار
		1,059	250	264,656	البواقي
			254	718,996	المجموع

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: مخرجات برنامج spss 23.

الجدول 55: معاملات أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الاخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) على دعم البعد البيئي للتنمية المستدامة في المؤسسة محل الدراسة

مستوى المعنوية	اختبار (t)	معاملات موحدة (Beta)	معامل الانحدار (B)	المتغيرات
0,011	2,548		1,317	الثابت
0,027	2,227	0,279	0,222	تفعيل البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية
0,000	5,598	0,178	0,190	تفعيل البعد الاخلاقي للمسؤولية الاجتماعية
0,004	2,940	0,281	0,276	تفعيل البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية
0,000	5,000	0,207	0,211	تفعيل البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: مخرجات برنامج spss 23.

❖ **التحليل الإحصائي:** من خلال نتائج الجداول أعلاه يتبين ما يلي:

✓ نتائج الجدول رقم (53) ملخص نموذج أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الاخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) على دعم البعد البيئي للتنمية المستدامة: قدر معامل الارتباط ب ($R=0,795^a$) وهو يدل على وجود علاقة طردية قوية بين تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الاخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) ودعم البعد البيئي للتنمية المستدامة، بينما قدر معامل التحديد ب ($R^2=0,632$)، حيث يفسر معامل التحديد نسبة 63,2% في التغير في المتغير التابع (البعد البيئي للتنمية المستدامة)، والتي تعود إلى التغير في أحد المتغيرات المستقلة (تفعيل البعد الخيري، تفعيل البعد الاخلاقي، تفعيل البعد القانوني، تفعيل

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية

الاجتماعية بمجمع صيدال

البعد الاقتصادي)، والنسبة المتبقية تعود إلى عوامل أخرى تؤثر في قيمة المتغير التابع (دعم البعد البيئي للتنمية المستدامة)، كما كان الخطأ المعياري للتقدير Std Error of the Estimate بلغ 1,029 حيث أنه كلما صغر هذا النوع من الخطأ فإن ذلك يعني أن حجم أخطاء التقدير أقل؛ ✓ نتائج الجدول رقم (54) تحليل تباين أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الأخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) على دعم البعد البيئي للتنمية المستدامة في المؤسسة محل الدراسة: بلغ مستوى الدلالة ($\text{Sig}=0,000, F=107,295$) وبالتالي sig أصغر من 0,05 الانحدار معنوي وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وقد قدر مربع وسط البواقي Sum of Squares حوالي 718,996 وهو مربع الخطأ المعياري للتقدير، وتعتبر هذه النتائج على أن نموذج الانحدار جيد.

✓ نتائج الجدول رقم (55) معاملات أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الأخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) على دعم البعد البيئي للتنمية المستدامة في المؤسسة محل الدراسة: تأخذ معادلة الانحدار المتعدد الشكل الآتي:

$$(0,211)X_4 + (0,276)X_3 + (0,190)X_2 + (0,222)X_1 + 1,317 = Y$$

X_1 : تفعيل البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية.

X_2 : تفعيل البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية.

X_3 : تفعيل البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية.

X_4 : تفعيل البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية.

Y : دعم البعد البيئي للتنمية المستدامة.

تمثل هذه المعادلة أثر تفعيل المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في المؤسسة محل الدراسة بواسطة المعامل (B) حيث قدرت قيمة (B) للمتغيرات المستقلة على التوالي تفعيل البعد الخيري ب(0,222)، وتفعيل البعد الأخلاقي ب(0,190)، و تفعيل البعد القانوني ب(0,276)، وتفعيل البعد الاقتصادي ب(0,211)، إلا أن هذا التفسير يمكن أن يكون أكثر فهماً إذا قمنا بتحويل (B) إلى درجات معيارية Z لمتغيرات المستقلة والمتغير التابع، مما ينتج عنه معامل (Beta) ليصبح تفعيل البعد الخيري يقدر ب(0,279)، وتفعيل البعد الأخلاقي يقدر ب(0,178)، و تفعيل البعد القانوني يقدر ب(0,281)، وتفعيل البعد الاقتصادي يقدر ب(0,207)، والذي يظهر تحت المعاملات المعيارية Standardized Coefficients في جدول المعاملات، كما تفسر ($\text{Sig}=0,000, T=5,598$) للمتغير المستقل X_1 وهي أصغر من 0,05، دلالة تأثير تفعيل البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية على دعم البعد البيئي للتنمية المستدامة، و ($\text{Sig}=0,004, T=2,940$) للمتغير المستقل X_2 وهي أصغر من 0,05، دلالة تأثير تفعيل البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية على دعم البعد البيئي للتنمية المستدامة،

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

(Sig=0,000، T=5,000) للمتغير المستقل X_3 وهي أصغر من 0,05، دلالة تأثير تفعيل البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية على دعم البعد البيئي للتنمية المستدامة، (Sig=0,001، T=3,276) للمتغير المستقل X_4 وهي أصغر من 0,05، دلالة تأثير تفعيل البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية على دعم البعد البيئي للتنمية المستدامة.

❖ **القرار:** إن نتيجة اختبار الفرضية الجزئية الثالثة للفرضية الثالثة للدراسة والتي مفادها " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية والبعد البيئي للتنمية المستدامة في المؤسسة محل الدراسة "، والتي قدرت قيمة F بها (107,295) وهي دالة بمستوى دلالة قدر ب (0,000)، وهذا يؤكد وجود دلالة إحصائية لتأثير المتغيرات المستقلة (تفعيل البعد الخيري، تفعيل البعد الاخلاقي، تفعيل البعد القانوني، تفعيل البعد الاقتصادي) على المتغير التابع (البعد البيئي للتنمية المستدامة) بالمؤسسة محل الدراسة، كما قدرت قيمة T المحسوبة على التوالي (T=5,598)، (T=2,940)، (T=5,000)، (T=3,276) وهي دالة عند مستوى دلالة أقل من (0,05) وهو ما تشير إليه قيمة B التي تعني أن التغير في قيمة المتغيرات المستقلة (تفعيل البعد الخيري، تفعيل البعد الاخلاقي، تفعيل البعد القانوني، تفعيل البعد الاقتصادي) بوحدة واحدة لكل متغير مستقل يقابله تغير بمقدار (B%) لكل متغير مستقل في المتغير التابع (دعم البعد البيئي)، وهذه المتغيرات المستقلة تفسر حسب معامل التحديد R^2 المقدّر ب (0,632) من التباين في المتغير التابع (دعم البعد البيئي)، أي أن نسبة (63,2%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (دعم البعد البيئي) سببها تغيرات حاصلة في المتغيرات المستقلة (تفعيل البعد الخيري، تفعيل البعد الاخلاقي، تفعيل البعد القانوني، تفعيل البعد الاقتصادي)، ولهذه النتائج نقبل الفرضية الجزئية الثالثة للفرضية الثالثة.

❖ **التفسير الاقتصادي:** استنادا إلى النتائج التي تم التوصل إليها يمكن القول انه توجد علاقة تأثير بين متغيرات الدراسة، فكلما كانت الزيادة في المتغيرات المستقلة (تفعيل البعد الخيري، تفعيل البعد الاخلاقي، تفعيل البعد القانوني، تفعيل البعد الاقتصادي) يتبعها زيادة في المتغير التابع (دعم البعد البيئي للتنمية المستدامة) وفق معادلة الانحدار المتعدد المحددة سابقا، أي أن تفعيل المؤسسة محل الدراسة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية من خلال ما تقدمه من جهود في بيان مظاهر ومسببات بعض المشكلات البيئية وسبل الوقاية منها أو العلاج لها، والتزام المؤسسة بالمبادرات الدولية والمواصفات الدولية ISO الخاصة بالبيئة في عملية الانتاج، ينتج عنها دعم البعد البيئي للتنمية المستدامة من خلال دعم المنظمات والجمعيات الغير الحكومية القائمة على حماية البيئة، والاستغلال الامثل للموارد البيئية، و اعداد مدونة للاحلاقات البيئية ومعايير التطبيق المرتبطة بتوقعات المؤسسة المرتبطة بالمحافظة على البيئة.

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

4- اختبار الفرضية الجزئية الرابعة: تم استخدام معامل الانحدار المتعدد لقياس الأثر الإحصائي في إجابات عينة الدراسة حول أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة محل الدراسة على دعم البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة، والجداول الآتية توضح ذلك:

الجدول 56: ملخص نموذج أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الأخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) على دعم البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة في المؤسسة محل الدراسة

المتغير المستقل	تفعيل البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية	تفعيل البعد الاخلاقي للمسؤولية الاجتماعية	تفعيل البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية	تفعيل البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية
المتغير التابع				دعم البعد التكنولوجي
النتائج الاحصائية لنموذج				
معامل الارتباط (R)	مربع معامل التحديد (R ²)	معامل التحديد المعدل (R ²)	الخطأ المعياري للتقدير	
0,758	0,574	0,567	1,203	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: مخرجات برنامج spss 23.

الجدول 57: تحليل تباين أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الأخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) على دعم البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة في المؤسسة محل الدراسة

مجموع مربع التباين	درجات الحرية	متوسط مربع التباين	قيمة (F) المحسوبة	مستوى المعنوية
487,097	4	121,774	84,184	0,000
361,633	250	1,447		
848,729	254			
الانحدار				
البواقي				
المجموع				

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: مخرجات برنامج spss 23.

الجدول 58: معاملات أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الأخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) على دعم البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة في المؤسسة محل الدراسة

المتغيرات	معامل الانحدار (B)	معاملات موحدة (Beta)	اختبار (t)	مستوى المعنوية
الثابت	0,883		1,278	0,202
تفعيل البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية	0,231	0,268	4,996	0,000
تفعيل البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية	0,320	0,276	4,243	0,000

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

الاجتماعية				
تفعيل البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية	0,193	0,181	2,992	0,003
تفعيل البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية	0,191	0,172	2,526	0,012

❖ المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: مخرجات برنامج spss 23.

❖ **التحليل الإحصائي:** من خلال نتائج الجداول أعلاه يتبين ما يلي:

✓ نتائج الجدول رقم(56) ملخص نموذج أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الاخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) على دعم البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة في المؤسسة محل الدراسة: قدر معامل الارتباط ب($R=0,758^a$) وهو يدل على وجود علاقة طردية قوية بين تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية(البعد الخيري، البعد الاخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) ودعم البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة، بينما قدر معامل التحديد ب($R^2=0,574$)، حيث يفسر معامل التحديد نسبة 57,4% في التغير في المتغير التابع (دعم البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة)، والتي تعود إلى التغير في أحد المتغيرات المستقلة (تفعيل البعد الخيري، تفعيل البعد الاخلاقي، تفعيل البعد القانوني، تفعيل البعد الاقتصادي)، والنسبة المتبقية تعود إلى عوامل أخرى تؤثر في قيمة المتغير التابع(دعم البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة)، كما كان الخطأ المعياري للتقدير Std Error of the Estimate قد بلغ 1,203 حيث أنه كلما صغر هذا النوع من الخطأ فإن ذلك يعني أن حجم أخطاء التقدير أقل.

✓ نتائج الجدول رقم(57) تحليل تباين أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الاخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) على دعم البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة في المؤسسة محل الدراسة: بلغ مستوى الدلالة ($Sig=0,000, F=84,184$) وبتالي sig أصغر من 0,05 الانحدار معنوي وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وقد قدر مربع وسط البواقي Sum of Squares حوالي 848,729 وهو مربع الخطأ المعياري للتقدير، وتعتبر هذه النتائج على أن نموذج الانحدار جيد.

✓ نتائج الجدول رقم(58) معاملات أثر تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الخيري، البعد الاخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي) على دعم البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة في

المؤسسة محل الدراسة: تأخذ معادلة الانحدار المتعدد الشكل الآتي:

$$(0,191)X_4+(0,193)X_3+(0,320)X_2+(0,231)X_1+0,883=Y$$

X_1 :تفعيل البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية.

X_2 :تفعيل البعد الاخلاقي للمسؤولية الاجتماعية.

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

X₃: تفعيل البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية.

X₄: تفعيل البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية.

Y: دعم البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة.

تمثل هذه المعادلة أثر تفعيل المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في المؤسسة محل الدراسة بواسطة المعامل (B) حيث قدرت قيمة (B) للمتغيرات المستقلة على التوالي تفعيل البعد الخيري ب(0,231)، وتفعيل البعد الاخلاقي ب(0,320)، و تفعيل البعد القانوني ب(0,193)، وتفعيل البعد الاقتصادي ب(0,191)، إلا أن هذا التفسير يمكن أن يكون أكثر فهما إذا قمنا بتحويل (B) إلى درجات معيارية Z لمتغيرات المستقلة والمتغير التابع، مما ينتج عنه معامل (Beta) ليصبح تفعيل البعد الخيري يقدر ب(0,268)، وتفعيل البعد الاخلاقي يقدر ب(0,276)، و تفعيل البعد القانوني يقدر ب(0,181)، وتفعيل البعد الاقتصادي يقدر ب(0,172)، والذي يظهر تحت المعاملات المعيارية Standardized Coefficients في جدول المعاملات، كما تفسر (Sig=0,000،T=4,996) للمتغير المستقل X₁ وهي أصغر من 0,05، دلالة تأثير تفعيل البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية على دعم البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة، و (Sig=0,000،T=4,243) للمتغير المستقل X₂ وهي أصغر من 0,05، دلالة تأثير تفعيل البعد الاخلاقي للمسؤولية الاجتماعية على دعم البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة، (Sig=0,003،T=2,992) للمتغير المستقل X₃ وهي أصغر من 0,05، دلالة تأثير تفعيل البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية على دعم البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة، (Sig=0,012،T=2,526) للمتغير المستقل X₄ وهي أصغر من 0,05، دلالة تأثير تفعيل البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية على دعم البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة.

❖ **القرار:** إن نتيجة اختبار الفرضية الجزئية الرابعة للفرضية الثالثة للدراسة والتي مفادها " يوجد تأثير

ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية والبعد التكنولوجي للتنمية المستدامة في المؤسسة محل الدراسة "، والتي قدرت قيمة F بها (84,184) وهي دالة بمستوى دلالة قدر ب(0,000)، وهذا يؤكد وجود دلالة إحصائية لتأثير المتغيرات المستقلة (تفعيل البعد الخيري، تفعيل البعد الاخلاقي، تفعيل البعد القانوني، تفعيل البعد الاقتصادي) على المتغير التابع (البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة) بالمؤسسة محل الدراسة، كما قدرت قيمة T المحسوبة على التوالي (T=4,996)، (T=4,243)، (T=2,992)، (T=2,526) وهي دالة عند مستوى دلالة أقل من (0,05) وهو ما تشير إليه قيمة B التي تعني أن التغير في قيمة المتغيرات المستقلة (تفعيل البعد الخيري، تفعيل البعد الاخلاقي، تفعيل البعد القانوني، تفعيل البعد الاقتصادي) بوحدة واحدة لكل متغير مستقل يقابله تغير بمقدار (B%) لكل متغير مستقل في

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية

الاجتماعية بمجمع صيدال

المتغير التابع (دعم البعد التكنولوجي)، وهذه المتغيرات المستقلة تفسر حسب معامل التحديد R^2 المقدر ب(0,574) من التباين في المتغير التابع (دعم البعد التكنولوجي) ، أي أن نسبة (57,4%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (دعم البعد التكنولوجي) سببها تغيرات حاصلة في المتغيرات المستقلة (تفعيل البعد الخيري، تفعيل البعد الاخلاقي، تفعيل البعد القانوني، تفعيل البعد الاقتصادي) ، ولهذه النتائج نقبل الفرضية الجزئية الرابعة للفرضية الثالثة.

❖ **التفسير الاقتصادي:** استنادا إلى النتائج التي تم التوصل إليها يمكن القول انه توجد علاقة تأثير بين متغيرات الدراسة، فكلما كانت الزيادة في المتغيرات المستقلة (تفعيل البعد الخيري، تفعيل البعد الاخلاقي، تفعيل البعد القانوني، تفعيل البعد الاقتصادي) يتبعها زيادة في المتغير التابع (البعد التكنولوجي) وفق معادلة الانحدار المتعدد المحددة سابقا، أي أن تفعيل المؤسسة محل الدراسة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية من خلال المبالغ المنفقة على أبحاث ودراسات القائمة على اقتناء تكنولوجيا النظيفة ودراسة خطط وبرامج الإنتاج الانظف، ينتج عنها دعم البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة من خلال تطوير وظيفة البحث والتطوير بالمؤسسة، وتطوير اساليب العمل التقنية ومواكبة التطورات الراهنة في المواد الأولية الصديقة للبيئة.

الفصل الرابع: مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تفعيل المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال

خلاصة الفصل الرابع:

يعتبر مجمع صيدال الرائد في الصناعات الصيدلانية بالجزائر والذي قام بإبرام عدة عقود شراكة مع مؤسسات صيدلانية دولية حيث لم يتوقف على توزيع منتجاته على المستوى المحلي بل امتد ليشمل السوق الدولية وهو من بين المؤسسات المبادرة في المتطلبات التي تفرضها الهيئات والمنظمات الدولية، وكان له دور في التوجه نحو تحقيق التنمية المستدامة وتسخير مختلف الأساليب الإدارية اللازمة لنجاح هذا التوجه من بينها اعتماد أبعاد المسؤولية الاجتماعية في مختلف أنشطتها باعتبار استراتيجية المسؤولية الاجتماعية لها تأثير مباشر على تفعيل كل من أبعاد التنمية المستدامة (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي والبعد التكنولوجي)، كما تم تبني آلية التدقيق الاجتماعي لكونها قابلة لتطبيق العملي بالمجمع و لها علاقة قوية في تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية من خلال فحصها وتدقيقها لمختلف الوثائق و البيانات والمعلومات المرتبطة بأداء المجمع الخيري والأخلاقي والقانوني والاقتصادي وتقديم رأي فني محايد يتضمن مختلف الانحرافات والاقتراحات اللازمة لبلوغ التوجه المخطط له.

الخاتمة العامة

نتيجة تزايد حجم المؤسسات الاقتصادية وفي ظل البيئة غير المستقرة التي تحكمها شدة المنافسة، أصبح إلزاماً على هذه المؤسسات التوجه نحو الاهتمام بقضايا البيئة والمجتمع، وتغيير التوجهات التقليدية المستندة على تحويل المدخلات من مواد أولية إلى مخرجات من سلع وخدمات، ثم تقديمها للمستهلك دون مراعاة الجوانب الاجتماعية والبيئة سواء الداخلية أو الخارجية التي تستفيد منها المؤسسة في ممارسة نشاطها، كما أن المؤسسات التي تمتاز بقدرات تنافسية عالية قادرة على أن تساهم إيجابياً وعلى الأمد البعيد في تحقيق عملية التنمية المستدامة، وذلك من خلال تعدد صناعاتها وتوزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية المنتجة ومساهمتها في زيادة الناتج الوطني وزيادة القيمة المضافة وإنعاش التجارة الخارجية، ومن الناحية الاجتماعية تعمل على توفير مناصب العمل وإعادة التوزيع العادل للدخل، أما من الناحية البيئية فهي تقوم بالاستغلال الأمثل للموارد والتقليل من التلوث وإعادة التدوير.

وعلى هذا الأساس فإن تحقيق التنمية المستدامة هي جزء لا يتجزأ من ممارسات وتطبيقات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية بأبعادها الاقتصادية، القانونية، الأخلاقية والخيرية والتي تحتاج بدورها إلى آلية إدارية مستقلة وهي التدقيق الاجتماعي، باعتباره وسيلة قيادية ضرورية وإستراتيجية لمجموع الأطراف ذات المصلحة يسمح بتطوير التطبيقات الجيدة لدمج الأهداف الاجتماعية جنباً إلى جنب مع الأهداف الاقتصادية والبيئية للمؤسسة، وفق منهج عملي صارم يقوم بترشيد القرارات الخاصة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، مع رسم السياسات وتحديد النطاق الأمثل لتلك الأنشطة ضمن متطلبات التنمية المستدامة.

أولاً-نتائج اختبار فرضيات الدراسة: من خلال القراءة الواضحة لمتغيرات الدراسة، نناقش مدى صحة الفرضيات المعتمدة في الدراسة، وهي:

- قد أثبتت نتائج الدراسة الميدانية صحة الفرضية الرئيسية الأولى والتي مفادها: " توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 حول تطبيق التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة محل الدراسة"، تم اختبارها باستخدام اختبار t لعينة واحدة (T_test)، والتي قدرت في اختبار (t) ب (29,82) وهي أكبر من قيمتها الجدولية المقدرة ب(1,645) وهي دالة عند مستوى معنوية (0,05)، وتم قبولها، وهذا يشير إلى أن مجمع صيدال يقوم بفحص وتدقيق مختلف البيانات والوثائق والقوائم المالية الاجتماعية وفق مجموعة من المعايير المتعارف عليها، كما يقوم بإصدار تقرير يبيد فيه رأي فني محايد حول المركز المالي الاجتماعي ومدى التزامه في ممارسة نشاطه لمتطلبات المسؤولية الاجتماعية.

- كما أثبتت نتائج الدراسة الميدانية صحة الفرضية الرئيسية الثانية والتي مفادها: "هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 بين التدقيق الاجتماعي وأبعاد المسؤولية الاجتماعية (الخيري، الأخلاقي، القانوني والاقتصادي) في المؤسسة محل الدراسة"، تم استخدام معامل

الارتباط بيرسون بين التدقيق الاجتماعي وأبعاد للمسؤولية الاجتماعية، والذي ب 0,799 ، وهي دالة عند مستوى معنوية (0,05) وبمستوى دلالة قدره (0,00)، ويدل ذلك على العلاقة الطردية بين التدقيق الاجتماعي والبعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية، وقد تم قبولها.

ومنه يمكن انه من خلال نتائج التحليل هناك علاقة ارتباط معنوية بين التدقيق الاجتماعي وأبعاد للمسؤولية الاجتماعية، وتشير هذه العلاقة القوية إلى دمج المسؤولية الاجتماعية في السياسة العامة للمجمع، واعتباره هدفا استراتيجيا وليس هامشيا.

- كما أثبتت نتائج الدراسة الميدانية أيضا صحة الفرضية الرئيسية الثالثة والتي مفادها "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية وأبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي والتكنولوجي) في المؤسسة محل الدراسة"، وهو ما تشير إليه قيمة B التي تعني أن التغير في قيمة المتغيرات المستقلة (تفعيل البعد الخيري، تفعيل البعد الأخلاقي، تفعيل البعد القانوني، تفعيل البعد الاقتصادي) بوحدة المتغير المستقل يقابله تغيرات بمقدار (B%) لكل متغير مستقل في المتغير التابع، وقد تم قبولها وفرضياتها الفرعية. ومنه يمكن انه من خلال نتائج التحليل هناك علاقة تأثير بين أبعاد للمسؤولية الاجتماعية وأبعاد التنمية المستدامة، وتشير علاقة التأثير هذه على تغير اهتمام المجمع من مجرد تحقيق الربح المادي إلى أهمية مراعاة الجوانب الأخلاقية، الاجتماعية والبيئية عند ممارستها لنشاطاته.
- ثانيا- نتائج الدراسة: من خلال هذه الدراسة، سنعرض مختلف النتائج النظرية والميدانية التي تم التوصل إليها كما يلي:

1. نتائج الدراسة النظرية: تمثلت النتائج النظرية للدراسة في ما يلي:

- التدقيق عملية منتظمة دقيقة تقوم على فحص بيانات ومعلومات أنشطة المؤسسة وفق مجموعة من المعايير المتعارف عليها من قبل الهيئات المهنية الدولية، وإبداء رأي فني مستقل ومحاييد يتضمن نتائج وقائع التقييم في شكل تقرير يقدم للإطراف ذات المصلحة.
- الأهداف التقليدية للتدقيق قائمة على مدى صحة ودقة وصدق البيانات المقيدة في الدفاتر المحاسبية ومدى الاعتماد عليها، أما الأهداف الحديثة للتدقيق قائمة على مراقبة ومتابعة وتنفيذ مخططات المؤسسة وتقييم مدى تحقيق الأهداف، وتحديد التجاوزات وأسبابها وطرق معالجتها، ودراسة النظم المعتمدة في الأداء المالي والإجراءات الخاصة بها.
- التدقيق الاجتماعي توجه حديث لوظيفة التدقيق قائم على ملاحظة وفحص وتحليل وتقييم أداء المؤسسة بما يخدم المجتمع، بشكل ممنهج وموضوعي وفق معايير متعارف عليه، والهدف من ممارسة التدقيق الاجتماعي تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة وفعالية البرامج الاجتماعية وتقييم نظام الرقابة لتلك البرامج.

- تتحقق التنمية المستدامة من خلال تحقيق قدر من التكامل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل المحافظة على البيئة، لضمان الوفاء بتلبية حاجيات الأجيال الحالية والمستقبلية، وهي عملية مشتركة بين كل من الدولة والمؤسسات والمجتمع والفرد.
- ينتج عن تبني المؤسسة الاقتصادية للمسؤولية الاجتماعية، تحسين صورتها في المجتمع وترسيخ المظهر الإيجابي لها، خصوصا لدى أصحاب المصالح، ودعم التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع، مع توليد شعور عالي بالانتماء من قبل الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة كالمعوقين والأقليات والمرأة والشباب.
- تقوم آلية التدقيق الاجتماعي على فحص مختلف البيانات والمعلومات والمصادر الخاصة بأنشطة المؤسسة في الإطار الخيري والأخلاقي والقانوني والاقتصادي، ذلك ما يساهم بشكل غير مباشر في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة، حيث تعد أبعاد المسؤولية الاجتماعية همزة وصل بين التدقيق الاجتماعي وأبعاد التنمية المستدامة.

2. نتائج الدراسة الميدانية: تمثلت النتائج الميدانية للدراسة في ما يلي:

- يعمل المجمع الصناعي صيدال على تطوير إنتاج وتسويق المواد الصيدلانية لكل من الفئة البشرية والبيطرية، من خلال إبرام عقود الشراكة بمختلف أنواعها مع أهم المخابر والمؤسسات المتخصصة في الصناعة الصيدلانية التي قد تساهم في ذلك.
- من خلال التحليل الإحصائي لمتغير التدقيق الاجتماعي، تبين أن مجمع صيدال يستخدم آلية التدقيق الاجتماعي في فحص مختلف الوثائق والمستندات الخاصة بأنشطته وفق معايير التدقيق المتعارف عليها وبصفة دائمة، كما يستخدم هذه الأداة في مراقبة أدائها تجاه أصحاب المصالح، للكشف عن متطلباتهم واحتياجاتهم بما يضمن تطور واستمرار نشاط المجمع، وكسب ثقة وولاء أصحاب المصالح.
- وقد أظهرت النتائج إلى العلاقة الارتباطية القوية بين التدقيق الاجتماعي والبعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية، والتي قدرت ب(0,63)، استنادا إلى ذلك يمكن القول أنه كلما كانت الممارسة المستمرة للتدقيق الاجتماعي بالمؤسسة زاد ذلك في درجة تفعيل البعد الخيري المجمع، من خلال دراسة وفحص برامج مجمع صيدال وجهودها حلول مشاكل السكن، وتدقيق الامتيازات الخاصة بعثات الحج والعمرة، وتدقيق وفحص المبالغ التي تم إنفاقها على الرحلات المصايف والنوادي والحفلات والأنشطة الرياضية.
- كما أظهرت النتائج إلى العلاقة الارتباطية القوية بين التدقيق الاجتماعي والبعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية، والتي قدرت ب(0,672)، وعليه يمكن القول أن المجمع في دراسة وفحص برامج دائم لإظهار مسببات بعض المشكلات الاجتماعية، وفحص وتدقيق نظم إعانات الوفاة والعجز الكامل والجزئي ومكافآت التقاعد ونظم الإعانات والمعاشات الإضافية،

وكذلك فحص وتدقيق إحصائيات إصابات العمل والمبالغ المنفقة على المراكز الطبية ووحدات الإسعاف.

■ كما أظهرت النتائج أيضا إلى العلاقة الارتباطية القوية بين التدقيق الاجتماعي والبعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية، والتي قدرت ب(0,682)، استنادا إلى ذلك فإن المجمع يقوم بفحص ودراسة نظم الاتصال وصناديق الشكاوي ونظم الاجتماعات الدورية للتحقق من توافر وسائل اتصال فعالة بينه وبين الأطراف المحيطة به، للتحقق من وجود الأمان الكامل عند استخدام منتجاته من إتلافها ورضاء العملاء عموما.

■ وقد أظهرت النتائج أيضا إلى العلاقة الارتباطية القوية بين التدقيق الاجتماعي والبعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية، والتي قدرت ب(0,713)، استنادا إلى هذه النتائج التي تم التوصل إليها يمكن القول أن المجمع في فحص وتدقيق دائم لمدى استفادة الدولة من أرباحه، وما يوفره من عملات أجنبية أو قيمة مضافة في الدخل الوطني الخام بما يساعد الدولة في تحقيق خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ثالثا-توصيات الدراسة: من خلال هذه الدراسة، سنعرض مختلف التوصيات التي تم التوصل إليها في النقاط الآتية:

- تبني مفهوم محلي واضح للتدقيق الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية متفق عليه، من خلال وضع قانون أو مرسوم تنفيذي خاص به لإضفاء صفة الشرعية عليه والاعتراف به قبل هذه المؤسسات، مع تحديد طبيعة برامجها بشكل صحيح وصياغة إستراتيجية واضحة في هذا المجال.
- إدماج المسؤولية الاجتماعية في تصورات وأهداف المؤسسات المستقبلية وثقافتها، بالإضافة إلى نشر وتفعيل وتشجيع موضوع التدقيق الاجتماعي بالمؤسسات الوطنية والتشديد على ضرورة تبنيه، مع الإشادة بدوره في تحقيق المسؤولية الاجتماعية بأكبر قدر من الفعالية.
- التواصل مع مختلف الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين مع التنسيق مع غرف التجارة والصناعة بكل القطر الجزائري، لإشراكهم في وضع السياسات والبرامج الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، مع تبادل المعلومات والخبرات في سبيل وضع نموذج موحد فيما يخص ذلك.
- تنظيم دورات خاصة لرجال الأعمال لتعريفهم بالمفهوم الصحيح للتدقيق الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية، من خلال تحديد جهات خاصة أو معاهد أو مراكز للتكوين، مع تشجيع البحوث العلمية في هاذين المجالين وسبل تطويرهما.
- إقامة ملتقيات وطنية ودولية تعني بعرض مختلف الفعاليات المتعلقة ببرامج التدقيق الاجتماعي ومشاريع المسؤولية الاجتماعية، لغرض تبادل التجارب بين المؤسسات مع الاستفادة من تجارب المؤسسات الكبرى وخاصة منها السويدية والدنماركية المتفوقة في ذلك.

➤ توجيه المؤسسات الاقتصادية ومرافقتها عند أدائها للمسؤولية الاجتماعية التي تركز على مجالات التنمية المستدامة، والمحققة للقيمة المضافة والمفيدة وفق احتياجات كل فئات المجتمع وكل أصحاب المصلحة.

رابعا-أفاق الدراسة: يعتبر التدقيق الاجتماعي، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة من بين المواضيع الحديثة والهامة على اعتبار أن كل من هذه المتغيرات لها أهمية بالغة في تطور المؤسسة، لذلك ينبغي التعمق فيها والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وبكل أبعاده، ودراستها بشكل مفصل للتوصل إلى نتائج آفاق علمية جديدة، ومن هذا المنطلق نقترح مجموعة من العناوين كي تكون موضوع أبحاث علمية في المستقبل، وهي:

- ✓ إسهامات التدقيق الاجتماعي في دعم كفاءة المورد البشري بمنظمات الأعمال.
- ✓ التدقيق الاجتماعي كآلية فعالة في محاربة الفساد الإداري.
- ✓ فعالية التدقيق الاجتماعي الالكتروني في ترشيد القرارات الإستراتيجية بالمؤسسة.
- ✓ دور المسؤولية الاجتماعي للمؤسسات في ترشيد الموارد الطبيعية.
- ✓ وظيفة الاستدامة بالمؤسسة وأثرها على التسويق الاستراتيجي.
- ✓ مساهمة التدقيق الاجتماعي في دعم الميزة التنافسية بالمؤسسة الاقتصادية.

قائمة المراجع

أولاً-المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1. احمد أبو اليزيد الرسول. (2007). التنمية المتواصلة الأبعاد والمنهج. الاسكندرية، مصر: مكتبة بستان المعرفة.
2. أحمد جابر بدران. (2014). التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة (الإصدار 01). القاهرة، مصر: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية.
3. احمد حلمي جمعة. (2009). المدخل الى التدقيق والتأكد الحديث الاطار الدولي أدلة ونتائج التدقيق (الإصدار 01). عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
4. أحمد حلمي جمعة. (2012). المدخل إلى التدقيق والتأكد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق (الإصدار 01). عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
5. أحمد حلمي جمعة. (2015). المدخل إلى التدقيق والتأكد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق (الإصدار 02). عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
6. أحمد عبد الفتاح ناجي. (2013). التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة (الإصدار 01). الاسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث.
7. احمد عبد المولى الصباغ، كامل السيد أحمد العشماوي، و عادل عبد الرحمن احمد. (2008). أساسيات المراجعة ومعاييرها. القاهرة، مصر: جامعة القاهرة للتعليم المفتوح.
8. أحمد قايد نور الدين. (2015). التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية (الإصدار 01). عمان، الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع.
9. ألفين أرينز، و جيمس لوبك. (2009). المراجعة مدخل متكامل، ترجمة (الإصدار 01). (محمد عبد القادر الديسطنى، و احمد حامد حجاج، المترجمون) الرياض، السعودية: دار المريخ للنشر.
10. المنظمة العربية للتنمية الادارية. (2006). المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة. المؤتمر العربي الخامس حول الادارة البيئية . تونس: جامعة الدول العربية .
11. المنظمة العربية للتنمية الادارية. (2007). التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة. المؤتمر العربي السادس حول الادارة البيئية. شرم الشيخ: جامعة الدول العربية .
12. أمين السيد أحمد لطفي. (2005). المراجعة البيئية. الاسكندرية، مصر : الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
13. امين السيد، و أحمد لطفي. (2009). فلسفة المراجعة. القاهرة، مصر: الدار الجامعية.
14. جابر أحمد بسيوني، و محمد محمود مدهلى. (2012). التنمية الاقتصادية مفاهيم، نظريات، تطبيقات (الإصدار 01). الاسكندرية، مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

15. حسناء مشري، و سفيان مسالطة. (2019). المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات (الإصدار 01). برلين ، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي.
16. حسين عبد المطلب الاسرج. (2018). مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات في الاسلام (الإصدار 1). الصومال: مركز ابحاث فقه المعاملات الاسلامية.
17. خالد امين عبد الله. (2010). علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية (الإصدار 05). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
18. خلف فليح حسن. (2006). التنمية والتخطيط الاقتصادي (الإصدار 01). الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.
19. دوناتو رومانو. (2003). الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة. دمشق، سوريا: المركز الوطني للسياسات الزراعية.
20. ديفيد العجرودي. (2011). ادارة منظمات الاعمال الخاصة (الإصدار 01). القاهرة، الأردن: المكتب العربي للمعارف.
21. رأفت سلامة، أحمد يوسف كلبونة، و عمر محمد زريقات. (2011). علم تدقيق الحسابات (الإصدار 01). عمان، الأردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة.
22. رجاء وحيد دويدري. (2000). البحث العلمي اساسياته النظرية وممارسته العملية (الإصدار 1). دمشق، سوريا: دار الفكر.
23. رزق أبو زيد الشحنة. (2015). تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية (الإصدار 01). عمان، الأردن: دائل وائل للنشر.
24. زاهرة توفيق سواد. (2009). مراجعة الحسابات والتدقيق (الإصدار 01). عمان، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع.
25. زكريا عبد الوهاب طاحون. (2005). إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف. القاهرة، مصر: مطبعة ناس العابدين.
26. شاكر جار الله الخشالي. (2015). موضوعات ادارية معاصرة (الإصدار 01). عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
27. طاهر محسن منصور الغالبي، و صالح مهدي محسن العامري. (2005). المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (الإصدار 01). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
28. طاهر محسن منصور الغالبي، و صالح مهدي محسن العامري. (2016). المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الأعمال (الإصدار 05). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
29. عايد عبد الله العصيمي. (2015). المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

30. عبد الرحمن سيف سردار. (2015). التنمية المستدامة (الإصدار 01). الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع.
31. عبد اللطيف مصطفى، و عبد الرحمان بن سانية. (2014). دراسات في التنمية الاقتصادية (الإصدار 01). بيروت، لبنان: مكتبة حسن العصرية.
32. عبد الله بن جمعان الغامدي. (2007). التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة. الرياض، السعودية: جامعة الملك سعود.
33. عبد الله خباية. (2013). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة. الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.
34. عبد الله خبانة، و رابح بوقرة. (2009). الوقائع الاقتصادية العولمة الاقتصادية -التنمية المستدامة . الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
35. عثمان محمد غنيم، و ماجدة احمد الزنط. (2007). التنمية المستدامة فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها. عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
36. عصام الدين محمد متولي. (2006). المراجعة 1 (الإصدار 01). الخرطوم، السودان: جامعة السودان المفتوحة.
37. عصام الدين محمد متولي. (2009). المراجعة وتدقيق الحسابات 1. صنعاء، اليمن: دار الكتاب الجامعي.
38. علي حاتم القريشي. (2017). اقتصاديات التنمية. بغداد، العراق: حوض الفرات-النجف الأشرف.
39. غسان فلاح المطارنة. (2006). تدقيق الحسابات المعاصر (الإصدار 01). عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
40. فؤاد عبد المنعم احمد. (2001). السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقاتها المعاصرة (الإصدار 01). جدة، السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية.
41. كمال عبد السلام علي، و خالد المعتمد. (2003). اصول علم المراجعة. القاهرة ، مصر: جامعة المنصورة.
42. مجيد جاسم الشرع. (2003). المراجعة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الاسلامية (الإصدار 01). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
43. حمد التهامي طواهر، و مسعود صديقي. (2005). المراجعة وتدقيق الحسابات الاطار النظري والممارسة التطبيقية (الإصدار 03). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
44. محمد السيد سرايا. (2007). أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل (الإصدار 01). الاسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث.

45. محمد الطاهر قادري. (2013). التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق (الإصدار 01). بيروت، لبنان: مكتبة حسن العصرية.
46. محمد الطاهر قادري. (2014). التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق (الإصدار 02). لبنان: مكتبة الحسن العصرية للنشر والتوزيع.
47. محمد الفاتح محمود بشير. (2016). المراجعة والتدقيق الشرعي (الإصدار 01). القاهرة، مصر: الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.
48. محمد صالح تركي القرشي. (2010). علم اقتصاد التنمية (الإصدار 01). عمان، الأردن: إثراء للنشر والتوزيع.
49. محمد صالح. (2016). التدقيق الداخلي ودوره في الرفع من تنافسية المؤسسة (الإصدار 01). عمان، الأردن: مركز البحث وتطوير الموارد البشرية.
50. محمد فضل مسعد، و خالد راغب الخطيب. (2009). دراسة معمقة في تدقيق الحسابات (الإصدار 01). عمان، الأردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.
51. محمد فلاق. (2016). المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال (الإصدار 01). عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
52. مدحت القرشي. (2007). التنمية الإقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات (الإصدار 01). عمان، الأردن: دار وائل للنشر.
53. مصطفى محمد شلابي، و علاء محمد شكري. (2013). دور المسؤولية الاجتماعية في زيادة القدرة التنافسية. القاهرة، مصر: المنظمة العربية للتنمية الادارية.
54. مصطفى يوسف كافي. (2013). اقتصاديات البيئة والعولمة. دمشق، سوريا: دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.
55. مصطفى يوسف كافي. (2017). اقتصاد النقل والبيئة في اطار ضوابط التنمية المستدامة (الإصدار 01). قسنطينة، الجزائر: الفا للوثائق.
56. ميشيل تودارو. (2006). التنمية الاقتصادية. (محمود حسن حسني، و محمود حامد عبد الرزاق، المترجمون) الرياض، دار المريخ للنشر والتوزيع، السعودية.
57. ناصر جردات، و عزام أبو الحمام. (2013). المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للمنظمات (الإصدار 01). الأردن: دار إثراء للنشر.
58. نائل عبد الحافظ العواملة. (2013). ادارة التنمية الأسس، النظريات، التطبيقات العملية. عمان، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
59. نجلاء محمد ابراهيم بكر. (2018). اساسيات التفكير المنطقي والبحث العلمي. القاهرة، مصر: طيبة اكاديمي.

60. نجم عبود نجم. (2006). اخلاقيات الادارة ومسؤوليات الاعمال في شركات الاعمال (الإصدار 01). عمان، الأردن: الوراق للنشر والتوزيع.
61. هادي احمد الفراجي. (2015). التنمية المستدامة في استراتيجيات الامم المتحدة (الإصدار 01). عمان، الأردن: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
62. هادي التميمي. (2006). مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية (الإصدار 03). عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

ب-المجلات:

1. أحمد فيصل الحايك، عمر اقبال توفيق، و محمد محمود بشايرة. (2015). التدقيق الاجتماعي الداخلي مجالاته ومحددات تطبيقه من قبل المدققين الداخليين. مجلة الجامعة الإسلامية (01). الجامعة الاسلامية. غزة. فلسطين.
2. الأخضر لقلطي، و لحسن دردوري. (2019). دور المنظمات المهنية الدولية للمراجعة في تطوير المهنة. مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية (01). جامعة الحاج لخضر. باتنة. الجزائر.
3. الحاج حنيش. (2017). المسؤولية الاجتماعية للشركات كمحرك للتنمية المستدامة في الجزائر. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية (08). جامعة علي لونيبي. البليدة. الجزائر.
4. امنة تونسي، و ابراهيم بورنان. (2016). المراجعة الاجتماعية ودورها في تضيق فجوة التوقعات عن المسؤولية الاجتماعية من خلال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية. مجلة دراسات العدد الاقتصادي (27). جامعة عمار ثلجي. الاغواط. الجزائر.
5. ايمان هرموش، و ايمان رمضان. (2019). ادارة العلاقة مع اصحاب المصالح كآلية لترسيخ ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية. مجلة التكامل الاقتصادي (03). جامعة أحمد دراية. أدرار. الجزائر.
6. أيمن محمد الشنطي. (2015). قياس أثر التدقيق الاجتماعي على تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية. مجلة الابداع، 05 (05). جامعة علي لونيبي. البليدة. الجزائر.
7. بورنان، ا. ت. (2017). المراجعة الاجتماعية ودورها في تضيق فجوة التوقعات عن المسؤولية الاجتماعية من خلال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية. مجلة دراسات (27). جامعة عمار ثلجي. الاغواط. الجزائر.
8. بومدين فيلاي، و علي طالم. (2016). اشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر. مجلة الاقتصاد والتنمية (06). جامعة يحي فارس. المدية. الجزائر.

9. تومي حسينة قديرة. (2019). المواصفات الدولية ISO18000 في المؤسسة الصناعية كبعد استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية دراسات اقتصادية(37). جامعة زيان عاشور. الجلفة.الجزائر.
10. جوهرة زازة. (2018). الاعتماد على مصادر التمويل المحلي لتحقيق التنمية الاقتصادية عرض تجربة الهند، الاقتصادية. مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية(02).جامعة طاهري محمد. بشار. الجزائر.
11. جيلالي بن حاج، و فتيحة مغراوة. (2015). التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي دراسة الاستراتيجية العربية المقترحة للتنمية المستدامة. مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات(11). جامعة علي لونيسي. البليدة. الجزائر.
12. حفيظ نفادي. (2013). تداعيات العقوبات الاقتصادية الدولية على الحق في التنمية المستدامة. مجلة القانون الدولي والتنمية(02). جامعة عبد الحميد بن باديس.مستغانم.الجزائر.
13. حنان تريعة. (2019). دور الهيئات الحكومية في استدامة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر. مجلة البحوث والدراسات التجارية(02).جامعة زيان عاشور. الجلفة. الجزائر.
14. خالد بن جلول، و حمزة بعلي. (جانفي، 2020). التحالفات الاستراتيجية الصناعية كالية فعالة لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية دراسة حالة مجمع صيدال. مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال(02). جامعة حسيبة بن بوعلي. الشلف. الجزائر.
15. خالد فضالة، و حميد قرومي. (2017). دور تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسة الاقتصادية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة معارف(22).جامعة اكلي. البويرة. الجزائر.
16. خلف كاتبة. (2018). مكانة تقارير التدقيق الاجتماعي في صياغة استراتيجية تنمية الكفاءات البشرية في المؤسسة. مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات(13). جامعة علي لونيسي. البليدة. الجزائر.
17. خليل محمد الرفاعي، و خالد راغب الخطيب. (2012). قياس مدى تطبيق المدققين الأردنيين لمفهوم التدقيق الاجتماعي كجزء من عملية التدقيق الشامل. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات(27). جامعة القدس. غزة. فلسطين.
18. خولة حسين حمدان، و جبار ياسر عبيد. (2011). دور المدقق الخارجي في التدقيق الاجتماعي. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية(04). جامعة واسط. العراق.
19. دنيا خنشول. (2018). واقع التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 1992-2015. مجلة دراسات اقتصادية، 05(01). جامعة عبد الحميد مهري. قسنطينة. الجزائر.

20. رندة ديب، و سليمان مهنا. (2009). التخطيط من أجل التنمية المستدامة. مجلة دمشق الهندسية(25). جامعة دمشق. سوريا.
21. زوينة بن فرج. (2018). الافصاح المحاسبي الاجتماعي ضرورة للحكم على المسؤولية الاخلاقية والاجتماعية للمقاول. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية(18). جامعة محمد بوضياف. المسيلة. الجزائر.
22. سليمة بن حليمة، و ساسية خضراوي. (2016). واقع وافاق التنمية المستدامة في الجزائر. مجلة دفاتر بوادكس(06). جامعة عبد الحميد بن باديس. مستغانم. الجزائر.
23. صليحة حفيفي. (2013). الاهمية الاقتصادية والبيئية لتدوير النفايات الصلبة بالمؤسسات الصناعية وعلاقتها بالتنمية المستدامة دراسة ميدانية على شركة تحويل المعادن ولاية عين الدفلى. مجلة الاقتصاد الجديد(09). جامعة جيلالي بونعامة. خميس مليانة. الجزائر.
24. عبد الرحمان العايب. (2011). وظيفة التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير(11). جامعة فرحات عباس. سطيف. الجزائر.
25. عبد الرحمان العايب. (2017). الاستدامة البيئية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية العمومية للتوظيف وفنون الطباعة برج بوعريريج EMBAG. مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة(07). جامعة الحاج لخضر. باتنة. الجزائر.
26. عبد الرحمان بوطيبة، و هشام مكي. (2017). القياس المتعدد الأبعاد لتطبيقات المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال(04). جامعة حسيبة بن بوعلي. الشلف. الجزائر.
27. عبد القادر بادن، و عبد القادر بريش. (2017). ادارة اصحاب المصلحة كأحد متطلبات انجاح عملية تحويل البنوك التقليدية الى المصرفية الاسلامية. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية(17). جامعة حسيبة بن بوعلي. الشلف. الجزائر.
28. عبد القادر قادري. (2016). دراسة مقارنة بين معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية في كيفية اعداد تقرير المدقق. مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة(02). جامعة عبد الحميد بن باديس. مستغانم. الجزائر.
29. عبد الله بوجلal، و مسعودة طلحة. (2016). الاذاعة المحلية وقضايا التنمية المستدامة في العالم تجارب وتحديات. مجلة علوم الانسان والمجتمع(21). جامعة محمد خيضر. بسكرة. الجزائر.

30. علي بن الطيب. (2019). واقع ممارسة الاستدامة في الشركات العالمية شركة دولفين للطاقة المحدودة كنموذج. المجلة العربية للابحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية(04).جامعة زيان عاشور. الجلفة. الجزائر.
31. علي بن قطيب، و السعيد قاسمي. (2016). اثر مخاطر التدقيق على جودة المعلومات المحاسبية. مجلة أبعاد اقتصادية(02). جامعة امجد بوقرة. بومرداس. الجزائر.
32. عيسى معروزي، و بن تريح. (2019). دور ادوات الادارة البيئية الخاصة بالعمليات في بلورة التميز البيئي لمنظمات الأعمال دراسة حالة بشركة عجيبة للبترول بمصر. مجلة الاستراتيجية والتنمية(03). جامعة عبد الحميد بن باديس. مستغانم. الجزائر.
33. لعبيدي مهاوت، و أسماء جرموني. (2016). مساهمة مواصفات الإيزو العالمية في تفعيل أداء المؤسسات دراسة حالة مؤسسة الاسمنت بسطيف. مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة(04). جامعة الحاج لخضر. باتنة. الجزائر.
34. لعوينة بن زكورة. (2018). المؤسسات الصغيرة والتوسطة وتحقيق التنمية المستدامة بين حتمية الاداء وتوقعات المستقبل. مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية(05). المركز الجامعي اليزي. اليزي. الجزائر.
35. ماجدة أبو زنت، و عثمان محمد غنيم. (2006). التنمية المستدامة دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى. مجلة المنارة، 12(01). جامعة ال البيت.الأردن.
36. ماجدة أبو زنت، و عثمان محمد غنيم. (2009). التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الاسلامية. دراسات العلوم الادارية، 36(01). جامعة الاردن. عمان. الاردن.
37. مبروكة بن شريف، أسيا هيري، و الشيخ ساوس. (2018). التدقيق الاجتماعي كالية لتحسين الاداء الاجتماعي من وجهة نظر موظفي القطاع الصحي لولاية ادرار. مجلة الحقيقة(41).جامعةأحمد دراية. ادرار. الجزائر.
38. محمد الامين جريو. (2017). دور المؤسسات الاقتصادية في عمليات التنمية المستدامة. مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية(11). جامعة علي لونيبي. البليدة.الجزائر.
39. محمد الناصر مشري، و منصف بن خديجة. (2018). دور الأطراف ذات المصلحة في استدامة المؤسسات الصناعية دراسة حالة عينة من مؤسسات الصناعات الاستخراجية في شمال شرق الجزائر. مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي(02). جامعة العربي بن مهيدي. ام البواقي . الجزائر.
40. حمد بوحجلة. (2016). التنمية المستدامة في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الاحصائية خلال الفترة 2000-2011. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية(12).جامعة علي لونيبي. البليدة.الجزائر.

41. محمد جواد بلقايد، و محمد سعيداني. (2018). اشكال المسؤولية الاجتماعية الممارسة على المورد البشري في الشركات. مجلة اقتصاديات المال والاعمال(06). المركز الجامعي ميلة. ميلة. الجزائر.
42. حمد سليمان، و علي بايزيد. (2015). أهمية الادارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة. مجلة الاقتصاد والتنمية(03). جامعة يحي فارس. المدية. الجزائر.
43. محمد شقراني، و طارق هزشي. (2016). المسؤولية الاجتماعية واثرها على الموارد البشرية في منظمات الاعمال. مجلة المعيار(16). جامعة احمد بن يحي الونشريس. تيسمسيلت. الجزائر.
44. محمد فلاق، و سميرة احلام حدو. (2016). مساهمة المسؤولية الاجتماعية لمنظمة الأعمال في ادارة الازمات والوقاية منها. مجلة دفاتر اقتصادية، 07(02). جامعة زيان عاشور. الجلفة. الجزائر.
45. مراد سكاك. (2009). التدقيق الاجتماعي كمنهج علمي تطبيقي وإستراتيجي في تحسين أداء الموارد البشرية. مجلة العلوم الاجتماعية. جامعة عمار ثلجي. الاغواط. الجزائر.
46. مراد سكاك. (2011). تدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. مجلة كلية العلوم الاقتصادية(11). جامعة فرحات عباس. سطيف. الجزائر.
47. مراد كواشي، و مفيدة سعدي. (2017). التوجه المقاولاتي المسؤول اجتماعيا ودوره في ارساء التنمية المستدامة. مجلة الباحث الاقتصادي(07). جامعة 20 اوت 1955. سكيكدة. الجزائر.
48. منير نوري، و نعيمة بارك. (2008). أجهزة الإعلام التنموي ودورها في حماية البيئة ودعم التنمية المستدامة. مجلة البحوث والدراسات العلمية(01). جامعة يحي فارس. المدية. الجزائر.
49. ميلاد رجب اشميلة. (2014). ادراك وتطبيق المراجع الخارجي في ليبيا لأسلوب المراجعة الاجتماعية دراسة استطلاعية للمراجعين الخارجيين في المنطقة الشرقية لليبيا. مجلة الجامعة، 03(16). جامعة الزاوية. ليبيا.
50. ناظم شعلان جبار. (2011). مخاطر التدقيق وأثرها على جودة الأداء ومصادقية النتائج. مجلة المثني للعلوم الادارية والاقتصادية(01). جامعة المثني. العراق.
51. نوال بن عمارة، و العربي عطية. (2014). معايير المراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية بين واقع التطبيق وطموحات مستقبلية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية(05). جامعة حمة لخضر. الوادي. الجزائر.
52. هاشم علي الموسوي، و جمانة حنظل التميمي. (2004). المراجعة الاجتماعية دراسة تحليلية في شركة نفط الجنوب. مجلة العلوم الاقتصادية، 04(14). جامعة البصرة. العراق.

53. وداد بوفافة، و مريم نايت عطية. (2018). أثر أداء المؤسسات اتجاه مسؤوليتها الاجتماعية على أدائها المالي. مجلة دفاتر اقتصادية، 10(01). جامعة زيان عاشور. الجلفة. الجزائر.
54. وهيبة مقدم، و بشير بكار. (2014). المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية من خلال تطبيق المواصفة الدولية ايزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية. مجلة الاقتصاد والتسيير، 07(01). جامعة محمد بن أحمد. وهران. الجزائر.
55. يوسف فرج جهماني. (1998). المراجعة الاجتماعية والبيئية في الأردن دراسة ميدانية لآراء عينة من المراجعين القانونيين. مجلة الاقتصاد والادارة(02). جامعة الملك عبد العزيز. جدة. السعودية.

ج- الرسائل و الأطروحات الجامعية:

1. الطاهر خامرة. (2006). المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة حالة سوناطراك(رسالة ماجستير). ورقة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح .
2. أمال بوسمينة. (2014). أهمية التحالفات الاستراتيجية في تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة (اطروحة دكتوراه) . ام البواقي: جامعة العربي بن مهيدي.
3. بوزيد سايج. (2012). دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بدول العربية دراسة حالة الجزائر(أطروحة دكتوراه). تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة ابي بكر بلقايد .
4. حسام محمد ابو عليان. (2016). الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة في فلسطين استراتيجيات مقترحة(رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الادارية، غزة: جامعة الازهر .
5. حسية زايدي. (2014). فعالية اعادة تدوير الاموال البترولية في التنمية الاقتصادية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012(أطروحة دكتوراه). بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
6. زكية بوسعد. (2017). ، استراتيجية التمكين ودورها في تنمية راس المال الفكري لتعزيز التنمية المستدامة دراسة حالة الجامعات الجزائرية(أطروحة دكتوراه). باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الحاج لخضر.
7. طارق راشي. (2010). الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الايزو) في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة(رسالة ماجستير). سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة فرحات عباس.

8. عبد الرحمان العايب. (2010). التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة (أطروحة دكتوراه) . سطيف ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر : جامعة فرحات عباس.
9. عمر الشريف. (2006). استخدام الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر (أطروحة دكتوراه). باتنة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر : جامعة الحاج لخضر.
10. فاطمة طالب. (2017). نظم الادارة البيئية ISO14000 وتدويل المؤسسات الاقتصادية (أطروحة دكتوراه). مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر : جامعة عبد الحميد بن باديس.
11. فاطمة محبوب. (2015). تأثير التحالفات الاستراتيجية على الأداء التنافسي للمؤسسة الصناعية دراسة حالة مجمع صيدال (أطروحة دكتوراه) . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
12. محمد بن صديق. (2014). واقع المراجعة الخارجية بين التشريع الجزائري والمعايير الدولية للمراجعة(رسالة ماجستير) . بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر : جامعة امحمد بوقرة .
13. محمد سامي لزعر. (2011). التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة مجمع صيدال (رسالة ماجستير) . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسنطينة: جامعة منتوري.
14. مراد سكاك. (2010). دور التدقيق الاجتماعي في بناء استراتيجية المؤسسة(أطروحة دكتوراه) . سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر : جامعة فرحات عباس.
15. مريم قطوش. (2017). التوجه نحو تحقيق أبعاد التنمية المستدامة كمدخل لتعزيز المؤسسات المستدامة دراسة مقارنة بين مؤسسة ENPEC سطيف ومؤسسة SANIAK بعين لكبيره(أطروحة دكتوراه). سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر : جامعة فرحات عباس.
16. ميلود عزوز. (2016). دور مراجعة القوائم المالية الجديدة في تحسين مراقبة التسيير دراسة حالة مجمع صيدال (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
17. نبيل أبو طير. (2010). المحروقات والتنمية المستدامة ومدى أهمية المراهنة على الطاقات البديلة(رسالة ماجستير). عنابة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الجزائر : جامعة باجي مختار.

18. نذير غانية. (2015). استراتيجية التسيير الامثل للطاقة لأجل التنمية المستدامة دراسة حالة بعض الاقتصاديات (أطروحة دكتوراه). ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.
19. نصيرة علاوي. (2014). دور اليقظة الاستراتيجية في تحسين تنافسية المؤسسة دراسة حالة مجمع صيدال (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة ابي بكر بلقايد.
20. نفيسة ناصري. (2013). دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية دراسة حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه). تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة ابي بكر بلقايد.
21. نور الهدى بهلولي. (2016). اثر تبني معايير التدقيق الدولية في تطوير مهنة التدقيق الحاسبي بالجزائر (أطروحة دكتوراه) . سطيف ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة فرحات عباس .
22. ياسمينه زرنوح. (2005). إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر (رسالة ماجستير). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.

د - الملتقيات والمؤتمرات:

1. أحمد قايد نورالدين. (2012). دور التدقيق الاجتماعي في دعم حوكمة الشركات. ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والاداري. بسكرة : جامعة محمد خيضر .
2. سهام حرفوش، ايمان صحراوي، و ذهبية ريمة بوباية. (2008). الاطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها. المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة. سطيف: جامعة فرحات عباس.
3. عمار عمادي. (2008). إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخلة ضمن ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 08/07 أفريل 2008،. الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة. سطيف: جامعة فرحات عباس.
4. مراد سكاك، و فارس هباش. (2009). دور التدقيق الاجتماعي في اطار الحوكمة المسؤولة اجتماعيا في ظل الانفتاح الخارجي. ملتقى دولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية. سطيف: جامعة فرحات عباس.
5. هدى بوحنيك، و رباب زارع. (بلا تاريخ). واقع التأهيل البيئي في ظل التنمية المستدامة عرض تجربة تونس والجزائر. الملتقى الدولي حول الانفاق البيئي بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الراشد. تبسة: جامعة العربي التبسي.

6. وسيلة السبتي، و اخرون. (2019). دور التدقيق الاجتماعي كمنهج استراتيجي في تقييم المسارات الوظيفية بالمنظمة. الملتقى الوطني السابع حول تطبيقات التدقيق الاجتماعي بمنظمات الاعمال. بسكرة: جامعة محمد خيضر.

هـ-التقارير:

1. مجلس الادارة. (2014). التقرير السنوي للمجمع الصناعي صيدال لسنة 2014. الجزائر.
2. تقرير ضبط سلطة السوق المالي. (2017). نشر البيانات المالية. الجزائر: مجمع صيدال.

و- المواقع الالكترونية:

1. مديرية أنظمة الاعلام. (2020). التنظيم. تاريخ الاسترداد 23 06, 2020، من المجمع صيدال: <https://www.saidalgroup.dz/ar/notre-groupe/organisation>

ثانيا - المراجع باللغة الأجنبية:

1. Bank, W. (2004). Opportunities and options for government to promote corporate social Responsibility in Europe and central Asia. Croatia: Evidence from Bulgaria.
2. BARBIERE. (1987). The concept of sustainable economic development. Environmental Conservation, 14(02).
3. Corinne, G. (2006). le développement durable comme compromis. La modernisation écologique de l'économie à l'ère de la mondialisation. Québec: Presses de l'Université du Québec.
4. développement, U. n. (2001). indicateurs of sustainable développement fremevort and méthodologies. New York: United Nations.
5. Djenatte, D., & Guettaf, L. (2019). Les Bénéfices D'ISO 26000 Pour Les Entreprises Algériennes Dans Le Cadre Du Projet -RSMENA- Cas De NCA Rouïba. Al Bashaer Economic Journal(03).
6. El Kandoussi, F., & El Abboub, M. (2008). L'audit social un outil d'amélioration de la qualité du pilotage social à l'heure des reformes des entreprises publiques. Maroc: Ecole de gestion de L'Université de Liège.
7. Freeman, E., Harrison, J., & Andrew, W. (2007). Managing for Stakeholders Survival Reputation and Success. London: Yale University Press New Haven.
8. Gamba, E. A., & García, J. L. (2013). Responsabilidad social corporativa, actividades empresariales y desarrollo sustentable Modelo matemático de las decisiones en la empresa. Contaduría y Administración, 03(58).
9. Gélénier, O. e. (2005). Développement Durable Pour Une Entreprise Compétitive et Responsable (éd. 03). France: Esf Editeur.
10. Gélénier, O., & Autres, e. (2005). Développement Durable Pour Une Entreprise Compétitive et Responsable (éd. 03). France: Esf Editeur.
11. Gomes, R. C. (2006). Stakeholder Management in the Local Government. Universidade Federal de Viçosa, 03(01).
12. Gossy, G. (2008). A stakeholder rationale for risk management: Implications for Corporate Finance Decisions. Germany: Gabler Edition Wissenschaft.
13. GRIGORESCU, I. I., & HAȚEGAN, C. D. (2016). The development of the social audit concept in Romania. School Inspectorate of the Cluj County(10).
14. Ioana, I. G., & Camelia, D. H. (2016). The development of the social audit concept in Romania "Audit Financiar". School Inspectorate of the Cluj County(10).

15. Koldovskyi, A. (2005). CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY AUDIT. Risk governance & control: financial markets & institutions, 05(03).
16. Population Proportion Sample Size. (2010). Consulté le 01 22, 2020, sur select statistical services: <https://select-statistics.co.uk/calculators/sample-size-calculator-population-proportion/>
17. Tardieu, J. P., & autres. (2005). organiser la contribution et l'entreprise au développement durable. France: EPE publication.

الملاحق



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور - خنشلة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

استمارة استبيان في إطار التحضير لإعداد أطروحة دكتوراه

تخصص: اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة

إلى موظفي مجمع صيدال

سيدتي، سيدتي:

في إطار التحضير لأطروحة التخرج التي تندرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه بعنوان: "التدقيق الاجتماعي بالمؤسسة الاقتصادية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة"، نرجوا منكم المشاركة والمساهمة في إثراء هذا الموضوع من خلال تفضلكم بالإجابة على جملة الأسئلة المتضمنة في هذه الاستمارة، حيث تهدف هذه الدراسة إلى معرفة وجهة نظركم والحكم على فعالية تطبيق التدقيق الاجتماعي بمؤسستكم على تحقيق التنمية المستدامة.

هذا ونعتقد بأنكم سوف تولون كل الاهتمام والجدية في الإجابة على الأسئلة، ونحيطكم علما بأن إجاباتكم ستحظى بالسرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

وفي الأخير تقبلوا مني فائق التقدير والاحترام.

ملاحظة: يرجى وضع علامة (X) أمام الخانة المناسبة لكل سؤال.

المشرفة: الدكتورة شامية بن عباس

طالب الدكتوراه: أكرم لعور

أولاً-المحور الأول: متعلق بالبيانات الشخصية لعينة الدراسة:

البيانات الشخصية	المواصفات	العلامة (x)
الجنس	ذكر	
	أنثى	
الفئة العمرية	أقل من 30 سنة	
	[40:30] سنة	
	أكبر من 40 سنة	
سنوات الخبرة	اقل من 05 سنوات	
	[10:05] سنوات	
	[15:10] سنوات	
	أكثر من 05 سنوات	
المنصب	إطارات	
	أعوان التحكم	
	أعوان التنفيذ (التصنيع- موزعين)	

ثانياً-المحور الثاني: متعلق بتطبيق التدقيق الاجتماعي في المؤسسة محل الدراسة:

العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
تحرص المؤسسة على توفير الوسائل والأدوات اللازمة للوقاية من الأخطار التي قد تسبب في ضرر احد المتعاملين معها (عمال-زبائن-موردين-المجتمع المدني..الخ) .					
تساعد وظيفة التدقيق في التخطيط الاستراتيجي لإيجاد التوازن اللازم بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.					
هناك نظام واضح ومحدد لتدقيق البيانات والمعلومات الخاصة بالأداء الاجتماعي للمؤسسة.					
مفهوم التدقيق الاجتماعي واضح لدى العاملين بالمؤسسة.					
تمارس المؤسسة وظيفة التدقيق الاجتماعي وفق معايير متعارف عليها (معايير التدقيق العامة الشخصية، معايير العمل الميداني، معايير التقرير والإفصاح).					
تقوم المؤسسة بإشراك كافة المصالح في عملية التدقيق الاجتماعي من خلال ما تتحصل عليه من وثائق وبيانات وتقارير خاصة بالأداء الاجتماعي.					
على مستوى نوعية المعلومات يقوم التدقيق الاجتماعي بفحص صدق ودقة المعلومات التي تم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات					
يقوم التدقيق الاجتماعي في المؤسسة بتحديد الانحرافات والأخطار الناجمة عن عدم تحقق الاهداف المسطرة في إطار السياسات والبرامج الاجتماعية					
تقدم ادارة التدقيق الاجتماعي رأي الفني محايد حول المعلومات والقوائم التي تصدر عن المؤسسة.					
التقارير الناتجة عن عملية التدقيق الاجتماعي متاحة لجميع العاملين.					

					يعد التدقيق الاجتماعي بمؤسستكم كأداة رقابية تشجع المؤسسة على الالتزام بمسؤولياتها اتجاه المتعاملين معها.
					يعد التدقيق الاجتماعي أداة تساهم في معالجة انحرافات والتنبؤ بالمستقبل بالمؤسسة.

ثالثا- المحور الثالث: متعلق بتفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (الخيرية والأخلاقية والقانونية والاقتصادية)

بالمؤسسة محل الدراسة:

الأبعاد	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
البعد الخيري	تتحمل المؤسسة مصاريف بعثات الحج والعمرة والتسهيلات للعمال والمبالغ الخاصة بتوفير إقامة الشعائر الدينية.					
	انفاق المؤسسة على الرحلات الصيفية والنوادي والحفلات والأنشطة الرياضية واختيار الأفراد المستفيدين من تلك الأنشطة وفق شروط عادلة.					
	تقدم المؤسسة الهيئات والتبرعات للمؤسسات التعليمية والثقافية والاجتماعية والجمعيات بالمجتمع.					
البعد الأخلاقي	تسعى المؤسسة لتقديم إعانات الوفاة والعجز الكامل والجزئي ومكافآت التقاعد والمعاشات الإضافية وانتظام صرفها للعاملين المستحقين لها.					
	دراسة المؤسسة لنظم الضمانات والصيانة الخدمات المقدمة للسلع والخدمات، وتقديمها للعملاء في الوقت والشكل المناسب.					
	تقوم المؤسسة بإدراج كافة البيانات والمعلومات التي تحتوي على خصائص المنتج بشكل موضوعي وصادق.					
البعد القانوني	مطابقة أنشطة المؤسسة لمختلف الاجراءات والقوانين الصادرة من الهيئات الدولية والدولة التي تنظم العلاقة بين المؤسسة وأصحاب المصلحة.					
	اهتمام المؤسسة بشكاوى ومقترحات العملاء عن السلع و الخدمات المقدمة ودراسة مسبباتها، والتأكد من وجود الأمان الكامل عند استخدام السلع والخدمات المقدمة.					
	دراسة المؤسسة لمبالغ ونوعيات الغرامات والمخالفات التي وقعت على المؤسسة كنتيجة للتخلص من نفايات ومخلفات الإنتاج بطريقة غير سليمة او تلويث الهواء.					
البعد الاقتصادي	مراقبة المؤسسة مدى مناسبة و سداد مبالغ الأجور والمرتبات والمكافآت والحوافز والمنح والإعانات في المواعيد المقررة.					
	انفاق المؤسسة على أبحاث ودراسات السوق ودراسة خطط وبرامج الإنتاج للارتقاء بمستوى السلع والخدمات في تشكيلات تتناسب مع كافة الدخول وأذواق العملاء.					
	تسعى المؤسسة لتحسين علاقتها مع الدولة من خلال افادة					

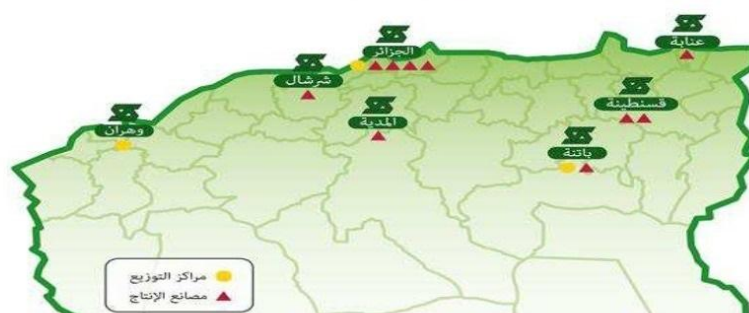
					الدولة من فائض إيرادات المؤسسة، ومدى توفير المؤسسة من عملات اجنبية لازمة لنفع خطط التنمية الاقتصادية بالدولة.

رابعا-المحور الرابع: متعلق بدعم أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي) في المؤسسة

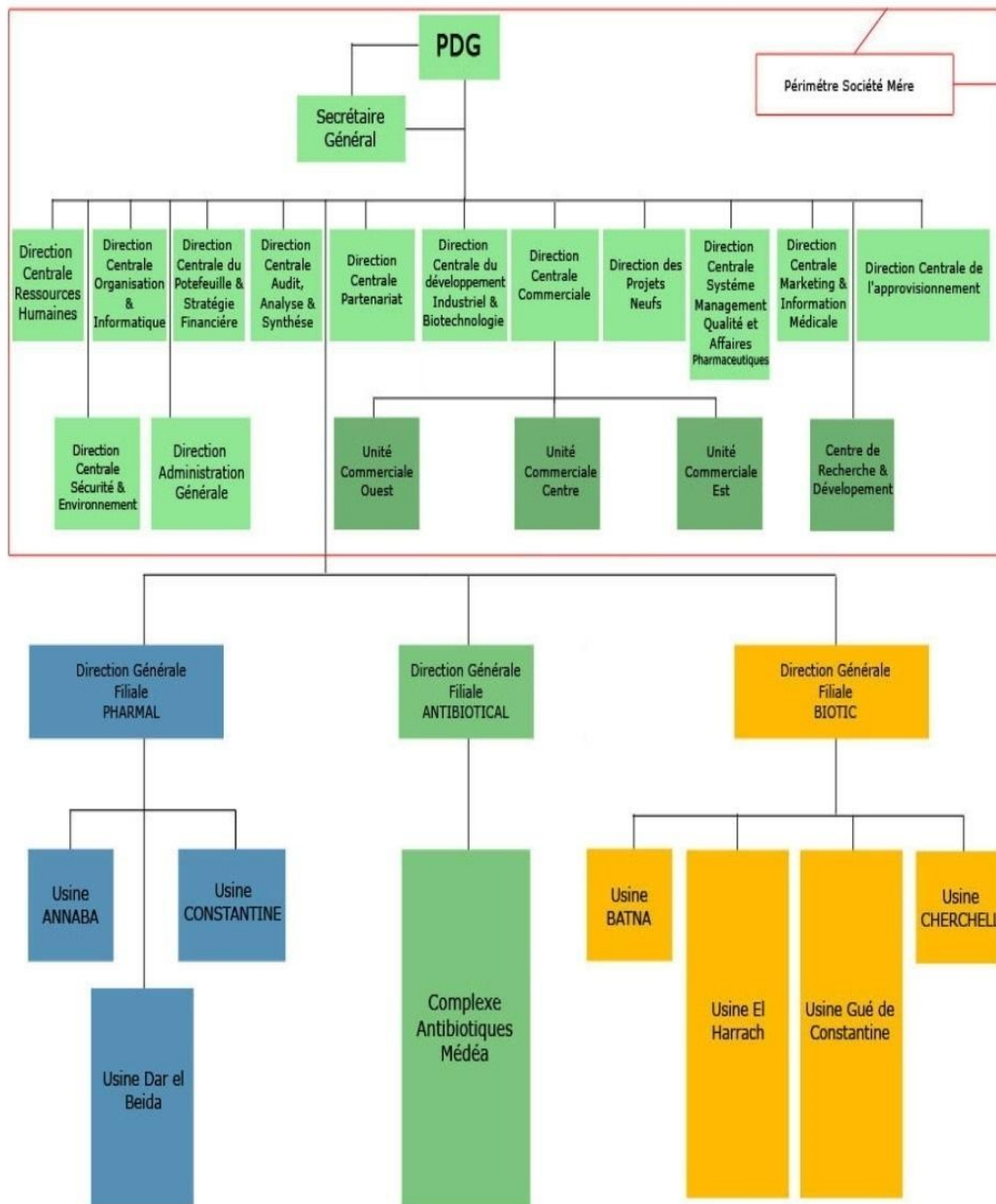
محل الدراسة:

الأبعاد	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
البعد الاقتصادي	تقدم المؤسسة اعانات وهبات لدعم القضايا الاقتصادية لدولة.					
	تلتزم المؤسسة بتقديم أقساط الضرائب والتأمينات للمصالح المعنية.					
	تساهم المؤسسة في زيادة الدخل الوطني الخام لدولة.					
البعد الاجتماعي	تساعد المؤسسة في دعم مؤسسات المجتمع المدني كالجمعيات، ومؤسسات أخرى كمراكز البحث العلمي والمستشفيات وغيرها...					
	مسايرة المؤسسة في تقديم منتجاتها لثقافة المجتمع بما فيها الجانب الاخلاقي والديني والقانوني.					
	مساهمة المؤسسة في معالجة المشكلات الاجتماعية كالبطالة والتضخم ومساعدة في تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة.					
البعد البيئي	دعم المؤسسة للمنظمات والجمعيات الغير الحكومية القائمة على حماية البيئة.					
	التزام المؤسسة بالتشريعات والقوانين البيئة الصادرة عن الحكومة والهيئات الدولية.					
	تقدم المؤسسة ارشادات واضحة حول حيثيات الاستعمال والتخلص من المنتج قبل وبعد استهلاكه.					
البعد التكنولوجي	عناية المؤسسة بوظيفة البحث والتطوير.					
	تقوم المؤسسة بتطوير القدرات والإمكانيات التكنولوجيا بصفة مستمرة.					
	تعمل المؤسسة وفق اساليب العمل التقنية ومواكبة التطورات الراهنة الصديقة للبيئة والإنسان.					

الملحق 02: التوزيع الجغرافي لمجمع صيدال



الملحق 03: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال



الملحق 04: ملخص أنشطة مجمع صيدال



مجمع صيدال
 الطريق الوطني رقم 11 م. ب. 141.
 الدار البيضاء - 14000 - الجزائر العاصمة
 الهاتف: + (213) 21 50 58 18
 الفاكس: + (213) 21 50 52 68

www.saidalgroup.dz

مخطط التنمية

يرتكز مخطط تنمية المجمع الذي أطلق سنة 2009 على محورين:

- عصيرة و تأهيل المصانع الحالية:
- قسنطينة (أوسون فاورات)، الدار البيضاء، المدينة و جسر قسنطينة.

• إنجاز منشآت جديدة

أربعة (04) مصانع جديدة لصناعة الأدوية الجينية منها ثلاثة في طور الإنشاء

العراق - 3 زمروني
 مصنع مختص في إنتاج الأشكال الجافة (أقراص و كبسولات) بطاقة سنوية تبلغ 70 مليون وحدة بيع.

قسنطينة 2
 مصنع مختص في إنتاج الأشكال المسالنة (شراب) بطاقة سنوية تبلغ 28 مليون وحدة بيع.

شرفال
 مصنع مختص في إنتاج الأشكال الجافة (مساحيق، أقراص و كبسولات) بطاقة سنوية تبلغ 25 مليون وحدة بيع.

إنشاء مصنع مختص في إنتاج الأوسونين في شكل خراطيشي بسعة 40 مليون خراطيشي سنويا.

إنشاء مصنع لإنتاج الأدوية المضادة للسرطان مختص في الأشكال الصلبة و الحقن، بطاقة سنوية تبلغ 25 مليون وحدة بيع في السنة. المشروع منوحد في المنطقة الصناعية لسيدي عبد الله (الجزائر) و هو الآن في طور الدراسة.

إنشاء هكتارين (02) لتدعيم مركز جديد للبحث و التطوير - سيدي عبد الله - (الجزائر).

مركز للتكاثر الحيوي - (الجزائر).
 أنشأ المركز سنة 2015.

الشركات

يملك تطوير المراكز بالنسبة لمجمع صيدال الذي يندرج حاليا برنامجا توسعيا طموحا، محورا إستراتيجيا لتحقيق أهدافه التنموية.

أرمت صيدال سنة 2014 مع شركاء مع معارف دولية كبرى، لتكسي هذه الشركات أشكالاً جديدة، فزارة صناعية، مع إيمان الرخصة و كما إنشاء شركات مشتركة، هذه الشركات قائمة على نقل التكنولوجيا و المعرفة و الثقة و التكامل بين الشركاء.

الشركات القائمة

فايز
 تطلعت هذه الشركة في عام 1997 تم من خلالها إنشاء فايز صيدال للصناعة، شركة مختلطة بين صيدال (30 %) و مغير فايز (70 %)، دخل مصنعها المتواجد في المنطقة الصناعية لواد السمار (الجزائر)، في الإنتاج عام 2003.

صانوفي
 تطلعت هذه الشركة في عام 1996 تم من خلالها إنشاء وبتشريب فارما صيدال - شركة مختلطة بين صيدال (30 %) و صانوفي (70 %)، دخل مصنع المتواجد في المنطقة الصناعية لواد السمار (الجزائر)، في الإنتاج عام 2001.

صيدال - أكديما - سبيدكو - جي بي أم
 تطلعت هذه الشركة في عام 1996 تم من خلالها إنشاء شركة الدواء العربية التناسلي (تاكوي)، شركة مختلطة بين صيدال (44.51 %) و كل من صانوفي (28.98 %)، سبيدكو (21.97 %) و جي بي أم (4.44 %)، تم إنجاز و إسلام مصنع طاقو المتواجد في الجزائر، في عام 2015.

صيدال - شركة شمال أفريقيا القابضة
 تطلعت هذه الشركة في عام 2012 تم من خلالها إنشاء صيدال - شركة شمال أفريقيا القابضة للصناعة، شركة مختلطة بين صيدال (49 %)، شركة شمال أفريقيا القابضة (49 %) و الصندوق الوطني للإستثمار (2 %) إنشاء وحدة مختصة في إنتاج الأدوية المضادة للسرطان.

صيدال - نوفو نورديسك
 تهدف هذه الشركة المبرمة في 2012 إلى إنتاج كل أشكال الأوسونين التابعة لمجموعة نوفو نورديسك على شكل فاورات و غراماشي.

شركات في طور الإنجاز
صيدال - جوفال
 شركة في طور الإنجاز من طريق دمج جوفال في رأسمال إينيرال (فرع صيدال) الذي يملك وحدة إنتاج منجزة جزئيا.

منشآتنا



- يملك مجمع صيدال:
- (06) مصانع للإنتاج متركزة في الجزائر العاصمة، شرفال، المدينة، قسنطينة و مدينة بنعبدل إنتاج يقارب 140 مليون وحدة بيع في السنة.
- (03) مراكز توزيع جوية تقع في الجزائر العاصمة، باتنة وهران و التي تضمن تسويق منتجات صيدال في جميع أنحاء الوطن.
- مركز للبحث و التطوير.
- مركز للتكاثر الحيوي، و هو هيكلي جديد مختص في دراسات التكاثر الحيوي.

منتجاتنا



تعدوي مجموعة منتجات صيدال على أكثر من 200 دواء مؤلفة على 20 قسم علاجي.

صيدال شركة متخصصة في تطوير، صناعة و تسويق الأدوية الجينية، أنشأت في سنة 1982.

تمتلك الدولة 80 % من رأسمال صيدال المقر ب 2,500,000,000 دينار جزائري بينما أسدت 20 % المتبقية المستثمرين من المؤسسات و الأشخاص من خلال البورصة سنة 1999.

مهمتنا

تكون المهمة الأولى لصيدال بصفتها الزاد الوطني في صناعة الأدوية الجينية، في توفير لتلبية كبرى و متزايدة من الأدوية ذات جودة و المساهمة في تحسين إمكانية المرضى لكفاءة الدواء من طريق تبني سياسة أسعار ذات طابع فراع واسعة من المنتجين كما أن مكانتها كمؤسسة صوملية لتسد لها مهمة دعم السياسة الوطنية للصحة التي تهدف إلى تطوير الصناعة الصيدلانية من خلال إختيارها الإستثمارية الموثوقة نمو لتلبية إحتياجات المواطنين.

قيمنا

تستند صيدال على قيم التضامن الإجتماعي، المساواة، النزاهة، الشفافية، و الإتزام.

الأهداف الإستراتيجية

- يسعى مجمع صيدال لتحقيق 6 أهداف أساسية:
- تعزيز مكانته الزادة في إنتاج الأدوية الجينية؛
- تحسين مرونيته لضمان ديمومته و الوفاء بالتزاماته تجاه المساهمين؛
- ضمان إستقرار الكفاءات و تطوير الموارد البشرية؛
- تطوير الشركة لاكتساب التكنولوجيات الجديدة و توسيع لشبكة المنتجات نمو الأدوية الحديثة؛
- مواكبة السياسة الوطنية للدواء، و المشاركة الفعالة في الحد من فائزو إستيراد الأدوية و ضبط التسوق؛
- خلق ثقافة مؤسسية مشتركة بين العمال.

الملحق 05: المنتجين المحليين الرئيسيين للأدوية

Principaux producteurs locaux des médicaments

ALPHARM « ORAN » : conditionnement des formes sèches et liquides stériles et non stériles de classe Antibiotiques,
AIMM « Kouba Alger » conditionnement des formes sèches et aérosols,
GPA « Oran » conditionnement des formes semi-pâteuses,
IMA « Alger » Fabrication des Sirops,
ISOPHARM « Constantine » Fabrication des sirops,
KRG Pharma « Alger » Fabrication des Sirops et des formes sèches,
LBA « Alger » Fabrication des formes sèches et conditionnement des injectables,
LPA « Boumerdès » Fabrication des formes sèches, sirops, suppositoires, Ampoules buvables,
LAD Pharma « Blida » Fabrication des formes sèches, sirops, Pâteuse, Ampoules buvables,
LAM « Alger » Fabrication des sirops,
PHARMAGHREB « Tiaret » Fabrication des formes solutions, pâteuses, et sirops,
PHARMALIANCE « Alger » Fabrication des formes sèches,
PHDH « Alger » Fabrication des Solutions antiseptiques,
SOPHAL « ORAN » Conditionnement des formes sèches,
SOPHARMAL « Oran » Fabrication des formes sèches et pâteuses, et conditionnement des formes liquides non stériles,
MEDIFARMAL « SETIF » Conditionnement des formes sèches, injectables, pommades et suppositoires,
SOPROPHAL « Alger » Fabrication des formes sèches et aérosols,
LABO Pharmacien « B.B.ARRERIDJ » conditionnement des injectables et sirops,
LABO SALEM « SETIF » Fabrication des formes suppositoires et conditionnement des formes sèches,
GROUPE SANTE « Alger » conditionnement des formes sèches,
RHUMEL PHARM « Constantine »
GEOPHARM « ORAN »,
BIOGALENIC « CONTANTINE »
PHARMAGEN « ALGER »
STREMED « ALGER »
SANAMED « Alger »
IPESA « Oran »
LABO MECHERI « OUM EL BOUAGHI »
MEDICOMP « Alger »
BIOPHAR « Constantine »

الملحق 06: القوائم المالية لمجمع صيدال

Le Conseil d'Administration du Groupe SAIDAL, réuni en séance ordinaire le 27 Septembre 2015 a arrêté les comptes du 1^{er} semestre 2015 et communique conformément au règlement de la COSOB du 20 janvier 2000 aux actionnaires de l'entreprise, le bilan consolidé du Groupe arrêté au 30/06/2015

ACTIF

DESIGNATIONS	30/06/2015			30/06/2014	%
	MONTANTS BRUTS	AMORTS PROVISIONS	MONTANTS NETS		
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)	87 785 040,00	0,00	87 785 040,00	58 268 550,00	50,7%
Immobilisations incorporelles	202 259 344,60	191 271 498,35	10 987 846,25	14 037 426,69	-21,7%
Immobilisations corporelles					
Terrains	4 514 492 953,87	0,00	4 514 492 953,87	4 514 492 953,87	0,0%
Bâtiments	7 044 013 017,61	5 325 621 702,08	1 718 391 315,53	1 819 433 215,50	-5,6%
Autres immobilisations corporelles	15 285 154 038,84	13 852 912 360,95	1 432 241 677,89	1 835 145 801,42	-22,0%
Immobilisations en concession	87 528 246,00	1 566 607,80	85 961 638,20	86 428 207,57	-0,5%
Immobilisations en cours	3 256 560 663,17		3 256 560 663,17	1 458 637 985,84	123,3%
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalences - entreprises associées					
Autres participations et créances rattachées	1 055 650 175,00	55 369 026,74	1 000 281 148,26	1 001 763 729,79	-0,1%
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants	107 205 123,44		107 205 123,44	100 237 767,66	7,0%
Impôts différés actif	458 964 575,48		458 964 575,48	362 292 814,58	26,7%
TOTAL ACTIF NON COURANTS	32 099 613 178,01	19 426 741 195,92	12 672 871 982,09	11 250 738 452,92	13%
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours	5 975 755 205,31	555 735 997,26	5 420 019 208,05	5 351 401 311,99	1%
Créances et emplois assimilés					
Clients	5 094 362 828,77	1 687 266 305,52	3 407 096 523,25	3 538 402 513,97	-4%
Autres débiteurs	1 135 216 072,98		1 135 216 072,98	1 047 833 174,93	8%
Impôts	468 483 321,38	345 347 828,24	123 135 493,14	229 968 509,76	-46%
Autres actif courant	33 166 666,67		33 166 666,67	27 500 000,00	21%
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants	3 018 559 989,19		3 018 559 989,19	3 018 559 989,19	
Trésorerie	5 900 344 946,86	83 275 568,07	5 817 069 378,79	4 989 261 999,93	17%
TOTAL ACTIFS COURANTS	21 625 889 031,16	2 671 625 699,09	18 954 263 332,07	18 202 927 459,77	4%
TOTAL GENERAL ACTIF	53 725 502 209,17	22 098 366 895,01	31 627 135 314,16	29 453 665 952,69	7%

OPINIONS DES COMMISSAIRES AUX COMPTES SUR LES COMPTES CONSOLIDÉS DU GROUPE

Nous avons effectué notre examen des comptes selon les normes de la profession, qui requièrent la mise en œuvre de diligences limitées conduisant à une assurance moins élevée que celle relevant d'un audit.

Un examen de cette nature ne comprend pas tous les contrôles propres à un audit, mais se limite à mettre en œuvre des procédures analytiques et obtenir toutes les informations nécessaires des dirigeants et de toute personne compétente.

Nous n'avons pas relevé d'anomalies significatives de nature à remettre en cause la régularité et la sincérité des comptes consolidés arrêtés au 30/06/2015 ni altérer l'image fidèle du Groupe.

Le Président du Conseil d'Administration

B.DERKAOU

PASSIF

DESIGNATIONS	30/06/2015	30/06/2014	%
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00	0%
Capital non appelé			
Primes et réserves (réserves consolidées)	12 071 886 300,24	11 282 665 290,96	7%
Ecart de réévaluation	181 535 293,34	327 450 488,04	-45%
Ecart d'équivalence			
Résultat Net	1 044 198 909,11	825 046 165,03	27%
Autres capitaux propres - report à nouveau	92 515 563,87	197 780 404,39	-53%
Intérêts minoritaires	998 450 049,16	824 135 046,84	21%
TOTAL CAPITAUX PROPRES I	16 888 586 115,72	15 957 077 395,26	6%
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières	4 060 607 731,71	2 736 300 646,24	48%
Impôts (différés et provisionnés)	267 823 005,95	252 388 287,15	6%
Autres dettes non courantes	3 456 572 927,58	3 380 457 469,03	2%
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 503 344 092,45	1 413 893 377,56	6%
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	9 288 347 757,69	7 783 039 780,78	19%
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	1 292 897 310,30	1 275 806 442,51	1%
Impôts	52 574 281,78	57 375 889,59	-8%
Autres dettes	3 487 237 598,37	3 687 793 996,03	-5%
Trésorerie passif	617 492 250,30	692 572 449,52	-11%
TOTAL PASSIF COURANT III	5 450 201 440,75	5 713 548 776,65	-5%
TOTAL GENERAL PASSIF	31 627 135 314,16	29 453 665 952,69	7%

COMPTE DE RESULTAT

DESIGNATIONS	30/06/2015	30/06/2014	%
Chiffre d'affaires	5 189 052 726,31	4 830 485 976,56	7%
Variation stocks produits finis et en cours	161 061 494,82	19 060 726,05	745%
Production immobilisée			
Subvention d'exploitation			
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	5 350 114 221,13	4 849 546 702,61	10%
Achats consommés	-1 693 349 507,45	-1 426 580 030,60	19%
Services extérieurs et autres consommations	-537 434 698,49	-343 206 561,98	57%
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-2 230 784 205,94	-1 769 786 592,58	26%
III - VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I - II)	3 119 330 015,19	3 079 760 110,03	1%
Charges de personnel	-1 649 501 757,26	-1 711 434 414,01	-4%
Impôts, taxes et versements assimilés	-83 379 678,17	-77 317 174,11	8%
IV - EXCÉDENT BRUT D'EXPLOITATION	1 386 448 579,76	1 291 008 521,91	7%
Autres produits opérationnels	22 222 047,66	48 261 017,31	-54%
Autres charges opérationnelles	-41 437 469,46	-65 323 412,01	-37%
Dotations aux amortissements et pertes de valeur	-411 594 711,72	-537 855 741,02	-23%
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	123 603 339,78	82 440 402,43	50%
V - RESULTAT OPERATIONNEL	1 079 241 786,02	818 530 788,62	32%
Produits financiers	49 949 264,53	29 012 536,34	72%
Charges financières	-63 332 359,73	-58 896 760,85	8%
VI - RESULTAT FINANCIER	-13 383 095,20	-29 884 224,51	-55%
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	1 065 858 690,82	788 646 564,11	35%
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-10 000,00	0,00	
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	20 463 448,93	4 411 581,96	364%
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	5 545 888 873,10	5 009 260 658,69	11%
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-4 500 503 631,21	-4 216 202 512,62	7%
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 045 385 241,89	793 058 146,07	32%
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X - RESULTAT BRUT DU SEMESTRE	1 045 385 241,89	793 058 146,07	32%
Résultats minoritaires	-1 186 332,78	-31 988 018,96	-104%
X - RESULTAT DU SEMESTRE	1 044 198 909,11	825 046 165,03	27%



BILAN GROUPE

ACTIF

DESIGNATIONS	31/12/2016	31/12/2015
MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS
ACTIFS NON COURANTS		
Ecart d'acquisition (ou goodwill)	115 414 200,00	-
Immobilisations incorporelles	212 104 001,73	195 224 374,97
Immobilisations corporelles		
Terrains	10 383 338 837,77	-
Aménagements terrains		
Bâtiments	7 329 947 475,94	5 637 047 200,46
Autres immobilisations corporelles	15 098 007 460,68	13 798 654 169,79
Immobilisations en concession	280 023 210,00	2 252 958,94
Immobilisations en cours	11 189 299 772,01	-
Immobilisations financières		
Titres mis en équivalences - entreprises associées	1 388 910 621,59	-
Autres participations et créances rattachées	691 518 175,00	58 940 054,97
Autres titres immobilisés	3 000 000 000,00	-
Prêts et autres actifs financiers non courants	154 332 649,23	-
Impôts différés actif	291 018 838,11	-
TOTAL ACTIF NON COURANTS	50 133 915 242,06	19 692 118 759,13
ACTIFS COURANTS		
Stocks et encours	6 358 574 088,97	6 292 232 318,65
Créances et emplois assimilés		
Clients	5 547 718 023,80	1 906 769 106,35
Autres débiteurs	1 255 466 985,99	377 579,41
Impôts	185 798 351,63	11 998 649,03
Autres actifs courant	-	-
Disponibilités et assimilés		
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	-
Trésorerie	5 214 275 956,41	83 275 568,07
TOTAL ACTIFS COURANTS	18 580 393 395,99	2 631 653 221,51
TOTAL GENERAL ACTIF	68 714 308 638,05	22 323 771 980,64

L'Assemblée Générale Ordinaire du groupe industriel SAIDAL spa Séance du 25 décembre 2017

L'an deux mille dix-sept et le vingt-cinq du mois de décembre à 10 heures, à l'Institut de Formation en Electricité et Gaz - IFEG-spa (SONELGAZ), sis à Benaknoun, les actionnaires de la société par actions dénommée Groupe Industriel SAIDAL, au capital social de 2.500.000.000 DA, se sont réunis en Assemblée Générale Ordinaire Annuelle, sur convocation qui leur a été adressée par le Conseil d'Administration, à travers un premier communiqué de presse en date du 12 décembre 2017, à l'effet de délibérer sur le point de l'ordre du jour suivant :

- Examen des comptes sociaux de l'exercice 2016.
- Reconfiguration du Conseil d'Administration

Il est dressé à cet effet, une feuille de présence, signée lors de leur entrée en salle de réunion, par chacun des actionnaires présents ou agissant en qualité de mandataire.

Il est procédé à la constitution du bureau de l'Assemblée Générale qui est composée de Messieurs :

- M. CHOUTRI Djamel-Eddine, représentant de Monsieur le Ministre de l'Industrie et des Mines, Président ;
- M. MAHALLI Abdelkrim, représentant du Ministre des Finances, Membre ;
- M. KERBOUB Hocine, représentant des petits porteurs, Membre.

Le secrétariat est assuré par Monsieur TOUNSI Yacine, Président du Conseil d'Administration du groupe SAIDAL.

Le Président constate la présence de Messieurs BOUKORTT Larbi et BALI Azouz, Commissaires aux comptes de la société régulièrement convoqués.

Le Président constate d'après la feuille de présence que l'Assemblée Générale est régulièrement constituée et peut valablement délibérer.

Le Président dépose sur le bureau de l'Assemblée Générale, les documents suivants :

- Les statuts de la société,
- La feuille de présence revêtue de la signature des Membres du bureau ;
- Les états financiers de l'exercice 2016,
- Le rapport du Conseil d'Administration de l'exercice 2016,
- La copie du communiqué de presse parus le 12-12-2017, portant convocation de l'AGO.

- Les pouvoirs des actionnaires représentés,
- Les documents afférents à l'ordre du jour ;
- Les projets de résolutions.

Le Président souligne en outre, que tous les documents ont été communiqués aux Membres de l'Assemblée Générale et aux actionnaires, conformément aux dispositions législatives et statutaires, pendant les quinze (15) jours qui ont précédé la présente réunion.

Il soulève, ensuite la question de savoir si l'ordre du jour proposé suscite des observations et, à défaut d'intervention sur ce point, déclare l'ordre du jour adopté.

Le Président donne alors, respectivement la parole au Président du Conseil d'Administration du Groupe SAIDAL et aux Commissaires aux Comptes, afin d'exposer leurs rapports respectifs et relatifs aux points inscrits à l'ordre du jour ;

Un débat s'en est suivi, des explications et des compléments

NB/ Le rapport de gestion est disponible au siège du Groupe et sur le site Internet : www.saidalgroup.dz

d'informations ont été donnés par le Président du Conseil d'Administration ainsi que par les Commissaires aux comptes, chacun en ce qui le concerne.

A l'issue des débats et délibérations sur les points inscrits à l'ordre du jour, l'Assemblée Générale Ordinaire a adopté les résolutions suivantes :

Première Résolution : Examen du rapport du cabinet C.E.C.F portant sur levée des réserves des commissaires aux comptes

Deuxième Résolution : Etats Financiers de la Société mère

L'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires de l'EPE Spa Groupe SAIDAL, après avoir entendu respectivement, la lecture du rapport de gestion du Conseil d'Administration et celui des Commissaires aux comptes, relatifs aux états financiers de la société pour l'exercice clos au 31/12/2016 et après avoir entendu les explications complémentaires exposées verbalement :

Adopte le rapport de gestion du Conseil d'Administration; Approuve les états financiers de l'exercice 2016 tels qu'ils sont présentés avec un total bilan net Actif/Passif de 43.993.899.734,06 DA et un résultat net bénéficiaire de 1.634.727.609,14 DA.

Donne quitus aux Administrateurs pour ledit exercice;

Cette résolution est adoptée à l'unanimité des membres présents

Troisième résolution : Affectation des résultats de l'exercice 2016 de la Société Mère

L'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires de l'EPE Spa Groupe SAIDAL, décide d'affecter le résultat bénéficiaire de l'exercice 2016, d'un montant de 658.478.572,01 DA, déduction faite d'un montant porté au débit du compte « report à nouveau » de -956.249.037,13 DA, aux emplois, ci-après :

- Dividendes : 400 000 000,00 DA
- Tantèmes : 4 770 000,00 DA (03 jetons)
- Intéressement des travailleurs : 124 489 261,00 DA
- Réserves facultatives : 129 219 310,48 DA

Cette résolution est adoptée à l'unanimité des membres présents

Quatrième résolution : Prime d'encouragement exceptionnelle Conformément à la résolution du conseil d'Administration N°01 du 06 septembre 2017, portant attribution d'une prime d'encouragement exceptionnelle au titre de l'exercice 2016, l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires de l'EPE Spa Groupe SAIDAL, prend acte de cette prime d'encouragement exceptionnelle d'un montant global de 115.510.738,47 DA.

Cette résolution est adoptée à l'unanimité des membres présents

Cinquième résolution : Etat financiers consolidés du Groupe SAIDAL

L'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires de l'EPE Spa Groupe SAIDAL, après avoir entendu respectivement, la lecture du rapport de gestion du Conseil d'Administration et celui des Commissaires aux Comptes relatifs aux comptes consolidés de l'exercice 2016 et après avoir entendu les explications complémentaires données verbalement :

- Approuve les états financiers consolidés de l'exercice 2016, tels qu'ils sont présentés avec un total net bilan Actif/Passif de 46.390.536.657,41 DA et un résultat net bénéficiaire d'un montant de 1.509.161.605,06 DA

PASSIF

DESIGNATIONS	31/12/2016	31/12/2015
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
dotations de l'état		2 586 812 201,59
Autres fonds propres		
Primes et réserves (réserves consolidées)	8 721 856 492,20	-
Ecart de réévaluation	12 861 813 853,88	12 251 816 341,17
Ecart d'équivalence	1 585 712 860,28	145 245 635,13
Résultat Net	1 037 081 287,61	1 025 006 852,16
Autres capitaux propres -report à nouveau	1 509 161 605,06	1 143 817 990,89
Intérêts minoritaires	-1 766 796 831,10	-166 052 299,51
TOTAL I	1 015 179 929,35	979 287 855,72
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières	8 973 229 626,56	4 821 513 005,59
Impôts (différés et provisionnés)	17 509 995,00	285 333 000,95
Autres dettes non courantes	1 061 401 552,48	1 061 401 552,48
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 345 087 321,65	1 605 571 934,62
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	11 397 228 495,69	7 773 819 493,64
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	2 430 054 019,90	1 931 770 182,61
Impôts	776 153 641,37	402 507 323,51
Autres dettes	3 512 927 858,77	3 619 036 497,36
Trésorerie passif	810 163 444,41	728 832 746,41
TOTAL PASSIF COURANT III	7 529 298 964,45	6 682 146 749,89
TOTAL GENERAL PASSIF	46 390 536 657,42	34 921 900 820,68

COMPTE DE RESULTAT

DESIGNATIONS	31/12/2016	31/12/2015
Chiffre d'affaires	10 223 411 484,28	9 984 043 757,74
Variation stocks produits finis et en cours	265 663 623,51	-11 893 123,70
Production immobilisée	-	-
Subvention d'exploitation	-	-
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	10 489 075 107,79	9 972 150 634,04
Achats consommés	-3 663 777 474,24	-3 470 479 457,80
Services extérieurs et autres consommations	-928 780 089,72	-996 298 147,20
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-4 592 557 563,96	-4 466 777 605,00
III - VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I - II)	5 896 517 633,53	5 505 773 029,04
Charges de personnel	-3 023 474 168,42	-3 056 024 245,03
Impôts, taxes et versements assimilés	-173 817 524,53	-166 639 675,94
IV - EXCÉDENT BRUT D'EXPLOITATION	2 699 225 850,88	2 282 709 108,07
Autres produits opérationnels	72 651 701,08	202 735 842,16
Autres charges opérationnelles	-99 258 043,60	-143 865 838,16
Dotations aux amortissements et pertes de valeur	-1 299 102 638,36	-1 328 939 749,35
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	719 627 105,07	421 168 878,85
V - RESULTAT OPERATIONNEL	2 095 343 975,07	1 433 808 241,57
Produits financiers	183 271 195,24	142 454 921,27
Charges financières	-177 710 456,40	-132 453 560,70
VI - RESULTAT FINANCIER	5 560 738,84	10 001 360,57
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	2 098 704 713,91	1 443 809 602,14
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-628 653 272,00	-328 709 218,00
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	-96 986 328,41	15 393 711,92
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	11 464 625 109,18	10 738 510 276,29
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-9 897 587 338,86	-9 638 803 603,60
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 567 037 770,32	1 099 706 672,69
Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)	-	-
Éléments extraordinaires (charges) (à préciser)	-	-
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	-	-
X - RESULTAT Net DE L'EXERCICE	1 567 037 770,32	1 099 706 672,69
Résultat minoritaires	4 426 500,76	18 217 370,96
part dans le Résultat dans les sociétés en équivalence	-62 302 666,02	25 993 947,24
XI - RESULTAT DE L'EXERCICE	1 509 161 605,06	1 143 817 990,89

Cette résolution est adoptée à l'unanimité des membres présents.

Sixième résolution : Déclaration rectificative de la liasse fiscale

Septième résolution : Audit externe du Groupe

Huitième résolution : Partie variable du GSP

Neuvième résolution : Honoraires des Commissaires aux comptes.

Dixième résolution : Jetons de présence.

Onzième résolution : Salaire du Cadre Dirigeant Principal.

Douzième résolution : Dispositions de mise en retraite.

Treizième résolution : Transmission de l'information à l'ECOFIE.

Quatorzième résolution : Transmission de l'information à la DIGSSPM.

Quinzième résolution : Contrat de performance.

Seizième résolution : Reconfiguration du Conseil d'Administration.

Dix-septième résolution : Convocation du Conseil d'Administration.

Dix-huitième résolution : Publicité légale.

Le Président du Conseil d'Administration

MOHAMED NOUAS

Opinion Sur Les Comptes Consolidés

Sous réserve de l'engagement du conseil d'administration pour la prise en charge totale des réserves restant à lever au cours de l'exercice 2017 et compte tenu des diligences professionnelles que nous avons accomplies, selon les normes généralement admises en la matière et sous les réserves exposées ci-dessus, nous sommes en mesure de certifier les comptes annuels consolidés du groupe SAIDAL, tels qu'ils sont annexés au présent rapport, avec un total net le bilan (Actif/Passif) égal à 46.390.536 KDA et un résultat bénéficiaire de 1.509.162 KDA et un report à nouveau déficitaire cumulé de 1.766.797 KDA, sont sincères et réguliers et représentent l'image fidèle du résultat des opérations de l'exercice ainsi que de la situation financière et du patrimoine de la Spa SAIDAL au 31 Décembre 2016.

Alger le 28 Novembre 2017

Les Commissaires aux Comptes

A BALI

L. BOUKORTT

الملحق 07: مخرجات برنامج SPSS

FREQUENCIES VARIABLES=الجنس
/ORDER=ANALYSIS.

Statistics

الجنس

N	Valid	255
	Missing	0

الجنس

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid ذكر	137	53,7	53,7	53,7
أنثى	118	46,3	46,3	100,0
Total	255	100,0	100,0	

FREQUENCIES VARIABLES=العمر
/ORDER=ANALYSIS.

Statistics

الفئة العمرية

N	Valid	255
	Missing	0

الفئة العمرية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid أقل من 30 سنة	75	29,4	29,4	29,4
من 30 إلى 40 سنة	114	44,7	44,7	74,1
أكبر من 40 سنة	66	25,9	25,9	100,0
Total	255	100,0	100,0	

FREQUENCIES VARIABLES=الخبرة
/ORDER=ANALYSIS.

Statistics

سنوات الخبرة

N	Valid	255
	Missing	0

سنوات الخبرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid أقل من 05 سنوات	44	17,3	17,3	17,3
من 05 إلى 10 سنوات	93	36,5	36,5	53,7
من 11 إلى 15 سنة	73	28,6	28,6	82,4
أكثر من 15 سنة	45	17,6	17,6	100,0
Total	255	100,0	100,0	

FREQUENCIES VARIABLES=المنصب
/ORDER=ANALYSIS.

Statistics

المنصب

N	Valid	255
	Missing	0

المنصب

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid إشارات	83	32,5	32,5	32,5
عمال التحكم	92	36,1	36,1	68,6
عمال التنفيذ	80	31,4	31,4	100,0
Total	255	100,0	100,0	

RELIABILITY

/VARIABLES=A1 A2 A3 A4 A5 A6 A7 A8 A9 A10 A11 A12
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

	N	%
Cases Valid	255	100,0
Excluded ^a	0	,0
Total	255	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items

,940	12

RELIABILITY

```
/VARIABLES=B1 B2 B3 B4 B5 B6 B7 B8 B9 B10 B11 B12
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.
```

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	255	100,0
	Excluded ^a	0	,0
	Total	255	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,909	12

RELIABILITY

```
/VARIABLES=C1 C2 C3 D1 D2 D3 E1 E2 E3 F1 F2 F3
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.
```

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	255	100,0
	Excluded ^a	0	,0
	Total	255	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,928	12

RELIABILITY

```
/VARIABLES=المحور 2 المحور 3 المحور 4
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.
```

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	255	100,0
	Excluded ^a	0	,0
	Total	255	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,920	3

NONPAR CORR

/VARIABLES=A1 A2 A3 A4 A5 A6 A7 A8 A9 A10 A11 A12 المحور 2
/PRINT=SPEARMAN TWOTAIL NOSIG
/MISSING=PAIRWISE.

Nonparametric Correlations

			قياس تطبيق التدقيق الاجتماعي في المؤسسة محل الدراسة
Spearman's rho	تحرص المؤسسة على توفير الوسائل والأدوات اللازمة للوقاية من الأخطار التي قد تتسبب في ضرر أحد العاملين معها) عمال، زبائن،... الخ)	Correlation Coefficient	,531**
		Sig. (2-tailed)	,000
		N	255
	تساعد وظيفة التدقيق في التخطيط الاستراتيجي لإيجاد التوازن اللازم بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية	Correlation Coefficient	,714**
		Sig. (2-tailed)	,000
		N	255
	هناك نظام واضح ومحدد لتدقيق البيانات والمعلومات الخاصة بالأداء الاجتماعي للمؤسسة	Correlation Coefficient	,772**
		Sig. (2-tailed)	,000
		N	255
	مفهوم التدقيق الاجتماعي واضح لدى العاملين بالمؤسسة	Correlation Coefficient	,626**
		Sig. (2-tailed)	,000
		N	255
	تمارس المؤسسة وظيفة التدقيق الاجتماعي وفق معايير متعارف عليها) معايير التدقيق العامة الشخصية، معايير العمل الميداني(...	Correlation Coefficient	,678**
		Sig. (2-tailed)	,000
		N	255
	تقوم المؤسسة بإشراك كافة المصالح في عملية التدقيق الاجتماعي من خلال ما تتحصل عليه من وثائق وبيانات وتقارير خاصة بالأداء الاجتماعي	Correlation Coefficient	,719**
		Sig. (2-tailed)	,000
		N	255
	على مستوى نوعية المعلومات يقوم التدقيق	Correlation Coefficient	,742**

	الاجتماعي بفحص صدق ودقة المعلومات التي تم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات	Sig. (2-tailed)	,000
		N	255
		Correlation Coefficient	,696**
	يقوم التدقيق الاجتماعي في المؤسسة بتحديد الانحرافات والأخطار الناجمة عن عدم تحقيق الأهداف المسطرة في إطار السياسات والبرامج الاجتماعية	Sig. (2-tailed)	,000
		N	255
		Correlation Coefficient	,688**
	تقدم إدارة التدقيق الاجتماعي رأي فني محايد حول المعلومات والقوائم التي تصدر عن المؤسسة	Sig. (2-tailed)	,000
		N	255
		Correlation Coefficient	,506**
	التقارير الناجمة عن التدقيق الاجتماعي متاحة لجميع العاملين	Sig. (2-tailed)	,000
		N	255
		Correlation Coefficient	,533**
	بعد التدقيق الاجتماعي بمؤسستكم كأداة رقابية تشجع المؤسسة على الالتزام بمسؤولياتها اتجاه العاملين معها	Sig. (2-tailed)	,000
		N	255
		Correlation Coefficient	,512**
	يعد التدقيق الاجتماعي أداة تساهم في معالجة انحرافات التنبؤ بالمستقبل بالمؤسسة	Sig. (2-tailed)	,000
		N	255
		Correlation Coefficient	1,000
	قياس تطبيق التدقيق الاجتماعي في المؤسسة محل الدراسة	Sig. (2-tailed)	.
		N	255

NONPAR CORR

/VARIABLES=B1 B2 B3 B4 B5 B6 B7 B8 B9 B10 B11 B12 المحور 3

/PRINT=SPEARMAN TWOTAIL NOSIG

/MISSING=PAIRWISE.

Nonparametric Correlations

		قياس تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (الخيرية والأخلاقية والقانونية والاقتصادية) بالمؤسسة محل الدراسة
Spearman's rho	تتحمل المؤسسة مصاريف بعثات الحج والعمرة والتسهيلات للعمال والمبالغ الخاصة بتوفير إقامة الشعائر الدينية	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed) N ,460 ,000 255
	إنفاق المؤسسة على الرحلات الصيفية والنوادي والحفلات والأنشطة الرياضية واختيار الأفراد المستفيدين من تلك الأنشطة وفق شروط عادلة	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed) N ,497 ,000 255
	تقدم المؤسسة الهبات والتبرعات للمؤسسات التعليمية والثقافية والاجتماعية والجمعيات بالمجتمع	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed) N ,464 ,000 255

تسعى المؤسسة لتقديم إعانات الوفاة والعجز الكامل والجزئي ومكافآت التقاعد والمعاشات الإضافية وانتظام صرفها للعاملين المستحقين لها	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed) N	,571 ,000 255
دراسة المؤسسة لنظم الضمانات والصيانة والخدمات المقدمة للسلع والخدمات وتقديمها للعملاء في الوقت والشكل المناسب	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed) N	,473 ,000 255
تقوم المؤسسة بإدراج كافة البيانات والمعلومات التي تحتوي على خصائص المنتج بشكل موضوعي وصادق	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed) N	,640 ,000 255
مطابقة أنشطة المؤسسة لمختلف الإجراءات والقوانين الصادرة من الهيئات الدولية والدولة التي تنظم العلاقة بين المؤسسة وأصحاب المصلحة	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed) N	,482 ,000 255
اهتمام المؤسسة بشكاوى ومقترحات العملاء عن السلع والخدمات المقدمة ودراسة مسبباتها والتأكد من وجود الأمان الكامل عند استخدامها	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed) N	,609 ,000 255
دراسة المؤسسة لمبالغ ونوعيات الغرامة والمخالفة التي وقعت على المؤسسة كنتيجة للتخلص من نفايات ومخلفات الإنتاج بطريقة سلبية أو تلويث الهواء	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed) N	,511 ,000 255
مراقبة المؤسسة لمدى مناسبة وسداد مبالغ الأجور والمرتبات والمكافآت والحوافز والمنح والإعانات في المواعيد المقررة	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed) N	,697 ,000 255
إنفاق المؤسسة على أبحاث ودراسات السوق ودراسة مخطط وبرامج الإنتاج للارتقاء بمستوى السلع والخدمات في تشكيلات تتناسب والدخول وأنواق العملاء	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed) N	,540 ,000 255
تسعى المؤسسة لتحسين علاقتها مع الدولة من إفادتها من فائض إيرادات المؤسسة ومدى توفير عملات أجنبية لازمة لنفع خطط التنمية الاقتصادية بالدولة	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed) N	,453 ,000 255
قياس تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (الخيرية والأخلاقية والقانونية والاقتصادية) بالمؤسسة محل الدراسة	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed) N	1,000 . 255

NONPAR CORR

/VARIABLES=C1 C2 C3 D1 D2 D3 E1 E2 E3 F1 F2 F3 المحور 4

/PRINT=SPEARMAN TWOTAIL NOSIG

/MISSING=PAIRWISE.

Nonparametric Correlations

قياس دعم أبعاد التنمية المستدامة) الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي (في المؤسسة محل الدراسة		
Spearman's rho	تقدم المؤسسة إعانات وهبات لدعم القضايا الاقتصادية للدولة	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed) N
		,615** ,000 255
	تلتزم المؤسسة بتقديم أقساط الضرائب والتأمينات للمصالح المعنية	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed) N
		,398** ,000 255
	تساهم المؤسسة في زيادة الدخل الوطني الخام للدولة	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed) N
		,568** ,000 255
	تساعد المؤسسة في دعم مؤسسات المجتمع المدني كالجمعيات، مؤسسات أخرى كمراكز البحث العلمي والمستشفيات وغيرها	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed) N
		,616** ,000 255
	مسيرة المؤسسة في تقديم منتجاتها لثقافة المجتمع بما فيها الجانب الأخلاقي والديني والقانوني	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed) N
		,374** ,000 255
	مساهمة المؤسسة في معالجة المشكلات الاجتماعية كالبطالة والتضخم والمساعدة في تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed) N
		,509** ,000 255
Spearman's rho	دعم المؤسسة للمنظمات والجمعيات غير الحكومية القائمة على حماية البيئة	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed) N
		,555** ,000 255
	التزام المؤسسة بالتشريعات والقوانين البيئية الصادرة عن الحكومة والهيئات الدولية.	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed) N
		,594** ,000 255
	تقدم المؤسسة إرشادات واضحة حول حيثيات الاستعمال والتخلص من المنتج قبل وبعد استهلاكه	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed) N
		,512** ,000 255
	عناية المؤسسة بوظيفة البحث والتطوير	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed) N
		,609** ,000 255
	تقوم المؤسسة بتطوير القدرات والإمكانيات التكنولوجية بصفة مستمرة	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed) N
		,637** ,000 255

تعمل المؤسسة وفق أساليب العمل التقنية ومواكبة التطورات الراهنة الصديقة للبيئة والإنسان	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed) N	,561** ,000 255
قياس دعم أبعاد التنمية المستدامة) الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي (في المؤسسة محل الدراسة	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed) N	1,000 . 255

Correlations

		دعم البعد الاقتصادي	دعم البعد الاجتماعي	دعم البعد البيئي	دعم البعد التكنولوجي	قياس دعم أبعاد التنمية المستدامة) الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي (في المؤسسة محل الدراسة
Spearman's rho	دعم البعد الاقتصادي	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed) N	1,000 . 255	,537** ,000 255	,457** ,000 255	,306** ,000 255
	دعم البعد الاجتماعي	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed) N	,537** ,000 255	1,000 . 255	,432** ,000 255	,330** ,000 255
	دعم البعد البيئي	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed) N	,457** ,000 255	,432** ,000 255	1,000 . 255	,458** ,000 255
	دعم البعد التكنولوجي	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed) N	,306** ,000 255	,330** ,000 255	,458** ,000 255	1,000 . 255
	قياس دعم أبعاد التنمية المستدامة) الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي (في المؤسسة محل الدراسة	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed) N	,721** ,000 255	,728** ,000 255	,748** ,000 255	,736** ,000 255

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

FREQUENCIES VARIABLES=A1 A2 A3 A4 A5 A6 A7 A8 A9 A10 A11 A12
/STATISTICS=STDDEV MEAN
/ORDER=ANALYSIS .

	Statistics		Mean	Std. Deviation
	Valid	Missing		
تحرص المؤسسة على توفير الوسائل والأدوات اللازمة للوقاية من الأخطار التي قد تتسبب في ضرر أحد العاملين معها) عمال، زبائن... الخ)	255	0	4,45	,713
تساعد وظيفة التدقيق في التخطيط الاستراتيجي لإيجاد التوازن اللازم بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية هناك نظام واضح ومحدد لتدقيق البيانات والمعلومات الخاصة بالأداء الاجتماعي للمؤسسة	255	0	4,13	,797
مفهوم التدقيق الاجتماعي واضح لدى العاملين بالمؤسسة	255	0	4,31	,659
تمارس المؤسسة وظيفة التدقيق الاجتماعي وفق معايير متعارف عليها) معايير التدقيق العامة الشخصية، معايير العمل الميداني(...	255	0	4,47	,613
تقوم المؤسسة بإشراك كافة المصالح في عملية التدقيق الاجتماعي من خلال ما تتحصل عليه من وثائق وبيانات وتقارير خاصة بالأداء الاجتماعي	255	0	4,40	,708
على مستوى نوعية المعلومات يقوم التدقيق الاجتماعي بفحص صدق ودقة المعلومات التي تم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات يقوم التدقيق الاجتماعي في المؤسسة بتحديد الانحرافات والأخطار الناجمة عن عدم تحقيق الأهداف المسطرة في إطار السياسات والبرامج الاجتماعية	255	0	4,21	,710
تقدم إدارة التدقيق الاجتماعي رأي فني محايد حول المعلومات والقوائم التي تصدر عن المؤسسة	255	0	4,12	,733
التقارير الناجمة عن التدقيق الاجتماعي متاحة لجميع العاملين	255	0	4,15	,759
يعد التدقيق الاجتماعي بمؤسستكم كأداة رقابية تشجع المؤسسة على الالتزام بمسؤولياتها اتجاه العاملين معها	255	0	4,44	,712
يعد التدقيق الاجتماعي أداة تساهم في معالجة انحرافات التنبؤ بالمستقبل بالمؤسسة	255	0	4,48	,663
	255	0	4,38	,764
	255	0	4,27	,712

Frequency Table

تحرص المؤسسة على توفير الوسائل والأدوات اللازمة للوقاية من الأخطار التي قد تتسبب في ضرر أحد العاملين معها) عمال،

زيائن... الخ)

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	3	1,2	1,2	1,2
غير موافق	4	1,6	1,6	2,7
محايد	3	1,2	1,2	3,9
موافق	111	43,5	43,5	47,5
موافق بشدة	134	52,5	52,5	100,0
Total	255	100,0	100,0	

تساعد وظيفة التدقيق في التخطيط الاستراتيجي لإيجاد التوازن اللازم بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	5	2,0	2,0	2,0
غير موافق	7	2,7	2,7	4,7
محايد	15	5,9	5,9	10,6
موافق	150	58,8	58,8	69,4
موافق بشدة	78	30,6	30,6	100,0
Total	255	100,0	100,0	

هناك نظام واضح ومحدد لتدقيق البيانات والمعلومات الخاصة بالأداء الاجتماعي للمؤسسة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق	8	3,1	3,1	3,1
محايد	4	1,6	1,6	4,7
موافق	145	56,9	56,9	61,6
موافق بشدة	98	38,4	38,4	100,0
Total	255	100,0	100,0	

مفهوم التدقيق الاجتماعي واضح لدى العاملين بالمؤسسة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق	5	2,0	2,0	2,0
محايد	1	,4	,4	2,4
موافق	118	46,3	46,3	48,6
موافق بشدة	131	51,4	51,4	100,0

Total	255	100,0	100,0

تمارس المؤسسة وظيفة التدقيق الاجتماعي وفق معايير متعارف عليها) معايير التدقيق العامة الشخصية، معايير العمل الميداني(...

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	1	,4	,4	,4
غير موافق	6	2,4	2,4	2,7
محايد	9	3,5	3,5	6,3
موافق	113	44,3	44,3	50,6
موافق بشدة	126	49,4	49,4	100,0
Total	255	100,0	100,0	

تقوم المؤسسة بإشراك كافة المصالح في عملية التدقيق الاجتماعي من خلال ما تتحصل عليه من وثائق وبيانات وتقارير خاصة بالأداء

الاجتماعي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	4	1,6	1,6	1,6
غير موافق	4	1,6	1,6	3,1
محايد	7	2,7	2,7	5,9
موافق	160	62,7	62,7	68,6
موافق بشدة	80	31,4	31,4	100,0
Total	255	100,0	100,0	

على مستوى نوعية المعلومات يقوم التدقيق الاجتماعي بفحص صدق ودقة المعلومات التي تم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	2	,8	,8	,8
غير موافق	6	2,4	2,4	3,1
محايد	25	9,8	9,8	12,9
موافق	149	58,4	58,4	71,4
موافق بشدة	73	28,6	28,6	100,0
Total	255	100,0	100,0	

يقوم التدقيق الاجتماعي في المؤسسة بتحديد الانحرافات والأخطار الناجمة عن عدم تحقيق الأهداف المسطرة في إطار السياسات

والبرامج الاجتماعية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	5	2,0	2,0	2,0
غير موافق	4	1,6	1,6	3,5

محاييد	15	5,9	5,9	9,4
موافق	155	60,8	60,8	70,2
موافق بشدة	76	29,8	29,8	100,0
Total	255	100,0	100,0	

تقدم إدارة التدقيق الاجتماعي رأي فني محايد حول المعلومات والقوائم التي تصدر عن المؤسسة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	2	,8	,8	,8
غير موافق	6	2,4	2,4	3,1
محاييد	3	1,2	1,2	4,3
موافق	110	43,1	43,1	47,5
موافق بشدة	134	52,5	52,5	100,0
Total	255	100,0	100,0	

التقارير الناجمة عن التدقيق الاجتماعي متاحة لجميع العاملين

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	2	,8	,8	,8
غير موافق	3	1,2	1,2	2,0
محاييد	3	1,2	1,2	3,1
موافق	109	42,7	42,7	45,9
موافق بشدة	138	54,1	54,1	100,0
Total	255	100,0	100,0	

بعد التدقيق الاجتماعي بمؤسستكم كأداة رقابية تشجع المؤسسة على الالتزام بمسؤولياتها اتجاه العاملين معها

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	6	2,4	2,4	2,4
غير موافق	2	,8	,8	3,1
محاييد	2	,8	,8	3,9
موافق	124	48,6	48,6	52,5
موافق بشدة	121	47,5	47,5	100,0
Total	255	100,0	100,0	

بعد التدقيق الاجتماعي أداة تساهم في معالجة انحرافات التنبؤ بالمستقبل بالمؤسسة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	2	,8	,8	,8

غير موافق	6	2,4	2,4	3,1
محايد	9	3,5	3,5	6,7
موافق	141	55,3	55,3	62,0
موافق بشدة	97	38,0	38,0	100,0
Total	255	100,0	100,0	

FREQUENCIES VARIABLES=B1 B2 B3 B4 B5 B6 B7 B8 B9 B10 B11 B12
 /STATISTICS=STDDEV MEAN
 /ORDER=ANALYSIS.

	Statistics		Mean	Std. Deviation
	Valid	Missing		
تتحمل المؤسسة مصاريف بعثات الحج والعمرة والتسهيلات للعمل والمبالغ الخاصة بتوفير إقامة الشعائر الدينية	255	0	4,34	,766
إنفاق المؤسسة على الرحلات الصيفية والنوادي والحفلات والأنشطة الرياضية واختيار الأفراد المستفيدين من تلك الأنشطة وفق شروط عادلة	255	0	4,18	,750
تقدم المؤسسة الهبات والتبرعات للمؤسسات التعليمية والثقافية والاجتماعية والجمعيات بالمجتمع	255	0	4,17	,808
تسعى المؤسسة لتقديم إعانات الوفاة والعجز الكامل والجزئي ومكافآت التقاعد والمعاشات الإضافية وانتظام صرفها للعاملين المستحقين لها	255	0	4,68	,657
دراسة المؤسسة لنظم الضمانات والصيانة والخدمات المقدمة للسلع والخدمات وتقديمها للعملاء في الوقت والشكل المناسب	255	0	4,30	,632
تقوم المؤسسة بإدراج كافة البيانات والمعلومات التي تحتوي على خصائص المنتج بشكل موضوعي وصادق	255	0	4,59	,675
مطابقة أنشطة المؤسسة لمختلف الإجراءات والقوانين الصادرة من الهيئات الدولية والدولة التي تنظم العلاقة بين المؤسسة وأصحاب المصلحة	255	0	4,21	,706
اهتمام المؤسسة بشكاوى ومقترحات العملاء عن السلع والخدمات المقدمة ودراسة مسبباتها والتأكد من وجود الأمان الكامل عند استخدامها	255	0	4,21	,677

دراسة المؤسسة لمبالغ ونوعيات الغرامة والمخالفة التي وقعت على المؤسسة كنتيجة للتخلص من نفايات ومخلفات الإنتاج بطريقة سلبية أو تلويث الهواء	255	0	4,26	,598
مراقبة المؤسسة لمدى مناسبة وسداد مبالغ الأجرور والمرتببات والمكافآت والحوافز والمنح والإعانات في المواعيد المقررة إنفاق المؤسسة على أبحاث ودراسات السوق ودراسة مخطط وبرامج الإنتاج للارتقاء بمستوى السلع والخدمات في تشكيلات تتناسب والدخول وأنواع العملاء تسعى المؤسسة لتحسين علاقتها مع الدولة من إفادتها من فائض إيرادات المؤسسة ومدى توفير عملات أجنبية لازمة لنفع خطط التنمية الاقتصادية بالدولة	255	0	4,57	,648
	255	0	4,24	,811
	255	0	4,44	,636

Frequency Table

تتحمل المؤسسة مصاريف بعثات الحج والعمرة والتسهيلات للعمال والمبالغ الخاصة بتوفير إقامة الشعائر الدينية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	7	2,7	2,7	2,7
محاييد	4	1,6	1,6	4,3
موافق	133	52,2	52,2	56,5
موافق بشدة	111	43,5	43,5	100,0
Total	255	100,0	100,0	

إنفاق المؤسسة على الرحلات الصيفية والنوادي والحفلات والأنشطة الرياضية واختيار الأفراد المستفيدين من تلك الأنشطة وفق

شروط عادلة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	2	,8	,8	,8
غير موافق	10	3,9	3,9	4,7
محاييد	11	4,3	4,3	9,0
موافق	150	58,8	58,8	67,8
موافق بشدة	82	32,2	32,2	100,0
Total	255	100,0	100,0	

تقدم المؤسسة الهيئات والتبرعات للمؤسسات التعليمية والثقافية والاجتماعية والجمعيات بالمجتمع

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent

Valid	غير موافق بشدة	5	2,0	2,0	2,0
	غير موافق	9	3,5	3,5	5,5
	محايد	8	3,1	3,1	8,6
	موافق	149	58,4	58,4	67,1
	موافق بشدة	84	32,9	32,9	100,0
Total		255	100,0	100,0	

تسعى المؤسسة لتقديم إعانات الوفاة والعجز الكامل والجزئي ومكافآت التقاعد والمعاشات الإضافية وانتظام صرفها للعاملين

المستحقين لها

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	,8	,8	,8
	غير موافق	5	2,0	2,0	2,7
	موافق	59	23,1	23,1	25,9
	موافق بشدة	189	74,1	74,1	100,0
Total		255	100,0	100,0	

دراسة المؤسسة لنظم الضمانات والصيانة والخدمات المقدمة للسلع والخدمات وتقديمها للعملاء في الوقت والشكل المناسب

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	,4	,4	,4
	غير موافق	3	1,2	1,2	1,6
	محايد	9	3,5	3,5	5,1
	موافق	148	58,0	58,0	63,1
	موافق بشدة	94	36,9	36,9	100,0
Total		255	100,0	100,0	

تقوم المؤسسة بإدراج كافة البيانات والمعلومات التي تحتوي على خصائص المنتج بشكل موضوعي وصادق

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	,8	,8	,8
	غير موافق	5	2,0	2,0	2,7
	موافق	81	31,8	31,8	34,5
	موافق بشدة	167	65,5	65,5	100,0
Total		255	100,0	100,0	

مطابقة أنشطة المؤسسة لمختلف الإجراءات والقوانين الصادرة من الهيئات الدولية والدولة التي تنظم العلاقة بين المؤسسة وأصحاب المصلحة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	5	2,0	2,0	2,0
غير موافق	1	,4	,4	2,4
محايد	9	3,5	3,5	5,9
موافق	160	62,7	62,7	68,6
موافق بشدة	80	31,4	31,4	100,0
Total	255	100,0	100,0	

اهتمام المؤسسة بشكاوى ومقترحات العملاء عن السلع والخدمات المقدمة ودراسة مسبباتها والتأكد من وجود الأمان الكامل عند

استخدامها

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	2	,8	,8	,8
غير موافق	7	2,7	2,7	3,5
محايد	4	1,6	1,6	5,1
موافق	164	64,3	64,3	69,4
موافق بشدة	78	30,6	30,6	100,0
Total	255	100,0	100,0	

دراسة المؤسسة لمبالغ ونوعيات الغرامة والمخالفة التي وقعت على المؤسسة كنتيجة للتخلص من نفايات ومخلفات الإنتاج بطريقة

سلبية أو تلويث الهواء

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	1	,4	,4	,4
غير موافق	2	,8	,8	1,2
محايد	9	3,5	3,5	4,7
موافق	161	63,1	63,1	67,8
موافق بشدة	82	32,2	32,2	100,0
Total	255	100,0	100,0	

مراقبة المؤسسة لمدى مناسبة وسداد مبالغ الأجور والمرتبات والمكافآت والحوافز والمنح والإعانات في المواعيد المقررة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	1	,4	,4	,4
غير موافق	5	2,0	2,0	2,4
محايد	1	,4	,4	2,7
موافق	89	34,9	34,9	37,6
موافق بشدة	159	62,4	62,4	100,0

Total	255	100,0	100,0

إنفاق المؤسسة على أبحاث ودراسات السوق ودراسة مخطط وبرامج الإنتاج للارتقاء بمستوى السلع والخدمات في تشكيلات تتناسب

والدخل وأنواع العملاء

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	5	2,0	2,0	2,0
غير موافق	7	2,7	2,7	4,7
محايد	9	3,5	3,5	8,2
موافق	134	52,5	52,5	60,8
موافق بشدة	100	39,2	39,2	100,0
Total	255	100,0	100,0	

تسعى المؤسسة لتحسين علاقتها مع الدولة من إفادتها من فائض إيرادات المؤسسة ومدى توفير عملات أجنبية لازمة لنفع

خطط التنمية الاقتصادية بالدولة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق	6	2,4	2,4	2,4
محايد	2	,8	,8	3,1
موافق	121	47,5	47,5	50,6
موافق بشدة	126	49,4	49,4	100,0
Total	255	100,0	100,0	

FREQUENCIES VARIABLES=C1 C2 C3 D1 D2 D3 E1 E2 E3 F1 F2 F3
/STATISTICS=STDDEV MEAN
/ORDER=ANALYSIS .

Statistics

	N		Mean	Std. Deviation
	Valid	Missing		
تقدم المؤسسة إعانات وهبات لدعم القضايا الاقتصادية للدولة	255	0	4,31	,688
تلتزم المؤسسة بتقديم أقساط الضرائب والتأمينات للمصالح المعنية	255	0	4,52	,736
تساهم المؤسسة في زيادة الدخل الوطني الخام للدولة	255	0	4,28	,586
تساعد المؤسسة في دعم مؤسسات المجتمع المدني كالجمعيات، مؤسسات أخرى كمراكز البحث العلمي والمستشفيات وغيرها	255	0	4,32	,657

مساهمة المؤسسة في تقديم منتجاتها لثقافة المجتمع بما فيها الجانب الأخلاقي والديني والقانوني	255	0	4,54	,735
مساهمة المؤسسة في معالجة المشكلات الاجتماعية كالبطالة والتضخم والمساعدة في تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة	255	0	4,26	,703
دعم المؤسسة للمنظمات والجمعيات غير الحكومية القائمة على حماية البيئة	255	0	4,31	,677
التزام المؤسسة بالتشريعات والقوانين البيئية الصادرة عن الحكومة والهيئات الدولية.	255	0	4,31	,646
تقدم المؤسسة إرشادات واضحة حول حيثيات الاستعمال والتخلص من المنتج قبل وبعد استهلاكه	255	0	4,39	,722
عناية المؤسسة بوظيفة البحث والتطوير	255	0	4,42	,653
تقوم المؤسسة بتطوير القدرات والإمكانيات التكنولوجية بصفة مستمرة	255	0	4,33	,678
تعمل المؤسسة وفق أساليب العمل التقنية ومواكبة التطورات الراهنة الصديقة للبيئة والإنسان	255	0	4,37	,752

Frequency Table

تقدم المؤسسة إعانات وهبات لدعم القضايا الاقتصادية للدولة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	1	,4	,4	,4
غير موافق	8	3,1	3,1	3,5
محايد	3	1,2	1,2	4,7
موافق	143	56,1	56,1	60,8
موافق بشدة	100	39,2	39,2	100,0
Total	255	100,0	100,0	

تلتزم المؤسسة بتقديم أقساط الضرائب والتأمينات للمصالح المعنية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	6	2,4	2,4	2,4
محايد	1	,4	,4	2,7
موافق	96	37,6	37,6	40,4
موافق بشدة	152	59,6	59,6	100,0
Total	255	100,0	100,0	

تساهم المؤسسة في زيادة الدخل الوطني الخام للدولة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق	5	2,0	2,0	2,0
محاييد	3	1,2	1,2	3,1
موافق	163	63,9	63,9	67,1
موافق بشدة	84	32,9	32,9	100,0
Total	255	100,0	100,0	

تساعد المؤسسة في دعم مؤسسات المجتمع المدني كالجمعيات، مؤسسات أخرى كمراكز البحث العلمي والمستشفيات وغيرها

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	1	,4	,4	,4
غير موافق	6	2,4	2,4	2,7
محاييد	3	1,2	1,2	3,9
موافق	145	56,9	56,9	60,8
موافق بشدة	100	39,2	39,2	100,0
Total	255	100,0	100,0	

مسايرة المؤسسة في تقديم منتجاتها لثقافة المجتمع بما فيها الجانب الأخلاقي والديني والقانوني

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	6	2,4	2,4	2,4
محاييد	1	,4	,4	2,7
موافق	91	35,7	35,7	38,4
موافق بشدة	157	61,6	61,6	100,0
Total	255	100,0	100,0	

مساهمة المؤسسة في معالجة المشكلات الاجتماعية كالبطالة والتضخم والمساعدة في تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	1	,4	,4	,4
غير موافق	10	3,9	3,9	4,3
محاييد	2	,8	,8	5,1
موافق	150	58,8	58,8	63,9
موافق بشدة	92	36,1	36,1	100,0
Total	255	100,0	100,0	

دعم المؤسسة للمنظمات والجمعيات غير الحكومية القائمة على حماية البيئة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	2	,8	,8	,8
غير موافق	6	2,4	2,4	3,1
محايد	1	,4	,4	3,5
موافق	148	58,0	58,0	61,6
موافق بشدة	98	38,4	38,4	100,0
Total	255	100,0	100,0	

التزام المؤسسة بالتشريعات والقوانين البنينة الصادرة عن الحكومة والهيئات الدولية.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	3	1,2	1,2	1,2
غير موافق	1	,4	,4	1,6
محايد	5	2,0	2,0	3,5
موافق	152	59,6	59,6	63,1
موافق بشدة	94	36,9	36,9	100,0
Total	255	100,0	100,0	

تقدم المؤسسة إرشادات واضحة حول حيثيات الاستعمال والتخلص من المنتج قبل وبعد استهلاكه

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	3	1,2	1,2	1,2
غير موافق	6	2,4	2,4	3,5
موافق	126	49,4	49,4	52,9
موافق بشدة	120	47,1	47,1	100,0
Total	255	100,0	100,0	

عناية المؤسسة بوظيفة البحث والتطوير

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق	7	2,7	2,7	2,7
محايد	2	,8	,8	3,5
موافق	122	47,8	47,8	51,4
موافق بشدة	124	48,6	48,6	100,0
Total	255	100,0	100,0	

تقوم المؤسسة بتطوير القدرات والإمكانيات التكنولوجية بصفة مستمرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	2	,8	,8	,8
غير موافق	6	2,4	2,4	3,1
موافق	144	56,5	56,5	59,6
موافق بشدة	103	40,4	40,4	100,0
Total	255	100,0	100,0	

تعمل المؤسسة وفق أساليب العمل التقنية ومواكبة التطورات الراهنة الصديقة للبيئة والإنسان

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	5	2,0	2,0	2,0
غير موافق	4	1,6	1,6	3,5
موافق	128	50,2	50,2	53,7
موافق بشدة	118	46,3	46,3	100,0
Total	255	100,0	100,0	

T-TEST

/TESTVAL=03

/MISSING=ANALYSIS

/VARIABLES=A1 A2 A3 A4 A5 A6 A7 A8 A9 A10 A11 A12

/CRITERIA=CI (.95) .

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
تحرص المؤسسة على توفير الوسائل والأدوات اللازمة للوقاية من الأخطار التي قد تتسبب في ضرر أحد العاملين معها) عمال، زبائن... الخ)	255	4,45	,713	,045
تساعد وظيفة التدقيق في التخطيط الاستراتيجي لإيجاد التوازن اللازم بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية	255	4,13	,797	,050
هناك نظام واضح ومحدد لتدقيق البيانات والمعلومات الخاصة بالأداء الاجتماعي للمؤسسة	255	4,31	,659	,041
مفهوم التدقيق الاجتماعي واضح لدى العاملين بالمؤسسة	255	4,47	,613	,038
تمارس المؤسسة وظيفة التدقيق الاجتماعي وفق معايير متعارف عليها) معايير التدقيق العامة الشخصية، معايير العمل الميداني(...	255	4,40	,708	,044

تقوم المؤسسة بإشراك كافة المصالح في عملية التدقيق الاجتماعي من خلال ما نتحصل عليه من وثائق وبيانات وتقارير خاصة بالأداء الاجتماعي	255	4,21	,710	,044
على مستوى نوعية المعلومات يقوم التدقيق الاجتماعي بفحص صدق ودقة المعلومات التي تم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات يقوم التدقيق الاجتماعي في المؤسسة بتحديد الانحرافات والأخطار الناجمة عن عدم تحقيق الأهداف المسطرة في إطار السياسات والبرامج الاجتماعية	255	4,12	,733	,046
تقدم إدارة التدقيق الاجتماعي رأي فني محايد حول المعلومات والقوائم التي تصدر عن المؤسسة	255	4,44	,712	,045
التقارير الناجمة عن التدقيق الاجتماعي متاحة لجميع العاملين	255	4,48	,663	,042
يعد التدقيق الاجتماعي بمؤسستكم كأداة رقابية تشجع المؤسسة على الالتزام بمسؤولياتها اتجاه العاملين معها	255	4,38	,764	,048
يعد التدقيق الاجتماعي أداة تساهم في معالجة انحرافات التنبؤ بالمستقبل بالمؤسسة	255	4,27	,712	,045

One-Sample Test

	Test Value = 03					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
تحرص المؤسسة على توفير الوسائل والأدوات اللازمة للوقاية من الأخطار التي قد تتسبب في ضرر أحد العاملين معها) عمال، زبائن،... الخ)	32,420	254	,000	1,447	1,36	1,53
تساعد وظيفة التدقيق في التخطيط الاستراتيجي لإيجاد التوازن اللازم بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية	22,699	254	,000	1,133	1,04	1,23
هناك نظام واضح ومحدد لتدقيق البيانات والمعلومات الخاصة بالأداء الاجتماعي للمؤسسة	31,668	254	,000	1,306	1,22	1,39
مفهوم التدقيق الاجتماعي واضح لدى العاملين بالمؤسسة	38,292	254	,000	1,471	1,39	1,55
تمارس المؤسسة وظيفة التدقيق الاجتماعي وفق معايير متعارف عليها) معايير التدقيق العامة الشخصية، معايير العمل الميداني(...	31,592	254	,000	1,400	1,31	1,49

الملاحق

تقوم المؤسسة بإشراك كافة المصالح في عملية التدقيق الاجتماعي من خلال ما نتحصل عليه من وثائق وبيانات وتقارير خاصة بالأداء الاجتماعي	27,172	254	,000	1,208	1,12	1,30
على مستوى نوعية المعلومات يقوم التدقيق الاجتماعي بفحص صدق ودقة المعلومات التي تم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات يقوم التدقيق الاجتماعي في المؤسسة بتحديد الانحرافات والأخطار الناجمة عن عدم تحقيق الأهداف المسطرة في إطار السياسات والبرامج الاجتماعية	24,348	254	,000	1,118	1,03	1,21
تقدم إدارة التدقيق الاجتماعي رأي فني محايد حول المعلومات والقوائم التي تصدر عن المؤسسة	24,173	254	,000	1,149	1,06	1,24
التقارير الناجمة عن التدقيق الاجتماعي متاحة لجميع العاملين	32,346	254	,000	1,443	1,36	1,53
يعد التدقيق الاجتماعي بمؤسستكم كأداة رقابية تشجع المؤسسة على الالتزام بمسؤولياتها اتجاه العاملين معها	35,700	254	,000	1,482	1,40	1,56
يعد التدقيق الاجتماعي أداة تساهم في معالجة انحرافات التنبؤ بالمستقبل بالمؤسسة	28,867	254	,000	1,380	1,29	1,47
	28,582	254	,000	1,275	1,19	1,36

T-TEST
 /TESTVAL=03
 /MISSING=ANALYSIS
 /VARIABLES=المحور 2
 /CRITERIA=CI (.95) .

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
قياس تطبيق التدقيق الاجتماعي في المؤسسة محل الدراسة	255	51,81	6,644	,416

One-Sample Test

	Test Value = 03					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
قياس تطبيق التدقيق الاجتماعي في المؤسسة محل الدراسة	117,325	254	,000	48,812	47,99	49,63

```
GET
FILE='C:\Users\pc\Desktop\اطروحة\ ل عور اكرم\apa\LAOUAR\LAOUAR MOD.sav'.
DATASET NAME DataSet1 WINDOW=FRONT.
CORRELATIONS
/VARIABLES=B1 B2 B3 2المحور
/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/MISSING=PAIRWISE.
```

Correlations

[DataSet1] C:\Users\pc\Desktop\اطروحة\ ل عور اكرم\apa\LAOUAR\LAOUAR MOD.sav

Correlations					
		إنفاق المؤسسة على الرحلات الصيفية والنوادي والحفلات والأنشطة الرياضية واختيار الأفراد المستفيدين من تلك الأنشطة وفق شروط عادلة	تقدم المؤسسة الهبات والتبرعات للمؤسسات التعليمية والثقافية والاجتماعية والجمعيات بالمجتمع	قياس تطبيق التدقيق الاجتماعي في المؤسسة محل الدراسة	
تتحمل المؤسسة مصاريف بعثات الحج والعمرة والتسهيلات للعمال والمبالغ الخاصة بتوفير إقامة الشعائر الدينية	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	1 ,670** ,000 255	,716** ,000 ,000 255	,589** ,000 ,000 255	
إنفاق المؤسسة على الرحلات الصيفية والنوادي والحفلات والأنشطة الرياضية واختيار الأفراد المستفيدين من تلك الأنشطة وفق شروط عادلة	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	,670** ,000 ,000 255	1 ,840** ,000 ,000 255	,540** ,000 ,000 255	
تقدم المؤسسة الهبات والتبرعات للمؤسسات التعليمية والثقافية والاجتماعية والجمعيات بالمجتمع	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	,716** ,000 ,000 255	,840** ,000 ,000 255	1 ,589** ,000 ,000 255	
قياس تطبيق التدقيق الاجتماعي في المؤسسة محل الدراسة	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	,589** ,000 ,000 255	,540** ,000 ,000 255	,589** ,000 ,000 255	1 255

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

```
CORRELATIONS
/VARIABLES=2المحور B4 B5 B6
/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/MISSING=PAIRWISE.
```

Correlations

Correlations

الملاحق

تقوم المؤسسة بإدراج كافة البيانات والمعلومات التي تحتوي على خصائص المنتج بشكل موضوعي وصادق	دراسة المؤسسة لنظم الضمانات والصيانة والخدمات المقدمة للسلع والخدمات وتقديمها للعملاء في الوقت والشكل المناسب	تسعى المؤسسة لتقديم إعانات الوفاة والعجز الكامل والجزئي ومكافآت التقاعد والمعاشات الإضافية وانتظام صرفها للعاملين المستحقين لها	قياس تطبيق التدقيق الاجتماعي في المؤسسة محل الدراسة		
,458** ,000 255	,552** ,000 255	,614** ,000 255	1	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	قياس تطبيق التدقيق الاجتماعي في المؤسسة محل الدراسة
,609** ,000 255	,422** ,000 255	,614** ,000 255	1	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	تسعى المؤسسة لتقديم إعانات الوفاة والعجز الكامل والجزئي ومكافآت التقاعد والمعاشات الإضافية وانتظام صرفها للعاملين المستحقين لها
,370** ,000 255	1 ,000 255	,422** ,000 255	,552** ,000 255	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	دراسة المؤسسة لنظم الضمانات والصيانة والخدمات المقدمة للسلع والخدمات وتقديمها للعملاء في الوقت والشكل المناسب
1 255	,370** ,000 255	,609** ,000 255	,458** ,000 255	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	تقوم المؤسسة بإدراج كافة البيانات والمعلومات التي تحتوي على خصائص المنتج بشكل موضوعي وصادق

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

CORRELATIONS
/VARIABLES=المحور 2 B7 B8 B9
/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/MISSING=PAIRWISE .

Correlations

دراسة المؤسسة لمبالغ ونوعيات الغرامة والمخالفة التي وقعت على المؤسسة كنتيجة للتخلص من نفايات ومخلفات الإنتاج بطريقة سلبية أو تلويث الهواء	اهتمام المؤسسة بشكاوى ومقترحات العملاء عن السلع والخدمات المقدمة ودراسة مسبباتها والتأكد من وجود الأمان الكامل عند استخدامها	مطابقة أنشطة المؤسسة لمختلف الإجراءات والقوانين الصادرة من الهيئات الدولية والدولة التي تنظم العلاقة بين المؤسسة وأصحاب المصلحة	قياس تطبيق التدقيق الاجتماعي في المؤسسة محل الدراسة		
,536** ,000 255	,593** ,000 255	,645** ,000 255	1	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	قياس تطبيق التدقيق الاجتماعي في المؤسسة محل الدراسة
,550** ,000 255	,647** ,000 255	,645** ,000 255	1	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	مطابقة أنشطة المؤسسة لمختلف الإجراءات والقوانين الصادرة من الهيئات الدولية والدولة التي تنظم العلاقة بين المؤسسة وأصحاب المصلحة

الملاحق

اهتمام المؤسسة بشكاوى ومقترحات العملاء	Pearson Correlation	,593**	,647**	1	,661**
عن السلع والخدمات المقدمة ودراسة مسبباتها	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,000
والتأكد من وجود الأمان الكامل عند استخدامها	N	255	255	255	255
دراسة المؤسسة لمبالغ ونوعيات الغرامة	Pearson Correlation	,536**	,550**	,661**	1
والمخالفة التي وقعت على المؤسسة كنتيجة	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	
للتخلص من نفايات ومخلفات الإنتاج بطريقة سلبية أو تلويث الهواء	N	255	255	255	255

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

CORRELATIONS
 /VARIABLES=B7 B8 B9 2المحور
 /PRINT=TWOTAIL NOSIG
 /MISSING=PAIRWISE .

Correlations

Correlations				
مطابقة أنشطة المؤسسة لمختلف الإجراءات والقوانين الصادرة من الهيئات الدولية والدولة التي تنظم العلاقة بين المؤسسة وأصحاب المصلحة	اهتمام المؤسسة بشكاوى ومقترحات العملاء عن السلع والخدمات المقدمة ودراسة مسبباتها والتأكد من وجود الأمان الكامل عند استخدامها	دراسة المؤسسة لمبالغ ونوعيات الغرامة والمخالفة التي وقعت على المؤسسة كنتيجة للتخلص من نفايات ومخلفات الإنتاج بطريقة سلبية أو تلويث الهواء	قياس تطبيق التدقيق الاجتماعي في المؤسسة محل الدراسة	
Pearson Correlation	1	,647**	,550**	,645**
Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000
N	255	255	255	255
اهتمام المؤسسة بشكاوى ومقترحات العملاء عن السلع والخدمات المقدمة ودراسة مسبباتها والتأكد من وجود الأمان الكامل عند استخدامها	Pearson Correlation	,647**	1	,661**
Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000
N	255	255	255	255
دراسة المؤسسة لمبالغ ونوعيات الغرامة والمخالفة التي وقعت على المؤسسة كنتيجة للتخلص من نفايات ومخلفات الإنتاج بطريقة سلبية أو تلويث الهواء	Pearson Correlation	,550**	,661**	1
Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000
N	255	255	255	255
قياس تطبيق التدقيق الاجتماعي في المؤسسة محل الدراسة	Pearson Correlation	,645**	,593**	,536**
Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000
N	255	255	255	255

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

CORRELATIONS
 /VARIABLES=B10 B11 B12 2المحور
 /PRINT=TWOTAIL NOSIG

/MISSING=PAIRWISE .

Correlations

Correlations					
		مراقبة المؤسسة لمدى مناسبة وسداد مبالغ الأجر والمرتبات والمكافآت والحوافز والمنح والإعانات في المواعيد المقررة	مراقبة المؤسسة لمدى مناسبة وسداد مبالغ الأجر والمرتبات والمكافآت والحوافز والمنح والإعانات في المواعيد المقررة	مراقبة المؤسسة لمدى مناسبة وسداد مبالغ الأجر والمرتبات والمكافآت والحوافز والمنح والإعانات في المواعيد المقررة	مراقبة المؤسسة لمدى مناسبة وسداد مبالغ الأجر والمرتبات والمكافآت والحوافز والمنح والإعانات في المواعيد المقررة
	Pearson Correlation	1	,298**	,366**	,512**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000
	N	255	255	255	255
	Pearson Correlation	,298**	1	,601**	,568**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,000
	N	255	255	255	255
	Pearson Correlation	,366**	,601**	1	,602**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,000
	N	255	255	255	255
	Pearson Correlation	,512**	,568**	,602**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	
	N	255	255	255	255

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

CORRELATIONS

/VARIABLES=المحور 3 المحور 2

/PRINT=TWOTAIL NOSIG

/MISSING=PAIRWISE .

Correlations

Correlations			
		قياس تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (الخيرية والأخلاقية والقانونية والاقتصادية) بالمؤسسة محل الدراسة	قياس تطبيق التدقيق الاجتماعي في المؤسسة محل الدراسة
	Pearson Correlation	1	,799**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	255	255

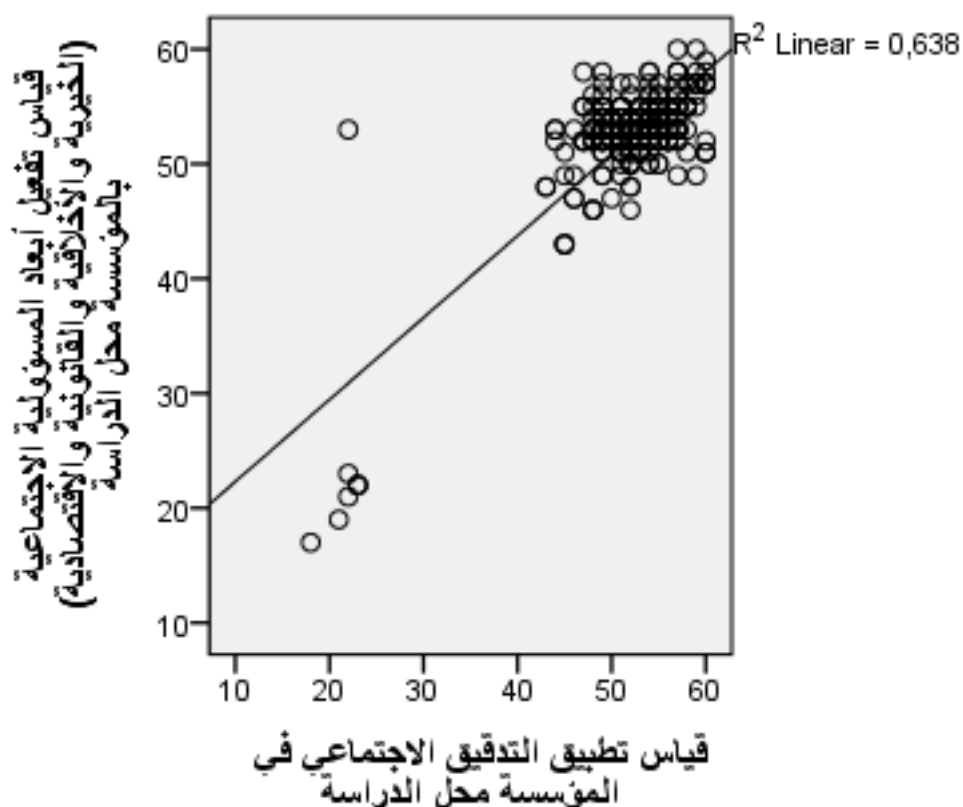
قياس تطبيق التدقيق الاجتماعي في المؤسسة	Pearson Correlation	,799**	1
محل الدراسة	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	255	255

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

GRAPH

/SCATTERPLOT (BIVAR)=المحور 2 WITH المحور 3
/MISSING=LISTWISE.

Graph



REGRESSION

/DESCRIPTIVES MEAN STDDEV CORR SIG N
/MISSING LISTWISE
/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
/NOORIGIN
/DEPENDENT المحور 4
/METHOD=ENTER المحور 3
/SCATTERPLOT=(*ZRESID ,*ZPRED)
/RESIDUALS HISTOGRAM(ZRESID) NORMPROB(ZRESID) .

Regression

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
قياس دعم أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي (في المؤسسة محل الدراسة قياس تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (الخيرية والأخلاقية والقانونية والاقتصادية) بالمؤسسة محل الدراسة	52,36	6,173	255
قياس تفعيل أبعاد التنمية المستدامة (المسؤولية الاجتماعية والخيرية والأخلاقية والقانونية والاقتصادية) بالمؤسسة محل الدراسة	52,18	5,943	255

Correlations

	قياس دعم أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي (في المؤسسة محل الدراسة	قياس تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (الخيرية والأخلاقية والقانونية والاقتصادية) بالمؤسسة محل الدراسة
Pearson Correlation	قياس دعم أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي (في المؤسسة محل الدراسة قياس تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (الخيرية والأخلاقية والقانونية والاقتصادية) بالمؤسسة محل الدراسة	1,000 ,855
Sig. (1-tailed)	قياس دعم أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي (في المؤسسة محل الدراسة قياس تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (الخيرية والأخلاقية والقانونية والاقتصادية) بالمؤسسة محل الدراسة	. ,000
N	قياس دعم أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي (في المؤسسة محل الدراسة قياس تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (الخيرية والأخلاقية والقانونية والاقتصادية) بالمؤسسة محل الدراسة	255 255

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method

1	قياس تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (الخيرية والأخلاقية والقانونية والاقتصادية) بالمؤسسة محل الدراسة ^b		Enter .

a. Dependent Variable:

قياس دعم أبعاد التنمية المستدامة) الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي (في المؤسسة محل الدراسة

b. All requested variables entered.

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,855 ^a	,731	,730	3,207

a. Predictors: (Constant),

قياس تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية) الخيرية والأخلاقية والقانونية والاقتصادية (بالمؤسسة محل الدراسة

b. Dependent Variable:

قياس دعم أبعاد التنمية المستدامة) الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي (في المؤسسة محل الدراسة

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	7077,611	1	7077,611	688,316	,000 ^b
	Residual	2601,472	253	10,282		
	Total	9679,082	254			

a. Dependent Variable:

قياس دعم أبعاد التنمية المستدامة) الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي (في المؤسسة محل الدراسة

b. Predictors: (Constant), قياس

تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية) الخيرية والأخلاقية والقانونية والاقتصادية (بالمؤسسة محل الدراسة

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	6,017	1,778		3,384	,001
	قياس تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية (الخيرية والأخلاقية والقانونية والاقتصادية) بالمؤسسة محل الدراسة	,888	,034	,855	26,236	,000

a. Dependent Variable:

قياس دعم أبعاد التنمية المستدامة) الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي (في المؤسسة محل الدراسة

Residuals Statistics^a

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	21,12	59,31	52,36	5,279	255
Residual	-7,642	8,687	,000	3,200	255
Std. Predicted Value	-5,920	1,315	,000	1,000	255
Std. Residual	-2,383	2,709	,000	,998	255

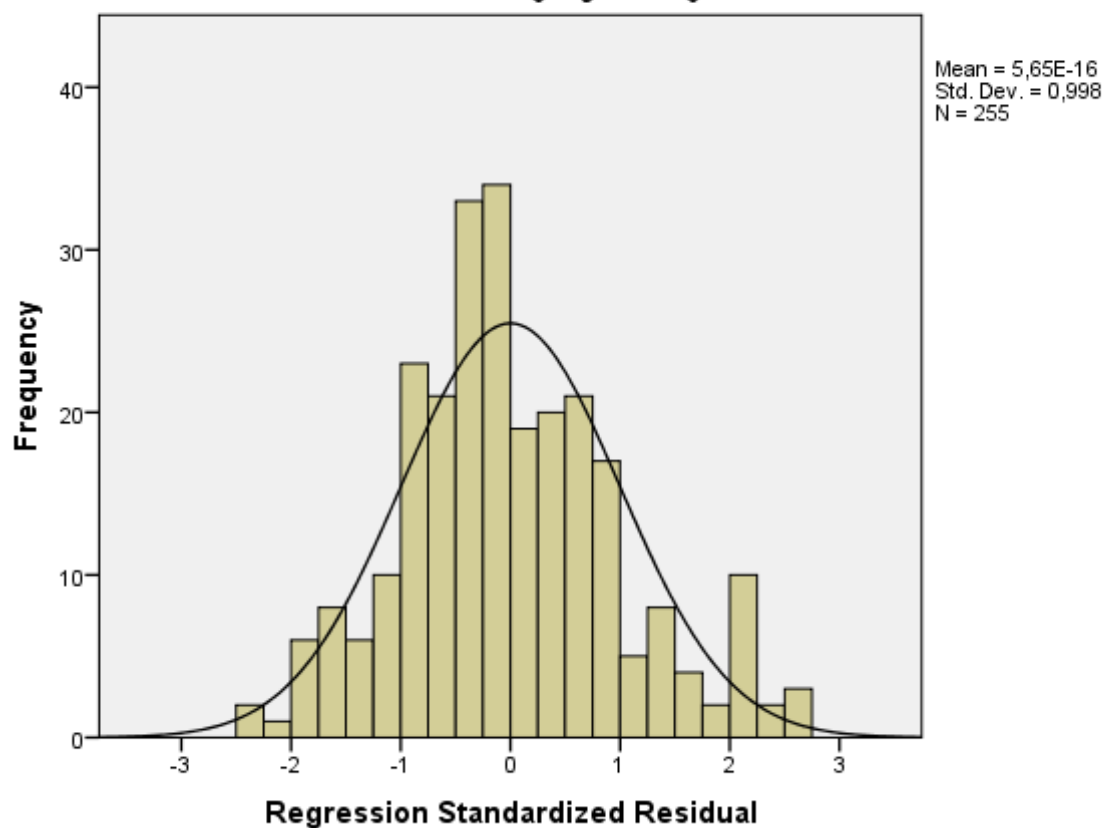
a. Dependent Variable:

قياس دعم أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي) في المؤسسة محل الدراسة

Charts

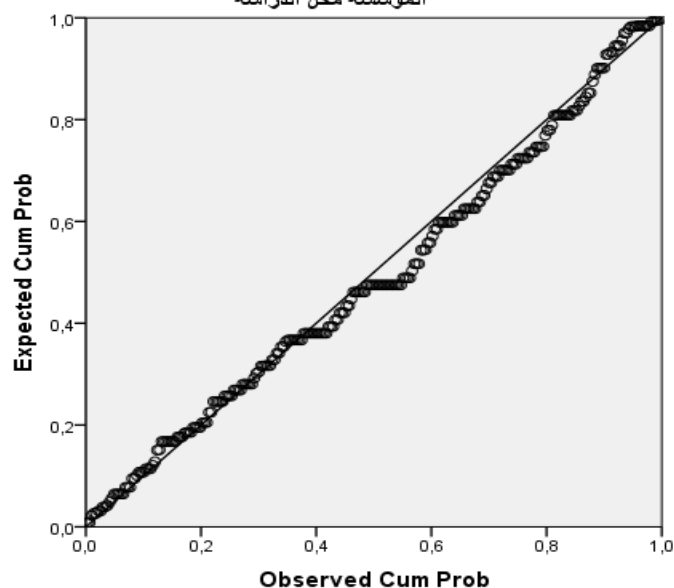
Histogram

Dependent Variable: قياس دعم أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي) في المؤسسة محل الدراسة



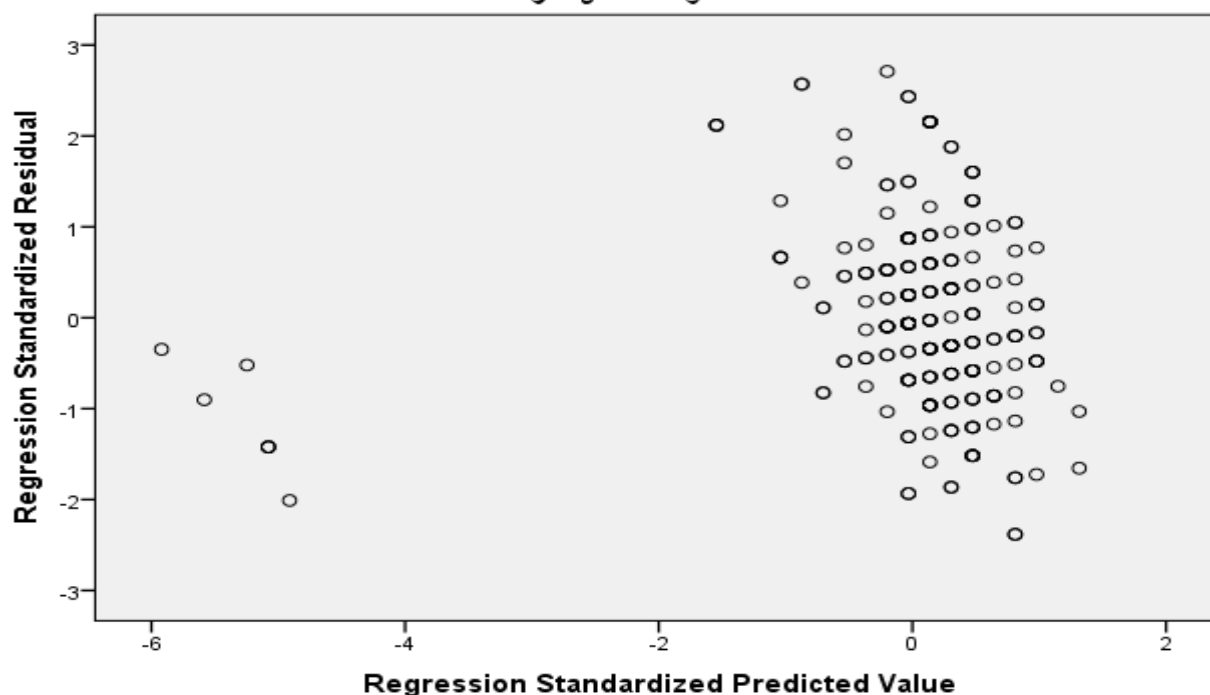
Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual

Dependent Variable: قياس دعم أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي) في المؤسسة محل الدراسة



Scatterplot

Dependent Variable: قياس دعم أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي) في المؤسسة محل الدراسة



```
REGRESSION
/MISSING LISTWISE
/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
```

```

/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
/NOORIGIN
/DEPENDENT C
/METHOD=ENTER ب.ق.ب.أ.ب.خ.ب.اقت
/SCATTERPLOT=(*ZPRED,*ZRESID)
/RESIDUALS HISTOGRAM(ZRESID) NORMPROB(ZRESID).

```

Regression

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	تفعيل البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية, تفعيل البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية, تفعيل البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية, تفعيل البعد الاخلاقي للمسؤولية الاجتماعية ^b		Enter

a. Dependent Variable:

دعم البعد الاقتصادي

b. All requested variables entered.

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,752 ^a	,565	,558	1,102

a. Predictors: (Constant),

تفعيل البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية, تفعيل البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية, تفعيل البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية, تفعيل البعد الاخلاقي للمسؤولية الاجتماعية

b. Dependent Variable:

دعم البعد الاقتصادي

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	394,694	4	98,674	81,294	,000 ^b
	Residual	303,447	250	1,214		
	Total	698,141	254			

a. Dependent Variable:

دعم البعد الاقتصادي

b. Predictors: (Constant),

تفعيل البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية, تفعيل البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية, تفعيل البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية, تفعيل البعد الاخلاقي للمسؤولية الاجتماعية

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2,132	,633		3,369	,001
	تفعيل البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية	,206	,042	,263	4,847	,000
	تفعيل البعد الاخلاقي للمسؤولية الاجتماعية	,223	,069	,212	3,228	,001
	تفعيل البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية	,180	,059	,186	3,046	,003
	تفعيل البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية	,231	,069	,229	3,340	,001

a. Dependent Variable:

دعم البعد الاقتصادي

Residuals Statistics^a

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	5,74	14,72	13,11	1,247	255
Residual	-2,722	2,849	,000	1,093	255
Std. Predicted Value	-5,911	1,297	,000	1,000	255
Std. Residual	-2,471	2,586	,000	,992	255

a. Dependent Variable:

دعم البعد الاقتصادي

REGRESSION

/MISSING LISTWISE

/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA

/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)

/NOORIGIN

/DEPENDENT D

/METHOD=ENTER ا. ب. ق. د. هـ. ز. ح. ط. ي.

/SCATTERPLOT=(*ZPRED , *ZRESID)

/RESIDUALS HISTOGRAM(ZRESID) NORMPROB(ZRESID) .

Regression

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	تفعيل البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية , تفعيل البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية , تفعيل البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية , تفعيل البعد الاخلاقي للمسؤولية الاجتماعية ^b		Enter

a. Dependent Variable:

دعم البعد الاجتماعي

b. All requested variables entered.

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,783 ^a	,613	,607	1,059

a. Predictors: (Constant),

تفعيل البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية, تفعيل البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية, تفعيل البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية, تفعيل البعد الاخلاقي للمسؤولية الاجتماعية

b. Dependent Variable:

دعم البعد الاجتماعي

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	445,391	4	111,348	99,208	,000 ^b
	Residual	280,593	250	1,122		
	Total	725,984	254			

a. Dependent Variable:

دعم البعد الاجتماعي

b. Predictors: (Constant),

تفعيل البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية, تفعيل البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية, تفعيل البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية, تفعيل البعد الاخلاقي للمسؤولية الاجتماعية

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1,551	,609		2,548	,011
	تفعيل البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية	,260	,041	,325	6,369	,000
	تفعيل البعد الاخلاقي للمسؤولية الاجتماعية	,328	,066	,306	4,947	,000
	تفعيل البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية	,131	,057	,132	2,301	,022
	تفعيل البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية	,163	,066	,159	2,459	,015

a. Dependent Variable:

دعم البعد الاجتماعي

Residuals Statistics^a

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	5,31	14,79	13,13	1,324	255
Residual	-2,773	2,596	,000	1,051	255

Std. Predicted Value	-5,900	1,254	,000	1,000	255
Std. Residual	-2,618	2,450	,000	,992	255

a. Dependent Variable:

دعم البعد الاجتماعي

```

REGRESSION
/MISSING LISTWISE
/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
/NOORIGIN
/DEPENDENT E
/METHOD=ENTER ا. ب. ق. د. هـ. ز. ح. ط. ي.
/SCATTERPLOT=(*ZPRED ,*ZRESID)
/RESIDUALS HISTOGRAM(ZRESID) NORMPROB(ZRESID) .

```

Regression

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	تفعيل البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية , تفعيل البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية , تفعيل البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية , تفعيل البعد الاخلاقي للمسؤولية الاجتماعية ^b		Enter

a. Dependent Variable:

دعم البعد البيئي

b. All requested variables entered.

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,795 ^a	,632	,626	1,029

a. Predictors: (Constant),

تفعيل البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية , تفعيل البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية , تفعيل البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية , تفعيل البعد الاخلاقي للمسؤولية الاجتماعية

b. Dependent Variable:

دعم البعد البيئي

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	454,340	4	113,585	107,295	,000 ^b
	Residual	264,656	250	1,059		
	Total	718,996	254			

a. Dependent Variable:

دعم البعد البيئي

b. Predictors: (Constant),

تفعيل البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية , تفعيل البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية , تفعيل البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية , تفعيل البعد الاخلاقي للمسؤولية الاجتماعية

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1,317	,591		2,227	,027
	تفعيل البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية	,222	,040	,279	5,598	,000
	تفعيل البعد الاخلاقي للمسؤولية الاجتماعية	,190	,064	,178	2,940	,004
	تفعيل البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية	,276	,055	,281	5,000	,000
	تفعيل البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية	,211	,065	,207	3,276	,001

a. Dependent Variable:

دعم البعد البيئي

Residuals Statistics^a

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	5,09	14,80	13,00	1,337	255
Residual	-3,969	2,329	,000	1,021	255
Std. Predicted Value	-5,916	1,342	,000	1,000	255
Std. Residual	-3,857	2,264	,000	,992	255

a. Dependent Variable:

دعم البعد البيئي

REGRESSION

/MISSING LISTWISE

/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA

/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)

/NOORIGIN

/DEPENDENT F

/METHOD=ENTER ا. ب. ج. د. هـ. ز. ح. ط. ي.

/SCATTERPLOT=(*ZPRED , *ZRESID)

/RESIDUALS HISTOGRAM(ZRESID) NORMPROB(ZRESID) .

Regression

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method

1	تفعيل البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية , تفعيل البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية , تفعيل البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية , تفعيل البعد الاخلاقي للمسؤولية الاجتماعية ^b		Enter

a. Dependent Variable:

دعم البعد التكنولوجي

b. All requested variables entered.

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,758 ^a	,574	,567	1,203

a. Predictors: (Constant),

تفعيل البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية , تفعيل البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية , تفعيل البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية , تفعيل البعد الاخلاقي للمسؤولية الاجتماعية

b. Dependent Variable:

دعم البعد التكنولوجي

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	487,097	4	121,774	84,184	,000 ^b
	Residual	361,633	250	1,447		
	Total	848,729	254			

a. Dependent Variable:

دعم البعد التكنولوجي

b. Predictors: (Constant),

تفعيل البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية , تفعيل البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية , تفعيل البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية , تفعيل البعد الاخلاقي للمسؤولية الاجتماعية

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	,883	,691		1,278	,202
	تفعيل البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية	,231	,046	,268	4,996	,000
	تفعيل البعد الاخلاقي للمسؤولية الاجتماعية	,320	,075	,276	4,243	,000
	تفعيل البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية	,193	,065	,181	2,992	,003
	تفعيل البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية	,191	,075	,172	2,526	,012

a. Dependent Variable:

دعم البعد التكنولوجي

Residuals Statistics^a

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	4,90	14,90	13,13	1,385	255
Residual	-2,969	2,840	,000	1,193	255
Std. Predicted Value	-5,942	1,282	,000	1,000	255
Std. Residual	-2,469	2,361	,000	,992	255

a. Dependent Variable:

دعم البعد التكنولوجي